النادي الثقافي العربي

القوى السياسية في لبنان



دار الطليعة للطباعة والنشر
بيروت

الطبعة الاولى

ايار (مايو) ١٩٧٠

مقدمة

يقوم النظام اللبناني على تعدد الاحزاب السياسية نسبة الى البلدان ذوات الحزب الواحد أو الحزبين أو تلك التي ترفض قيام الاحزاب .

وتقر القوانين اللبنانية بحرية انشاء الاحزاب ، إلا ان السلطات اللبنانية لم تراع هذه القاعدة في التطبيق فظل عدد من الاحزاب غير مرخص به رسمياً ولكنه ناشط فعلياً تتناقل الصحف اخباره ويدخل في حساب ميزان القوى الداخلية .

رغبة في تكوين صورة كاملة عن واقع الاحزاب في لبنان نظم النادي الثقافي العربي سلسلة محاضرات ، خلال موسم ١٩٦٨ – ١٩٦٩ ، تحت عنوان « القوى السياسية عرض لسياستها ومناقشتها »، تولى فيها مسؤولون رئيسيون من الاحزاب نفسها – المرخص بها وغير المرخص – شرح مواقف هذه الاحزاب وسياستها على الصعيدين الداخلي والخارجي وتبعت كل محاضرة مناقشة عامة دونت على شريط مسجل .

وها نحن الآن نقدم مجموعة المحاضرات والمناقشات في كتاب واحد يصح ان يوصف بملف الاحزاب في لبنان .

ولعلها وثيقة فريدة من نوعها .

ولا بد من لفت النظر إلى أن الحزب القومي الاجتماعي ومنظمة الاشتراكيين اللبنانيين اكتفيا بارسال دراستها خطياً دون القائها فجاءتا بدون مناقشة .

وإذ نقدم هذا الكتاب الوثيقة إلى القراء نأمل ان نكون اسهمنا بعض الشيء في تعزيز الثقافة السياسية التي هي شرط من شروط الوعي الوطني .

حزب الكتائب اللبنانية

في التقاليد ، توجيه عبارات الشكر للهيئة الداعية الى مثل هذه اللقاءات . على أن شكر النادي الثقافي العربي ليس من قبيل مراعاة اصول اللياقـــة ، بقدر ما هو شعور واقعي يوقظه في النفس نشاط هذا النادي ، ومثابرتـه على جعل هذا الحرم موعد اللقاء بين اهل الرأي محاضرين ومستمعين اكارم .

واعتقد ان الذين واكبوا حركة النادي الثقافي العربي، يضمرون مثلنا لرعاته والقيمين على شؤونه اسمى معاني التقدير ، ويعجبون باطراد حركته ، لتكثيف الحوار بين ابناء هذا الوطن ، توصلاً الى معرفة اعمق بحقائقنا واتجاهاتنا وتطلعاتنا .

ثم انه لمن قبيل الشجاعة البالغـة ، التصدي لموضوعات كان الخبث يبقيهـا بعيدة عن مجال البحث ، حتى اصبح الحظر المفروض حولها سبباً من اسباب تفاقم شرها .

من هذه الموضوعات ، موضوع بحثنا الليلة ، الذي انتخبه لنا المشرفون على النادي ، والذي ارجو ان نتفق على ثلاثة أمور قبل الخوض فيه :

الأمر الاول : ان صفة الشمول التي يتميز بها الموضوع تعطيه سعة خاصة ، وحدوداً يصعب على المحاضر ادراكها في مهلة ساعة او ما اليها .

الأمر الثاني : ان ما يرد على لساننا في تقييم سياسة الآخرين ، ليس امراً مقرراً ، ولا هو ذا عصمة ، بل انما هو مجرد رأي ، يتسع للخطأ والصواب ، ولكنه بالتأكيد يصلح مادة للحوار . والحوار كما تعلمون احد اساليب البحث عن الحقيقة .

الامر الثالث : ان شرط حسن النية يقود هذا البحث ويوجهه ، بحيث لا مجال للظن الذي يأثم ، ولا مجال للنيل من حريات ومعتقدات تبقى عندنا ذات حرمة ايا كان شأنها .

في كلامنا عن القوى السياسية نراعي رابطة تحدر هـذه في القوى في ما يشبه منطق التسلسل التاريخي ، وفي حركة نمو مطرد من قوة الفرد الى قوة الكتلة السياسية ، فالى مجموعة الكتل ، فالى الاحزاب السياسية الخالصة .

ان هذه الحركة لم تراع ، بدقة التواريخ ، منطق النشوء ، لان هنالك تداخلا غير منسق بين تاريخ ظهور حزب من الاحزاب ، وظهور كتلة سياسية معينة ، الا ان الأمر صحيح بالنسبة الى القوى السياسية التي نشأت في الداخل وعلى قياس لبنان وحده .

فلقد عرف اللبنانيون اول ما عرفوا من القوى السياسية ، القوة الاقطاعية : وهي صيغة القوة الداخلية المحلية ، التي تتجمع في شخص بعينه لاسباب تتراوح بين الثواب على نضال او الفوز بحظوة التسليم بالقيادة لشخص آلت اليه شؤون الجماعة .

من هنا ظهرت اقطاعية المال، واقطاعية السياسة . وعاشت بشخص اصحابها الاوائل عيشاً مقبولاً الى ان اصبحت ارثاً يعيش غير مقبول ، عبر اشخاص لم يسجلوا بأنفسهم أية مأثرة تؤهلهم للقيادة ، سوى مأثرة تحدرهم من سلالة معينة ، ولم يكن لهم بالطبع في هذا الشأن يد ولا فضل .

قوة الاقطاع لم تكن لتعيش لولا تخلف المجتمعات ، وتخاذل الناس ، وتركهم سماء السيادة والقيادة الى جحيم التبعية والاستسلام .

ويلاحظ ان الاقطاعين السياسي والمالي ، قد تقاربا وتلازما ، وتزاوجا ، حتى عاد التمييز بينهما امراً متعذراً .

وقد عاش الاقطاع الى يومنا ، على حساب السذاجة ، والتخاذل ، ومـا زال يؤلف قوة سياسية في لبنان لهـا حصونها وابراجها واسوارهـا الخاصة . وهو يتمثل ببعض « البيوتات » اللبنانية التي لها ضلع مزمن في حكم لبنان بالواسطة او بدون واسطة .

ومهما بدا هذا الواقع مستهجناً بالنسبة الى عقلية العصر ، فان لبنان ما يزال الى حد ما محكوماً بسابقة نضال مر عليها الزمن ، او بسابقة حظوة ، او سابقة ثروة .

ولقد نهض الى جانب اقطاعية المال والسياسة اقطاع آخر ، اتخذ في بعض المراحل شكلاً ضارياً ، اعني الاقطاع الديني ، او اقطاعية رجال الدين .

فكان الذين يرتبون للناس شؤون الآخرة ، يصرون ايضاً على ترتيب شؤون الدنيا، أو لعلهم يتركون تلك الى هذه، ويحلون لأنفسهم في امور الناس اموراً هي إلى التحكم أدنى منها إلى الاحتكام .

وبرغم تضارب المصالح احياناً ، فان تشابه النفوذ أقام بين اقطاعية المال والسياسة ، واقطاعية رجال الدين ، حلفاً غير مكتوب ، كان الفريقان يتبادلان بموجبه المساندة والحماية والدفاع عن مواقع النفوذ .

مع فجر الاستقلال ، ظهرت على صعيد الداخل التكتلات الحزبية وشبه الحزبية ، وكان هذا الظهور بادرة ارتقاء في مفهوم العامة للسياسة ، لان نشوء الاحزاب يدل بذاته على تطور في طرق التفكير والعمل .

هكذا شهدت المرحلة الاستقلالية قيام حركة منظمة في صفوف الشبيبة ، ما لبثت ان انتظمت عام ١٩٣٦ في حزب هو معروف حالياً بحزب الكتائب اللبنانية ، الاجتماعي الديموقراطي .

ولقد تميزت المرحلة الاستقلالية باجماع الاوساط القيادية الحزبية وغير الحزبية ، على تركيز الجهود حول معركة الاستقلال ضد سلطة الانتداب . وقام بالفعل تعاون مثمر بين جهات تبدو اليوم متصارعة ، وتوحدت قيادات هذه الجهات لما فيه مصلحة البلاد ، مثلما حدث بين حزبي الكتائب والنجادة اللذين خاضا المعركة الاستقلالية تحت علم موحد وقيادة موحدة ، وشعارات واحدة .

إلا ان هذا الاجماع على الشأن الاستقلالي ، ما لبث أن عقبه تفرق الاحزاب والكتل والافراد ، ليس من حول الاستقلال بحد ذاته ، بل من حول الحركة التي كانت تقارب بين الفرقاء السياسيين في تلك المرحلة .

لماذا؟ هذا هو السؤال الذي نعود اليوم إلى طرحه، لقياس تطور وجهة النظرة السياسية ربع قرن ونيف من الاستقلال ؟! وسؤال يختص بسياسة حزب الكتائب في هذه الحقبة ، وبصورة خاصة في خلال السنتين الاخيرتين .

لقد مهدنا لهذا الحديث بمقدمة ، تعمدنا فيها تفصيل المرحلة الاولى في تاريخ السياسة اللبنانية ، وذلك لسببين : الأول ، التدليل على كون الانتساب الحزبي مرحلة متطورة من مراحل اشتغال الانسان بالسياسة . والثاني ، تفسير هـذا الصراع الجماعي بين فئات

سياسية متحزبة ، وهو صراع يأخذ شكل الانقسام ، وما كان ليحصل لو بقيت السياسة امتياز الأفراد دون الجماعة .

ولعل الناظر إلى سياسة لبنان الراهنة ، يجدها موزعة بين قوتين رئيسيتين . فعلى الصعيد العام كثر الكلام حول قوة اليمين وقوة اليسار . وعلى الصعيد الداخلي والخاص، يدور الكلام حول قوة الحلف وقوة النهج .

فما هي سياسة الكتائب بالنسبة إلى التقسيم الأول ، أي إلى صدام اليمين واليسار ؟.

الواقع ان حزب الكتائب لم يتخذ أي موقف من هذا التقسيم ، لانه يعتبر ان مفهوم اليمين واليسار ما زال مفهوماً « ديماغوجيا » لم يتوضح كفاية ، ولم توضع له حدود معلومة يمكن على اساسها تحديد المواقف .

واما الشائع عن هذا الموضوع لدى العامة ، فهو ان اليمين يمثل سياسة الغرب ، في حين يمثل اليسار سياسة الشرق ، مع ما يلحق بذلك من نعوت يصبح اليمين بموجبها قوة محافظة ، رجعية واستعمارية ، بنظر الشيوعية الدولية ، كما يصبح اليسار ، قوة ثورية ، هدامة ومخربة ، بنظر الرأسمالية المناهضة للماركسية .

إلا ان الديماغوجية افرغت اليمين واليسار من محتواهما ، واصبحا مجرد اشارة إلى اساليب عمل أكثر منها إلى معتقدات .

من هنا مثلا ، ان اليسار أصبح مرادفاً للثورية ، والثورة اسلوب عمل انفجاري عنيف يتسع لمحتويات ومضامين عديدة .

كما يلاحظ ان الثورة لم تعد اسلوباً بقدر ما أصبحت غاية في نفسها . ويعزز هذه الملاحظة الحركة الثورية المتطرفة التي قام بها الطلاب والعمال الفرنسيون في ايار الماضي ، والتي كانت موضع حوار بين جان بول سارتر وأحد قادة التظاهرات الطالبية المدعو كوهين بنديت . وقد فهم بنتيجة المحاورة ان السيد بنديت لم يفهم هدف ثورته ، وانه ارادها فقط حركة عدمية تنسف جميع الأوضاع القائمة .

الثورة ، كاسلوب عمل ، أو كغاية ونهاية يرفضها حزب الكتائب . وبالتالي فاذا كان هذا هو معنى « اليسارية » أو « دلائلها » فان حزب الكتائب ليس حزباً يسارياً .

ذلك ان الكتائب تؤمن « بديناميكية » التطوير ، على ان يتجه هذا التطوير اتجاهاً

اجتماعياً لا سياسياً ، فيواكب حركة التاريخ المعاصر ، وهي حركة تتحول عن السياسة إلى الاجتماع ، ولا تهتم بالسياسة إلا بمقدار اتصالها بالاجتماع .

أما اليمين ، فلقد أصبح في مفهوم العامة اشارة إلى الرأسمالية ، فيما ترادف معنى الرأسمالية ، مع الاحتكار والجشع والاستغلال .

وبينما تجتهد المجتمعات المسماة رأسمالية الى تخوين النظام الاشتراكي الشيوعي ، يتم تصعيد غضب الجماهير بوجه شركات الاستثمار ، وتغذية هذا الغضب بمختلف اساليب الاثارة ، حتى عاد الاستقرار في كلا المجتمعين اليميني واليساري ، الماركسي والرأسمالي ، معرضاً باستمرار .

والحال ، اننا نلاحظ ان اهتمام النظامين ، ينصرف — من حيث المبدأ على الاقل — الى تحقيق سعادة الفرد والمجموع .

فاذا كانت هذه هي الغاية ، فان الكتائب تسعى اليها من خارج حدود النظامين المفروضين ، اي من خارج شعارات اليمين وشعارات اليسار .

السعادة تعني تحرير المجتمع من الحاجات التي تضغط على العيش والطمأنينة فحيث الفقر والجهل والمرض والبطالة والعجز ، لا طمأنينة للانسان، ولا سعادة مضمونة ، ولا كرامة محفوظة .

ضمانات العيش الكريم مطروحة بالنسبة الى حزب الكتائب على صعيد الانسانية ، لا على صعيد السياسة . فالعدالة الاجتماعية التي تؤمن بها الكتائب مفهوم انساني ، لا يرتبط بأي من القيادات السياسية التي تجتاح العالم . وهي هدف مجرد ، لا يحمل هوية سياسية خاصة ، وبالتالي فليست العدالة الاجتماعية احتكاراً بيد الشيوعية ، ولا بيد الرأسمالية ، بل هي بيد الانسان ، وبسبب صفته الانسانية وحدها .

هذا المفهوم قد توضح فعلياً في مناهج عمل الحزب ومنجزاته ، وقد كان مرتكز بيان رئيس الحزب الشيخ بيار الجميل في المؤتمر العام السنوي الاخير :

اورد البيان ما حرفيته : « في سبيل العدالة، ذات الهوية الانسانية ، يجب ان تصرف عناية الدولة بكامل امكاناتها ، لتجنيب البلاد الحركات الشعبية المحقة التي غالباً ما يستغلها المستغلون لحسابهم الخاص . من هنا انه يترتب على الدولة ان تستعجل تحقيق العدالة الاجتماعية وتمنحها الاولوية بالنسبة الى سائر مهامها » .

كما ورد في تحديد مفهوم ديناميكية الانماء في المرجع ما حرفيته : « حركة الانماء هذه تتحقق عبر وسائل التطوير الواعية الحكيمة غير المتطرفة ولا العنيفة ولا الثائرة . ان الانسان هو محور الحركة الانمائية الاجتماعية ، وهو غايتها ابضاً : وينعم بهذه العدالة اللبنانيون كافة ، اذ تتفتح شخصيتهم في مناخ ملائم ، مشرع على وحدتهم الكاملة ، ضمن المفاهيم الانسانية والوطنية الواحدة ».

دعوة الحزب اذن ، هي دعوة انسانية تشجب التضييق التقليدي بين يمين ويسار ، لأنها تشجب المادية بشكليها الماركسي والرأسمالي معاً ، وترفع شعارات العدالة الاجتماعية والحرية والديموقراطية .

نبلغ الآن الشق الثاني من موضوعنا وهو توزع الصف الداخلي بين قوة الحلف الثلاثي وقوة الجبهة الديموقراطية البرلمانية المعروفة بالقوة النهجية الشهابية .

فالمعروف ان السياسة الداخلية تدور منذ زمن في حلقة من التحديات والتحديات المضادة ، والاتهامات والاتهامات المعاكسة ، التي ادركت الحكم بالذات ، فبات متهما بسلوك سياسة التخصيص والاستثناء ، والاستبعاد والتقريب ، الى ان صار مسؤولاً عن تفتيت القدرة اللبنانية ، عن طريق الانتصار لفريق سياسي على حساب فريق آخر أو ربما على حساب المبدأ الاول الذي يرعى نظامنا : اي الديموقراطية .

ولقد أدى هذا الواقع الى عواقب عديدة اهمها سيادة الشعور بان اللعبة تلعب لحساب المصالح الخارجية التي تحاول ان تنفذ الى لبنان على ظهر الفريق المقرب من الساسة اللبنانيين ، دون ان تكون هذه المصالح متلائمة مع المصلحة اللبنانية .

كما ساد الاقتناع بان لبنان تخلى عن دوره التقليدي : رسول وئام بين الاشقاء العرب ، وداعية سلام ، ومحايداً في كل حال ، حين يحتدم بينهم النزاع .

اما على صعيد الداخل ، فلقد هزلت هيبة الحكم حتى الهوان ، ونشطت الدعاوة للاحزاب الممنوعة ، بل شاركت الدولة بقصد منها او بدون قصد ، للترويج لهذه الاحزاب .

اذن ، هوان الديمقراطية من جهة ، وهزال هيبة الحكم من جهة اخرى ، وانجراف لبنان في تيار معين بعد تخليه عن مبدأ الحياد ، ثم نشاط الحركات الفوغائية المخربة ، كل ذلك جعل قيام جبهة وطنية لبنانية ضرورة ملحة .

هكذا انطلقت فكرة التجمع الوطني ، الذي سمي جوازاً الحلف الثلاثي .

طبعاً ، الجهات المعارضة للحلف ، حاولت ان تعتبره مرة حلفاً طائفياً ، واخرى حزباً اميركياً ، واخرى حركة رجعية استعمارية صهيونية ، الى آخر المعزوفة المعروفة .

على ان هذا الحلف قد تحدد مفهومنا له عبر بيان رئيس الحزب الى المؤتمر السنوي الحادي عشر حيث جاء :

« ينبغي لنا ان نتفاهم على مدلول التسميات ، على معنى النهج ، وعلى معنى الحلف .

أما النهج ، فاذا كان المقصود به الخلق الشهابي الذي رعى سياسة الانماء في البلاد ، وعمل لاحقاق العدالة الاجتماعية ، وانصف المناطق اللبنانية جمعاء ، فذلك هو نهجنا الذي نفهمه ونؤمن به ، وندعمه اليوم كما في السابق ، وندعو له واليه باستمرار .

ولكن يبقى على الاخرين ألا يستغلوا سمعة النهج ، والا يستخدموه وسيلة للتسلط والتدخل والتمييز بين المواطنين ، والاعتداء على حرية الضمير ، وتسخير مرافق الدولة واجهزتها لخدمة الاغراض الحقيرة ، وامتصاص اموال الادارات لحساب الازلام والمحاسيب .

بعد هذا الايضاح ، يتعذر علينا ان نكون ضد النهج بمعناه العادل ، فيما يتوجب علينا ان نكون ضد معناه الظالم .

أما لجهة الحلف ، فالكتائب بادىء ذي بدء تعتبر نفسها في تحالف طبيعي مع الاحزاب اللبنانية التي تنسجم معها عقيدة واهدافاً وإساليب عمل . أما إذا كان تحالفنا قد اخذ قالباً واطاراً معروفين ، فان دخولنا في ما سمي حلفا ثلاثيا ليس إلا من قبيل الاتفاق في وجهات النظر ، لتنسيق العمل اللبناني ذي الاتجاه الوطني الشجاع .

المحت سابقا إلى أن وطأة التيارات المستوردة من قريبة وبعيدة ، قد اشتدت في احدى المراحل ، حتى جرفت هيبة الدولة ، وبتنا نخشى على حرمتين : النظام والحرية.

ولقد سهل التحالف الثلاثي قيام جبهة قادرة على مواجهة التيارات الاقليمية .

من هنا يتضح ان الكتائب ما ارادت الحلف اداة للتحدي أو سببا للخصومة مع اية جهة لبنانية اخرى ، بل اعتبرت الحلف نواة لتجمع القوى اللبنانية من كل حزب وفئة وطائفة . ولقد اطلقنا النداء تكراراً إلى مثل هذا التجمع في اطار حلف مشرع

الابواب أمام جميع المخلصين .

في مفهومنا وضميرنا إذن ، ان مبرر قيام الحلف بعيد كل البعد عن تركة الاحقاد الشخصية المفتوحة بين اثنين من كبار قادة البلاد .

كما وانه في مفهومنا وضميرنا بريء من الطائفية والتبعية وسائر ما يحلو لبعضهم ان يخلعه عليه من نعوت واوصاف ، بدون ان يحددوا مأخذاً عليه معيناً سوى هذه الصدفة التي شاءت ان يكون رؤساء الاحزاب الثلاثة المتحالفة ، من طائفة معينة .

إلا أن لنا – حزب الكتائب – في موضوع الطائفية اقوالاً ومواقف تغني عن التخمين والتقدير والاستنتاج ، ثم ان بين صفوفنا جمهوراً من المنضوين ينتمي إلى مختلف الطوائف ، ولعل عدد رفاقنا المسلمين في الحزب يفوق تصور كثيرين .

بالاضافة إلى ذلك ، فاننا أول المقتنعين بان نظام الطائفية السياسية المعمول به حالياً يسيء إلى مفهوم العدالة ، وقد تحول إلى سلاح بيد الاقطاع الرسمي والسياسي والمالي لضرب مفاهيم العدالة والجدارة والاستحقاق .

ولقد أملى علينا اقتناعنا بفساد نظام الطائفية السياسية سلسلة من التصريحات المنشورة في الصحف والمجموعات ، وسلسلة المواقف التي آخرها تنظيمنا اسبوع الفكر الملتزم لمعالجة هذا الموضوع بالذات ، في حلقة حوار تمثل فيها جميع أهل الرأي في لبنان ، وممثلون عن جميع الاتجاهات الفكرية والعقدية .

ولقد كان من نتائج هذه الحلقة الفورية ، تجديدنا الدعوة عبر بيان رئيس الحزب ، إلى علمنة الدولة ، بعد تحديد هذه العلمنة بكتاب فلسفة العقيدة الكتائبية حيث ورد : هذه العلمانية ليست فلسفة تنادي بالالحاد أو بنظرة مادية إلى الحياة ، وليست دعوة إلى التراضي الديني ، كما انها ليست لامبالاة تبديها السلطات الزمنية تجاه السلطات الروحية ، وتجاه مستلزمات المواطنين الايمانية . علمانيتنا هي ان الدولة اللبنانية – أي هذه الشخصية المعنوية لمجتمعنا – تحترم حرية الضمير عند المواطنين كافة ، لا بل تقدم لهم كل الامكانات اللازمة ليتمتعوا بهذه الحرية : أي انها تفرض الاعتراف بتكامل وظيفتي الهيئات الروحية والزمنية .

ولكونها كذلك ، فان هذه العلمانية تحرر المواطن من النظر إلى الشؤون العامة بواسطة حسه الفئوي الديني أو المذهبي لتقيم مقامه حساً قومياً انسانياً هو نقطة الارتكاز في الحكم على امور المجتمع .

ولعل تعبير رئيس الحزب في بيانه إلى المؤتمر الكتائبي العام العاشر عام ١٩٦٧ قد حدد نظرتنا الكاملة إلى هذا الموضوع بقوله :

ان لبنان وطن الحرية بكل معانيها السامية ، ويعني هذا ان الاستئثار المذهبي غريب عن نشأة هذا البلد ، ربما بعض الذين لجأوا الى حماه على السنين كانوا هاربين من الاضطهاد الديني والعنصري . لكن لبنان ، لم يكن يوماً حمى لابناء دين معين ، ولا اراده المحتمون بجباله وطناً مذهبياً او عنصرياً ، لأنهم لم يكونوا يوماً من عرق واحد او دين واحد ، بل مجموعة اعراق واديان ، القاسم المشترك بينها هو الحرية .

ايها السادة ،

لقد قصرنا الكلام على الخطوط الكبرى لسياسة الكتائب ، كما تبدو من خلال مبادئه العامة ، ومواقعه السياسية الحالية .

ولو شئنا ان نتبسط في تفصيل السياسة كلها ، لأقتضى للبحث زمن يطول ، وظرف غير هذا الظرف .

على انه يهمنا ان نكون قد وضعنا في مدار الحوار المقبول ، لوحات من تفكيرنا واقتناعنا ، نظل متمسكين بها لرضى الضمير عنها ، سواء على صعيد الوطنية او على صعيد الانسانية .

ويهمنا التأكيد بان حزب الكتائب هو حركة متطورة ، لا تتحجر في موقف يرذله الضمير ، او يلعنه المنطق . ولقد حقق الحزب فعلاً تطوراً واضحاً في مجاراته روح العصر ، دون ان يفارق قاعدة تفكيره الأساسية ، وهي قاعدة مفصلة على قياس لبنان ومن اجل سعادة شعبه .

لقد شئنا هذا الوطن صرحاً منيعاً فوق ذروة ، تهب عليه النسائم من كل صوب ، وتتفاعل فيه المعتقدات باسم الفكر والحرية ، لما فيه خير الانسان وسعادته .

وبحسبنا من دلائل النجاح والعافية ، منابر الفكر المنصوبة في هذا المكان وغيره حيث نتداول شؤوننا ، احراراً في حوار حر ، واخوة في كل حال ، ينتصرون بالمحبة ، وينهزم من امام وجههم الباطل من حيث اتى .

والسلام عليكم ، وليعش لبنان ..

مناقشة محاضرة حزب الكتائب اللبنانية

للاستاذ رشاد سلامة : العضو الدائم في حزب الكتائب اللبنانية

السؤال الاول : ما هي الخطوات العملية التي يرى حزب الكتائب اللبنانية اتخاذها لمواجهة احتمال حدوث اي عدوان اسرائيلي على لبنان ؟

السؤال الثاني : العمل الفدائي هو مقاومة شرعيــة وطبيعية للاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية ، هل يمانع حزب الكتائب في استخدام الفدائيين للحدود اللبنانيــة بسبب ان ذلك يشكل تهديداً لسلامة لبنان ؟

السؤال الثالث : ما هي مواقف الكتائب بصدد امكانية قيام اسرائيل بتحويل مياه الليطاني ؟ وما هي مواقف الكتائب بشأن دعوة اسرائيل لاستغلال مياه الليطاني المشترك بين لبنان واسرائيل ؟

السؤال الرابع : هناك تناقض بين العمل الفدائي الذي يرمي الى تحرير فلسطين كلها ، والحل السلمي الذي يرمي الى الاعتراف بحدود اسرائيل عملياً فكيف ترى الكتائب حل هذا التناقض ؟

السؤال الخامس : هل تعتقد الكتائب بان مشروع الحـل السلمي كما هو مطروح حالياً هو الحل الصحيح والعملي لازالة آثار العدوان اولاً . وللتحرك بعد ذلك لتحرير فلسطين ؟

السؤال السادس : لم يرد ذكر فلسطين في محاضرتك ، فهل يعني ان فلسطين لا تعنيكم ؟

جواب : ايها السادة يعتقد انقضية فلسطين لم يسيء اليها شيء بقدر ما اساء اليها الكلام الكثير في حين انها كانت تحتاج الى عمل كثير لا الى كـلام كثير ولكن اعتقد اننا نعذر الليلة اذا تعرضنا لهذه القضية بالكلام ايضاً ، على ان يتاح لنا العمل في سبيل هذه القضية عملا مجدياً حقيقياً ورصيناً .

العدوان الاسرائيلي على لبنان محتمل كما هو محتمل على أية دولة عربية اخرى ، الخطوات

العملية التي نرى ان نتخذها هي الخطوات التي من حيث المبـدأ ، تكفل رد العدوان او مقاومته ومن حيث الفعل تنسيق القوى اللبنـــانية على صعيد الواقـــع والامكان بحيث تعطي هذه القوى مهما كان شأنها فعالية تتناسب مع الجهد الاكبر الذي يمكن ان يقوده اللبنانيون في هذا الصدد . اعتقد ان في هذه الاسئلة اجماعاً على موضوع مطروح وهو قضية التجنيد الاجباري ، وقضية تسليح قرى الحـــدود أو تنظيم العمل الفدائي ، أو الانتصار لهذا العمل بفعل ايجابي .

ايها السادة : ارجو قبل كل شيء ان تؤمنوا ايماننا بأن العمل الفدائي هو اسمى وانبل ما يمكن ان يقدم لهذه القضية الكبرى ولا يمكن ان يحابه في هذا الموضوع وسموه ونبل اهدافه إلا كل صاحب ضمير ناقص واقول كل من كان بلا ضمير ، لا يمكن أن يختلف اثنان على عدالة القضية الفلسطينية .

لا يمكن ان يختلف اثنان على هذه الحقيقة البديهية ، ماذا يسلم ؟ بأن يطرد شعب من أرضه وبيته ويحل مكانه في الارض والبيت شذاذ افاق من جميع أقطار الدنيا . اعتقد أن احداً منا لا يسلم بمثل هذه الفظاعة وحاشى ان يكون في لبنان من يستسلم لمثل هذا الامر الواقـــع ، هنالك عمل مطلوب ونحن نؤمن بأن هذا العمل مطلوب من كل لبناني ، من كل عربي ، ولكن هذا العمل يجب ألا يقودنا بعيداً عن الانسان ، لاننا حين نتجاوز امكاناتنا نتجاوز أيضا حدود العمل المثمر ، ما هو الامكان ؟ يا سادتي . التجنيد الاجباري هذا أمر رائع مفيد للقضية كما هو مفيد للبنان . وهذا أمر ضروري ، ولكن إلى الان لم يقم بيننا من يضع لنا خطة مفصلة وبرنامجا مدروسا يقول لنا فيه ان في لبنان كذا قوى قادرة على محاربة اسرائيل وان هذه القوى يقتضيها كذا ميزانية لكي تستطيع ان تتسلح باسلحة تكون فعلا عدة مواجهة ، وانما نحتاج إلى كذا من العناصر البشرية وسائر جوانب هذا الموضوع الاحصائية . حتى الان طرح هذا الموضوع الجميل جداً على صعيد المزايدة أو ربما على صعيد الانفعال العاطفي ، ولكنه لم ينفعل لم يطرح على صعيد العلم والرقم وهذا هو المطلوب . حزب الكتائب من حيث العاطفة ، من حيث الانفعال الشعوري ، من حيث الايمان بعدالة القضية ، هو حزب كامل في هذه القضية ولكنه يحتاج إلى من يضع بينه هذه الاحصاءات ، وعلى أساسها نتفق مع اللبنانيين اجمعين على مـــا يجب تجنيده من الجهود والقدرات لكي نقوم بهذا العمل قياماً مقبولاً .

مسألة العمل الفدائي من جانبه الاخر ، أي إلى أي حد يمكن أن يشاهد لبنان أو يسمح باقامة مجموعات فدائية على الحدود اللبنانية مع ما يتعرض له لبنان في هذه الحالة من احتمالات العدوان المتزايدة ؟ اعتقد انه من الاحراج الكلي طرح هذا السؤال على حزب الكتائب وقد كان الاجدر بنا أن نطرحه على الدولة لان حزب الكتائب ليس دولة ، حزب الكتائب ربما كان مسؤولاً في الحكم اليوم وربما لن يكون مسؤولاً غداً ، ولم يكن مسؤولاً بالامس إلا أن الدولة اللبنانية ، أي المجموعة الكاملة من المسؤوليات اللبنانية لم تتخذ بعد موقفاً واضحاً من هذه القضية ولا نعرف إلى أي حد تستطيع الدولة أن تقاوم العدوان في حال تعرض الحدود لعدوان سببه وجود الفدائيين على الحدود اللبنانية ، وارجو أن اعفى من سائلي الاجابة على النقاط التي تسبب حرجاً للدولة ، لا لحزب الكتائب والتي وردت في هذه الاسئلة ، فاذا كان هذا البحث قد استكمل فارجو أن نكون قد اتفقنا عليه لانه في الواقع يؤلمنا جداً نحن الذين قد نتهم باشياء واشياء ومن حق جميع الناس ان يقدروا أو يحللو أو يتساءلوا حول حقيقة موقف ما بالنسبة لحزب معين ،ولكنه ليس من حق احد أن يعمد إلى تخوين جماعة اخرى لمجرد انه قام في النفس أو قام بين اشخاص شائعة مؤداها ان جماعة ما من اللبنانيين تقف ضد العمل السامي والنبيل وضد عدالة القضية الكبرى التي نتفق انه لا يمكن ان يختلف حول عدالتها وحول واجب العمل لها اثنان .

سؤال : ما هي الحلول العملية التي يرتئيها حزب الكتائب اللبنانية لأزمة البلاد الاقتصادية ؟

سؤال : طالبت الكتائب بالغاء ضريبة الدخل . فما هو مبرر هذا الطلب وكيف تحقق العدالة الاجتماعية بدون ذلك ؟ فهل تحقق بواسطة الضرائب غير المباشرة ؟

سؤال : ما هي الاسباب التي دعت الكتائب إلى المطالبة بضمان الرساميل الأجنبية فقط ؟

جواب : — بالنسبة إلى الحلول العملية التي يرتئيها الحزب لأزمة البلاد الاقتصادية ، في الواقع ان الفكرة التي سادت هذا الموضوع في اوساط الحزب هي أن ازمة البلاد الاقتصادية سببها قبل كل شيء سبب نفساني ، عامل نفسي وهو فقدان الثقة بالحكم ، ولقد أدى هذا العامل النفسي إلى حالة ذعر بين المواطنين سمحت بها الظروف والمناسبات خلال

السنتين الاخيرتين بملاحظتها ملاحظة واضحة . ولعل هذا العامل ، أي العامل النفسي ، قد ساعد كثيراً في تدهور الحالة الاقتصادية . الحلول التي نرتئيها هي بدرجة أولى حلول على هذا الصعيد ، أي على الصعيد النفسي من حيث تكتيل ثقة المواطن بنفسه وبنظامه وبدولته ، أما ثقته بنفسه فهذا أمر شخصي ، وأما ثقته بنظامه فهذا أمر نسأل عنه جميعاً ويسأل عنه الفكر بصورة خاصة . أما الثقة بالدولة فذلك أمر ليس بيدنا وحدنا وأكاد أقول ان هذا الأمر هو اصعب الأمور الثلاثة .

لم تطالب الكتائب بالغاء ضريبة الدخل ، بل طالبت بتنظيم هذه الضريبة على وجه صحيح وعادل بحيث تصيب الضريبة أصحاب الثروات وتحقق حداً مقبولاً من العدالة على صعيد محاربة الاحتكار واستغلال الرأسمال ، هذا هو المشروع الذي وضعته الكتائب بشخص رفيقنا الأستاذ جوزف شادر وهو مشروع مكتوب وموجود وممكن ان نضعه بتصرف من يشاء ، ولكن من المؤكد اننا لم نطالب بالغاء ضريبة الدخل بهذا المفهوم البسيط جداً للقضية ، بل طالبنا بتنسيق هذه الضريبة على نحو علمي بحيث تصيب اصحاب الثروات بشكل تصاعدي وتحقق هذا الحد الادنى من الضريبة العادلة .

دعت الكتائب الى المطالبة بضمان الرساميل الاجنبية ويوم نوقشت في ذلك وفهم ان هذا الضمان تتمتع به رساميل بعيدة عن الجانب الاقليمي اوضحت موقفها بكل بساطة وقالت يجب ان نتفق ، لا بد من ذلك ، على معنى الخارج الاجنبي ، اذا كان بعضنا قد صعق لهذا الضمان او بهذه اللفظة فهي تعني عندنا كل ما هو خارج عن لبنان ، وقد أكد لي تأكيد بعض الشكوك والشائعات ان هذا الضمان يشمل بالدرجة الأولى ويجب أن يشمل بالدرجة الأولى الرساميل العربية . الخلاف لم يكن اذن على هدف المشروع كان خلافاً عارضاً على مفهوم الداخل والخارج الأجنبي وغير الاجنبي .

سؤال : عارضت الكتائب مقاطعة شركات كوكاكولا وفورد وأر. سي. آي. بحجة انه يعرض عمال هذه الشركات للبطالة . تمت المقاطعة فما الذي حدث برأي الكتائب بالنسبة للمعارضة الآنفة الذكر ؟

جواب : في الواقع ان الكتائب لم تعارض بالتخصيص مقاطعة هذه الشركات بالذات ربما كان بعض هذه الشركات ، من الشركات التي كانت تستفيد من معارضتنا لمقاطعتها ، ولكن الواقع هو اننا اصحاب وجهة نظر في موضوع المقاطعة من اساسها ، بمعنى اننا

نعتبر هذه المقاطعة سيفا ذا حدين فمن حيث المبدأ نحن نقوم بالمقاطعة وبالتضييق وبكل عمل من شأنه ان يلحق بالعدو خسارة وقائية ، اما من حيث التطبيق فقد لاحظنا ان هذا السيف يحز في عنق الاقتصاد اللبناني اكثر مما يحز احياناً في عنق العدو وبات علينـــا ان نقابل وان نختار بين هذين الامرين فأما ان نرضى بان نجازف بمغامرة يرضى عنها العدو قبل ان يرضى عنها الصديق ،واما ان نختار اسلوباً يضبط هذا الشأن بحيث نقبل ونطالب بمقاطعة صارمة ومثمرة تسيء الى اقتصاد اسرائيل ولكننا نرفض المقاطعة الظالمة العمياء التي تسيء الى لبنان اكثر مما تسيء الى العدو . ولقد طالبنا بتنظيم مكتب المقاطعة على نحو علمي بحيث نضمن هذه الغاية أي بحيث نحفظ بعض المصالح الاقتصادية اللبنانية الكبرى من هذا السيف الذي يخبط خبط عشواء في المصالح اللبنانية وربما يسيء اليها ، كما قلت ، اساءة تفوق بمجال تلك التي تلحق بالعدو .

سؤال : ما هو موقف حزب الكتائب من الوحدة العربية ؟

جواب : ايها السادة ليس التساؤل انالكتائب تعارض الوحدة العربية انما ربما يقتضي لتوضيحه مجال افسح من هذا المجال ، ولكن السبب المباشر لذلك هو ان حزب الكتائب كما قلت لكم حزب مفصل على قياس لبنان ومن أجل سعادة شعبه . فاذا كان هذا الكيان قد فقد فاعتقد ان مبرر العقيدة بكاملها يكون قد فقد ايضاً ثم ان لنا وجهة نظر خاصة في هذا الموضوع وهي وجهة مطروحة على بساط البحث .

ان الوحدة العربية لن تخدم لبنان بالدرجة الاولى ولن تخدم الدول العربية بالدرجـة الثانية، لذلك فنحن من معارضي الوحدة السياسية وندعو الى التعاون بين الدول العربية ، ولكن دون ان يفقد هذا التعاون لبنان كيانه واستقلاله ، وقد قلنا ايضاً في مفهومنـــا للعروبة ان العروبة بمعناها الصافي الأصيل لا ينكرها احد ولا يتنصل منها احد الا ان مفهوم العروبة قد دخلته استفاضات كثيرة في خلال السنوات العشر الاخيرة بحيث بات هذا الاستفاض يرهبنا فنكاد نخشى من هذه التسمية ، لا بحد ذاتها ، ولكن نخشى من الاستطراد الذى تقودنا اليه التسميات ومن أهم هذه الاستفاضات مشاريع تسمية الاتحاد الذي يقوم بين الدول العربية .

سؤال : هل تعتبرون الكيان اللبناني كياناً مستقلاً عن الكيانات العربية الاخرى ، أم هو جزء لا يتجزأ من هذه الكيانات ؟

جواب : انا اريد ان اجيب على هــذا السؤال بسؤال آخر وربما على السؤالين الأخيرين .

يا سادة : نحن بالتأكيد نعتبر كيان لبنان كيانـاً مستقلاً عن الكيانات العربية الاخرى ، هذا لا يقلل ابداً من شعورنا الأخوي تجـاه البلاد والدول العربية الاخرى ، ولكنهذا يضمن لنا استقلال لبنان ،بحيث لا نفقد هذا الوطن وبحيث نكون منسجمين مع قاعدة تفكيرنا الاساسي . ثم ابلغ الآن الى هذا السؤال : موضوع الوحدة العربية الذي يقال انه موضوع الحنين بالنسبة الى الجماهير العربية ، انا افهم ان يكون الحنين الى شيء سابق قد فقد، واذا كان الموضوع موضوع حنين انا اقول انني أسألكم وأسأل المؤرخين بيننا متى كانت الدول العربية وحدة واحـدة من الخليج الى المحيط فنعود الى هــذه الوحدة . فانا شخصياً لا اعرف مرحلة في التاريـخ كانت فيها هذه البلاد بلاداً موحدة ، انا شخصياً لا اعرف ؟ وارجو ان يفيدني المؤرخون بيننا عن هـذه المرحلة التي يجب ان نعود إليها .

سؤال: ما هو موقف حزب الكتائب من الوحدة الاقتصادية العربية والسوق العربية المشتركة ؟

جواب : لقد أيد حزب الكتائب الوحدة الاقتصادية ودعا إلى تحقيق السوق العربية المشتركة . فاتني في الاسئلة الاولى الجواب على سؤال يتعلق بمطامـع اسرائيل بمصلحة الليطاني .

عام ١٩٤٨ وضع رفيقنا الشيخ موريس الجميل كتاباً يتعلق بهـــذا الموضوع بالذات ويتبين لنا ان رأينا هو انالهدف الأول للتوسع الاسرائيلي سيكون لبنان وان هذا التوسع سيكون سببه طمع اسرائيل بمياه الليطاني ، هذا الكتاب موجود ويمكنكم الاطلاع عليه لدى الامانة العامة للحزب .

سؤال : دعا حزب الكتائب لحياد لبنان ، كيف يتصور الحزب هــذا الحياد في الظروف الراهنة ، ولماذا ينادي بهذا الحياد ؟

جواب : هذا الموضوع قد توضح في زاوية مشروع الحياد بالذات . أوضحنا مفهومنا للحياد وقلنا انه يهدف إلى تحقيق الدور الرئيسي الذيقد يلعبه لبنان على الصعيد الاقليمي الدولي ، واوضحنا أيضاً ان هذا الحياد لا يعني الصلح مع اسرائيل أو مهادنـة اسرائيل

وقد اقمنا الشواهد على ذلك من خلال حياد سويسرا بالذات وقلنا ان هـذا الحياد ممكن وان سويسرا برغم شهرتها كدولة محايدة كانت لها خصومات حافظت عليها تجاه دول معينة ولم تذهب هذه الخصومات بمبدأ الحياد ، ولقـد اشترطنا لذلك شروطاً عديدة اهمها : موافقة جميع اللبنانيين على هذا المشروع وعدم اخراج لبنان من جو الاخوة القائم بينه وبين الدول العربية .

سؤال : ما هو موقف الكتائب وهي في الحكم من طلبـات الجنسيات المتراكمة في وزارة الداخلية ؟

جواب : الموقف بسيط جداً ، وهو أن لبنان يعيش حتى الساعة بدون قانون جنسية ، وعندما يوضع قانون جنسية يمكن اتخاذ موقف على ضوء هذا القانون .

سؤال : هـل توافق الكتائب على تعاطي موظفي الدولة السياسة وتأليف النقـابات الخاصة بهم ؟

جواب : نعم الواقـع أن الكتائب توافق على تعاطي موظفي الدولة السياسة وعلى تعاطيهم ايضاً في النقابات الخاصة ، ونعتبر ان حرمان الموظف من تعاطي السياسة يفقده حقـاً من حقوقه كمواطن .

سؤال : ما هو رأي الكتائب بتعاطي طلاب الجامعات السياسة ؟

جواب : الطلاب لا يمكن أن نحرمهم ايضاً من صفتهم المواطنية والطلاب مرشحون لقيادة هذا الوطن في يوم من الأيام . وبالتـالي فان الممارسة السياسية في الوسط الطلابي تؤهله لممارسة فضلى على الصعيد الوطني العام ، ونحن نرحب بهذا التعاطي ونحذر الطلاب الشباب من الحماسة التي قد تذهب أحياناً بالوعي الكامل ، ونشترط لمثل هـذا التعاطي حداً ادنى من التوازن بين الوعي والحماسة .

سؤال : نحن نعلم ان السيطرة الاقتصادية تتبعهـا سيطرة سياسية وفي بعض الأحيان سيطرة عسكرية ، فكيف يدعي الحزب الحفـاظ على استقلال لبنان ويشجع سيطرة رؤوس الأموال الأجنبية والاميركية في لبنان ؟

جواب : أنا اناقض هذا السؤال أساساً واحيلكم على تجربة قريبة زمنياً وقريبة جغرافياً ايضاً ، وهي التجربة المصرية التي قام بها الرئيس جمال عبد الناصر ، إذ كما تعلمون تناول

قروضاً من جهات اميركية ومن جهات روسية وبقي محافظاً على سلامة بلاده دون ان يتبع ذلك حكماً الانقياد للمصالح الاميركية أو إلى المصالح الروسية .

سؤال : كيف توفقون بين ايمان حزب الكتائب بالديمقراطية وبين قولكم بهذيان الحكم في تشجيعه عمل الاحزاب الممنوعة ؟

جواب : نعم هنالك دراسة حديثة قام بها رفيقنا الاستاذ اميل ناجي بهـذا الموضوع بالذات وبين بنتيجة هذه الدراسة ان ايماننا بالحرية وبحوار الفكر لا يتناقض مع حفاظنا أيضاً على خصومة عقدية مع بعض الاحزاب . اشتبه الان بكلمات من هذه الدراسة وهي تعني قياس نظرة الحزب إلى الاحزاب الممنوعة على ضوء الايمان بالاستقلال اللبناني ، فاذا كان الايمان بشرعة حقوق الانسان مقياساً واذا كان الاستقلال ايضاً مقياساً آخر فاننا على ضوء هذين المقياسين ننظر برحابة صدر أو طيبة قلب إلى الاحزاب الممنوعة مع العلم بأننا مع حرية الرأي بحيث انه لا يمكن ان نعارض انساناً في معتقده اياً كان هـذا المعتقد ، ولكننا نميز بين حرية الرأي كحرية تفكير وكمبدأ وبين الممارسة العملية التي تقوم بهـا الاحزاب التي لا تتلاءم بنظرنا مع هذين المقياسين ولا تنسجم معهما أي مقياس الاستقلال ومقياس شرعة حقوق الانسان .

سؤال : في الوقت الذي تنادون فيه باللاطائفية وتقولون بان الحلف الثلاثي ليس طائفياً ، خاض الحلف المذكور معركة الانتخابات الاخيرة بوجـه وشعارات طائفية منها تصريح وخطاب طائفي واضح لاحد مرشحي الكتائب في كسروان (الاستاذ لويس ابو شرف) فما تفسير ذلك ؟

جواب : التفسير هو بسيط جداً يبدو ان لويس ابو شرف لا يحب غـير الموارنة في كسروان ، لذلك جاء بهذا الخطاب الطائفي ضـد الشيخ الياس الخـازن وسائر رفاقه في لائحته التي نحمد الله على انه لم يكن بينهم من هو خارج عن ابناء الطائفة التي ينتسب اليها لويس ابو شرف .

سؤال : يقول المحاضر ان الكتائب ليست طائفية ، وقد حاولت الكتائب ان تظهر نفسها كذلك في ندوة الفكر الملتزم التي دعت لها في الصيف ، ولكن ممارستها السياسية العملية تصطبغ بصبغة طائفية صارمة ؟

جواب : ارجو وهذا منبر صالح لذلك كما اعتقد ان نحـدد المآخذ ، ان نحدد التهمة

مثلاً في سؤال كهذا فنقول : ان الكتائب بالموضوع الفلاني تصرفت بوحي طائفي فنفهم عندئذ على أي وجه يجب ان يكون الجواب، ولكن في علمي وارجو هنا ان اسمح لنفسي بان اكون شخصياً الى حد ما : عندما الاحظ بان حزب الكتائب هو حزب طائفي في معتقده او في الانتساب اليه او في ممارسته فانني مع كثيرين من رفاقي سأكون اول من يتنصل من هذا الحزب .

سؤال : يعلن حزب الكتائب انه حزب لا طائفي : فما هي الخطوات العملية التي اتخذت لالغاء الصبغة الطائفية المعروفة عن الكتائبيين، وكيف يعالج الحزب هذه المسألة، وهل نجحت الكتائب ام لا . ولماذا ؟

جواب : اذا كانت الكتائب حتى الآن لم تحقق كثرة من المنضمين غير المسيحيين الى الكتائب فان هذا الواقع لا يعود الى عامل طائفي من صميم عقيدة الكتائب او ممارستها بقدر ما يعود الى ظرف تاريخي هو ظرف نشوء الكتائب وقد كان هذا الظرف التاريخي السياسي مسؤولاً عن قسمة اللبنانيين في اتجاههم السياسي .

فقد اتجه فريق اتجاهاً معيناً لجهة ، فيما اتجه فريق آخر بكثرته الساحقة من المسيحيين الى جهة أخرى ، وكان نصيب الكتائب نصيباً وافراً من هذا الفريق الذي اتجه ، وهو فريق ترمز عليه المسيحية ، نحو حزب الكتائب ، ولكن ليس الحزب هو المسؤول بل الظرف السياسي الذي نشأ في ظله الحزب .

سؤال : ما هو الدور الفعال الذي لعبه حزب الكتائب في مسألة علمنة الدولة ، وما هي الأسس التي يتخذها بهذا الشأن ؟

جواب : الدور الذي لعبه حزب الكتائب بمسألة علمنة الدولة هو دور مستمر اي انه رافق حركة الحزب منذ نشوئه حتى اليوم ، ولقد اقترحنا كخطوة اولى في هذا الاتجاه، الغاء ذكر المذهب من تذاكر الهوية . كانت هذه خطوة اولى ، ولكن ذهبنا الى ابعد من ذلك فأكدنا اولاً بمحاضرة رفيقنا اميل ناجي بمناسبة اسبوع الفكر الملتزم ، ان الكتائب لن تدخر جهداً ولا تضحية في سبيل تحقيق هذه العلمنة ، كما عاد رئيس الحزب في بيانه الحادي عشر في مؤتمره العام السنوي الاخير ، فقال ان الكتائب مستعدة ان تذهب الى اقصى الحدود بما في ذلك اعادة النظر في النظام بالذات لتحقيق علمنة الدولة. وانني اشدد على هذا القول لما يتضمنه من جرأة ، بمعنى بأنكم تعرفون مدى حرص الكتائب على

الدستور اللبناني ، فإذا كان الغاء النظام الطائفي في لبنان يستوجب تعديل الدستور اللبناني ، فإننا مستعدون ان نعيد النظر بالنظام بالذات ، اي بهذا الموضوع بالذات .

سؤال : لم افهم قصد الاستاذ المحاضر بالنسبة للعناوين التالية :

أ — الانسانية

ب — الديمقراطية

ج — الاجتماعية

د — الحرية

احب ان اعرف عن مضامين هذه العناوين بالنسبة لحزب الكتائب ؟

جواب : يا سيدي الانسانية ،والديمقراطية ، والاجتماعية، والحرية ، مفاهيم ولكنها اصبحت ايضاً شعارات ولعل صفتها كشعار قد غلبت على صفتها كمفهوم ، وان هذه الكلمات تأخذ معناها من مجمل الكلام الذي احتواه ، ولا يمكن ان احدثكم الآن او ان احاضر في معنى الانسانية ، أو الديمقراطية ، أو الاجتماعية ، أو الحرية ، بل يمكن مناقشة هذه التعابير بمقدار صلتها ببحث ، أو في موقعها الذي وقعت به بالنسبة لهذا البحث في هذه الليلة .

سؤال : كيف روجت الدولة للاحزاب الممنوعة في العهد الشهابي ؟ مثال .

جواب : اعتقد ان هنالك مثالاً واضحاً وبليغاً كفاية ، وارجو ان يعذرني الجمهور الكريم اذا عدت اليه وهو ان الدولة التي منعت مثلاً العرس اصلاً قد سمحت للعروسين بالزواج، وذلك حصل في اشتراك الدولة اشتراكاً عملياً في احياء فكرة ثورة اكتوبر المجيدة في سينما بيبلوس ، اشتراكها بالوسائل الاذاعية والاعلامية وبشخصيات ممثلة ايضاً عن الدولة: فاما ان يكون الحزب الشيوعي حزباً مرخصاً به ومقبولاً وعندئذ لا يمكن ان نستغرب هذا الأمر . ولكن أن نقول أن الحزب ممنوع ، ونعود من جهة ثانية فنحتفل بالذكرى التي هي عرس الشيوعية الدولية فان هذا الأمر يستغرب .

سؤال : ذكر ان الحزب يطالب الدولة بالاهتمام بالقضايا الاجتماعية وهو يطالب بذلك بشكل مستمر ، فكيف تستطيع الدولة أن تقوم بذلك ، مع العلم انها تمثل الطبقة البرجوازية الحاكمة ؟

جواب : ان مطالبتنا بالاهتمام بالقضايا الاجتماعية قد اتخذت جدلا واقعياً معلوماً ، وحددنا هذا الطلب ، مثلا مشروع الضمان الصحي والاجتماعي الذي قدمته الكتائب والذي تم تنفيذ بعض جوانبه ، هو مشروع كان من مطالبنا الاساسية منذ عام ١٩٥٣ ، وقد حددنا على وجه التحديد مثلا الهدف من هذا السعي الاجتماعي ، فقلنا ان الحزب يطالب بتحقيق الضمانات للعيش الكريم ، ومكافحة الجهل والبطالة وتأمين العلم والمدرسة والعمل للجميع في ظل الطبقة البرجوازية الحاكمة ، اعتقد انني الحت إلى هذه الطبقة في مستهل كلامي عن الاقطاع السياسي والمالي .

سؤال : ما هي الحدود الفاصلة بين حزب الكتائب وبين النظام الحالي في لبنان ؟وهل يعتبر الحزب ان النظام حسن عندما يشترك فيه والعكس بالعكس ؟

جواب : في الواقع ان الحزب يعتبر ان النظام الديمقراطي ، هو النظام الأفضل أي الاقل سوءاً بالنسبة للأنسان ولم يخترع الانسان بعد نظاماً يكون اقل سوءاً من هذا النظام ، ولكن الحزب يعتبر اننا نعيش حالة سيئة جداً من حالات هذا النظام ، اذ اننا من جهة أخرى لا نمارس التأميم والمصادرة ، ومن جهة ثانية لا نحارب الاحتكار والاستغلال والجشع . فأما ان ننتسب الى نظام يؤمن بالتأميم والمصادرة، وأما ان ننتسب الى اسلوب عمل في ظل الديمقراطية يحارب الاستغلال والاحتكار والجشع .

سؤال : تحدثتم عن الاقطاع السياسي والمالي والديني في السابق ، الا ترون الزعامات الحالية لحزب الكتائب او الحلف عامة والنهج ايضاً استمرار لهذا الاقطاع ؟

جواب : لست اود الدخول في تشعبات هذا الموضوع ولكن يحضرني لأول وهلة ، ان حزب الكتائب بزعامته الحالية لا ينتمي الى أي من هذين الاقطاعين ، ولعل الفكرة السائدة لدى العامة وقد فوتحت بهذا الموضوع في مناسبات سابقة هي فعلا ان حزب الكتائب هو حزب رخاء وسعادة ومال كثير ، الواقع اننا اذا شئنا أن نحلل ثروة اعضاء هذا الحزب وبصورة خاصة زعامته لوجدنا اننا ننتمي إلى طبقة الكادحين والفقراء والمحتاجين . إذا كان الله قد يسر أمر أحد اعضاء الحزب فاغناه فماذلك بالدليل على ان الحزب كله قد اثرى .

سؤال : نعلم بان حزب الكتائب يعمل لخلق القومية اللبنانية ، فهل القومية تخلق خلقاً أم هي واقع طبيعي ، وما هي ركائز القومية برأيكم ؟

جواب : من جهة مبدئية نعتبر ان القومية اللبنانية هي واقع طبيعي ؟ ومن جهة علمية نعتبر ان العلم قد تخطى نظرية القوميات كلها ، هذا الأمر أمر عاطفي ، لا يتناسب مع تطورات العلم الحديث ،فالحديث عن القومية اللبنانية أو عن أي قومية اخرى ،إذا اقتضاه واقع الحال احياناً ، فانه حديث لم يعد يحمل الايمان الكافي ، لاننا نعتبر أن العصر قد تجاوز هذه النظرة البدائية للامة .

سؤال : كيف يوفق حزب الكتائب بين كلمة ديمقراطية ، وتعاونه مع كميل شمعون الذي سبب تمسكه بكرسي الحكم نقمة الشعب اللبناني ؟ تقول الكتائب بالاستقلال والحرية ، فكيف توفق بين تعاونها الذي انتقص من كرامة لبنان واستقلاله باستدعاء مشاة الاسطول الاميركي ؟

جواب : الكتائب ضد سياسة النفي والاقصاء ، وإذا كان لأي حزب في هذا الوقت ثأر أو عتب على شخص ما فلا يمكن أن يتوفر سبب لذلك ، مثلما توفر لحزب الكتائب بالنسبة لكميل شمعون الرئيس الاسبق . اقول هذا بالاستناد الى واقعين :

١ — اننا في مستهل عام ١٩٥٨ كانت الكتائب تغذي معارضة شديدة لكميل شمعون بصفته حاكماً ، ولكن الانتصار اللبناني عام ١٩٥٨، لم يكن انتصاراً لكميل شمعون، بل كان انتصاراً لمبدأ الشرعية في هذا البلد .

٢ — تعتبر الكتائب ان الرئيس كميل شمعون يتمتع بقاعدة شعبية ذات وجهة نظر معينة في امور كثيرة ، وهذه القاعدة الشعبية المعاكسة لسياسة كميل شمعون تعتبر ان وجهة نظرها صحيحة ، فاذا كان يجب ان نحكم ونستبق التاريخ في حكمنا على قضية معينة فان أدنى اصول المواطنية تفرض علينا ان نراعي حرية وجهة النظر ، بمعنى اننا لم نقل للذين عارضوا كميل شمعون سابقاً وحالياً انكم خونة ونرفض ايضاً ان يكون كميل شمعون ، بسبب وجهة نظره، خائن، فهناك وجهة نظر ذات قاعدة شعبية قوية في كلا الجانبين ، فاذا كنا نحرص على وحدة وطنية حقيقية في هذا البلد فالوحدة الوطنية لا تتطلب بين شخصين متفقين ، بل بين فريقين متنازعين . وهدف الوحدة الوطنية هو تحقيق هذه اللحمة بين الجانبين المتخاصمين سواء عن طريق توضيح المواقف أو على الأقل توضيح الرؤيا .

سؤال : ما هو موقف الحزب من اشتراك أحد اعضاء الحلف الثلاثي بالتجسس على

العراق ، وقد ادانته العراق رسمياً ؟

جواب : العراق اعتذر مؤخراً باعتذار رسمي ، بينما كانت التهمة بالاساس غير رسمية وقيل انها وردت على لسان أحد المتهمين .

سؤال : آثر حزب الكتائب السير في سياسة كميل شمعون ، مما ينفي ما جاء من الاشادة بالعهد الشهابي ، علماً بأن شمعون ، كان وراء التمزق الاجتماعي بسبب عدم مراعاته مبادىء العدالة الاجتماعية . فكيف يفسر الاستاذ رشاد ذلك ؟ تقول ان الحزب غير طائفي ، فلماذا يحول دون تجنيس عرب وادي خالد والاكراد ؟ هل حقق الحزب في الاتهام الموجه من المتآمرين العراقيين لكميل شمعون حليف الكتائب ؟

جواب : ارجو قبل كل شيء ان لا اعتبر بينكم محامي دفاع عن كميل شمعون . فالرئيس كميل شمعون يتمتع بقدرة كافية للدفاع عن نفسه اذا كان في موقف الاتهام ، واعتقد ان في حزبه من المحامين العدد الذي يغني عن تدخلي شخصياً ، ولا اريد ان اقوم بهذه المهمة . فيما يتعلق في موقفنا نحن كحزب من هذه القضية قلت ان ظرفاً في مرحلة تاريخية معينة هي المرحلة التي تراوحت بين عام ١٩٦٦ – ١٩٦٧ اوجبت في نظرنا قيام جبهة متحالفة من الأحزاب اللبنانية ولم أخصص حزب الكتلة الوطنية أو حزب كميل شمعون ، يجب ان نلتقي بمواجهة سياسة معينة هي الشهابية التي اخرجت لبنان عن دوره التقليدي في الحياد على الصعيد الاقليمي والدولي ، وان أحد اهداف هذا الحلف كانت تحقيق هذا الحياد ، ولقد قلت فيما يعنينا نحن من هذه القضية سواء على الصعيد الطائفي أو على صعيد التبعية في موضوع الحلف اوضحت في محاضرتي كفاية وناقشت هذا الموضوع بحيث نستغني عن العودة اليه من جديد .

سؤال : في خطواتها الوئيدة للانتقال من المنظمة الى الحزب ، لم تزل الكتائب تتخلف عن مشاركة القوى الفكرية للاديان الأخرى في لبنان ، أي لم تزل الكتائب مستفردة بالقوى الفكرية المسيحية فحسب دون اشراك القوى الاسلامية مثلاً ، لماذا ؟ ما هي الاسباب ؟

جواب : في الواقع اننا نتطلع الى الاشتراك مع جميع القوى الفكرية في لبنان بدون توقف عند حريتها الدينية ولقد باشرت في هذا النشاط وبهذا المسعى ودعونا الى ندوات كثيرة في بيت الكتائب وخارج بيت الكتائب ، اشترك فيها جمهور من قادة

الفكر والرأي في لبنان ، ولا اريد ان اسمي لئلا يفوتني ذكر احد فاكون اليه مسيئاً .

سؤال : قال حضرة المحاضر ان دعوة حزب الكتائب دعوة انسانية ترفض المادية بشقيها الرأسمالية والشيوعية فماذا يعني بالمادية الرأسمالية ، وهل بأمكانه ان يقدم مثالاً واحداً عن نضال حزب الكتائب ضد الرأسمالية ؟

جواب : مشروع تنظيم الضرائب مثلاً هو احد وجوه النضال للكتائب ضد الرأسمالية المستغلة ، اما فيما يتعلق في خروج الكتائب عن حدود النظامين بمعناهما المادي فمرد ذلك الى اعتبارنا ان الماركسية تنحو نحواً مادياً بحيث تفضل أو لعلها تحاول نسف المعتقدات الايمانية ، وكذلك التطور الرأسمالي بمعناه الضيق والبشع ينحو نحواً مادياً تتعطل معه التطلعات الايمانية .

سؤال : ما هي الوسائل التي اتبعها حزب الكتائب لتحقيق العدالة الاجتماعية المنشودة ؟ وما هي المنجزات التي حققها في مضمار هذه العدالة ؟

جواب : قانون العمل اللبناني الموضوع سنة ١٩٤٣ ، بتكليف من وزير الداخلية يوم ذاك المغفور له حبيب ابو شهلا هو من منجزات الكتائب . وهذا الأمر ثابت في مستندات وزارة الداخلية ومجلس النواب اذ يمكن الرجوع الى المجلس للتحقق من ان هذا المشروع هو من وضع الكتائب .

فإذن قضية العمال اولاً ، قضية النقابات ثم الشعارات والدعوات التي اطلقها منذ عام ١٩٥١ ، على وجه التخصيص ، ولقد احتفل بذكرى تأسيس عيد الكتائب في عام ٥١ و ٥٢ و ٥٣ تحت شعارات العدالة الاجتماعية ، المسكن ، العلم ، المدرسة .

سؤال : كيف يرفض حزب الكتائب المادية الرأسمالية ابتشجيع رساميل الدولة الرأسمالية ؟ أم بتشجيع ثقافتها عبر جامعاتها الاجنبية من اميركية وغيرها ؟

جواب : الرساميل الاجنبية ليست لتشجيع الرأسمالية كنظام بل لتحمي الاقتصاد اللبناني المنهار . هذه وسيلة ووجهة نظر في أحياء الاقتصاد اللبناني بعد ان تبين لنا ان الامكانات اللبنانية البحتة عاجزة عن تنشيط هذا الاقتصاد .

سؤال : ما هو موقف حزب الكتائب اللبنانية من احتمال الترخيص للأحزاب اليسارية وخاصة الحزب الشيوعي ؟

جواب : احيلكم مجدداً الى هذه الدراسة الحديثة جداً الموجودة في الامانة العامة

والتي ظهرت منذ اربعة أيام ، والتي يمكن أن تطلب من الحزب . من قبل أي كان ، وفي هذه الدراسة الجواب الكافي عن هذا الموضوع . نحن لسنا ضد حرية المعتقد ولا ضد حرية الضمير ، ولا ضد حرية الفكر . ولكن لنا في عقائد الاحزاب التي تتعارض مع شرعة حقوق الانسان اصلاً والتي عارضت وضع شرعة حقوق الانسان اصلاً ، ومع الاحزاب والعقائد التي تنكر استقلال لبنان ، وجهة نظر هي ايضاً من قبيل ايماننا بحرية الرأي والتفكير . هذا رأينا وهذا الرأي يمكن ان يكون موضوع جدال .

سؤال : إذا كانت الكتائب تعتبر الشعارات الطائفية شعارات خاطئة ، فلماذا خاض الحزب الانتخابات الماضية تحت هذه الشعارات ؟ سبق وتكلمتم عن العدالة الاجتماعية ، فماذا تعني العدالة الاجتماعية برأي الكتائب ؟ هناك ترابط وثيق بين النظام الطائفي والنظام الاقتصادي ، بمعنى ان القضاء على النظام الطائفي يستتبع بالضرورة تغيير النظام الاقتصادي ، فكيف يمكن الجمع بين محاربة النظام الطائفي والمحافظة على توأمه النظام الاقتصادي ؟

جواب : نحن لا نرى بالضرورة ان محاربة نظام الطائفية السياسية تستتبع تغيير النظام الاقتصادي ، هذا مع العلم بان نظامنا الاقتصادي من حيث مبدأ حرية هذا النظام هو من معتقداتنا الراسخة ، وإلى أن يثبت لنا بان هذا النظام مسؤول أيضاً عن سيادة الطائفية فاننا نتمسك به .

سؤال : ما هو موقف الكتائب من السياسة الاميركية ومساعدتها لاسرائيل ؟

جواب : لست ادري أيضاً لماذا يحاول بعضنا أن يجعلنا محامي دفاع عن السياسة الاميركية . السياسة الاميركية تضايقنا بمقدار ما تضايق أي انسان ساعة تنصر عدونا علينا ، فالسياسة الاميركية توافقنا مثلما توافق أي انسان ساعة تكون لنا مصلحة فيها. تماماً مثلما تناسب سياسة الاتحاد السوفياتي إذا كانت مصالحنا متفقة مع هذه السياسة .

سؤال : ما الصدى الذي خلفه احتلال الاتحاد السوفياتي لتشيكوسلوفاكيا في حزب الكتائب ؟

جواب : الشعور العام كان شعوراً مناهضاً لهذا الاحتلال .

سؤال : لو كانت الكتائب مسؤولة كلياً عن الحكم ، فما هو موقفها من السماح لنشاط الفدائيين عندئذ ؟

جواب : اعتقد ان هذا السؤال مرهون باصحابه .

سؤال :هل تعتبر ان ثلاثة آلاف فدائي قادرون على ازالة اسرائيل ، أم آلاف الجنود الواقفين على جبهة القتال في مصر ، سورية والاردن !

جواب : القضية ليست قضية كمية ، القضية هي قضية نوعية .

سؤال : هل تعتقد ان مساعدة حزبكم للعمل الفدائي سوف تصل إلى حد مشاركة اعضائه ومؤيديه بالاعمال الفدائية أم تقف عند حدود جمع التبرعات ؟

جواب : يا سيدي في مطالع حرب حزيران قالت الكتائب بجدية ورصانة ، انها مستعدة لان تقدم خمسة آلاف محارب ، هذه البادرة سبقت تاريخياً العمل الفدائي ، وإذ نأسف بدورنا لشيء ، فأنما نأسف ان لا يكون الزمن ، زمن الحرب قد طال كفاية ، لكي نوضع على محك التجربة الحقيقية فيعرف عندئذ ما هو قصدنا الصحيح من هذه القضية سواء كنا مازحين فيه أو جادين .

حتى الان المساعدة طرحت بالنسبة لحزب الكتائب ، وبالنسبة لاحزاب كثيرة اخرى على صعيد التبرع بالدم والمال . واعتقد انه لم يفتنا شرف هذه المساعدة ، مع العلم بانه تألفت منذ فترة هيئة لنصرة قضية فلسطين والعمل الفدائي ، ونحن بكل شرف واعتزاز شاركنا في هذه الهيئة ، وسنقوم بالتأكيد بما يقع على عاتقنا من مسؤوليات في سبيل نصرة قضية فلسطين والعمل الفدائي .

سؤال : تقولون لم يوضع بعد برنامج مدروس لتدعيم العمل الفدائي . السؤال : لماذا لم تبادر الكتائب إلى الدعوة لوضع مثل هذا البرنامج ؟ واستطراداً : هل يؤمل به في المستقبل القريب ؟

جواب : دعونا إلى هذا البرنامج عبر جريدة العمل في مقال خاص تحت عنوان « حصاد الايام » ولعل بعض رفاقنا يحاولون وضع دراسة احصائية عن هذا الموضوع فيمكن الاجابة عندئذ على هذا السؤال اجابة كافية .

سؤال : ما دامت الكتائب تقر بان اسرائيل ستغزو لبنان قبل غزو أي بلد آخر وفقاً لدراسة الشيخ موريس الجميل ، فلماذا لم تقدم الكتائب مشروعاً من أجل التجنيد الاجباري ؟

جواب : ريثما يتم وضع الاحصاء الكامل لعملية التجنيد الاجباري ، ومع تأييدنا لهذا المشروع نعتبر ان الكتائب سوف تتخذ موقفاً واضحاً بالنسبة لهذا المشروع على ضوء الاحصاءات المنشورة .

سؤال : ان حزب الكتائب تنصل من جميع الاسئلة المطروحة والقى المسؤولية على الدولة ، اليس هو جزء من الدولة ؟ ولماذا وجد اذا لم يخطط لهذه الامور ؟

جواب : لست ادري ما هي الموضوعات التي يتنصل حزب الكتائب من مسؤوليته فيها حتى الآن ، كنت اعتقد اننا نتحمل مسؤوليتنا في كل شيء ، مسؤولية الخطأ ولا نمنن أحداً بحالات الصواب .

حزب الكتلة الوطنية اللبنانية

حضرات السيدات والسادة ،

موضوعنا الليلة « القوى السياسية في لبنان » هو أحد المواضيع الدقيقة والحساسة والمفيدة لكشف العمل السياسي المنظم ، واناطة هذا الدرس بالاحزاب السياسية العاملة ، ان دلت على شيء فعلى واقعية من اختار الموضوع ، واصالته في علم الحقوق الدستورية ، وبعد نظره ، وعميق تبصره ، وتحليله لتطور الاحداث والمشاكل الاجتماعية ، على الصعيدين الوطني والعالمي ، وتفاعلاتها على أنظمة الأحكام وتقلباتها ، وقد قيل عن حق في تحديد الدور الذي تؤديه الأحزاب السياسية في عصرنا الحاضر في حياة الشعوب والامم . ان من يتقن علم قانون الدستور الكلاسيكي ، ويجهل دور الاحزاب ، تعد فكرته عن الأنظمة السياسية الحديثة خاطئة ، وان من يقف على نشاط الأحزاب السياسية ويجهل القانون الدستوري تتكون لديه فكرة ناقصة عن هذه الانظمة ، ولكنها صحيحة .

ونحن الذين اخترنا في لبنان الديمقراطية ، أساساً لنظام حكمنا ، لا يمكننا ان نتحرر من مستلزمات هذا النظام ومضاعفاته على الصعيد الشعبي ، ولا ان نتغاضى عن التطور الذي انجزته بلاد أقدم منا ، واعرق في تطبيقه ، هذا التطور الذي انتهى الى نتيجة حتمية مفادها : ان الحكومات ليست سوى امتداداً لسلطة الاحزاب السياسية .

وغني عن البيان ما للأحزاب السياسية بوجه عام من فوائد في تنظيم الدولة ، وضبط

ادارتها ، وانمائها ، وتوجيهها ، والتخطيط لمستقبلها ، عن طريق تقديم كل الوسـائل والأساليب والطرق العلمية والعملية والتقنية لاستثمار موارد البلاد، وزيادة دخلها القومي، لرفع مستوى الشعب حضارة واجتماعاً ومعيشة . على ان احراز مثل هذا التقدم والازدهار في الدول التي تطبق نظاماً ديموقراطيـاً كثيراً ما يحصل بواسطة التنافس بين الاحزاب السياسية عن طريق انتخابات حرة نزيهة ، وباقتراع الشعب على البرامج دستور العمل الموعود بتحقيقه ، ويكون النصر للحزب الذي يمنح الشعب برنامجه البراءة بأنه الاجدى والأصلح للمنفعة العامة .

وحزب الكتلة الوطنية ، هو من أقدم الأحزاب اللبنانية ، وقد عايش هذا البلد ، منذ فجر الاستقلال لغاية اليوم، ووقف على حقيقة جميع الازمات ودقائقها ، وتفصيلاتها، وبواعثها ، ونتائجها ، لم تزده تجاربه طيلة هذه الحقبة الطويلة من الزمن ، إلا ايماناً بأن السبيل الوحيد ، لتحقيق ازدهار لبنان وتطوره ، وتحرير المواطن من رواسب الجهل والعوز ، ورفع مستواه وتأمين العيش الكريم والرفاهية لجميع أبنـاء الوطن ، وإزالة اقطاعية المال والاحتكار ، والاستغلال ، والزعامة ، لن يكون إلا بتطبيق النظام الديموقراطي بمفهومه الحقيقي، أي بحكم الشعب، ولمصلحة الشعب بصورة عملية صحيحة، روحاً ونصاً ، وسط جو مليء بالحرية والاستقرار يشيع في النفوس الطمأنينة وراحة الضمير . وان مناخ هذا البلد ، وطبيعته ومزاجه وعاداته التاريخية والاجتماعية ، بينات وقرائن أكيدة على صلاح تربة هذا البلد ، لتوطيد دعائم الحكم الديموقراطي الصحيح ، لان اللبناني ، بفطرته وتربيته صاحب شخصية ورأي ، يأبى الظلم والتطاول على حقوقه الشخصية والعامة ، كما انه يجاهد من أجل صيانة حرياته العامة ، تلك الحريات التي كانت سبب وجوده في هذا البـلد منذ قديم الزمن ، جميع هذه العوامل النفسية والتاريخيـة ، والجغرافية ، حجج دامغة ، على أن الغلبة في النهاية ستكون للحكم الديموقراطي الصحيح ورواده .

وعلى أساس المبادىء الديموقراطية الصحيحة نفسها سنعمد الآن إلى كشف ما يسمح به الوقت المحدود ، من الحقائق السياسية في عملنا الحزبي لنعتمده كأساس في حوارنـا ومناقشتنا مع هذا الحفل الكريم ، معتمدين المصارحة الكلية في هذا الجو المشبع بالحرية والاحترام المتبادل ، ليكون الرأي العام على بينة من الواقع واطلاع على مجهودنا الحـزبي

وفائدة اعمالنا الوطنية ، وجدوى البرامج والتخطيطات المعدة ، التي نأمل تحقيقهـا وتطبيقها عملياً لمصلحة هذا البلد ورفاهية أبنائه .

في التنظيم الحزبي :

وقبل أن نوضح كيفية ممارسة النشاط الحزبي في الحقل الوطني، يجدر بنا اعطاء فكرة موجزة عن التنظيم الداخلي أي آلة العمل وجهازه .

وحزب الكتلة الوطنية ، الذي هو حزب ديموقراطي جمهوري في عقيدته ، وكيانه ، يحرص كل الحرص على تطبيق هذا المبدأ ، حتى في تنظيماته الحزبية ، فهو يعتمد الأساليب الديموقراطية ، في علاقة المسؤولين بالمحازبين كافة ، ويفسح المجـال للمحازبين الصغار للاشتراك في المسؤولية والتوجيه ، بمنحهم المزيد من الصلاحيـات العملية لإبداء آرائهم ومشاريعهم واقتراحاتهم ، وتأمين مناقشتها ودرسها من قبل اللجان العليا المسؤولة عن سياسة الحزب . كما يعتمد الحزب لتقرير سياسته العامة آراء المناصرين وتوجيهاتهم وان كانوا غير منتسبين رسمياً إلى الحزب، بسبب حالاتهم الخاصة لكنهم يعملون لمصلحـة الحزب ، وبمقتضى التوجيهات الحزبية كالمنتسبين أنفسهم . كما يعتمد الحزب الرأي العام فيستنير به ، ويسترشده ، ويستطلع أحوال المجتمع عن كثب، وتطور سير الأحداث في المسائل العامة والخاصة ، بالاحتكاك المباشر مع المواطنين . كما ان الحزب يستطلع أحوال الحكم بواسطة ممثليه في الحكومة ، أو بواسطة نوابه الذين يقدمون له جميع القرارات والمراسيم ومشاريع القوانين والقوانين لدرسها والتدقيق فيها .

وللتأكد من فاعلية أعماله ، وفائدتها وتجاوبهـا مع المصلحة العامة ، يقوم الحزب في جميع المناسبات ، وبصورة خاصة قبيل الانتخابات النيابية ، بتحضير كتيب يضمنـه خلاصة الأعمال والنشاطات التي قام بها ، والتي يكون قد وعد بتحقيقها سابقاً ، ويوزعه مجاناً على المواطنين ، وهذا ما فعله في الانتخابات الاخيرة فأصدر كتاب « هكذا حكم بإسمنا » ويذيع الحزب برنامج عمله المتضمن مخططاته للمستقبل ودروسـه وحلوله وتوجيهاته في جميع القضـايا والمشاكل وعلى أساسها يطلب من المواطنين الثقة والاقتراع لمرشحيه .

أما أسلوب العمل الحزبي ، فان كل مسألة توضع على بساط البحث تحال حكماً بادىء

ذي بدء إلى لجنة من لجان المجلس المؤلفة وفقاً لاختصاص أعضائها ومؤهلاتهم . ووفقاً لماهية القضية المعروضة فتدرسها هذه اللجنة درساً مستفيضاً من جميع الجوانب وتجري فيها التحقيقات عند الاقتضاء ، وترتفع بنتيجة درسها ، تقريراً إلى اللجنة التنفيذية ، التي تجتمع وتناقش وتتخذ الموقف المناسب . مع الملاحظة ان النظام وان جاز لحضرة عميد الحزب ورئيسه حق حضور جلسات اللجنة التنفيذية والمناقشة في القضايا المعروضة ، لا يجيز لهما حق الاقتراع عليها صيانة لرأي اللجنة التنفيذية من التوجيه والإيحاء ، أو التأثير المعنوي .

وهو الى جانب المبادىء المكتوبة ينفذ مبادىء عامة غير مكتوبة ، في علم الاجتماع منبثقة عن النظريات التطبيقية لمفهوم الديموقراطية ، من أبرزها تحقيق الكفاية الخلقية والنزاهة والتجرد والاخلاص في العمل العام ، إلى جانب الجرأة والاقدام في قول الحق واحقاقه متوسلاً العلم والاختصاص والأساليب الفكرية الحديثة ، وقد اكتسب بفضل هذه المناقبية ثقة المواطنين والحكام ، الذين كثيراً ما يلجأون اليه ليتسلم دفة الاحكام في المواقف المصيرية الحرجة ، فيترفع عن المصالح الخاصة وينصرف إلى خدمة المصلحة العامة ويمنع محازبيه من التردد إلى وزارات الدولة المسندة إلى ممثليه ، إلا لملاحقة قضاياهم الخاصة وفق الاصول القانونية تحت طائلة المسؤولية المسلكية .

ثانياً : في مبادىء الحزب وعقيدته :

حزب الكتلة الوطنية كما حددته المادة الأولى من نظامه ، حزب ديموقراطي ، جمهوري اشتراكي ، يقوم على مبادىء شرعة حقوق الإنسان ، ويعمل على تعزيز كيان لبنان والمحافظة على سيادته وشخصيته المميزة ويسعى لتأمين رفاهية بنيه .

ومفهوم هذه المبادىء واضح . فالحزب يعتمد الأساليب الديموقراطية الصحيحة روحاً ونصاً لتطوير البلاد وتقدمها وازدهارها عمرانياً واقتصادياً واجتماعياً ، وتأمين الرفاهية والعيش الكريم للمواطنين ، ومن أجل تنفيذ هذا العمل يعتمد الحرية والقاعدة الشعبية ركيزتي الديموقراطية الصحيحة .

أما الحرية فالحزب يرى وجوب ممارستها الفعلية قولاً وعملاً واعطاء المواطنين المزيد من الحريات العامة والشخصية بالاضافة إلى تلك التي نص عليها الدستور اللبناني باعتبارها

حقاً من حقوق الإنسان في القرن العشرين ويطلب بعناد ورجولة ، الاعتراف بالكرامة الإنسانية كاملة غير منقوصة ، وتأكيدها بضمانات وفقاً لأحكام شرعة حقوق الإنسان الموضوعة سنة ١٩٤٨ والقوانين المنبعثة عنها ، واطلاق حرية العمل والمبادرة الفردية في العمل ، للبنانيين واحترام الاقتصاد الحر القائم في بلدنا (الرجاء مراجعة المادة الأولى من نظام الحزب) .

أما القاعدة الشعبية فالحزب يرى وجوب صيانة إرادة اللبنانيين في تقرير مصيرهم ووجوب تأمين انتخابات حرة نزيهة لهم ، باعتبار ان الشعب هو مصدر السلطات ومالكها الشرعي ، وانه الحاكم والحكم في ظل هذا النظام . وتبعاً لهذه القاعدة الكلية يرى الحزب رأي علماء الدساتير والقوانين ان اهمال هذه القاعدة أو الإساءة اليها بأي شكل من الأشكال بصورة مباشرة أوغيرمباشرة يفسد هذا النظام ويفقده جدواه وهدفه ، ويؤدي الى الفوضى في الحكم ، وانتشار الفساد والرشوة ، واستغلال النفوذ في الدوائر الرسمية ومخالفة القوانين والانظمة القائمة ووقف التشريع على المصالح والمنافع الشخصية والاحتكار والاستغلال للمصلحة العامة والخاصة . ولذا اجتهد الحزب في هذا الموضوع وقدم كثيراً من مشاريع القوانين والانظمة ، كافح وناضل وضحى للمحافظة على سلامة الاقتراع ، وحرية المقترعين ، إيماناً منه بخدمة المصلحة العامة الوطنية .

أما اشتراكية الحزب فهي كما يتبين من النظام مشروطة بتأمين الرفاهية للمجموع ، وهي اشتراكية وطنية لبنانية من نوع خاص ، تأتلف مع واقع هذا البلد المؤمنة فيه الملكية الفردية لأكثر أبنائه والذي يكاد يخلو من ملكية ضخمة أو صناعة ثقيلة مضرة بمصلحة البلاد ، تستنزف مجهود العمال والطبقة الكادحة والفقيرة لمصلحة أفراد وتستوجب التأميم والمصادرة لسوء سلوكها . واشتراكية هذا الحزب تقوم على درس أحوال المجتمع وحاجاته والغبن الواقع على بعض فئاته وتسعى لتأمين العيش الكريم للمواطنين جميعاً بالطرق الديمقراطية السلمية أي بالاتفاق مع نقابات العمال وأرباب العمل وضمن نطاق الامكانيات وبدون اساءة أو تعجيز لأحد خصوصاً في هذه الأحوال العصيبة التي يمر بها الاقتصاد اللبناني حتى لا تضطر المؤسسات العامة للتوقف والافلاس ، أي بإجراء سياسة تلاؤم وتوازن بين المطالب والاقتصاد . وبكلمة اوضح ان اشتراكية هذا الحزب تقوم على التوفيق بين المدخول الحاصل من انتاج المبادرة الفردية وتوزيعه بصورة عادلة على المجموع

وربط هذا التوزيع بصورة عملية بالنظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي يؤمن المصلحة العامة والاستقرار الاجتماعي .

فالحزب يرى في مجال اشتراكيته ان من واجب الدولة ان تخطط وترسم المناهج العملية الطويلة الأمد لاستثمار كل امكانات هذا البلد وموارده الطبيعية وفقاً لوسائل علمية وتقنية حديثة في الحقول الزراعية والصناعية والاجتماعية مع الابقاء على المؤسسات القائمة وتقويتها لأن الزراعة والصناعة ما تزالان بدائيتين في هذا البلد وإقامة تعاون وتنسيق بين مختلف القطاعات الاقتصادية وخاصة بين القطاع الزراعي والقطاع الصناعي والخدمات العامة . ويرى وجوب مد يد المساعدة الفنية والمادية لتطويرها والاكثار من الاختصاصيين اللبنانيين والاجانب لدرس واقع هذا البلد، وخلق موارد جديدة باستثمار الطاقات الطبيعية والتفكير بمستقبل لبنان على ضوء تقدم عالم اليوم السريع ، وعلى ضوء الانجازات العلمية الحديثة أي التدخل في القضايا والشؤون العامة التي تعجز المبادرة الفردية عن تحقيقها .

أما شخصية لبنان المميزة ، فالحزب يعتبر في جوهر عقيدته ان لبنان لجميع أبنائه ، وان جميع اللبنانيين أمة لبنانية واحدة ، وان قيام الدولة اللبنانية ، ودعامة استقلالها وسيادتها مستمدان من إيماننا الصحيح القوي بكيان لبنان ، واستمرار لبنان ، ومستقبل لبنان ، وهذا الايمان بلبنان يقضي بأن ينزل الوطن في نفس المواطن منزلة القدسية وتأمين الوحدة الروحية العميقة بين أفراده .

وان من أبرز مقومات الصفة المميزة لشخصية لبنان انها :

أ — شخصية مسالمة تأبى ربط لبنان بأي حلف من الأحلاف السياسية والعسكرية مهما كان نوعه ومصدره ، وتعتبر هذا البلد موطناً متفتحاً لتفاعل الحضارات والتجارات والاعمال .

ب — شخصية مستقلة قائمة بذاتها لا سيطرة لأحد عليها وبالتالي ملجأ وملاذاً لجميع المضطهدين والمشردين من ديارهم .

ج — وسيط خير بين الشعوب كافة لأنه ليس له خصوم ولا مطامع عند أحد .

أما سياسة الحزب الخارجية ، فاننا نرى وجوب اعتماد علاقات طيبة مع الدول على أساس المصلحة المتبادلة دون أي اجحاف بحق لبنان وبصورة خاصة مع الدول

العربية التي تربطنا بها رابطة الجوار ، والمصالح المتبادلة والمشتركة والعلاقات الطيبة التاريخية والاجتماعية والطبيعية ، ومما تجدر الملاحظة انسياسة الحزب وتفكيره العقائدي قد تطور تطوراً ملموساً بعد قيام دولة اسرائيل قرب الحدود اللبنانية منذ سنة ١٩٤٨ ، على أرض فلسطين ، واغتصابها أرضاً عربية ، وتشريد بنيها من ديارهم في اكبر مأساة عرفها التاريخ الحديث ، وظهور مطامحها التوسعية والعدوانية على حساب لبنان والبلاد العربية . فرأى الحزب ، بالاستناد الى هذا الواقع المؤلم ، وجوب توحيد جهود لبنان وتنسيقه مع مجهود الدول العربية لتقرير وحدة المصير والعمل بكل الوسائل والأساليب السلمية وغير السلمية ، للوقوف في وجه عدو مشترك، لإعادة الحق المسلوب الى أصحابه، ولصد عدو خطر مشترك ، والحيلولة دون تحقيق مطامحه المجرمة .

غير ان للبنان مصالح خاصة مع بعض الدول العربية ومع بعض الدول الاجنبية ، تؤثر الى حد بعيد في وضعه الاقتصادي والاجتماعي ، وحتى لا تتعرض هذه المصالح للخطر عند حصول اختلاف بين الدول العربية ، أو بين بعض الدول العربية والدول الاجنبية أصر لبنان على وضع نص خاص في ميثاق الجامعة العربية هو المادة الثامنة وبموجبها لا تلتزم الدولة المنتسبة الى الجامعة بقرارات لم تكن هذه الدولة قد وافقت عليها. والحزب يرى ضرورة الابقاء على هذه المادة لانها تجنب لبنان مخاطر المواقف المرتجلة والعاطفية .

ثالثاً : الحزب بين الأحداث الهامة التي شهدتها البلاد في الآونة الاخيرة :

بعد أن بيّنا للحفل الكريم بصورة موجزة بعض احكام التنظيم وأوضحنا مفهوم بعض المبادىء يجدر بنا أن ننتقل الى الناحية التطبيقية ، أي العملية لبيان نشاطنا الاجتماعي وحيوية هذا الحزب ومدى اهتمامه بالمصلحة العامة ومحافظته على ديموقراطيته عند حل هذه المشاكل والمسائل .

فقد تعرض هذا البلد في الحقبة الاخيرة من الزمن لاحداث داخلية وخارجية وعالمية فلم يهمل هذا الحزب واحداً منها ولم يغض طرفاً عن أية قضية وعن أية مشكلة سياسية أو اجتماعية بل عمل ضمن نطاق إمكاناته ومقدرته ، داخل المجلس وخارجه من أجل حلها حلاً عادلاً بروح ايجابية بناءة سواء بتنبيه المسؤولين الى مساوىء

تصرفاتهم أم بتخفيف حدة القوانين الجائرة عندما لا يكون أمر إزالتها في مقدور حزبنا أم بتعزيز القوانين الرادعة أم بتقديم المشاريع المفيدة للمصلحة العامة .

وكان رائدنا ان نعرض الآن سياسة الحزب تجـاه جميع القضايا الطارئة لكن ضيق الوقت اقتضى أن نقتصر على البحث في نقاط أربع هي :

١ – القضايا المصرفية .

٢ – السياسة الخارجية ومضاعفاتها على الصعيد الداخلي .

٣ – الانتخابات النيابية وتحالف الأحزاب .

٤ – بعض الظواهر الاجتماعية المختلفة .

على أمل اعطاء النقاط الأخرى اهميتها في المناقشة .

١ – في القضايا المصرفية :

يولي الحزب هذا الموضوع أهمية كبرى باعتباره عصب الاقتصاد اللبنـاني ، فرأينا تفصيله بدقائق وقائعه :

١ – قبل ان يعلن إفلاس بنك انـترا ، ومنذ سنة ١٩٦٥ كان هذا الحزب يطالب بتعيين حاكم للبنك المركزي من خارج فئة السياسيين ومن اصحاب الاختصاص والعلم الواسع في الشؤون المالية والمصرفية لئلا تصرفه مهام السياسة وشجونهـا عن السهر على اقتصاديات البلاد ومراقبة المصارف العاملة والتدقيق في شؤونها .

وقد دلت الأحداث ان جميع النكبات التي حلت بهذا البلد من مصارفه كان سببها هو انتفاء رقابة البنك المركزي عليها رقابة دقيقة فنية وقانونية .

ب – وعلى أثر إفلاس بنك انترا وتقديم الدولة مشروع الخمسين مليون ليرة لبنانية لتوزيعها من خزينة الدولة على صغار المودعين موضوع القانون رقم ٦١ تاريخ ١٩٦٦/١١/٩ كان أول من اعترض على هذا التشريع هو هذا الحزب، الذي اعتبر هذا المشروع موضوعاً لخدمة المصالح الخاصة وأنه لا يجوز للدولة التشريع للمنفعة الخاصة كما كلف نوابه تقديم مشروع قانون للمجلس النيابي يتيح لجميع المودعين في المصارف الاستفادة من ودائعهم

لغاية عشرة آلاف ليرة لبنانية في حال توقف أحد المصارف عن الدفع محافظة منا على مبدأ المساواة بين أبناء الوطن جميعاً في الحقوق والواجبات .

ج – وعلى أثر تقديم الدولة مشروع القانون المقـترن بالقانون رقم (٢) تاريخ (١٦) كانون الثاني ٩٦٧ المتعلق بتنظيم المصارف التي تتوقف عن الدفـع والمتضمن في أبرز خطوطه اناطة إدارة هذا المصرف بلجنة موقتة تختارها محكمة التجارة لـمدة ستة أشهر للعمل على وضع المصرف المتوقف عن الدفع في حالة تمكنه من متابعة أعماله أو لتقرير عدم الامكانية والتصفية وإلغاء أحكام الافلاس التي نص عليها قانون التجارة بشأن المصرف المتوقف عن الدفع .

وعلى أثر كل ذلك كان اول من اعترض على هذا القانون هو هذا الحزب الذي اعتبر أن اللجنة الموقتة هي عديمة الفائدة العملية ، ولأن من غير الجائز إبعاد شبح الإفلاس ويد القضاء عن المصارف المتوقفة عن الدفع لما في ذلك من أضرار تصيب بمصلحة الدائنـين والمديونين والقوانين المرعية الإجراء .

وجاءت الأحداث مرة أخرى تؤيـد وجهة نظرنا لأن اللجنة التي عينت لبنك انترا عملاً بهذا القانون لم تتمكن من القيام بعمل واحد مفيد لمصلحة هذا المصرف ناهيـك بتكاليفها التي تجاوزت الملايين وقد ألغت القوانين اللاحقة هذه اللجنة ، لانتفاء فائدتها ، وما يزال القضاء اللبناني حتى الساعة يتخبط في نقطة قانونية تتعلق بجواز ملاحقة المفلس جزائياً أم عدم جواز ذلك على ضوء أحكام المادة (٩) من هذا القانون .

د – أما قانون ضمان الودائع رقم (٢٨) تاريخ ٩ أيار سنة ٩٦٧ فان حزبنا منذ إقرار قانون سرية المصارف في تاريخ (٣) أيلول سنة ١٩٥٦ الذي كما هو معلوم كان ثمرة عملنا الحزبي سواء بدرسه أم بتنظيمه أم بإدخـاله في التشريع اللبناني والذي نتج عنه ازدهار الاقتصاد اللبناني وتدفق أموال وطنية وأجنبية في صناديق المصـارف ، رفعت مستوى المالية اللبنانية وحملت الدول العربية والاجنبية ذات المصالح المادية في مصارفنا أن تحافظ على لبنان محافظة منها على مصالحها ، منذ ذاك التاريخ كان هذا الحزب ولا يزال يطالب بقانون لضمان الودائع في المصارف ، أسوة بمؤسسات التأمين على الحياة والحوادث تحت رقابة الدولة والترخيص باحداثها للمؤسسات الوطنية والاجنبية وإلزام جميع المصارف بتأمين جميع الأموال المودعة لديها ، وقد كانت إمكانية إيجاد مثل هذه المؤسسات قائمة ،

ومشجعة ، في ذلك الحين وبعده وحتى اوائل سنة ١٩٦٦ بالنظر لما كانت عليه حالة المصارف في لبنان في تلك الحقبة من تقدم وازدهار ، ولكن عندما عاجلتنا الأحداث والأزمات المصرفية بتوقف المصارف اللبنانية الكبرى عن الدفع أصبحت هذه الفكرة مستبعدة . فاضطرت الدولة الى التدخل متأخراً لضمان الودائع محافظة على سمعة لبنان الاقتصادية ، ولو كانت أصغت الى رأينا لجنبت الخزينة هدر مئات الملايين من الليرات .

ناهيكم بما قدم الحزب من خدمات في هذا الحقل بشخص الاستاذ بيار اده الذي تولى رئاسة جمعية المصارف مدة غير قصيرة فوضع المخططات واقترح المشاريع . وكانت له نظرة ثاقبة وكلمة مسموعة فلجأت اليه الدولة مرات عند اشتداد الأزمات واستمدت من مخططاته معظم تشريعاتها المالية لخير البلاد وقد دعي مرات قديماً وحديثاً الى تولي وزارة المالية فكان فيها مجلياً وضبط شؤونها ووضع تشريعات لم يفسح له المجال لتحقيقها على ما تحمل من فائدة أكيدة وليدة المعرفة والاخلاص .

وهكذا يتبين ان هذا الحزب لايبتغي سوى المصلحة العامة ، ويخطط لها وفقاً لبرامج مدروسة بعيدة الآجال لدرء كل خطر عن لبنان ومستقبله وللمحافظة على مبدأ الاقتصاد الحر .

٢ – في القضايا المتعلقة بالسياسة الخارجية :

كانت السنوات الأخيرة حافلة بالأحداث الكبيرة في الشرق العربي ، وقد طغت هذه الاحداث مع أحداث فيتنام على غيرها من الاحداث العالمية ، وأصبح البحث في أمرها هو الموضوع الشاغل للأندية العالمية وصحفها ولمجلسي الأمم والأمن .

وتمخضت الأحداث الجسام فولدت حرب حزيران سنة ١٩٦٧ وقد انتهت ويا للأسف بنكسة كبيرة للدول العربية .

وسبق هذه المأساة ورافقها وتبعها مضاعفات هامة في سياسة لبنان الداخلية والخارجية وقف فيها جميعها هذا الحزب موقفاً صريحاً جدياً ومسؤولاً أملاه عليه الواجب الوطني ومصلحة لبنان ومصلحة الدول العربية والتزاماته الدولية . وهنا يقتضي التوضيح .

عندما سحبت الدولة سفيريها على أثر حرب حزيران ١٩٦٧ من دولتي أميركا وانكلترا بسبب اتهامها بالتدخل لمصلحة اسرائيل في محاربة الدول العربية وقامت بعض الفئات بالدعوة الى مقاطعة هاتين الدولتين سياسياً واقتصادياً وتجارياً وامتناع عمال المرفأ عن تفريغ حمولة البواخر التي كانت تحمل البضائع للتجار اللبنانيين ، واضطرار هذه البواخر لتفريغ حمولتها في منطقة قبرص ، واضطرار التجار اللبنانيين لنقلها بنفقتهم الى بيروت ،

وتحميل المستهلك اللبناني بالنتيجة نفقة هذا النقل وقيام الدعاية المغرضة لتوجيه لبنان نحو العالم الشيوعي باعتباره مناصراً للدول العربية ، جميع هذه الاعتبارات وغيرها صعدت الأزمة في لبنان ووضعتنا على مفترق طرق ، وأوجبت علينا أن نختار بين العالم الشيوعي والعالم الرأسمالي .

وبما أنه تبين فيما بعد ان هاتين الدولتين لم يثبت تدخلهما مباشرة في حرب حزيران لمصلحة الدولة المعتدية .

وبما ان المنطق لا يسلم بأن قطع العلاقات مع هاتين الدولتين من شأنه ان يؤذيهما أو أن يضر العدو اسرائيل ، بل بالعكس ، قطع العلاقات يفيد اسرائيل ، لأن العدو يسعى جاهداً لاقامة قطيعة دائمة بيننا وبين الغرب واظهارنا بمظهر الدول المنضمة الى المعسكر الشيوعي ، وخاصة لبنان المنفتح على الغرب ثقافة وحضارة واقتصاداً ، ولان هذه القطيعة ستدفع اميركا وانكلترا لمحاربة الدول العربية ، ولدعم اسرائيل علانية مع ما لهاتين الدولتين من قوة ووزن في تقرير مصاير الشعوب .

وبما ان مصلحة لبنان والبلاد العربية تقضي بفتح باب الحوار مع هاتين الدولتين والاستعاضة عن القطيعة بمزيد من الدعاية المنظمة المدروسة والمخططة بالأساليب العلمية الفعالة في توضيح القضية الفلسطينية ، من أجل ان تنفذ بالحق والعدالة اللذين هما بجانبنا ، الى قلوب وعقول العالم بأسره .

وبما ان للبنان وضعاً خاصاً متميزاً يفرض عليه المحافظة على أرواح جاليته وأموالهم في اميركا وعددهم يوازي عدد المقيمين في لبنان ، وبالتالي للمحافظة على مركزه الاقتصادي ، وعلى أنظمته المشابهة إلى حد بعيد أنظمة هذه الدول الكبرى التي تطبق نظاماً اقتصادياً حراً .

بالنظر إلى هذه العوامل وغيرها ومع تقديرنا لموقف الدول الاشتراكية المؤيد للعرب في القضية الفلسطينية وعلى رأس هذه الدول الاتحاد السوفياتي رأينا من مصلحة لبنان ومصلحة القضية الفلسطينية نفسها أن نطالب باعادة العلاقة بيننا وبين الدول الغربية الكبرى ولا سيما أن أمر المقاطعة لم تجمع على تبنيه الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية .

وهكذا يتبين أن موقف حزبنا تجاه جميع الأحداث مستمد من صميم المصلحة اللبنانية ومن صميم الواقع ووفقاً لما تمليه علينا شريعة العقل والحكمة .

٣ – في القضايا الداخلية – الانتخابات النيابية – والحلف الثلاثي :

ان تعلق هذا الحزب بالمبادىء الديموقراطية وايمانه الراسخ بجدوى فاعلية أساليبها لتطوير لبنان وتقدمه وازدهاره ورفع مستوى المعيشة وتأمين العزة والرفاهية والكرامة للشعب كما بينا دفعاه منذ نشأته للمحافظة على هذه المبادىء السامية وللوقوف بكل قوة وعزم وجرأة في وجه كل سلطة حاولت الانتقاص من قدر هذه المبادىء أو التعدي على حقوق الشعب وحرياته وحرمانه التعبير عن ارادته بانتخابات حرة سليمة ، أو باساءة استعمال السلطة والقوانين وافساد الدوائر الرسمية واستغلال المرافق العامة للمآرب الشخصية والتي تؤدي جميعها الى تعطيل العمل الديموقراطي الذي نؤمن به مرتكزاً ومنطلقاً لعملنا السياسي بشتى الأشكال والأساليب الملتوية .

جميع هذه العوامل القديم منها والحديث حملت هذا الحزب على انتهاج سبيل المعارضة الاصيلة الثابتة والبناءة ، معارضة لسياسة الحكم ولاسلوب الحكام في ممارسة الأحكام ، لأن هذا الحزب يأبى السكوت على المساوىء والتجاوزات على حدالسلطة والقانون ، يأبى السكوت عن الصفقات المشبوهة والتسويات المريبة على حساب بيت المال ، يأبى الافتئات على حقوق بعض اللبنانيين وحرياتهم الشخصية والعامة يأبى المساومة على المقاعد والمراكز الوزارية ، يأبى السكوت على ازدواجية الحكم التي تفشل العمل الديموقراطي الصحيح، فهو في كل عهد استنكر التصرفات غير المشروعة وأعلن رأيه دون **همجية** ببيانات عنيفة أو بسؤالات واستجوابات وجهها ممثلوه داخل المجلس النيابي أو بتصريحات بمؤتمرات صحافية أكسبته عداء السلطات ومحاربتها مصالحه وأفراده في كل موقف ، لكنها أمنت له ثقة الرأي العام وراحة الضمير وثنت المسؤولين أحياناً عن التمادي في الضلال . ولم يكن موقف السلطة المعادي ليثني الحزب في وقت من الأوقات عن عزيمته في النضال المستمر وان تحمل تضحيات جساماً حتى بات يطلق عليه لقب حزب الحرمان . واستمر وحيداً ثابتاً في حلبة الجهاد . وكان كلما ازدادت الحال سوءاً والفوضى انتشاراً والفساد استشراء ازداد أنصاره وتغلغلت مبادئه في نفوس النخبة الواعية من أبناء البلاد الى أن كانت الحقبة الأخيرة ، وتدهورت فيها الحال الاقتصادية ، والادارية ، والسياسية ، وعمّ الفساد

الدوائر أو كاد تنبهت ضمائر كثيرة ، وإذ الدعوة الى تحالف الأحزاب الثلاثة : الكتائب والأحرار والكتلة الوطنية تحت راية الاصلاح وترددت أصداء هذه الدعوة في النفوس بعدما طفح الكيل وبلغ السيل الزبى واشتد ضغط الرأي العام فتجاوبت الاحزاب الثلاثة وكان الاجتماع الاول وقررت التعاون داخل الحكم وخارجه . ولم يكن يدور في خلد أحد أن هذا التعاون ممكن بين احزاب افترقت طرقها في العمل ، ونشبت بينها خلافات وخصومات حادة في الماضي ، وان كانت اهدافها البعيدة متشابهة . فأسباب التعاون هي تردي الاوضاع الداخلية ، والهدف المشترك هو الاصلاح وتقويم الاعوجاج والتمهيد لتعاون الاحزاب المتشابهة المبادىء الاساسية بغية التوصل إلى تنظيم الحكم الحزبي في البلاد موالاة ومعارضة .

ولأول مرة خاضت الاحزاب الثلاثة مؤتلفة غمار الانتخابات في منطقة جبل لبنان وكان الفوز لها حليفاً . وتمنى الشعب اللبناني لو انها خاضت بمثل هذا الائتلاف معركة الانتخاب في كل انحاء لبنان . وهذه الاحزاب لا تزال ماضية في تحالفها لتحقيق أماني الشعب ان عاجلا أم آجلا .

وبما ان حزبنا حزب ديموقراطي ، يعمل بهدي الضمير وبوحي المصلحة العامة ، وجد هذه المصلحة تتحقق فعلاً بهذا التعاون المثمر ، خاصة ان ممثلي هذه الاحزاب يعملون وفقاً لبرامج مدروسة ومخططات محكمة ، وتحت رقابة احزابهم التي يهمها كثيراً اكتساب الانصار عن طريق العمل الصالح في حكم البلاد لخدمة الرعية .

٤ – في موقف الحزب من القضايا الاجتماعية الطارئة الأخرى :

أ – قضايا العمل والعمال والنقابات العمالية :

إن هذا الحزب هو اول من فكر بجعل اول ايار عيداً رسمياً يعرف بعيد العمال وقد تحققت هذه الفكرة في الحكومة الاولى التي شكلت في العهد الماضي ، وبناء لاقتراح عميد هذا الحزب بصفته آنذاك وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية . وينص هذا القانون على اعطاء اجازة يوم واحد لمناسبة عيد العمل لجميع الموظفين والعمال والمستخدمين في دوائر الدولة والبلديات والمؤسسات التجارية والصناعية ولدى أصحاب المهن الحرة. كما ان سياسة الحزب مستقرة على مناصرة القضايا العمالية لتأمين رفع مستوى المعيشة للعامل اللبناني بما

يتناسب مع أوضاع أرباب العمل ومداخيلهم وتعزيز نقاباتهم واعطائها المزيد من الحقوق بشكل يضمن رفع مستوى المهن ولا يكون حائلاً دون التقدم الاقتصادي والاجتماعي وهو لا ينفك يطالب الدولة بتعزيز الصناعات وايجاد العامل الصناعي الفني المتخصص لترتفع قيمة الانتاج وكميته وتقل كلفته .

كما أن الحزب قد أعد مشروعاً لتعديل قانون الضمان الاجتماعي بشكل يتفق والعدالة الاجتماعية مع ضمان الحقوق المكتسبة .

ج – المساكن الشعبية :

أما لجهة المساكن الشعبية فقد كانت الدولة قد أقرت بموجب القانون تاريخ ١٧/٩/٩٦٥ مشروع المساكن الشعبية إنما بالنظر لانتفاء واقعيته بقي العمل به حبراً على ورق .

وعندما استلم الاستاذ حنين وزارة الشؤون الاجتماعية عام ٩٦٥ وجد الحزب الفرصة سانحة لتنفيذ فكرة المساكن الشعبية تحقيقاً للعدالة الاجتماعية الشاملة فدرس هذا القانون فوجد انه غير قابل للتنفيذ فاتفق مع الوزير على ادخال التعديلات الهامة التي تؤمن السرعة في التنفيذ والوفر للخزينة وللمستفيد في آن واحد معاً وإقامة المساكن لأصحابها في جوار المدن والحيلولة دون هجرة القرية كما يهدف المشروع المعدل الى تأمين ٤٠ الف مسكن شعبي في مختلف المناطق اللبنانية وتبنت الدولة هذا المشروع المعدل . والمشروع المعدل يتضمن في أبرز خطوطه تلزيم بناء هذه المساكن إلى شركات خاصة وانشاء صناديق توفير لتأمين دفع الثمن من قبل المستفيدين العمال وذوي الدخل المحدود بالتقسيط . وذهب الوزير قبل التنفيذ فترك خلفاءه هذا المشروع الجليل نائماً في أدراج الوزارة .

د – في سياسة الحزب الريفية :

يعالج الحزب منذ سنين معضلة اجتماعية كبرى ظاهرة بهجرة أبناء القرية الى المدينة سعياً وراء رزق وطلباً لوظيفة وللدوران في حلقة البطالة المفرغة واهمال قراهم حيث لا موارد عيش لهم أمينة وأكيدة أو بيع ممتلكاتهم للانفاق وتوفير الضرائب والرسوم منها. وفي حقل التخطيط والإنماء العام الذي قامت به الدولة بواسطة بعثة الأب لوبريه

قد لحظت الدروس هذه الناحية وقدمت الحلول العملية لها وقد استحسن حزبنا هذه الدروس وهو لا يألو جهداً في مؤازرة الدولة لتحقيقها .

غير ان حزبنا ولغاية وضع هذا البرنامج الشامل موضع التنفيذ العملي عمد الى الاعمال السريعة ، كما يقال في لغة الطب الى المعالجات الاولية ودرء خطر محدق في لغة القانون وذلك لسد حاجة موقتة أهمها :

١ – إلغاء ضريبة الاراضي الزراعية بعد أن كان حضرة عميد الحزب عمل لتعليقها فيما سبق بموجب المرسوم الاشتراعي رقم ١٠٧/٩٥٩ والمراسيم اللاحقة .

٢ – معالجة عميد الحزب في الحكومة السابقة قضية تخفيض رسوم اجازات البناء لغاية النصف عن البيوت التي تشاد في القرى .

٣ – السعي المتواصل لحماية الانتاج الزراعي من المزاحمة في مواسمه .

٤ – تحديد السعر الادنى للمنتوجات الزراعية والزام المصانع بشرائها – بهذه الاسعار كقضية الشمندر مثلاً لمنع المصانع من استثمار المزارع .

٥ – الاهتمام الكلي لتصريف الانتاج الزراعي .

٦ – السعي لتحرير المزارع من الوسطاء .

٧ – فتح أبواب وزارة الزراعة أمام المزارعين لتقدم لهم المساعدات الفنية والبذار والمغروسات وتوسيع نشاط المشروع الاخضر من أجل نقب أراضيهم .

٨ – فتح أبواب وزارة الشؤون المائية وتوسيع نشاط دائرة التحري عن المياه الجوفية وحفر الآبار الارتوازية لتأمين ثروة لبنان الطبيعية وانجاز المعاملات بالسرعة الكلية وبتدخل وزير الحزب نفسه مباشرة .

٩ – احتجاج الحزب رسمياً على القانون الصادر سنة ٩٦٧ بفرض رسوم وضرائب أرصفة ومجارير في القرى التي ليس فيها مجارير وأرصفة . وقد أدى هذا الاحتجاج الى تعليق استيفاء الضريبة .

١٠ – السعي الجدي والمتواصل لتعديل مشروع ايكوشار المطبق في المناطق الساحلية لجهة عامل الاستثمار المجحف بحق الاهلين .

٥ – في قضايا المعلمين والطلاب والمدارس :

أيد الحزب مطالب المعلمين في المدارس الرسمية وضرورة رفع رواتبهم بما يتلاءم مع الحالة الاقتصادية في البلاد وكان لممثله في الحكم العميد ريمون اده اليد الطولى في إقرار الزيادة التي حصل عليها المعلمون في السنة الفائتة . كما أيد مطالب معلمي المدارس الخاصة وضرورة معاملتهم معاملة المثل الحاصلة لمعلمي المدارس الرسمية بعد الاخذ بعين الاعتبار مصلحة ارباب المدارس واولياء الطلبة .

أما الطلاب فالحزب أيد مطاليبهم فيما يتعلق بقضاياهم الطلابية البحت ببيان أصدره في ٦٨/١١/٩ ونشرته بجمل الصحف المحلية : كما عارض الحزب « المطالب الستار » التي تخفي أغراضاً سياسية مشبوهة نبه الطلبة اليها .

أما المدارس فالحزب مع تأييده لمبدأ التعليم الحر فهو يرى وجوب توجيه الدروس بما يتناسب مع متطلبات العمل والحاجات الاقتصادية والاجتماعية في البلاد . لان كل بلد في بدء نهضته يحتاج الى العلوم الوضعية والتقنية اكثر من حاجته الى فنون البلاغة .

٦ – في الوحدة الاقتصادية مع الدول العربية – والسوق العربية المشتركة :

بتاريخ ٦٩/١/٢ وضع موضع التنفيذ اتفاق السوق العربية المشتركة ويعفي الاتفاق ٨٥٠ صنفاً من السلع المنتجة في الدول العربية موقعة الاتفاق من الرسوم الجمركية وبقاء لبنان خارج هذه السوق انما تمكن لبنان من عقد اتفاقات ثنائية مع البلاد الآتية : ليبيا ، والسودان ، ومصر . وقد كان الوفد اللبناني الرسمي الى هذا المؤتمر برئاسة ممثل الحزب في الحكومة الاستاذ ادوار حنين الذي كان في ذلك الحين وزيراً للاقتصاد اللبناني .

وان الحزب قد شاطر الدولة رأيها برفض مشروع السوق العربية المشتركة لإن من صلبه العمل للوحدة الاقتصادية وبالتالي للوحدة السياسية التي يرفضها الحزب ، ولأنه من جهة ثانية مضر بالاقتصاد اللبناني لأنه يخشى أن تصطدم السلع المنتجة في لبنان بأسعار السلع المنتجة في دول السوق ذات الأنظمة الموجهة ، ولان هذه الدول تمنح انتاجها مساعدات

اغراقية هي بمثابة الدعم ، وبالنظر لارتفاع مستوى العامل اللبناني وتكاليف الانتاج .

٧ – في الاعتداء الحاصل على مطار بيروت الدولي والمطالبة باقرار قانون خدمة العلم وتحصين قرى الحدود والمطالبة بوضع قوات الطوارىء الدولية على الحدود .

ان هذا الحزب قبل الاعتداء الأثيم على مطار بيروت الدولي المدني في ٦٨/١٢/٢٨ كان أول من تنبه الى نيات العدو العدوانية ومطامحه التوسعية في الأراضي اللبنانية وبصورة خاصة بمنطقة الجنوب حيث مياه الليطاني والحاصباني والوزاني التي تعتبرها اسرائيل ضرورية لإنماء ثروتها الزراعية والصناعية . وغني عن البيان ان حزبنا بعد قيام دولة اسرائيل أصبح أول الدعاة لتعزيز القوة الذاتية للدفاع وهو أول من طالب منذ زمن بعيد بخدمة العلم والتجنيد الاجباري العام وكان لعميد الحزب موقف شهير في المجلس النيابي يوم تقرر التمرين العسكري لطلاب المدارس إذ طالب بالاستغناء عنه لضعف جدواه والاستعاضة عنه بالتجنيد الاجباري العام لما فيه من تعزيز قوة الوطن الدفاعية وصهر طوائفه في قالب الوحدة الوطنية ، تلك الوحدة التي طالما حمل الحزب لواءها مخلصاً فدعا مع تحقيق التجنيد الاجباري الى علمنة الدولة وفصلها عن الجامع والكنيسة ، وعلمنة التعليم وايجاد تشريع للزواج المدني فتمتزج طوائف لبنان وتزول الفوارق المذهبية وتنصهر فئاته في وحدة وطنية صحيحة شاملة دون ان يتخلى أحد عن عقيدته الدينية .

وانما بالنظر للخطر الداهم الجاسم على حدودنا الجنوبية والذي تنبه المسؤولون اليه بعد حادث المطار المذكور وبالنسبة الى الوقت الطويل الذي يحتاج اليه ليؤتي التجنيد « ثماره المجدية » ، وجب التفكير في الحلول السريعة التي تقينا الخطر ريثما يتم استعدادنا ، تبين ان أحسن الحلول وأكثرها حفاظاً على الكرامة أن نستدعي قوة الطوارىء الدولية الى الحدود وفقاً لنظام الأمم المتحدة ولبنان عضو فيها وله حق المساعدة لئلا يصيبنا عند البدء بالاستعدادات الحربية ما أصابنا عند البدء بحفريات نهر الوزاني سنة ١٩٦٤ وكان عميد الحزب قد طلب أن يسبقها طلب البوليس الدولي فلم يصغ اليه .

فضلاً عن أن فن القتال يقتضي اليوم معدات واختصاصيين اكثر مما يحتاج الى مجموعة عددية من البشر .

وفي هذا المجلس فالحزب يعلن من هذا المنبر إعلاناً صريحاً ملزماً بأنه لم يكن يوماً

من الايام من المطالبين بالتدويل أو التحييد فهو يرفضها رفضاً صريحاً مطلقـــاً ويرى في قبولها اساءة الى الوضع اللبناني .

رابعاً – الخاتمـــة :

هذه سياسة حزبنا وتطبيقاتها العملية عرضناها على حضرتكم بكل ايجـــاز بالصدق المفروض والاخلاص المعهود ، آملين أن نكون قد حققنا الغاية من هذه الدعوة والفائدة المتوخاة من درس هذا الموضوع . وليس لي في هذا المجال إلا ان اتمثـل بالقول الوارد على لسان أميننا المحبوب :

« ما راق في نفسك يروق منهلاً لغيرك .

« والماء على أنه أقل فائدة من الدواء يطلب لرواته .

« فاجعل أن تروق عقيدة الحزب في نفسك فتصير ان قدمتها شرابـــاً لغيرك طيبة الشراب » .

آملاً ان يكون المنهل الذي رشفت منه عقيـــدتي وتوجيهي السياسي منهلاً خصباً لتحقيق مصلحة لبنان ورفاهية أبنائه .

عاش لبنان

الإستاذ رمزي ابو فرح

بيروت في ٩٦٨/١/١٧

مناقشة محاضرة حزب الكتلة الوطنية

سؤال : ذكرتم أن من أهداف حزبكم المحافظـــة على « الكيان اللبناني » ان لبنان تربطه مع البلدان العربية علاقات جوار : هل هذا يعني أن حزبكم يعتبر بأن للبنان كياناً مستقلاً عن البلاد العربية التي هي في الأصل كياناً واحداً ؟

جواب : أريد أن أجيب على هذا السؤال ، كما سبق وذكرت في المحاضرة ، بأن لبنان شخصية مستقلة نص عليها الدستور اللبناني في المادة ٥٠ منه ونصهـا : « أقسم بالله العظيم أن أحافظ على قوانين الأمة اللبنانية وعلى سيادتها وحريتهـــا واستقلالها » . فالمادة ٥٠ تجيب على هذا السؤال ، أما الشق الثاني فأنا أقول – وهنا أريد أن أوضح هـذا السؤال مرة واحدة – بأن لبنان أمة لبنانية ، ذات شخصية متميزة . أما لبنان بصفته واقعاً في الشرق العربي وداخلاً في الجامعة العربية ، فهو دولة عربية ذات شخصية متميزة .

سؤال : هل كون أحزاب الحلف الثلاثي من فئة طائفية واحدة مجرد صدفة أم بسبب كون الحلف بشكل غير معلن حلفاً طائفياً ؟

جواب : انني اجيب على هذا السؤال ، شاء البعض أن يتهم الحلف الثلاثي بأنه حلف طائفي وآخر شاء أن يتهمه بأنه حلف استعماري . ان هذا الحلف قائم على قواعد ثابتـة وليس فيه من شيء ليدل على أنه حلف طائفي لا أنظمته ولا سواها ، فان كان الأصح ان الأحزاب الثلاثة هم الفئة الواحدة من طائفة معينة فإن الغاية الاولى عند انشاء الحلف كانت لغاية دعا اليها اثنان : الاستاذ محمد رعد ، والاستاذ كاظم الخليل ، وهم الذين كانوا من المجاهدين ، الذين عملوا ما بوسعهم وقد فتح الاستاذ كاظم الخليل بيته لاجتماع رؤسـاء الأحزاب ، وهذه الاحزاب الثلاثة ، هي نواة الحزب الواحد في البلد كما بينت في محاضرتي ، لتقوم السياسة إذا شئنا أن نسميها على سيـــاسة اليمين فتكون نواة اليمين وأن تقوم الأحزاب من جهة أخرى على أساس آخر ، وليس بين هـذه النعوت ما يدل على أنهم جديين فيها في ذلك .

سؤال : تدعون أن حزبكم اشتراكي ؟ ما هي الاشتراكية ؟ هل الاشتراكية استغلال

جواب : أنا أوضحت هـذه النقطة في محاضرتي فقلت : ان اشتراكيتنا هي وطنية لبنانية ، والاشتراكية في مفهومها العام هي على ثلاثة أنواع : علمية ، والاشتراكية الوطنية وهذه هي اشتراكيتنا ، وهذه الاشتراكية من نوع خاص لأنها تنطبق على واقع هـذا البلد ، ونحن نعمل من أجل رفاهيـة الشعب ومن أجل تحقيق مطالب الشعب بالطرق الديمقراطية وهي مرتبطة كما بينت بالنظام اللبناني ، ونحن نحافظ على هـذا النظام . نحن نرى في مجال اشتراكيتنا مثلاً : المساكن الشعبية ، نحن ضد تروست ، نحن ضد – مثلاً – الامتيازات وشركات الامتيازات ، نحن نريد مثلاً التطبيب المجاني ، نحن نريد أشيـاء اجتماعية ونرى ما يحتاجه هذا المجتمع ، رفع مستوى العامل ، أول حزب في هذا البلد يجاهد من أجل مصلحة العمال هو هـذا الحزب ، وعندما تقوم الصرخة في نقابات العمال نحن أول المناصرين لها ، نحن نطالب باعطاء حقوق العمال كاملة ، نحن نطالب برفع مستواهم ، نحن نطالب بتأمين الحاجيات الضرورية للعامل ، وهنا أريد توضيح هذه النقطة : عندما طالب العمال بزيادة الأجور كان التجار قد سبقوهم إلى رفع الأسعار وكان حزبنا أول من طالب الدولة بوضع حد لهذه المسألة وقال لها يوجد ضروريات اجتماعية من أجل الحيـاة ، الخبز ، اللحم ، الزبدة ، هذه الضروريات في الحياة يجب أن توضع لها تسعيرة مرة واحدة وأن لا يلحقها أية زيادة ولو دفعتها الدولة من جيبها الخاص ، وذلك لتؤمن مستوى لائقاً ومستوى كريماً وتغذية للعمال . وان موقف حزبنا لشهيـد في هذا المجال : في مجال اشتراكيتنا .

سؤال : تقولون ان حزب الكتلة الوطنية « اشتراكي » ألا يتعارض ذلك مع مواقف الحزب السياسية التي تدافع بصورة عامة عن « الاقتصاد الحر » مع العلم ان الاشتراكية تعني اقتصاداً موجهاً على درجات مختلفة . ان محاضرتكم نفسها دفاع مطلق عن « الاقتصاد الحر » فأين الاشتراكية ؟

جواب : انني قد أجبت على هذا السؤال بأن اشتراكيتنا هي من نوع خاص وقـد أوضحت هذه النقطة في محاضرتي.

سؤال : قلتم انكم حزب اشتراكي وأولى مبادىء الاشتراكية هي الاقتصـاد الموجه . وبالمقابل تؤمنون بالاقتصاد الحر فكيف توفقون بين النظريتين ؟

جواب : هذه الاشتراكية لبنانية هي من نوع خاص ، وللاشتراكية ان يوافقهـا متى

كانت من النوع الثالث ، حسب العلم ، مثلاً ، مثل أميركا ، مثل انـكلترا ، مثل فرنسا ، دول اشتراكية وان لهم الحق أن يوجهوا الاشتراكية بما يريدون لمصلحه التي ترتئيهـا مصلحه العمال ، ولا نريد ان تطغى الأساليب الموجهة على كل مرافق الحياة ، نحن نؤمن بالمبادرة الفردية ولانريد ان نخنق المبادرة الفردية في هذا البلد .

سؤال : ما هو تعريفكم للاشتراكية ، كيف توفقون بين ذلك والاقتصاد الحر ؟ ماهو موقفكم من الضرائب المتصاعدة؟ كيف توفقون بين الدعوة الى الاشتراكية والدعوة الى تدعيم الاقتصاد الحر ، ثم قانون سرية المصارف ، وضمان الودائـع ، وتشجيع الاستثمارات الاجنبية في لبنان ؟ هل ان اشتراكيتكم هي بالتالي لغير مسمى ولكسب عطف الفئـات الشعبية باعتماد هذه التسمية ؟ اتهم عميد حزبكم أحد السياسيين في لبنـان منذ بضعة أيام بأن هذا السياسي يدعو إلى إقامة نظام اشتراكي في لبنان ، واعتبر العميد ان الاشتراكية في لبنان تخـدم اسرائيل . فكيف توفقون بين هـذه التهم ودعوة حزبكم إلى الاشتراكية ؟ في جوابكم على احد الاسئلة ، قلتم ان الحلف الثلاثي نواة لحزب موحـد يمثل اليمين ، وقلتم في المحاضرة ان حزبكم اشتراكي ؟ هل الاشتراكية في مفهومكم يمين؟

جواب : الاشتراكية اللبنانية لها مفهوم خاص وحددنا هذا المفهوم .

سؤال : إذا كان حزب الكتلة الوطنية حزباً ديمقراطياً اشتراكياً وطنيـاً ، يشارك اخوانه العرب مصيرهم المشترك في مواجهة العدو الاسرائيلي . فلمـاذا اذن تعاونتم في الانتخابات النيابية مع كميل شمعون المعروف بميوله للغرب سياسة وتفكيراً ، وهل تشك أخيراً ان الحلف الثلاثي كان حلفاً طائفياً أضر بالبلاد ؟

جواب : أنا لا أريد الدفاع عن الرئيس السابق كميـل شمعون ، وللرئيس السابق شخصيته في الدفـاع عن ذاته ولحزبه يمكن ان يطرح هذا السؤال في المرة المقبلة ، وهم يجيبونكم عليه ، إنما الشيء الذي اريد أن الفت الانظار اليه ، بأنه من غير الجائز تصنيف اللبنانيين ، وخصوصاً الاشخاص الذين سبق لهم وخدموا هذا البلد ، فاذا كان شخص ما هو عميل كما ورد بهذه الورقة وعنده ١٣ نائباً يمثل (٣٠٠,٠٠٠) ثلاثمائة الف من الشعب اللبناني ، فهذا قول هراء ولا يمكن ان يستند اليه والا اتهم كل منا الآخر بالخيانة وهذا غير جائز ولا يمكن ان يطرح مثل هذا السؤال .

سؤال : هل تعني بالاشتراكية العدالة الاجتماعية ووضع قوانـين توفق بين الطبقة

الرأسمالية والعمالية ؟

جواب : نعم الاشتراكية ، هذا نقاش حصل ، في العهد الماضي حول مفهوم هذا القول بين الرئيس فؤاد شهاب والأستاذ كمال جنبلاط ، الذي اعلن في أحد المرات بأن الرئيس شهاب اشتراكي ، فقال له : بالواقع اؤمن بالعدالة الاجتماعية ، انا أطبق مبادىء العدالة الاجتماعية ، بالواقع العدالة الاجتماعية هي داخلة في نظم الاشتراكية على درجة خاصة .

سؤال : ان الشعب يؤيد اشتراكيتكم ، ولكن هل هناك من رقابة من الدولة على الضريبة ، وعلى حفظ حقوق العامل ؟

جواب : هنا أريد أن أوضح قليلاً هذا السؤال ، من جهة رقابة الدولة على الضريبة ان شكوى الحزب كما تبين لحضرتكم هو قائم على انه يوجد فساد في المراقبة ، وان هذا الفساد في المراقبة هو الذي نشكو نحن منه كما يشكو الشعب ونحن نطالب ، من أجل النظام الديمقراطي الذي حددناه والذي قلنا بأننا نؤمن به منطلقاً لسياسة حزبنا ، باتخاذ الترتيبات اللازمة لتنفيذ المراقبة الصحيحة والمحافظة بصورة خاصة على حقوق العمال .

سؤال : ما هو موقفكم من الفدائيين ؟ ما هو رأيكم بالنسبة للعمل الفدائي ؟ ما هو موقف الحزب من العمل الفدائي ؟ ما هو رأي الحزب تجاه العمل الفدائي في لبنان وانطلاقه منه ؟ ما هو موقف الحزب من العمل الفدائي الفلسطيني وهل يحبذ فكرة مساعدته ؟

جواب : ان هذا الحزب لايمكنه بالنظر لما بيّنا من مبادئه إلا أن يؤيد العمل الفدائي ، ان منطلقنا يختلف أسلوباً ونهجاً ، عما يؤيده البعض الآخر . نحن نعتبر أن فلسطين أرض عربية ، ان اسرائيل اغتصبت ارض فلسطين ، نحن لا يمكننا أن ننكر على شعب حقه في أن يمارس جميع ما تستلزمه مصلحته من أجل تحرير بلاده ، وهو بشريعة القانون العام بمثابة الدفاع المشروع في القانون الخاص ، ولذلك فان فرنسا عندما احتلت (فيشي) وعندما احتلت المانيا فرنسا إبان الحرب العالمية الكبرى ، كان فيها فدائيون وكانوا يقطعون الجسور ويضربون المحطات ويقومون بشتى الأعمال الارهابية ، والتخريبية ، وكانت حكومة (فيشي) ذاتها تؤيد هذا العمل ، انما لم تكن تؤيده علناً انما كانت تؤيده ضمناً

لأنها كانت ترى أنها إذا أيدته علناً ، إذا أيدت هذا العمل الفدائي علناً قامت دولة المانيا واستولت عليها استيلاء كلياً وحطمت لها جميع معنوياتها ، وكان تأييدها تأييداً ضمنياً ، انما نحن نرى أكثر من ذلك نعتبر أن قيام اسرائيل على الحدود اللبنانية كما بيّنت في محاضرتي يشكل خطراً دائماً على لبنان يهدد مصالحنا ويمنعنا من استنفاذ حقوقنا ولا يواجه القضية الفلسطينية سوى الفدائيين العرب ، كل الدول العربية نسيت قضية فلسطين ، لم يبق في هذا المجال سوى هؤلاء الفدائيين الذين يقومون بعمل شاق من أجل القضية الفلسطينية ، جميعهم يطلبون الرجوع الى فلسطين ومن جهة أخرى تنفيذ قرار ١٩٦٧ الصادر عن مجلس الامن ، واما القضية الفلسطينية فاذا كانت قد بقيت لغاية الآن فهي قائمة بالاستناد الى هؤلاء الفدائيين .

سؤال : هل ان الاستاذ بيار اده عضو في حزب الكتلة الوطنية ؟

جواب : الاستاذ بيار اده عضو اساسي في الحزب ، وهو من مؤسسي حزب الكتلة الوطنية ، وهو ابن المرحوم اميل اده وشقيق العميد ، وهو يمت بصلة النسب والقربى وممول الكتلة من جميع نواحيها السياسية .

سؤال : ما هو موقف الكتلة الوطنية من المقاطعة العربية لاسرائيل مبدأ وتطبيقاً، وحدود التأييد أو المعارضة منها ؟

جواب : نحن اول من يقاطع اسرائيل، وعلى لبنان في الوقت نفسه ان يشكر الدول العربية التي تقوم بهذا المجهود ضد اسرائيل لأننا نحن الوحيدين الذين نتضرر اذا عقد صلح مع اسرائيل ، واذا اتفقوا مع اسرائيل فانه لن تبقى لنا ثمة اقتصاديات ، ان اسرائيل تضر بنا سياحة واصطيافاً واشتاء وكل شيء ، نحن حرب دائم على اسرائيل ، اكثر من الدول التي تجاهر بهذا المضمار .

سؤال: ما هي الطريقة الفضلى بنظر حزبكم لمساعدة الفدائيين العرب في تحرير ارضهم من المغتصبين الاسرائيليين ؟

جواب : هذا موضوع دقيق جداً ، فبالفعل درس الحزب هذه النقطة واستنرنا

بمحاضرة كانت قد القيت في جامعة بيروت العربية ، واتفقوا ان ليس هناك دروساً بعد بشأن هذا الموضوع ، والامكانيات التي يمكن ان يقدموها لهذا العمل الشريف الفدائي ، العمل النبيل هذا ما هي الاشياء العملية التي يمكن تقديمها ؟ وضع خطط ما بين الدول ، اشتراك البعض بالعمل الفدائي فردي فلذلك لا يمكن ان نقترح أي حل لأننا نبني حلولنا على المسائل الواقعية والتي تكون لها جدوى ، ولا يمكن ان نقترح حلولاً مرتجلة .

سؤال : تقولون ان مقاطعة بضائع بعض الدول الغربية يضر بالاقتصاد اللبناني وتفيد اسرائيل . هل هذا الرأي لحفظ رصيد الحزب لدى فئة من اللبنانيين مرتبطة عاطفياً مع الغرب ؟ أم نتيجة لدراسة علمية اقتصادية مدعومة بالارقام . واذا كان ذلك فأين هذه الدراسات والارقام ؟

جواب : انا لم اقل ان مقاطعة البضائع تضر الدول العربية ، انا قلت قطع العلاقات مع الدول الكبرى وبينت الاسباب وأعطيت الحجج : لماذا قطع العلاقات يضر بلبنان ، انه عندما نقاطع البضائع نضطر ان نجلبها من قبرص الى بيروت وندفع نفقاتها وهذا لم يكن له من موجب .

سؤال : يقال ان عميد الحزب عارض في الوزارة الرباعية التجنيد الاجباري . هل هذا صحيح ، خصوصاً وان الرئيس اليافي صرح بذلك ، ثم هل نفهم من محاضرتكم أن نواب الحزب سيقفون بقوة الى جانب قانون التجنيد الاجباري عندما يقدم الى المجلس النيابي ؟

جواب : يوم وصل القانون إلى مجلس الوزراء ، قدم الحاج حسين استقالته ولم يجتمع حتى يعارضه . والسؤال غير وارد ، وعلى سبيل رأيك فإن كان دولته صرح بذلك فإننا لسنا مسؤولين عن تصريحات اليافي فإن محاضر الجلسات تثبت العكس .

ان الحزب كما بيّنت في محاضرتي قد طالب بالتجنيد الاجباري قبل الاعتداء على المطار ، نحن نطالب بالتجنيد الاجباري لأسباب من اجل الوحدة الوطنية ، حتى تصبح مدرسة جديدة من التجنيد الاجباري حتى يصهر الفئات اللبنانية جميعها ، ومن شأنها أن تكون قوة دفاعية ، ونحن نقول انه عمل ضروري من أجل الغاء الطائفية فكيف

لا نوافق عليه .

سؤال : كيف تنظم شرعة الأمم المتحدة امكانية الاستعانة بقوات الطوارىء . هل ان هذه الشرعة تجيز ذلك ، وفي أي حالات وأية شروط ؟

جواب : شرعة الامم المتحدة تجيز لكل دولة تكون حدودها في حالة خطر مع الدول الاخرى . فالمادة ٧٦ على ما اعتقد تجيز لها أن تطلب الاستفادة من قوات الطوارىء الدولية ، وهي قوات عامة للدول ، وكل دولة لها الحق أن تطلبها وإذا أقرها مجلس الامن على طلبها ، ترسل لها القوات الدولية وتزول هذه القوات بناء لطلبنا ، مثلاً : الشقيقة الكبرى العربية المتحدة قد طلبت هذه القوات سنة ١٩٥٦ ، وجدت الامم المتحدة أن الطلب مشروع ، فأرسلت لها القوات وبقيت إلى سنة ١٩٦٧ ، وعندما طلب سيادة الرئيس جمال عبد الناصر سحب هذه القوات استجابت جمعية الامم المتحدة إلى طلبه ، وسحبت هذه القوات . وبالامس وافق الاستاذ محمود رياض بتصريح شهير على وجود قوات دولية .

سؤال : لماذا لم يتدخل لبنان في حرب حزيران ، وهو موقع على اتفاقية دفاع مشترك ؟

جواب : هذا سؤال يتعلق بالحزب أو بسياسة لبنان ؟ هذا يتعلق بوزارة الدفاع أو بالحزب ؟ أنا أريد أن أوضح الشيء المتعلق بالحزب ، ان الحزب وقبيل حرب حزيران دعا إلى جلسة استثنائية سرية وطلب أن يتنازل النواب للحكومة ويعطوها السلطات الاستثنائية من أجل التشريع في المسائل الحربية والمجهود الحربي وبما ان سياسة الحزب كما بينا ترمي لدعم كل مجهود من شأنه أن يكون ضد اسرائيل نزلنا عن هذه الصلاحيات وأعطيناهم كل شيء ، إنما اذا كانوا يريدون زيادة المعلومات أنا أقول وأجبت على هذا السؤال . الجيش اللبناني قال انه مستعد أن يحمي الحدود وإذا احتاج الجيش اللبناني يطلب القوات الدولية او القوات العربية .

سؤال : هل دعوتكم لاحضار البوليس الدولي هي بديل للاستعداد العسكري الذاتي لنتمكن من الدفاع عن الوطن . أم مجرد حل مؤقت ؟ ثم هل يقف البوليس

الدولي حقيقة بوجه اعتداء اسرائيل . وهل تقبل الولايات المتحدة وضع بوليس دولي يحارب ضد اسرائيل ؟

جواب : أولاً : الفت نظر الحضور الكرام إلى نقطة هامة ، وهذا ورد في محاضرتي بأن طلبنا للبوليس الدولي ، ليس وليد الساعة وليس وليد الاعتداء على المطار ، انما نحن طالبنا ولا نزال نطالب بوضع قوات طوارىء دولية على الحدود لأسباب تتعلق بمصلحة لبنان ، وباقتصاد لبنان قبل كل شيء ، وقبل حادثة المطار ، وأريد أن أوضح هذه النقطة : عندنا ينابيع على الحدود ويوجد الحاصباني والوزاني على الحدود ، وحسب الدروس التي أعدتها الجهات المختصة ، أو بتقرير الشيخ موريس الجميل بهذا الخصوص ، نقول نحن لنا ثروة لا يمكن أن يستهان بها ونحن مضطرين أن نستعملها ونفكر أن نستعمل هذه الثروة ، لأننا إذا لم نستعمل نحن مشروع الحاصباني والوزاني تسقط الحجة بعدم الاستعمال ، يعني بعد عشرين سنة إذا نحن لم نستعملها يقولون لنا ليس لكم أنتم فائدة بها ، نحن من مصلحتنا أن نستعمل مياه الحاصباني والوزاني ، عملنا لطلب البوليس الدولي ليس هو عمل سلبي ، بل هو عمل ايجابي لأن لنا مصلحة أن نقوم بتحقيق هذه المياه بأرضنا لبنان لذلك نحن نقول من أجل مصلحة لبنان انه يقتضي وضع البوليس الدولي على حدود لبنان لنتمكن على الأقل من استثمار هذين النبعين .

سؤال : ما هو موقفكم من قوة الطوارىء بعد أن ثبت لديكم أن فئة كبيرة تستنكر وجود هذه القوة ، وقد يحدث مجيئها إلى لبنان حرب أهلية ؟ وأيهما أخطر الحرب الأهلية أم حربنا مع اسرائيل ؟

جواب : أنا أطلب من جميع اللبنانيين أن يكوّنوا واقعيين في تفكيرهم ، وان نعلن مسؤوليتنا ، وان نفكر بالمنطق والحكمة والعقل والضمير . أنا لا أرى ضيراً والحزب لا يرى ضيراً في شيء ، هناك قانون عام ، قانون جمعية الامم ، نحن عضو في جمعية الامم لنا الحق بالحماية ، لنا حق مشروع ، لنا حقوق وعلينا واجبات نحن اذا طلبنا أي شيء فنطلب بملء القانون ، بملء حقنا ، نحن لا نرى بهذا الطلب إساءة إلى أحد ، هذا وقد طالعت بعض الصحف فرأيتها تشيد بطلب محمود رياض للبوليس الدولي ، وتقول انه طلب عظيم جداً ، وعندما يتعلق الامر بلبنان تقول هذه الصحف أن طلب البوليس الدولي يؤدي إلى الاقتتال بين كذا وكذا لماذا هذا التفكير المتناقض . نحن نطلب من

هؤلاء الذين يقولون مثل هذه الأقوال أن يأتوا إلى طاولة مستديرة لنناقش معهم هذا الموضوع الحيوي وهذا الموضوع الحساس . يجب ان يفكروا كلبنانيين لأن مصلحة لبنان فوق كل مصلحة أخرى .

سؤال : لا شك أن دعوة الاستاذ ريمون اده لتدويل لبنان وتحييده تعني أن لبنان غير قادر حتى على الدفاع عن نفسه في حال تعرضه لهجوم من اسرائيل لأنه لا يملك المعدات التي يملكها العدو . واني أسألكم : متى كان يفترض في المدافع عن نفسه أن يكون مالكاً الطائرات والقنابل والصواريخ ؟ وأنا أرى انه خير للبنان أن يحارب ويخسر من أن يقف وقفة الجبان ؟

جواب : أعتقد أن من طرح هذا السؤال ، مع احترامي الكلي لشخصه ، لم ينتبه الى المحاضرة ، وأنا قد شددت على هذه النقطة ، وحتى لا يبقى أي مجال للقول لا بالتدويل ولا بالتحييد ، واثباتاً للمواقف السابقة أعلنا عن هذا المنبر، وفي هذا المجلس اعلاناً صريحاً ملزماً بأن الحزب لم يكن في يوم من الأيام من المطالبين بالتدويل ، أو التحييد ، فهو يرفضهما رفضاً صريحاً ويرى في قبولهما اساءة الى الوضع اللبناني ، نحن لم نطالب لا بالتحييد ولا بالتدويل نحن ضدهما ، فلماذا هذا السؤال ؟

سؤال : طالما ان الحزب انتقد الأوضاع السياسية والوزارية في البلاد في الآونة الاخيرة ، لماذا ارتضى العميد لنفسه ان يشترك أكثر من مرة في الحكم ؟ كيف تفسرون هذا التناقض ؟

جواب : لا يوجد أي تناقض في مواقفنا ، ويعلم الجميع أن هذا الحزب هو الحزب الذي يسلك الطريق الديمقراطي الصحيح ويرى في خدمة المصلحة العامة مجالاً ليس فقط للجلوس على الكراسي ، وهذا لا يأبه له الحزب ، بل يتطلع إلى مصلحة البلاد ، نحن نعارض ، كما قلت في محاضرتي ، الحكم وأساليب الحكام ولسنا انعزاليين عن هذا البلد ، فعندما تقضي الحاجة بأن نحكم ، نحكم بذات العقلية ، وبذات القوة التي نعارض فيها ، نحن نحكم ، في المدة الأخيرة ، عندما قال فخامة الرئيس أنه يريد ان يستقيل ، وعلق استقالته وحضر النواب للتحكيم وقالوا له اختر الحكومة التي تريدها ، اختار أربعة وقال انا أريد أن استقيل وأعلن أزمة في البلاد . تجاه هذا الوضع الخطير والمقلق ، وافق حزبنا على الاشتراك في الحكم ، ان اختيار فخامة رئيس الجمهورية لشخص الاستاذ

ريمون اده في هذه الظروف ، كما سبق لفخامة الرئيس فؤاد شهاب ان اختاره سنة ١٩٥٨ ، أكبر دليل على مناقبية هذا الحزب واصالته .

سؤال : عندما حلت ازمة انترا قال بعض الناس أن اشخاصاً من الدولة كانوا السبب وتردد اسم بيار اده ؟

جواب : لا أُجيب على هذا السؤال .

سؤال : كيف يمكن الموافقة ما بين ديمقراطية الحزب وعلمانيته من جهة ، وما بين وجود عميد بصورة مستمرة على رأس الحزب وهو وارث لزعامته وبالتالي انحصار الحزب ضمن اطار طائفي محدود استحال عليه تخطيه وشموله جميع أجزاء وفئات الوطن ؟

جواب : عندنا أحمد اسبر وهذا نائب وفي الحزب أعضاء كثيرين من مختلف الطوائف ان حزبنا لا يمنع مختلف الطوائف أو أي شخص من أية طائفة أن ينتسب إلى هذا الحزب، لا يوجد أي مانع فهو مفتوح للجميع أهلاً وسهلاً .

سؤال : لماذا يعارض الحزب الغاء الطائفية ؟

جواب : يعارض الحزب الغاء الطائفية ؟ إذا استطعنا اتمام الزواج المدني في هذا البلد ، نكون قد خطونا الخطوة الاساسية نحو الغاء الطائفية ، ونحن نوافق عليها وكلنا بصراحة نوافق على ذلك . ونوافق على علمنة الدولة .

سؤال : هل تؤيدون جميع المطالب الطلابية الحالية ؟

جواب : أصدرنا بياناً صريحاً بهذا الموضوع ، بأننا نؤيد المطالب الطلابية فيما يتعلق بالمسائل والمشاكل الطلابية ، ونقولها بصراحة لقد درسنا هذه النقطة : نؤيد تعديل البرامج انما لا يمكنني أن أعلم ما هي مطالب الطلاب مجتمعة ، فهناك مطالب متعددة وبإمكانهم أن يعرضوا هذه المطالب ، ونحن نؤيد كل مطلب يتوافق مع سياسة هذا الحزب ، مثلاً : اليوم يطالبون بأشياء هامة وجيدة ، كانوا قد أصدروا بياناً : يريدون الحرية والانتخابات ، والموظفين الأكفاء والكفايات العلمية والأخلاقية وهذا ما يطالب به حزبنا ، ونحن نؤيدهم في هذه المطالب . أما إذا كان يوجد مطالب أخرى ، فما عليهم إلا تحديدها ونجيب عليها رأساً .

سؤال : تقولون بأنه قامت محاولات دعائية مغرضة لربط لبنان بالعالم الشيوعي بسبب ما قيل عن مساعدة الاتحاد السوفياتي للعرب .

لماذا الحكم بصورة قاطعة بأن هذه المحاولات مغرضة بينما دعوتكم للصداقة مع الغرب ليست مغرضة . ثم ألم يساعد الاتحاد السوفياتي العرب فعلاً . ثم أخيراً ألم تقل أن حزبكم اشتراكي ؟

جواب : أنا لم أقل انه شيوعي ونحن قدرنا هذه العاطفة النبيلة من قبل الدول الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي العظيم ، لموقفها تجاه الدول العربية ، انما قد عللنا السبب الذي يمنعنا من الاتجاه نحو العالم الشيوعي ، وسبب مصادقتنا لدول الغرب ، وهذا واضح وقد شرحناه كفاية في المحاضرة ولا نرى موجباً للتوسع بهذا الموضوع لأن المحاضرة هي الدليل الكافي على أسباب تبنينا للسياسة والاتجاه نحو عدم المقاطعة ، نحن لم نقل بأننا ضد الاتحاد السوفياتي ولا ضد أحد ، انما قلنا بأننا نحن لا نريد المقاطعة فقط .

سؤال : كيف يتوافق موقف الحزب الاشتراكي مع تصرفات مندوبه السيد ادوار حنين في وزارة العمل ، فقد جاهد ضد تأليف عدة نقابات وقضية نقابة الأفران معروفة ؟

جواب : أعتقد ان كان من مجال للشكر والتقدير في مجال احترام الرأي ، وفي مجال العمل لمصلحة العمال والنقابات فإنه يعود بادىء ذي بدء للأستاذ ادوار حنين ، وان الاستاذ ادوار حنين قد عمل ما بوسعه في جميع المراحل التي كان فيها وزيراً للشؤون الاجتماعية من أجل اعطاء النقابات حقوقها ، ومن أجل رفع مستوى العامل ومن أجل إقرار الزيادات ، الاستاذ ادوار حنين كان كل مرة يدخل الوزارة يتهمونه انه يعمل لمصلحة العمال لكي يعمل دعاية ، أما بشأن قضية الأفران فأنا لست على اطلاع بها ولا أعلم شيئاً عنها .

سؤال : ما هو شكل الوحدة الأساسية التي يعتمدها حزب الكتلة الوطنية في تنظيمه (مثلاً القسم الجغرافي كالكتائب الزمرة كالقوميين الاجتماعيين — الخلية كالشيوعيين) ؟

جواب : الحزب — حزب الكتلة الوطنية مؤلف من هيئة أساسية هي اللجنة الحاكمة، اللجنة العليا للحزب وتسمى اللجنة التنفيذية ، ثانياً — مجلس الحزب هو مثل البرلمان ،

ثالثاً – يوجد له فروع في كافة القرى ، وفي القرى التي لا يوجد فيها فروع يوجد معتمديات للحزب والمعتمديات والفروع وأعضاء مجلس الحزب يكونون أعضاء مجلس الدائرة يتشاورون فيما بينهم ويعملون بمقتضى الانظمة الديمقراطية ، أي انه يوجد تسلسل حزبي ، إنما يوجد تفكير موحد واعطاء الأشخاص حق في التوجيه وابداء الرأي .

سؤال : هل ان الحزب يشجع تسلل الفدائيين من الأراضي اللبنانية ؟

سؤال : ان لاسرائيل تكنولوجيا تفوقنا بالكثير فكيف يستطيع جيشنا ذات الأعتدة المتخلفة التغلب على عنفوانها ؟

جواب : لن أجيب على هذا السؤال بصورة مطلقة .

سؤال : قلتم ان اشتراكية الحزب تحقق الملكية لاكثرية افراده ، فهل هناك فئة قليلة تحرم من الملكية ومن هي تلك الفئة ؟

– قلتم ان الحزب يعمل على تأمين الوحدة الروحية بين افراده . فما هي هذه الوحدة الروحية المقصودة ؟

جواب : في السؤال الاول ، في قضية المساكن الشعبية في فئة ذات الدخل المحدود وذات الدخل المتواضع درس الحزب هذه النقطة في مجال العمل من أجل الاشخاص الذين لا ملكية فردية صغيرة لديهم ، وطلب الاستاذ ادوار حنين عندما كان وزيراً للشؤون الاجتماعية الاسراع في اقرار هذا المشروع ، مشروع المساكن الشعبية من أجل هذه الفئة المحرومة ، وبالفعل وجد الاستاذ ادوار حنين سنة ١٩٦٥ ، بأن القانون الذي كان قد وضع أصلاً سنة ١٩٦٥ للمساكن الشعبية لا يمكن تنفيذه لانتفاء جدواه لان الدولة أخذت كل الصلاحية لتقوم هي بالمشروع . ريمكن للدولة ان تقوم بمثل هذا المشروع ، اذا عدل القانون ، والتعديلات القانونية التي أدخلت على هذا القانون كانت بفضل هذا الحزب ، طلبنا منهم ان تلزم هذه البيوت للشركات وان تباع الاراضي التي كانت قد صادرتها الدولة للشركات التي تقوم هي بالبناء وان تقوم الدولة بكفالة هؤلاء الاشخاص ذات الدخل المحدود تجاه هذه الشركات التي تقوم بالبناء بهذه السرعة ، إنما راح الاستاذ ادوار حنين وبقي هذا المشروع في المجلس بدون تنفيذ .

سؤال : تقاس الدولة بقوة اقتصادها ، فما التخطيط الاقتصادي الذي وضعه الحزب لرفع مستوى الاقتصاد اللبناني ؟

جواب : يوجد دراسات عديدة في هذا الموضوع . وبصورة خاصة فقد ألمحت في محاضرتي الى الدروس التي كان قد أجراها الاستاذ بيار اده في هذا الموضوع وطلب من الحكومة ان تعطيه الثقة لاصدارها بمراسيم اشتراعية ولكن مجلس النواب احتجاجاً بالمادة ٩٠ حرم هذا البلد من تشريع كان من الممكن ان يأتي بثمار مفيدة في هذا العهد .

الحزب التقدمي الاشتراكي

في المنطلق

من البديهي ان تنطلق سياسة الحزب التقدمي الاشتراكي في الداخل والخارج من عقيدته أي من مجموعة افكاره ومبادئه الوطنية والقومية والانسانية . ولا ريب في أن هذه السياسة هي ترجمة موضوعية لاستراتيجية الحزب الرئيسية التي يخططها الميثاق وتحولها القيادة الحزبية الى خطة عمل تقوم أجهزة الحزب بتنفيذها ومن مرتكزات هذه الاستراتيجية :

أ – ليس الحزب التقدمي الاشتراكي « تكتلاً يهدف الى غايات إصلاحية آنية بالمعنى الضيق المحدود لهذه الكلمة ... » (ميثاق الحزب ص ٦و٧) . إنه « وجهة نظر في الحياة على اطلاقها ، وجهة نظر : سياسية واجتماعية وروحية ... » (نفس المصدر ، ص ٨) .

ب – يتبنى الحزب فلسفة سياسية دينامية ، اختبارية ، تقدمية . والتقدمية تعني الحركية المنفتحة العاملة على تجديد الاستعدادات الشخصية والجماعية والقومية وتحويلها الى قدرات فعالة . والاشتراكية هي تأكيد لهذه التقدمية ، وضابطها الموضوعي الاساسي . فهي علمية بمعنى انها ترتكز الى حصيلة الاختبار البشري ، وبخاصة الاختبار الاشتراكي العالمي ، وتواكب تطور العلم المتواصل . فهي إذن اشتراكية تتبع القوانين العلمية للتنظيم الاجتماعي والاقتصادي العادل ، وترفض التقوقع والتحجر عند حدود

الحرف ، ولكن هذا لا يعني انها تقلل من اهمية النظرية ، أو من اعتمادها عليها كخطوة بناءة نحو التطبيق ، أي نحو تحرير الانسان والجماهير تحريراً كاملاً من كل القوى الرامية إلى استنزاف طاقات وموارد الشعب .

ج – يترتب على ذلك نهج الحزب سياسة تهدف إلى «.. الغاء نظام الطائفية السياسية ، ومكافحة الطبقية والاقطاعية والتمهيد لقيام القيادات الصحيحة ، وايقاظ الشعور بالتضامن والمسؤولية الاجتماعيين ..» (الميثاق ص ٣٠) . والمساواة التي يؤمن بها الحزب هي « المساواة العضوية والوظيفية » وليس المساواة الحسابية والغوغائية التي لا تحترم شخصية الانسان ..

د – تبني اسلوب الشورى الديموقراطية الشعبية المرتكزة إلى : (١) ديموقراطية اقتصادية (٢) ديموقراطية اجتماعية (٣) ديموقراطية سياسية (الميثاق ص ٣٢ ، وكذلك الديموقراطية الجديدة) انه اسلوب الديموقراطية الشعبية المنظمة الهادفة إلى « بعث وانماء تراث بشري خير متصل واحياء مدنية عالمية جديدة قوامها اكتمال تطور العنصر البشري وتتميم معنى الانسانية في الانسان » .. (الميثاق ص ٣٨) .

ه – يتبنى الحزب « فكرة الانقلاب الشامل » أي فكرة التغيير الجذري لبنى المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية ... (الميثاق ص ٥٦) .

و – يتبنى الحزب ، بمقتضى ميثاقه ، : « نظرية في القومية تتنكر لكل فكرة تقوم على القوة واستثارة كبرياء الفرد والجماعة لبناء أمة نزعتها الانكماش على ذاتها والعصبية المفرقة والحقود ، والاتساع على حساب غيرها من الجماعات » .. « وسبب تنكر الحزب لمثل هذه القومية هو كونها منبثقة عن فكرة فردية انانية ومستمدة من مصالح الرأسمالية التي تستخدمها لتحويل الجماهير عن نضالها في سبيل مصالحها العامة الحيوية ، وعن تنفيذ مضامين التطور التقدمي الاشتراكي » . « وفي المرحلة الحالية من تطور الجماعة في لبنان نحو التوحد الداخلي ويقظة الشعور الوطني وتكوين الدولة ، يبدو أن الولاء للوطن اللبناني يسير بموازاة الولاء للوطن الانساني الشامل »(توصية الجمعية العمومية للحزب ، بيان مجلس الادارة) . وعلى ضوء هذه المفاهيم أعلن مجلس ادارة الحزب :

– ان لبنان واقع وكيان عربي مميز كغيره من الاقطار العربية ، ودولة مستقلة يريد شعبها ، لاجل استكمال وحدته وتتميم نمو وعيه ، ان يحافظ على سيادته وكيانه

السياسي المستقل .

– ان القومية العربية فيما تنزع اليه من اهداف اخـــيرة تبدو انها مرحلة من مراحل التجمع البشري فضلاً عن مدلولها الوطني الصرف ومفهومهـا السياسي والتراثي المشترك . والقومية العربية لا تتحرر من بعض مظاهرها العصبية إلا إذا اقترنت بالانظمة الاشتراكية وبالروح العلمانية .

– العمل على تحرير لبنـــان من رواسب النفوذ الاجنبي بمختلف صوره وخاصة فيما يتصل بالثقافة وعلى تعريب هذا البلد انسجاماً مع تاريخه وواقعه ، والاستمرار في سياسة التحرر العربي في الحقلين الخارجي والداخلي .

– تنمية روح التضامن والتعاون في نطاق مـــا يفرضه التطور من ضرورات خلق مؤسسات جديدة في النطاق العربي والدولي .

– الانسان هو الذي يصنع الارض والوطن والتاريخ ويعطيها معنى الصيرورة . فوطن التقدمي الاشتراكي هو حيث تتحقق مفاهـــيم المساواة والحرية والعدالة المستوحاة من الاخاء والتعاون والتضامن .

تلك هي المرتكزات الاساسية التي تنطلق منها استراتيجية الحزب . فكيف ترجمها الحزب الى عمل سياسي في الداخل والخارج ؟ وهـــل كانت قدرته السياسية على مستوى استعداده النظري ؟

اولاً – سياسة الحزب في الداخل

يتبنى الحزب نظرية الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج ، المناقضة للنظرية الرأسماليـة الفردية ، ويعتمد على النظام التعاوني في الانتاج والاستهلاك ، وعلى تأميم جميع المؤسسات التي لها صفة عمومية ، اولها اهمية خاصة في اقتصاديات البلاد او في حياتها الاجتماعيـــة والسياسية . كما انه يتبنى مبدأ « التصميم العام لوسائل الانتاج وعناصر التقنية والثقافـة وتنميتها وفقاً لهذا التصميم ، تأميناً للازدهار المادي والمعنوي للمجتمع » ومبـدأ توزيع الايراد الناجم عن وسائل الانتاج على اساس الاستحقاق والحاجـة في آن واحد ، وجعل الشغيلة ذوي مصلحة في انجاح العمل وخاصة عن طريق المساهمـة في الربح . وقد ترجم ذلك في شعارات حزبية سياسية واضحة :

– الملكية وظيفة اجتماعية وليست امتيازاً فردياً .

– الاشتراكية لا تتحقق الا في القضاء على فكرة العمل لأجل الربح .

– لا طبقية ولا اقطاعية .

– الاشتراكية اشراك المواطنين العادل في ملكية الثروة وفي ريعها (كل مواطن ملاك) .

وعلى الصعيد النظري ،توضح المفهوم الوطني انطلاقاً من هذا المفهوم الانساني للملكية ، فطرح الحزب شعار : « لبنان وطن نفديه لا ملجأ نرتضيه » ، كما حدد القوى الاجتماعية الشعبية التي يرتكز اليها الحزب ويتكون منها نضاله « عماد الوطنية والنضال : الفلاحون والمثقفون والعمال » .

– « الظفر للفلاحين والعمال ورجال الفكر».

– « لا وحدة وطنية في ظل التعصب والطائفيـة السياسية والرأسمالية المحتكرة »

لكن كيف طبق الحزب مبادئه وشعاراته هذه على المستوى اللبناني ؟

سياسة الحزب الداخلية سنة ١٩٦٧

اتبع الحزب التقدمي الاشتراكي سياسة قوامها تنفيذ خطة عمله المرحلية التي اوصت بها الجمعية العمومية للحزب سنة ١٩٦٥ ، ووضعها مجلس ادارة الحزب موضـــع التنفيذ . وتتناول تلك السياسة النضال من اجل المطالب الشعبية الملحة وفي طليعتها: قضية الادوية وتأمين تصدير المنتوجات الزراعية ، وانشاء التعاونية للموظفـــين ولمستخدمي الدولة وتحقيق الشركة المختلطة لتصدير الفاكهة والحمضيات اللبنانية وبناء البيوت الشعبية ورفع سيطرة المصارف الاجنبية عن اقتصاد ومالية البلاد ، وتشجيع وحماية المصارف الوطنية ، وانشاء وزارة للصناعة ، ووضع قانون يضمن حقـــوق العمال الزراعيين وجعل الضمان الاجتماعي يشمل بعض اوضاعهم ، وتعديل قانون الانتخاب وتعديل قانون الايجـــار بما يتوافق مع العدالة وتنفيذ قانون الاثراء غير المشروع ، وسواها من المطالب الشعبية التي رفع الحزب شعار المطالبة بها .. وكذلك قضايا المدارس والاجـــور ونفقات التعليم والاستشفاء .

وقد عقد الحزب عدة اجتماعات ومؤتمرات لهذا الغرض كان لها اثرها في تكوين الرأي العام وتوجيهه وفي الضغط على السلطات .. ومن هذه المؤتمرات : المؤتمر العام للمزارعين الذي انعقد في ١٣ ايلول ١٩٦٧ في بيت الحزب بدعوة من جبهة الاحزاب والهيئات والشخصيات الوطنية والتقدمية ومؤتمر التربية والتعليم الذي عقد بعده باسبوعين في بيت الحزب ، حيث قدمت دراستان تتناول الاولى القضية الزراعية في لبنان والثانية مشكلة التعليم وقضاياه في لبنان .

وقد ادى ضغط الحزب والجماهير ، خاصة في الحقل الزراعي ، الى ابرام مشروع قانون الشركة المختلطة ولو حصل هذا الابرام متأخراً وفي صميم الموسم..على ان الحكومة لم تقم بتعيين الهيئة المختصة الموكلة لادارة هذه الشركة . كما ان السلطات اتخذت تحت ضغط المؤتمر المنعقد في بيت الحزب التقدمي الاشتراكي تدابير لتسعير مشترى الفاكهة ولتخويل مكتب الفاكهة بيع هذا الانتاج لمن يرغب في ذلك وتأمين حد ادنى لسعر المبيع ..

وادى ضغط الحزب الى اجراء عملية انقاذ مصرف انترا اخيراً بشكل مقبول عموماً رغم بعض التحفظات التي ابداها الحزب في حينه. اما الاصلاح والتطهير الاداري والقضائي فقد توقف في مرحلة معينة ولم ير بعد النور مرسوم تعيين المحكمة الخاصة الناظرة في قضايا الاثراء غير المشروع .. وبشكل عام يمكن القول ان الدولة تعاني من الميوعة قدراً كبيراً كما لا تزال عليه خصائص الحكم اللبناني ، وقد افاد الحلف الطائفي من هذه الميوعة فظهر على مسرح الاثارة العصبية والعمالة الاجنبية النتنة.. وكان لتصرف بعض كبار المسؤولين أثر في بعث بعض شخصيات هذا الحلف إلى النور من جديد ..

أما سائر التجمعات والتكتلات داخل المجلس وخارجه ، فأنها لا تزال تقريباً في الطور الذي كانت عليه في السابق من اكثرية واقلية وجبهة نضال وتجمع بيروتي وسواها من التشكيلات ، وستظل البلاد تعاني النقص في التكتلات السياسية والمبدئية الحقيقية إلى أن يتوفر للحزب التقدمي الاشتراكي الانتشار في أكثر مناطق لبنان للسيطرة المباشرة على تيار النضال الشعبي فيها .

أما جبهة الاحزاب التقدمية والشخصيات الوطنية فقد تأثرت بأحداث النكسة ، رغم انطلاقها بشكل مرض في بداية تكوينها ، وذلك لما ظهر من مواقف احد احزاب الجبهة ومن تحفظات لا تتفق مع حرية التصرف والمبادرة العربية المستقلة المسؤولة

عن نفسها ، وما عقب ذلك من انقسامات ونزاعات في صفوف هذا الحزب اظهرته على حقيقته :

١ — من انه يعارض تيار الوحدة العربية السياسية في جميع اشكالها ويكتفي بتأييد وحدة نضال العناصر والاحزاب التقدمية العربية .

٣ — لا يؤيد أصلاً أي حل عادل لقضية فلسطين يأخذ بعين الاعتبار حق الفلسطينيين العرب ببلادهم وبتقرير مصيرها .

٤ — يعتبر ان القضية القومية العربية هي ثانوية بالنسبة لانتشار المبدأ الشيوعي وسيطرته ...

٥ — يعتبر ان التبعية هي الأساس في تصرفه .

وقد عمد مجلس ادارة الحزب، بعدما برز من اختلافات وانقسامات وملابسات في موقف الحزب الشيوعي اللبناني ، إلى أن يتخذ توصية بوقف اجتماعات الجبهة إلى حين . وهكذا تبرز من خلال الاختبار المباشر مراكز القوة ومواطن الضعف في التكتل اليساري الذي نادى التقدميون الاشتراكيون بتشكيله .

وللمزيد من الايضاح يمكن الرجوع إلى مشاريع الحزب في الحقل الاقتصادي والمالي، وفي حقل الاجتماع والتربية العامة والثقافة ، وفي حقل القضاء والادارة ، وفي حقل الدستور والاصلاح السياسي والحريات العامة حيث طالب الحزب ولا يزال يطالب بما يلي :

أ — تعديل المادة المتعلقة بمنح الثقة النيابية فتبقى باكثرية نسبية عند مواجهة الحكومة الجديدة للمجلس ، ولا يجوز اسقاط الحكومة فيما بعد إلا باكثرية ثلثي اصوات المجلس خلال مدة سنة ونصف على الاقل من قيامها ، لتمكينها من العمل في مهلة معقولة ..

ب — تحديد عدد النواب على أساس احصاء صحيح للسكان يخصص فيه لكل نائب عشرون الف نسمة ودرس اعتماد مبدأ التمثيل النسبي في جميع المستويات وذلك لازالة التناقضات الحزبية الصغيرة من حياة القرية .

ج — اطلاق الحريات الحزبية والنقابية في حمى الدستور والقانون .

د — تنفيذ قانون المراقبة على افلام دور السينما والتلفزيون .

٥ — اصدار تشريع يمكن الدولة من مراقبة الصحف ومصادر موازناتها ويفرض على كل صحيفة مضى سنتان على تأسيسها أن توازن بين مصاريفها وارداتها بشكل مستقل عن صاحبها واصدار تشريع يقضي بتوزيع الاعلانات الرسمية والحكومية بالتساوي بين جميع الصحف وذلك لتحرير الصحف من سيطرة الرأسمالية المباشرة ومن رشوة الاعلان ..

وفي حقل الاقتصاد والتربية والعمل نذكر نضال الحزب من أجل :

١ — انشاء وزارة للصناعة ذات موازنة ضخمة تقوم مباشرة بتأسيس بعض الصناعات الحكومية وتسهم في بعض الصناعات القائمة والتي ستنشأ بنسب متفاوتة .

٢ — تعديل قانون ضريبة الدخل لصالح الخزينة والتشديد لاستيفاء هذه الضريبة وتبديل الاجهزة القائمة على تنفيذها .

٣ — انشاء عشرين مدرسة حكومية ثانوية جديدة وتنفيذ البرنامج الرامي إلى تعميم التعليم الابتدائي على مدى خمس سنوات ، الذي وضعه الحزب بواسطة وزيره آنذاك ، وكذلك انشاء المزيد من دور المعلمين وتعيين الف معلم ابتدائي كل سنة ، على أن يشرف على التعليم في البلاد مجلس تحت اشراف وزارة التربية الوطنية ، مجلس يجمع كبار رجال الثقافة والعلم وممثلين عن ارباب التعليم الخاص ورجال الدين وممثلين عن الجامعات والمعاهد الرسمية والوطنية لاجل تنسيق العمل التربوي العام في البلاد وجعل التعليم الرسمي والخاص بين التهذيب المعنوي والخلقي والتثقيف العلمي في آن واحد ، ووضع برامج جديدة للتعليم والامتحانات تستند إلى هذه الاعتبارات .

٤ — تقوية وتعزيز الجامعة اللبنانية باحداث جميع فروع التعليم العالي فيها .

٥ — تعديل قانون العمل بحيث يضمن سرعة الفصل في قضايا العمال .

٦ — الغاء الفصل التعسفي واخضاع الفصل الى مجلس تأديبي يتألف من قاض رئيساً وممثل عن المؤسسة المهنية وممثل عن عمال المهنة تختاره النقابة المختصة .

٧ — انشاء مجلس استشاري دائم للعمال في وزارة الشؤون الاجتماعية يختاره العمال لتمثيل مصالحهم .

٨ — توسيع مدى العمل للنساء في الصحة والشؤون الاجتماعية والمالية والقضاء بشكل خاص .

٩ — الاستمرار في تنفيذ بناء المساكن الشعبية .

١٠ — اعتماد وتنفيذ مشروع العمل الاجتماعي اليدوي والاجباري في المدارس ولجميع المواطنين الذين يبلغون سناً معينة وأن يقترن هذا العمل بالخدمة العسكرية الاجبارية لكي نتمكن من تنشئة المواطن وتبديل الذهنية الاتكالية ، وتعويده على ضروب التهذيب المدني والخلقي .

كما وضع الحزب منهاج عمل للحكومة يشمل جميع الوزارات ولا مجال لذكره هنا ، كما وضع مشروع قانون بالتعويض الاضافي وبالغرامة في الصرف الكيفي يتألف من خمس مواد ، ومشروع لتعديل قانون الاجور ، ومشروع قانون بتخويل الموظفين حق انشاء نقابات (٨ مواد) ومشروع قانون ايجار العقارات المعدة للسكن والتجارة والصناعة والمهن الحرة وسائر الاعمال يتألف من ١٧ مادة ومشروع قانون الانتخاب (٨٢ مادة) ومشروع قانون بتعديل المرسوم الاشتراعي رقم ٧٨٥٥ تاريخ ١٦ — ١٠ — ١٩٦١ المتعلق بالتنظيم القضائي .

سياسة الحزب الداخلية سنة ١٩٦٨

ادى اشتراك الحزب في انتخابات المجلس النيابي الى صرف القسط الأوفر من نشاطاته ، وهو يعتبر ان المعركة الانتخابية جزء مرحلي من معركته الرئيسية ضد الطائفية السياسية والانعزالية والرأسمالية الاحتكارية ... وقد اشترك الحزب في حكومة الانتخابات بوزير حزبي ، وتقلص حجم جبهة النضال الوطني من جراء فشل بعض المرشحين ، وصار عدد اعضائها سبعة نواب ، واقترع الحزب مرتين الى جانب السيد صبري حمادة . واصدر بياناً يمتنع فيه عن منح الثقة للوزارة الرباعية الطائفية ، وينظر الحزب الى الاحداث الداخلية كما يلي : ان التجمع الطائفي لا يزال يفعل فعله في المجتمع والسياسة اللبنانية محاولاً استغلال الظرف العربي القاسي للتسلل الى السلطة وتبديل معالم الحكم والانظمة وضرب المكاسب الشعبية ..

وينهج العهد القائم سياسة خاطئة قوامها ملاطفة ومسايرة عناصر الحلف الطائفي الذي يمثل الوجه الرجعي في المجتمع اللبناني ، وقوامها مسايرة ومهادنة السياسة الاميركية الاستعمارية في الشرق العربي . وقد توقف الحكم عن أي عمل للتنمية الذي بمكنته لو

تحقق ، ان يؤثر على تحقيق وحدة لبنان وابراز وجهه العربي ومصيره الوطني ، وان يخفف من حدة التجمع الطائفي وان يحبط مساعي التآمر على وحدة اللبنانيين وتضامنهم العربي الفعلي .

كما انتشرت الافكار والمبادىء التقدمية في اوساط الجيل الجديد والاوساط الشعبية الكادحة والفئات المثقفة ، مما دفع جماعة الحلف الى الاستماتة في المظاهرات المضادة الاخيرة المعادية للخط الوطني ودفعها الى الاستنجاد بأرباب المدارس الكاثوليكية . ويلاحظ الحزب ان الواقع اللبناني المتبدل يمهد لانتشار الفكر الاشتراكي العلمي ويطلق الصراع الاجتماعي من جموده . ويشدد في سياسته ، انطلاقاً من منهجه الديالكتيكي ، الى ان القاعدة في الديالكتيك هي: ان كل حال من التوتر يبلغ شأوه ولا ينتصر، لا بد له من التقلص والانهرام السريع ، اذا عرفنا كيف نعبىء القوى الوطنية لمثل هذه المجابهة. وفي مواجهة هذا الوضع المتمزق ، الخطر ، اعتمد الحزب الخطة التالية :

١ – التفرغ للعمل الحزبي من قبل بعض المسؤولين في الحزب وبصفة خاصة رئيس الحزب .. وقد اسهم هذا الاعتماد في الحصول على نتائج مشجعة جداً في الانتماء للحزب وفي تعميق المبدأ والاسلوب الحزبي .

٢ – توسيع نشاط الحزب باقامة ندوات للمناقشة مساء كل يوم اربعاء في مركز الحزب الرئيسي وتقديم اكثر من ثلاث ندوات اسبوعية اخرى في بيروت وفي كافة المناطق اللبنانية .

٣ – الاشتراك العملي في مختلف نضالات الشعب لأجل حقوقه المرحلية ومصالحه العامة .

٤ – دعم الحزب للثورة الفلسطينية والمطالبة الدائمة بتحقيق التجنيد الالزامي المقرون بالعمل الاجتماعي والعمراني .

٥ – توسيع وتطوير وسائل الاعلام الحزبية والصحفية (نشرات دورية في المناطق، بيانات للقيادة وللقواعد ، كتابة في الانباء والمحرر ولوسوار الخ).

٦ – جمع القوى الوطنية والتقدمية في وجه المؤامرات والمحاولات الرجعية ودسائس الخيانة الوطنية .

٧ – ايضاح وتصعيد العمل التنظيمي داخل الحزب وخارجه .

٨ – توضيح وجوه المبادىء التقدمية الاشتراكية بالنسبة للقضية القومية والاقتصادية والمناهج الثورية وسواها من الشؤون .

٩ – النضال لاجل تحقيق مناهج المطالب الشعبية التي ينص عليها منهاج العمل المرحلي للحزب .

١٠ – الانتقال بالحزب إلى التحرك وتنفيذ مبدأ النضال المباشر لتقوية الذهنية الحزبية وصهر الاعضاء في مسالك الكفاح واستنهاض همم الشعب وتوعيته وتنظيمه في الحزب ووفقاً لما يقوم به الحزب من نشاط وتدريب وتنظيم وتوعية فانه سينتقل في عام ١٩٦٩ إلى مرحلة النمو الشامل .

كذلك أولى الحزب اهتماماً خاصاً باعادة تنظيم قواه العمالية والطلابية . فعلى الصعيد العمالي وضعت مفوضية العمل خطتها الجديدة لعام ١٩٦٩ ، كما عقد الطلاب التقدميون مؤتمراً عاماً بين ٢٢ و ٢٩ أيلول ١٩٦٨ في مقر الحزب ، نشرت مقرراته العامة في كراس (٧٢ ص) يمكنكم الاطلاع عليه كاملا في الأنباء ونشر قسم منه في المحرر وملحق الانوار. كما عملنا في الحزب على إعادة تنظيم مكتبات الحزب وفي كافة المناطق ، بغية رفع المستوى الثقافي لدى قواعدنا وكادراتنا الحزبية ، وذلك بتزويد المكتبات الحزبية بكتب تثقيفية هامة (كتب ماركس ولينين وماوتسي تونغ ، غيفارا ، غاندي ، كاسترو ، تيلاردي شاروات الخ). لكن ماذا كانت السياسة الحزبية العربية والدولية ؟

ثانياً – سياسة الحزب في الخارج

يتبنى الحزب في سياسته الخارجية وفي هذه المرحلة من تطور العلاقات الفعلية وتفاقم خطر الحرب والنزاعات، مبدأ الحياد السياسي والتعاون الايجابي والتكتل المعنوي والعلمي في القوة الدولية والشعبية الثالثة لاجل الحفاظ على السلم وتنمية اجهزة الأمم المتحدة وتقوية اواصر التعاون العربي ومناهضة الاستعمار القديم والجديد وتقويضه والتضامن مع البلدان التي تتبنى نهج التحرر في سياستها الخارجية والبلدان التي تشاطرنا المثل الاشتراكي ذاته،.. (من بيان لمجلس ادارة الحزب في ٤ نيسان ١٩٦٠) .. وتؤكد شعارات الحزب المنبثقة من مفهوم الوحدة الحقيقية على المستوى الوطني والقومي والانساني ، بعض جوانب سياسة الحزب : « وحدة النضال العربي ضمان لتحقيق الاشتراكية .

لبنان المستقل ، كيان عربي ،تراث عربي ، مستقبل عربي .

تضامن بشري ، تعاون دولي ، حضارة متكاملة .

كفاح واحد من الخليج إلى المحيط » .

لكن ، كيف ترجم الحزب مبادئه وشعاراته على صعيد سياسته العربية والعالمية ؟

سياسة الحزب الخارجية سنة ١٩٦٧

١ – اشتراك الحزب في مؤتمر القارات الثلاث، وحضور مندوبي الحزب مؤتمر هافانا، كما ترأس حضرة رئيس الحزب مؤتمر الكتاب الاسيويين الافريقيين الذي عقد في بيروت من ٢٠ إلى ٣٠ إذار سنة ١٩٦٧ وقال في بيانه :« اننا على ثقة من أن هذا المؤتمر سيكون عندنا ذا دلالة عظيمة في حركة الكتاب الافريقيين الاسيويين من حيث انه سيساعد على مساندة نضالهم في درب الكلمة والحرف ودعم الاتصالات فيما بينهم ، وتوطيد الصداقات والتفاهم ، عن طريقهم ، بين الشعوب الافريقية والاسيوية . ولا ريب في انه سيكون للكتاب اللبنانيين والعرب كلمة يقولونها في قضاياهم ولا سيما قضيتهم الرئيسية المتعلقة بتحرير فلسطين ، هذه القضية التي هي اليوم الشغل الشاغل للعرب على مستوى السياسة والفكر والادب جميعاً .

«وإذا كنا نحن كتاب آسيا وافريقيا جزءاً لا ينفصل من تيار الحضارات العالمية والثقافية الانسانية الشاملة ، وإذا كانت بلادنا قد ارست في القديم أسس هذه الحضارة وأثرت هذه الثقافة ، فان من مهمتنا ورسالتنا اليوم أن نشارك في اعتماد التيار العالمي للفن الخلاق ، وان نسهم في الدفاع عن القيم الحضارية والانسانية كلها ودعم أسسها التي تهددها أخطار الاستعمار والاستغلال والادب الزائف والفكر اللاانساني » كما اشترك الحزب في ندوة الاشتراكيين العرب في الجزائر .

٢ – تعتبر هزيمة ٥ حزيران ١٩٦٧ هي الحدث العربي البارز في العقد السابع من تاريخ العرب في القرن العشرين وفسر الحزب اسبابها بما يلي :

أ – انعدام التعاون ووحدة العمل بين حكومات الدول العربية المجاورة لاسرائيل في جميع المجالات تقريباً ، السياسية منها والعسكرية .. وهذا التناقض والتفكك ناجم عن

« الذهنية الانانية والقبلية العربية المسيطرة...وكأن العرب لم يتعلموا من التاريخ –قديمه وحديثه – ان طريق الكفاح في مواجهة الخطر الاسرائيلي هو في الوحدة . وان شرط وحدة المواجهة هو في العودة إلى وحدة سياسية وعسكرية على الاقل بين مصر وسوريا ، على ان تتحقق بشكل تأسيسي فدرالي يضمن بقاء واستمرار الشخصية المعنوية واللامركزية الادارية للشعوب المتحدة .

ب – عدم تمكن الجيوش العربية من التعبئة العامة والتجمع في مواجهة التعبئة الاسرائيلية العامة الشاملة للشباب والنساء والكهول على السواء .

ج – انعدام الخطة الموحدة وتطبيقها ، فاستفادت بذلك اسرائيل .. تنفيذ تكتيك الاستفراد بكل دولة عربية على حدة .

د – تمكين اسرائيل من اختيار الظرف الزمني المناسب لهجومها ...

هـ – انعدام التنبه والنقص الكبير في الاستراتيجية العسكرية العربية ومستوى التدريب في مواجهة العدوان الاسرائيلي الذي كان بأمكان مصر وحدها التغلب عليه .. وكل هذا يعود لطبع اللامبالاة والاتكالية والاعتداد بالنفس على اساس غير واقعي والابتعاد عن روح العلم وتطوره الذي كثيراً ما تطبع الذهنية العربية المعاصرة والتي تجلت على نسب مختلفة في القيادة العربية في مصر وسوريا والاردن .. الخ . وكان العرب في هذه الحرب الحديثة المتطورة التي جهز لها الصهاينة افضل ادمغتهم واكثر رجالهم علماً وخبرة ، كان العرب في مجموعهم لا يزالون يفكرون تفكير الغارة القبلية والغزو البدائي .

و – التخلف النسبي في اوضاع التعليم العربي والتربية العربية في المدارس والجامعات. فلم ندرك ولم نطبق المسالك والمناهج التي تضمن لنا ولأجيالنا الفتية التربية الصحيحة والعلم الحقيقي الذي هو اساس قوة الغرب والانظمة الماركسية في جميع مجالات النشاط البشري ومستويات القيادة . ان الذهنية العقلانية والروحية التحررية الصحيحة ولدت في اوساط الجامعات والمعاهد والمختبرات واندية البحاثة والعلماء،وهذه الجامعات والمختبرات والاندية هي التي طبعت المجتمعات بذهنية التقدم والقوة المعنوية والاعتماد على العقل،وهي التي مكنت الغرب والعالم الماركسي على السواء من بناء طاقته الاقتصادية والسياسية والعسكرية الهائلة .. والمبادىء السياسية والاقتصادية والاجتماعية انبثقت من العلم ومن الذهنية

العقلانية والعلمية والعكس ليس بصحيح .. فعندما نقتبس او نتبنى مذاهب العالم المتحضر دون ان نقتبس علمه فكأننا لم نفعل شيئاً ولم نتقدم خطوة في طريق التطور الحقيقي . وطغت على الاحزاب السياسية ، بما فيها الاحزاب اليسارية ، ذهنية كثرة الكلام والتبجح والمباهاة على غير طائل وسرعة التأثر العاطفي والتحمس والتخاذل في آن واحد والاندفاع والانطواء الاناني وعدم الاقدام على العمل الايجابي اللازم والتأخر والانقسام .. وهذه هي بعض الظواهر للأزمة النفسية والاجتماعية التي نعانيها في العمل الحزبي العربي .

ويتلخص موقف الحزب قبل الهزيمة وبعدها بما يلي :

١ – عقد مؤتمر وطني في فندق الكازار في بيروت واتخاذ المقررات اللازمة للتعبئة اللبنانية .

٢ – الضغط على الحكومة اللبنانية والمسؤولين لأجل اشتراك القوى اللبنانية في المعركة التي قامت بعد الهجوم الاسرائيلي ، والاتصال بالمسؤولين في دمشق لأجل تمكين بعض قطاعات الجيش السوري من دخول الاراضي اللبنانية .

٣ – استنفار قوى الشعب اللبناني التي يسيطر عليها الحزب لاجل الاستعداد للمعركة في حال اجتياح الاسرائيليين للمناطق اللبنانية .. وقيام الحزب بانشاء مركز للتدريب لهذه الغاية . ولم تقم الحكومة اللبنانية بأي مجهود لتقوية الدفاع عن هذا البلد وخاصة بتبني مشروع التجنيد الاجباري .

٤ – استنكار الحزب لموقف السياسة الاميركية المتصلب ومساندتها لاسرائيل .

كما اصدر رئيس الحزب بياناً في ١٥ / ٦ / ١٩٦٧ يتألف من ١٥ نقطة ، نأسف لعدم تمكننا من الاتيان على ذكرها . والبيان دعوة الى الصمود وتأكيد امكانية النصر العربي الكامل اذا ما قام الشعب العربي بتحويل جميع استعداداته وطاقاته الى قدرات ثورية فعالة .يقول رئيس الحزب في بيانه : « وهذه المواجهة للاستعمار وهذه الطاقات وهذا الموقع والمركز وهذا التضامن يجلب ويستقطب للعرب الاصدقاء والاعداء .. وفي طليعة الاصدقاء يقف الاتحاد السوفياتي وكذلك الصين الشعبية المندفعة بنزعتها الثورية الاولى وبميلها للانطلاق السياسي والعسكري الى ان تكون في هذه المرحلة صديقاً حقيقياً للعرب في كفاحهم واخيراً شعوب دول العالم الثالث المفروض عليها التضامن والمساندة للوقوف في وجه التسلط الاميركي المتمثل بمركبات المسؤولية المفتعلة وبوهم اعتقاده بمهمته البوليسية العالمية على غرار اباطرة روما في السابق » .

سياسة الحزب الخارجية سنة ١٩٦٨

١ – اشتراك الحزب في مؤتمر التضامن الآسيوي الافريقي الذي عقد في القاهرة لنصرة الشعب الفيتنامي .

١ – اشتراك الحزب في مهرجان الشبيبة التاسع الذي عقد في بلغاريا .

٣ – قام وفد حزبي بزيارة لالمانيا الديموقراطية .

٤ – قام نائب حزبي بزيارة كوريا الشمالية .

٥ – انتهج الحزب سياسة مساندة الثورة الفلسطينية انطلاقاً من التصورات والوقائع التالية :

أ – صعوبة وشبه استحالة الحل السلمي بالرغم من تبدل اجواء الأمم المتحدة ووضع الرأي العام العالمي بشكل محسوس بالنسبة للوجهة العربية .

ب – نمو وتصاعد وتدريب الطاقات العربية العسكرية وخاصة في الجمهورية العربية المتحدة .

ج – ظاهرة العمل الفدائي الفلسطيني ونموه وتطوره نحو فعالية متصاعدة ، مما أكسب القضية عطفاً شعبياً شاملاً واسهم في التعرف إليها على حقيقتها ورفع مستوى الذهنية المعنوية للشعب العربي ، واخذ يمحضها هذه الشجاعة في الاقدام والتنظيم والتضحية والمثابرة والجلد التي لم تكن تتعرف إليها كما يتوجب . ان ظاهرة العمل الفدائي ستسهم في تبديل الذهنية العربية اللاعقلانية والتواكلية والقبلية الفوضوية والحكواتية التي طالما شكونا منها والتي كانت السبب المباشر للنكسة . وانه اضحى لنا يقين أوفر بحسن استخدام الطاقات الدفاعية العربية كقوة رادعة وعاملة لاستعادة الاراضي المغتصبة .. على ان العوامل الرئيسية للارتفاع إلى مستوى الحل المنشود تكمن في النهاية في درجة تضامن ووحدة الدول العربية وسيطرتها المعنوية على الموقف وتوافق الارادة مع التصرف وحسن الدعاية والسياسة وكسب الاصدقاء وعزل الاعداء ، استراتيجية ملائمة ومنهجية سياسية فعالة ولبقة .

هذه هي بايجاز كامل الملامح الرئيسية لسياسة الحزب منذ سنتين ، في الحقل الداخلي والخارجي ، نترك لحضراتكم تقييمها ونقدها ومناقشتها .

مناقشة سياسة الحزب التقدمي الاشتراكي

الدكتور خليل احمد خليل

سؤال : كيف يوفق الحزب بين ايمانه بالاشتراكية العلمية وعمله السياسي ضمن النظام القائم والذي يشارك فيه على الصعيد البرلماني ، وهل تعتقدون ان نظاماً كهذا قادر على التحرر الوطني وهو الذي مـا زال وسيبقى – بحكم مواقعه الطبقية – اسير المصالح الامبريالية ؟

جواب : ان هذا من المواقف السياسية التي نعتبرها مواقف تكتيكية تخدم في النهاية هدفاً استراتيجياً أساسياً واضحاً في ميثاق الحزب ، هذا الهدف هو احداث انقلاب جذري شامل في لبنان ، وهذا الانقلاب قد يتم عن طريق العنف الفجائي أو عن طريق التفجر الثوري ، وقد يتم عن طريق العنف المتصاعد ، وقـد يتم بطرق اخرى لاننا أخيراً نحن لا نلعب الدور الكلي في تحقيق الظروف المتلائمة أو الأكثر ملاءمة للثورة .

ان اشتراكنا في النظام لا يعني ولا بأي شكل اننا جزء من هذا النظام ، بل يعني أننا نصل إلى كل المواقع التي يمكننا من خلالها ان نجابه اعداء القضية الاشتراكية ونجابهم في كل المستويات ، نجابهم في مستوى البرلمان ، وفي مستوى الشارع والقرية ، ان مبدأنا العملي هو النضال المباشر على كل المستويات ونحن نعتبر ان وجود بعض النواب الحزبيين في البرلمان لا يعني أن وجودهم في البرلمان هو هدف أو غاية بحد ذاتها ،وقد يتصور بعض البرلمانيين ، وبعض الشباب ، وبعض الأخوان أن هذا هو الهدف ولكن ذلك ليس له علاقة اطلاقاً بتفكيرنا التقدمي الصحيح ، فمن الواضح ان التناقض الاساسي في لبنان هو ما يلي : تناقض بين الوطن وبين الاستعمار فواقع لبنان كما نعتقد هو واقع استعماري ونحن نكافح هذا الاستعمار من خلال المجلس ومن خلال الوزارة ومن خلال الشارع ونكافحه من خلال المدرسة ، ونكافحه على كل المستويات ، فنحن نعي كل الوعي ان التناقض الاساسي هو تناقض قومي ، تناقض بين القومية العربية وبين الاستعمار العالمي ، ثم في الداخل هناك التناقض الاجتماعي ، فهذا هو موقفنا نحن اذا لا نلتزم بالنظام ونبذل

مجهودنا لتحقيق مبادئنا ، امـا اذا كنا قد استطعنا ان نقوم بواجباتنـا فهذا شيء آخر .

سؤال : هناك احزاب حركية واحزاب لا حركية ، فلأي فئة ينتمي الحزب التقدمي الاشتراكي ؟ وفي أي ظرف اثبت صلاحية انتمائه لفئة معينة ؟

جواب : لا أعرف تماماً ماذا يقصد بحركية أو لاحركية ، لأن الحركة هي صفة ملازمة لكل من يتحرك ،ونحن نعتقد ان ما يتحرك طبعاً قد لا يتحرك بسرعة الصواريخ او بسرعة العقول النيرة ، ولكننا نحن نتحرك وبهذا المعنى فنحن حزب جماهيري يؤمن بالتجربة الجماهيرية بشكل فعال ، يؤمن بتنظيم الجماهير وان نبقى دائماً مع الجماهير ، فإذا كان المقصود بالحركة ان نظل على علاقة ثابتة ودائمة ومتصاعدة مع الجماهير ، فنحن بهذا المعنى ديناميكيون أو حركيون ، واذا كانت الحركة تعني أن نرسم حركة الفتحة فوق الاحرف فنحن لسنا من هذه الحركة .

سؤال : هل يحق للبنان ان يطلب البوليس الدولي لحمايته من اسرائيل مع العلم ان اتخاذ مثل هذه القرارات يعود الى مجلس الامن ؟

جواب : نحن اساساً لا نؤمن بمنطق البوليس الدولي لأننـا قلنا ان لبنان وطن نفديه لا ملجأ نرتضيه ، ان الذين يؤمنون بان لبنان ملجأهم يريدون حارساً للدكان واما نحن فنؤمن بان لبنان وطن ، لذلك فان السؤال كله لا مجال لذكره بالنسبة الينا .

سؤال : ما هو موقف الحزب من الازدواجية وتدخـل الاجهزة العسكرية في الحكم ؟

جواب : اولاً الازدواجية بالنسبة الينا ليست كما يفهمها العميد ، العميد يقول ان الازدواجية هي بينه وبين العسكريين ، اما الحزب فيتبنى قضية شعبية ، ونحن نرى ان الازدواجية هي بين الطبقـات المستغلة وبين الطبقات المستغلة ، فنحن اساساً نرفـض كل الفئات المستغلة وكل من يتعاون معها او يعمل على تقويتها . اننا نريد ان نبدل هذا النظام جذرياً ، لأن النظام الاشتراكي هو النقيض العملي والنقيض التاريخي للنظام الرأسمالي ، فالعميد يتسلى (أي يدافع عن نيابته) حتى يصل الى مزيد من التسلط السياسي ، واما هذه القضية بالنسبة الينا فغير مطروحة لأننا نحن نتبنى قضية الجماهير ، قضية الفئات المستغلة ولا نتبنى قضية زعامة او نيابة او شخصية معينة .

سؤال : ذكرت عدداً من المشاريع التي اعدها الحزب لتحقيق نوع من العدالة الاجتماعية . فهل تقدم الحزب بهذه المشاريع الى المجلس النيابي لتصبح قوانين الزامية ؟ وهل اشترط الحزب تحقيقها كشرط لاشتراكه في الحكم ، أم بقيت اهدافاً لا أكثر ؟

جواب : هناك مشاريع قدمت الى المجلس النيابي ، وهناك مشاريع نفذت مثلاً : مشروع مجلس الخدمة المدنية ومشروع المدارس الثانوية والضمان الصحي والضمان الاجتماعي ، وقد تحقق جزء منهذه المشاريع وهذا يدخل في نطاق النضال المطلبي ، ولكنه لا يدخل اخيراً الا كمساعد لتحقيق الاستراتيجية الرئيسية للحزب وهي كما قلت تكراراً الانقلاب الجذري الشامل الذي يعني بالنسبة الينا الثورة الشعبية الكاملة .

سؤال ؟ هل تأييد الحزب لانتخاب السيد صبري حمادة رئيساً للمجلس النيابي، يتفق مع مبادئه الاشتراكية التقدمية ؟

جواب :ان السيد صبري حمادة كما تعرفون ليس اشتراكياً وليس تقدمياً ، وبالطبع هذا يدل على شيء من التناقض بين المبدأ وبين التطبيق ، لكني اسأل هل الذين انتخبوا صبري حمادة هم من الشعب اللبناني ، أم انهم ملائكة السماء . ولماذا لا يزال يوجد جماهير في لبنان تنتخب السيد صبري حمادة أو امثال السيد صبري حمادة حتى نضطر نحن ان ندخل في هذه الالعاب السياسية المقيتة .

سؤال : اذا تصاعد العمل الفدائي وبدأ العمل من الحدود اللبنانية بشكل اصبح الهجوم الاسرائيلي على لبنان متوقعاً . ما هو موقفكم وهل تبقون مؤيدين للعمل الفدائي دون تحفظ ؟

جواب : نحن نقدر في الاساس العمل الفدائي ويجب ان يستمر حتى يصل الى ذروة التحرير وذروة النصر ، ولذلك فنحن نقدر أن عمل الكفاح المسلح سوف يشمل المنطقة بكاملها ونحن كما قلنا نعتبر انفسنا جزءاً مرتبطاً ارتباطاً مباشراً بقضية النضال ومن واجباتنا ليس فقط ان نؤيد العمل الفدائي مالياً وأعلامياً بل يجب أن نؤيده قتالياً ايضاً وهذا ما سوف نقوم به اذا لم يطرأ أي طارىء .

سؤال : ما هو مفهوم الحزب الاشتراكي لقضية الوحدة العربية ؟

ما هو موقفكم من الوحدة العربية ؟ ولماذا لم تسموا الحزب التقدمي الاشتراكي باسم الحزب التقدمي الاشتراكي العربي ؟

— يحدد الحزب التقدمي الاشتراكي في ميثاقه ان لبنان بلد مستقل متميز . ومعنى ذلك ان الحزب يهمل فكرة الوحدة العربية التي هي حتمية . هل يصار الى تعديل هذا البند انسجاماً مع حتمية التاريخ والجماهير العربية أم لا ؟ أرجو توضيح موقفكم تجاه الوحدة العربية .

— كيف يوفق الحزب التقدمي الاشتراكي بين القومية العربية والقومية اللبنانية ؟

وهل تؤمنون بلبنان كأمة تامة ؟؟

جواب : اولاً : ليس هناك قومية لبنانية ، هناك وطن لبناني هو جزء من القومية العربية وهي ليست قومية دينية .

نحن لا نؤمن بالقومية إلا على انها أساس ، على انها أسلوب توحيد القوى الشعبية ، حتى تتمكن جميع القوى العربية من ان تجابه التخلف والاستعمار فالوحدة هي ضرورة ، هي أسلوب عمل ، وليست شعاراً دينياً أو طقساً من طقوس القرون الوسطى ، اننا لا نؤمن بالوحدة على أساس ديني هذا من جهة .

ومن جهة ثانية حول مفهوم الوحدة العربية قلت ان الحزب التقدمي الاشتراكي قد اشار في ميثاقه الموضوع سنة ١٩٤٩ ، الى التضامن مع البلدان العربية . كانت تلك اشارة . ولم تكن مجرد اشارة عابرة بالفعل ، بل اشارة مدروسة ، لان التيار القومي العربي لم يكن واضحا تمام الوضوح سنة ١٩٤٩، حتى ان الاحزاب الوحدوية او العربية التي اتخذت لنفسها صفة العروبة لم تكن في سنة ١٩٤٩ حين وضعنا ميثاق حزبنا قد وضعت استراتيجية توحيد عربي صحيح وواضح. وحتى الان لاتزال الاحزاب والسياسات العربية تفتقر الى مثل هذه الاستراتيجية الواضحة ، ولكن على الصعيد النظري اتخذ الحزب بتوصية جمعيته العمومية سنة ١٩٦٤ على ما اعتقد ، توصية تنص على تبيان موقف الحزب من القضية العربية وهي الوحدة العربية وقد أشرت الى ذلك في هذه المحاضرة ، كما ان الحزب اتخذ مجدداً ، أو قرر ان يضع دراسة تبين النقاط التي ذكرناها وهي :

الوحدة العربية ، ومفهومه الاقتصادي بشيء تفصيلي والاسلوب الثوري أو موقفه من

الأساليب الثورية وتقريره لبعض الأساليب الثورية ، وطبعاً بعض هذه الأشياء هي قيد التفصيل ، ولكني أسأل الاحزاب التي وصفت نفسها بأنها عربية ، أين هي الوحدة التي حققتها أو أقول أين هي الوحدة التي حطمتها ؟

سؤال : اذا تم التجنيد الاجباري فهل يؤمن لنا سلامة البلاد في الداخل من الأيدي الآثمة التي تلعب بها ؟

جواب : التجنيد الاجباري لا يعني اننا قد وصلنا الى تقويض الرجعية والانعزالية في الداخل اذ ان التجنيد الاجباري له حصانات أخرى غير ذلك . ان النضال ضد الأيدي الآثمة في الداخل هو أمر ضروري ومستمر ، ولكن التجنيد الاجباري يساعد على ازالة الطائفية وعلى خلق نوع من التماسك والتوحد الشعبي داخل البلاد ، ويساعد أخيراً على الاعتماد على النفس وتعرفون أن التدريب والخدمة العسكرية تجعل الإنسان أكثر ثقة بنفسه ، وأكثر قدرة على المجابهة ، وتعطيه لوناً من ألوان الشخصية الجديدة في المجتمع .

سؤال : إذا كنتم تقصدون بالحزب الذي انكشف بعد النكسة ، الحزب الشيوعي ، فلماذا عدتم إلى التعاون معه بعد الغارة على مطار بيروت ؟

جواب : من قال اننا عدنا الى التعاون مع الحزب الشيوعي أو سواه بعد الغارة على مطار بيروت ، نحن لا ندخل في أي تعاون مع أي حزب على الاطلاق ، وانما نحن ندخل في نوع من المساندة والتعاون مع العمل الفدائي . وطبعاً لا نمنع أي حزب أو فئة من أن تساند العمل الفدائي ، واننا نعمل كحزب تقدمي اشتراكي ضمن اطارنا الخاص .

سؤال : من المعروف ان الحزب التقدمي الاشتراكي كان يلعب دوراً رئيسياً في جبهة الأحزاب والهيئات والشخصيات الوطنية والتقدمية التي كانت تخوض نضالاً وطنياً في سبيل بعض المطالب الاجتماعية الملحة فكيف تفسرون ايقاف عمل الجبهة ؟ وما هو سببه ؟ وما هي خطة الحزب بصدد التحالف مع القوى التقدمية ؟ وما هي هذه القوى التي ينبغي التحالف معها برأيكم ؟

سؤال : اننا نعتقد بأن انتهاء جبهة الأحزاب كان نتيجة ضغط من قبل السلطة وهذا هو التفسير الوحيد للاقلاع عن عقد مؤتمر صيدا لبحث ومعالجة مشكلة انتاج وتصدير

الحمضيات ، وهذا يدل على ان خلاف الحزب مع النظام لا يعدو أن يكون تناقضاً ثانوياً ضمن النظام نفسه ؟

سؤال : ألا تعتقدون ان اقامة جبهة تقدمية تشتمل بالاضافة للأحزاب اليسارية على بعض الشخصيات السياسية والنقابية الوطنية ضرورة ملحة لمواجهة الاخطار المحدقة بالوطن من الداخل والخارج ؟

جواب : تعرفون أن أي تكوين لأية جبهة ينطلق من بعض القوانين ومنها انه عندما يكون هناك أكثر من حزب يريد ان ينتمي الى جبهة فان هذا لا ينفي ان تكون هناك منافسة سياسية بين هذه الاحزاب وهذا قانون ثابت لا يمكن لأي حزب يدخل في جبهة مع أحزاب أخرى ان ينهي منافسته لتلك الأحزاب . أما جبهة الاحزاب فقد علقت إلى حين ولم تحل وذلك بناء على قرار اتخذه مجلس ادارة الحزب اذ وصلنا في المرحلة الأخيرة الى اصدار بيان حول قضية فلسطين وكانت تدور الجلسات الطويلة ولم تتوصل الأطراف المكونة للجبهة للتوقيع على ذلك البيان . واعتقد هذا هوالسبب الاخير لأن هناك أحزاباً لم تؤمن بإزالة الكيان الصهيوني كبعض الاحزاب والفئات الاخرى التي كانت تشترك في الجبهة .

واما بالنسبة لمهرجان صيدا، فإذا كنا نحن طرفاً في النظام وان تناقضنا مع هذا النظام ليس إلا تناقضاً ثانوياً فأنا أسأل لماذا لم تقم الاحزاب الاخرى هذا المهرجان ؟ ثم لماذا لا تجرؤ الاحزاب اليسارية التي تعرف أنها بطلة في النضال على القيام بمهرجانات وتعزل هذا الحزب الذي تعتبره جزءاً من النظام ، أم انها تريد ان تجعل من حزبنا كبش محرقة .

يجب ان نضع النقاط على الحروف : من يمنع الاحزاب اليسارية الاخرى عدا الحزب التقدمي الاشتراكي من ان تتوحد ؟ من يمنعها اساساً ؟ هل نحن نمنعها ؟ إذا كنا طرفاً في النظام فلماذا يريدون ان ينسقوا جبهة معنا طالما انهم يعرفون ذلك ؟

سؤال : استعاض حزبكم عن التحالف مع الشيوعيين بتحالف مع ابراهيم قليلات ؟ فهل ابراهيم قليلات أكثر تقدمية من الشيوعيين ؟

جواب : نحن لم نتحالف مع أحد وبأي شيء تحالفنا ، اذا شاهدنا ابراهيم قليلات في الطريق وقلنا له مرحباً هل يعني أننا تحالفنا معه ؟ وهل ألفنا معه حزباً أو أسسنا فرعاً وسلمناه إياه ؟

سؤال : ما هو موقف الحزب التقدمي الاشتراكي من دخول جيوش عربية الاراضي اللبنانية لتقف جنباً الى جنب مع الجيش اللبناني البطل ؟

سؤال : بقدر ما هو معروف موقف لبنان أثناء حرب حزيران ٦٧ كذلك معروف موقف الجيش السوري ، فما هي الحكمة من السعي لادخال بعض فرق الجيش السوري الى لبنان ؟

جواب : في الواقع ليس هناك حكمة وراء الادخال أو عدم الادخال لأن هذا الشيء كان قد تم قبل معركة حزيران وكان هناك تصور وللأسف بأن الجيوش العربية ستقاوم وستقاتل وتنتصر . وانطلاقاً من هذا التصور الذي كان يتلبس معظمنا وللأسف طلب أن نجري اتصالات مع السلطات السورية لتيسير دخول بعض قطاعات الجيش السوري إلى لبنان ، وعلى هذا الأساس جرى ذلك الاتصال الذي أشرنا اليه إشارة موجزة جداً .

المهم الآن ليس من أين تعبر الجيوش بل ان توجد الجيوش المستعدة للحرب ولتعبر من أين شاءت .

سؤال : إذا كان حزب الوطنيين الأحرار يضم ١٤ نائباً ويمثل قسماً غير قليل من اللبنانيين فلماذا الفيتو عليه ؟ أليس ذلك غير طبيعي ؟

سؤال : ألا تظنون بأن الفيتو الموضوع على كميل شمعون هو العنصر الرئيسي الذي يقويه ؟

سؤال : أليس الفيتو على الاحرار بسبب نزاعات شخصية بين كمال جنبلاط وكميل شمعون وبسبب اعتبارات انتخابية في الشوف ؟

سؤال : ألا يهدد الفيتو على الاحرار الوحدة الوطنية وهي ما نحن بأشد الحاجة اليه في لبنان ، في هذه المرحلة المصيرية التي نواجه فيها التهديدات الاسرائيلية ؟

سؤال : ما هو موقف الحزب إذا دخل ممثل عن حزب الوطنيين الاحرار في الحكومة الكرامية الحالية ؟

جواب : القضية ليست شخصية مع كميل شمعون وليست ان رئيس الحزب لايحبه . فالقضية بالنسبة للحلف أو بالنسبه للرجعية بشكل عام ليس المقصود بها كميل شمعون من حيث هو شخص وإنما المقصود كل هذا الاتجاه الرجعي المتطرف . طبعاً هناك اتجاهات

رجعية ومتطرفة وأقل رجعية حتى نصل الى أقصى اليسار وطبعاً هناك الانفراج من اليمين حتى الوسط حتى اليسار واليسار المتطرف الى آخره . فنحن لا نفهم الوحدة الوطنية مع من يستدعي الاسطول السادس ضد الوطن .

ما هو المقصود بالوحدة الوطنية؟هي وحدة بين من؟هي اولاً وحدة بين الشعب اللبناني. هل يريدون ان يوحدوا الشعب اللبناني ؟ هل الذي يقول نحن نمثل الموارنة ، وانتم تمثلون كذا وهؤلاء يمثلون طائفة أخرى ، وهل الذين يريدون أن يكرسوا التمثيل الطائفي والوضع الطائفي في لبنان يريدون وحدة ؟ الوحدة لا تقوم على هذا الاسلوب ، ثم نحن نقول بوحدة الشعب أولاً فهل يقولون بذلك . وهل يؤمنون بأي مفهوم صحيح للشعب ؟ طبعاً نحن لانريد ان نعطي لكميل شمعون أولسواه تلك الهالة أو تلك الاهمية ، ولكن كما تعرفون ان الهجوم هو أفضل وسيلة للدفاع ، فنحن لن نسمح للتيار الوطني في ان يتراجع ولن نتراجع اطلاقاً في وجه أي هجوم رجعي . وشمعون هو الذي حرك التيار الرجعي وحاول تصعيده فتصدينا له ، فاذا عاد السيد كميل شمعون الى بيته فلن نتحدث عنه ولن نكتب ضده ولن نقف في وجهه ، فما عليه إلا ان ينسحب ، نحن لن نتراجع وصامدون صموداً كاملاً في الصف الوطني العربي والاشتراكي ، وكل من يتحدى هذا التيار فسوف نتحداه حتى النصر .

سؤال : لماذا اشترك الحزب في الوزارة مع ان رئيس الحزب الاستاذ كمال جنبلاط أكد بأن شرطه الاول هو تأييد الوزارة الذي سيشترك بها السماح المطلق للعمل الفدائي مع انه في البيان الوزاري لم يرد التأييد للعمل الفدائي . بماذا تعللون ذلك ؟

جواب : أولاً ان الحزب لم يشترك في الوزارة . ان الذي اشترك هو شخص صديق لنا وحليف لنا في جبهة النضال الوطني ، ولن يشترك فيها أي حزبي ، كما ان رئيس الحزب يرفض ان يشترك فيها هو شخصياً لانه لا يريد ان يدخل في هذه المهاترات والالعاب السياسية . ولكن نحن لا نستطيع ان نتخلى عن التكتيك السياسي . لنراجع كل التجارب السياسية والثورية في العالم ، لنقرأ ماركس ، لنقرأ ما يدور في تجارب الثورة الاشتراكية في اميركا اللاتينية ، ولنقرأ ولنفهم ماذا يقصد بالتكتيك السياسي ، نحن كما قلت لا يمكن ان ننفصل عن الواقع يجب ان نظل مرتبطين بالواقع ، ولكن وهذا هو السؤال الأساسي ، هل طالبنا نحن بأن تحمي الدولة العمل الفدائي ؟ ثم

هل نؤمن ان الدولة او اي دولة عربية تستطيع ان تحمي العمل الفدائي ؟ العمل الفدائي لا يحتاج الى حماية . ان الدول العربية او الحكومة اللبنانية تطالب بحماية لنفسها ونحن نعتقد ان العمل الفدائي هو الذي يحمي الآن ، هو الذي يحمي الشعب ، وعلى الشعب ان يساند العمل الفدائي وليس العكس . المطلوب هو ان نوطد وطن الحرية الفعلية للعمل الفدائي ، لا ان يصرح معالي الوزير اننا سوف نساند العمل الفدائي ونحن مع العمل الفدائي ثم تعتقل بمجموعات من الفدائيين ، ثم تلقى وتوضع اليد على أكياس الطحين التي تنقل للفدائيين في الجبهة ، ثم توضع اليد على الاشخاص الذين يجمعون ليرة للعمل الفدائي ، العمل الفدائي هو أشرف مرحلة تاريخية وثورية وصل اليها الشعب العربي وهو كأعلى ذروة لا يحتاج إلى وديان تحميه من انحطاطها هي .

ان العمل الفدائي هو الذي يرفع الانحطاط الى المستوى الأعلى ، وليس العكس . نحن لن نطالب اطلاقاً بأن يكون المنهزمون حماة للابطال ، المنهزم لا يحمي البطل.

سؤال : يظن الكثير من اللبنانيين أن سياسة الحزب التقدمي ومواقفه هي مواقف شخصية يختارها رئيس الحزب ، وهذا ما حدا بالعديد من المثقفين الى ترك الحزب ما رأيكم ؟

جواب : أولاً رئيس الحزب هو ضمانة معنوية لكرامة هذا البلد من حيث هو زعيم سياسي ، فانتم اذا عدتم يومياً الى الصحف ، والى الشارع والى الشعب والى العمال والفلاحين والطلاب لا تجدون سوى السيد كمال جنبلاط الزعيم الوطني هو الذي يهتم بهؤلاء ، فهو اذا كان كبطل قومي يقف هذا الموقف الصامد فنحن معه كبطل قومي . ثم على الصعيد الحزبي من قال ان حضرة الرفيق الاول رئيس الحزب يأخذ قراراً شخصياً ؟ ان القرارات تتخذ في مجلس الادارة بعد ان يكون هناك نصاب أي حضور أكثر من ٧ أعضاء من اصل ١٢ عضوا يشكلون مجلس الادارة . فرئيس الحزب لا يستطيع ولا بأي شكل من الاشكال ان يتخذ قراراً فردياً ، ثم المثقفون ، أين هم المثقفون الواعون الذين آمنوا بهذا البلد وبالنضال مع الشعب ؟ ترى هل هم مثقفو المقاهي أم مثقفو المطاعم أم مثقفو الكتب والنشرات السرية ؟ نحن نتحدى اخواننا المثقفين ، ونتحدى أنفسنا أولاً كمثقفين بأن نذهب الى الأرياف والى حيث يذهب كمال جنبلاط وان نعاشر الناس من الفلاحين والعمال ومن المتواضعين الذين يعاشرهم كمال جنبلاط ويتصل معهم ويشرح لهم

الافكار ويوعيهم وينظمهم . نحن نطلب من اخواننا المثقفين أن يعوا أن التطرف غير المسؤول هو الذي أوصلنا الى هذه المشكلة العويصة .

إن أي تطرف منفصل عن تطرف الجماهير وعن الوعي الثوري لدى الجماهير ، وعن استعداد الشعب للعمل الفعال ، ولا يتصاعد بموازاة الوعي الجماهيري هو تطرف وكلام في الهواء لا يجدي . نحن نبدأ بالجدي ولا نؤمن بالمبادىء التي لاتجدي والتي لا يتمكن الشعب من ان يفعل بها وان يتفاعل معها وان ينتظم على أساسها وان يحول جميع استعداداته وطاقاته الموجودة فيه اصلا الى قدرات فعالة والى حركة قادرة على تغيير الوضع التاريخي الذي تعيش فيه .

سؤال : ما رأي الحزب التقدمي الاشتراكي في الحلف الثلاثي ؟

ماذا يعني في رأيكم النمو الشامل الذي يتم في عام ١٩٦٩ ؟

جواب : اولاً : رأي الحزب في الحلف الثلاثي ، نحن علمانيون لا نأخذ بعين الاعتبار أي تجمع طائفي .

ثانياً : نحن اشتراكيون ومناقضون لفئة الأربعة بالمئة التي تقف وراء الحلف ، ثم نحن نؤمن باستقلال هذا البلد استقلالاً شعبياً صحيحاً ، والحلف يؤمن بضرورة حتمية ارتباط هذا البلد ارتباطاً مباشراً وإلى أبد الآبدين بالاستعمار والرجعية العربية . كما تعلمون مثلاً : أن السعودية هي التي مولت انتخابات الحلف ، وذلك بواسطة سفير الاردن في بيروت الذي ابعد من منصبه . هذه باتت من الحقائق المعروفة التي تدل على ارتباط الحلف بالرجعية السعودية . والمخابرات الاميركية هي التي كلفت الرجعية السعودية لتدفع المبلغ بواسطة سفير الاردن في لبنان . والنقطة الثانية ماذا يعني في رأيكم النمو الشامل الذي سيتم فيه ؟ نحن نؤمن بأن الحزب التقدمي الاشتراكي كحزب جماهيري يجب ان يتحول الى حزب من النوعية القيادية القادرة على تغطية الجماهير بهذا الغطاء ، هذا ما قصدنا به النمو الشامل أي ان يصبح حجمنا الحزبي بمستوى حجمنا الشعبي .

سؤال : اننا نعتقد بأن ثمة تناقضاً أساسياً بين الحل السلمي الذي تقول به الانظمة العربية وبين الفدائيين ، فما هو رأيكم بالحل السلمي ؟ وفي حال حصول الحل السلمي ، وهذا ما يتعارض مع العمل الفدائي ، فهل تعتقدون بأن الأنظمة العربية سوف تعمل على تصفية العمل الفدائي ؟

وما هو موقفكم من ذلك ؟

جواب : اولاً : قضية فلسطين ليست ملكاً للحزب التقدمي الاشتراكي ، إنها ملك للشعب الفلسطيني بالدرجة الاولى ، ونحن نؤمن بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ، فإذا كان الشعب الفلسطيني ممثلاً بطلائعه الفدائية الثورية المقاتلة يرفض الحل السلمي فنحن مع الشعب الفلسطيني ، واذا كان الشعب الفلسطيني ممثلاً بقواعده الجماهيرية وبطلائعه الفدائية يقبل الحل السلمي واي نوع من الحل السلمي فنحن لا نؤمن بوصايتنا كلبنانيين أو كتقدميين اشتراكيين على الشعب الفلسطيني ، طبعاً رغم الرابط الأساسي مع هذا الشعب . بما ان التجربة دلت على ان الشعب الفلسطيني قبل وقوع النكسات ونكبة ١٩٤٨ بفترة طويلة وبعدها كان دائماً يضحي ويرفض الهزيمة ويقدم كل ما لديه من طاقات ، وهذه التجربة الطويلة ثم صمود الفلسطينيين بعد هزيمة من انهزم وتخاذل من تخاذل يدل على ان هذا الشعب متمسك كل التمسك بحقه في تحرير بلاده ، ونحن مع هذا الشعب في تحرير بلاده طالما انه مصر على ذلك .

ثانياً : هناك الدول الكبرى تحاول ان تضغط على الدول العربية وتدفعها باتجاهين :

أولاً : بتحضير الجو للحل السلمي بواسطة الاعلان وغيره .

ثانياً : لتحريك بعض الدول العربية كما حدث في الاردن منذ فترة بعيدة وكما حدث في لبنان منذ فترة قريبة لتصفية العمل الفدائي . ان تحقيق الحل السلمي يسير بموازاة تصفية العمل الفدائي ، وطبعاً حتى الآن لم ينجح أحد في تصفية العمل الفدائي ونحن نؤمن انه لن ينجح أحد في تصفية العمل الفدائي على الاطلاق .

ان العمل الفدائي انطلق وواجب الجماهير وواجبنا نحن هو ان نتضامن معه طالما أننا متفقون على قضية رئيسية وهي مساندة الشعب الفلسطيني ودعمه في تقرير مصيره . فعلينا ان نقف بكل الوسائل وعلى جميع المستويات الى جانب هذا الشعب الذي يقاتل وكما قلنا اذا كنا لا نريد ان نكون مقاتلين فلنكن على الأقل مع المقاتلين .

سؤال : لماذا لا تكشف الاسماء وتتفضل وتنشرها على الشعب على حقيقتها لانه صاحب الحق والقوة ، لأن الكلام فقط نتيجة عكسية ؟

ان الأحزاب غير الطائفية ممنوعة في لبنان بموافقة جميع الحكام مثل (القومي

الاجتماعي ، والشيوعي) فكيف يجوز مهاجمة الطائفية ، وما هو الضرر اذا كان لكل واحدة ممثلين عنها يدافعون عن حقوقها ، مع العلم ان العالم العربي تحكمه طائفة واحدة، حتى في الدول الاشتراكية ؟

جواب : اولاً : بالنسبة لقضية الخيانة ، يظهر ان صاحب السؤال لا يقرأ الأنباء أو لا يقرأ ما نكتبه ، فنحن كتبنا حول هذا الموضوع ونشرنا من الوثائق والحقائق ما تسعه مجلدات ضخمة . ، ثم بالنسبة للطائفية أن الاحزاب غير الطائفية ممنوعة في لبنان وبموافقة جميع الحكام (مثل الحزب القومي الاجتماعي) الحزب القومي لم يكن ممنوعاً على الاطلاق ، وقد منع منذ مدة بعد محاولة الانقلاب الاخيرة أو منع مرتين ولكن بشكل عام كان يعمل ضمن شروط من الشرعية ، وكانت له رخصة في الماضي .

أما الحزب الشيوعي فغير ممنوع لأنه حزب طائفي أو غير طائفي ولكنه ممنوع لأن النظام لم يمنحه هذه الصفة الشرعية ، والتي يحاول أو لا يحاول أن يصل اليها . بعد ذلك النقطة الاكثر أهمية : وهي انه ما هو الضرر من الطائفية ؟ وإذا كان لكل طائفة ممثلين عنها ويدافعون عن حقوقها ، ترى نؤمن بسيادة الوطن أو بسيادة الطوائف ؟ هل نريد وطناً لطوائف أو نريد وطناً لشعب ؟ هل نحن شعب أم شعوب ؟ اذا كنا نريد أن نبقى قبائل فما علينا الا ان نرفض المجتمع الصناعي الذي يتنافى مع الذهنية القبلية والطائفية ، إذ ان العامل عندما يدخل إلى المصنع لا يتسلح بالرقي والشعائر الدينية ، وانما يتسلح بمعلوماته الفنية والتكنيكية التي يمارسها في المصنع . فاذا كنا نريد أن نواجه واقعاً ونطوره زراعياً وصناعياً وعلمياً ، فالمطلوب هو العلم ، والعلم شيء والمذاهب شيء آخر، لا نقبل بأي شكل من الأشكال أن نحوّل هذا الشعب الذي يسير نحو الانصهار الفعلي في تفاعل وطني وشعبي ، لا نرضى لهذا الشعب بأن يعود الى الواقع القبلي والطائفي . ثم بعد ذلك ما هو ذنبنا نحن في لبنان إذا كانت هناك أكثرية إسلامية في البلدان العربية ؟ وهل هذا تبرير بأن يكون هناك تمثيل طائفي ؟ ما هو الذنب إذا كانت فرنسا بأكثريتها كاثوليكية ؟ ولماذا لا تبين الطائفية ؟

سؤال : لبنان في الظرف الراهن بحاجة للمخلصين والمنقذين ... فما هي الأسباب التي لأجلها لم يدخل الاستاذ كمال جنبلاط في الوزارة الأخيرة رغم الحاح الرئيس كرامي ؟

جواب : ان رئيس الحزب قرر ان يتفرغ للعمل الشعبي والحزبي لانه هو الأجدى ، ونحن مستعدون للممارسة التكتيكية ، لكن استراتيجيتنا الرئيسية هي العمل الحزبي .

سؤال : لماذا لا يشترك الحزب التقدمي ببعض فصائله في الكفاح المسلح الدائر حالياً ضد القاعدة الامبريالية « إسرائيل » ؟

جواب : عندما يقوم الانسان بمساعدة العمل الفدائي بفصائل مسلحة ليس من شأنه أن يضع اعلانات في الصحف عنها . وبعد ذلك قد تسألون لماذا لم نتصور وأنا أقول لكم ان العمل الفدائي لا يلزمه صور . المقاتل لا يهمه المجد والفخر والكبرياء والعظمة . المقاتل يعطي وهدفه التحرير وليس هدفه أن تنشر صورته في الجريدة .

سؤال : هل تعتبرون الماركسية مصدراً فكرياً لاغناء حزبكم ؟

جواب : نحن نعتبر ان كل تفكير علمي هو مصدر وبالطبع لا نضع فيتو على أي مصدر من مصادر الفكر في العالم ، بالعكس نحن تقدميون ونمارس تقدميتنا كاملة أي ننفتح انفتاحاً فعلياً ونقرأ كل شيء ، ولكن هناك نقطة اساسية هي التالية :

نحن شعب أولاً له قضية وله واقع . المطلوب منا ليس ان نفلسف الامور المطلوب هو ان نحول هذا الواقع إلى فكر وإلى رؤية ، حتى نتمكن من تغيير هذا الواقع . لا نريد فكراً فوق هذا الواقع ، نريد فكراً ونضالاً في مستوى واقعنا نحن ، نحن أولاً لنا قضية ومن منظار قضيتنا نستفيد من كل الخبرات النظرية وكل الخبرات العملية ، نحن اختباريون وبهذا المعنى نستفيد من كل المصادر وكل الثورات والتجارب .

سؤال : ما هو موقف الحزب من الفكر الماركسي ؟

أين يختلف الحزب التقدمي الاشتراكي والماركسية اللينينية ؟

لماذا لم يؤيد الحزب الاضراب الطلابي الاخير باشتراكه الفعلي فيه ؟

كما أنه يتخلف عن المشاركة في المظاهرات الفلاحية ذات المطالب الحية ؟

جواب : طلابنا اشتركوا في هذا الامراشتراكاً فعلياً ونحن لا نريد أن نطبل أو نزمر بخصوص ذلك . المفاخرات لا تفيد المهم هو أن نعطي ، طلابنا أعطوا قدر امكانياتهم وبهذا نشكرهم ونسجل ذلك لهم .

ثم بالنسبة للفلاحين لا أعرف من يحرك القضية الفلاحية والقضية الزراعية أكثر من الحزب ؟ من يكتب عنها ومن يناقشها ومن يتصل بالفلاحين ؟ ومن له من الاحزاب قواعد فلاحية تتجاوز قواعدنا نحن ؟

سؤال : قلتم أنكم ترجعون إلى الشعب في كل شيء .. ان الشعب انتخب السيد صبري حماده نائباً لا رئيساً للمجلس .. فأرجو أن تعلمونا كيف رجعتم إلى الشعب في انتخابه ؟

جواب : من هو هذا الزعيم الوطني المناضل الذي يمكن اختياره لرئاسة المجلس ؟

سؤال : ما هو موقفكم ازاء القرار غير المباشر بتدخل فرنسا العسكري في لبنان ؟

جواب : لا يوجد قرار بتدخل الجيش الفرنسي في لبنان . هناك عرض بأن الجيش الفرنسي مستعد أن يقدم بعض المعونات العسكرية وما أشبه ذلك . نحن قلنا اننا نؤمن بسيادتنا ولا نريد أن نعود بأي شكل إلى الانتداب . قلنا ان هذا البلد هو وطن لنا وواجبنا نحن لا سوانا أن ندافع عن هذا الوطن وليس المطلوب من فرنسا أو البوليس الدولي أو غيره أن يدافع عنه . إذا كنا نريد أو بحاجة إلى من يدافع عنا فلماذا لا نحول أنفسنا إلى عبيد لان الذي يريد حماية هو أخيراً عبد لا إنسان ولا وطني ولا سيد . فإذا كنا نحن نؤمن أننا أسياد فنحن نرفض أي شيء مثل هذا ، ولكن طبعاً هذا لا يعني اننا نرفض صداقة فرنسا أو أي دولة أخرى تريد أن تساندنا في هذه المرحلة من نضالنا الواسع . معركتنا هي معركة أخيرة كبيرة إذا خضناها ، معركة ضد الاستعمار العالمي وضد الصهيونية كجزء من هذا الاستعمار وطبعاً نرحب بكل مساعدة وبكل صديق مهما يكن للدول العربية . ولكن نحن لا نستطيع أن نقول أن فرنسا قد أتت بمساعدة وتريد أن تساعدنا فالقضية انتهت وكل انسان يذهب إلى بيته .

سؤال : لماذا لم ينتشر الحزب في العالم العربي ؟ ما هي الاسباب التي دعت الحزب التقدمي الاكتفاء بفتح فروع له في منطقة معينة ، بينما تجاهل بقية المناطق اللبنانية ، مع القول بأنه حزب جماهيري وهل جماهيريته مقصورة على فئة معينة ؟

جواب : أولاً : لم ينتشر الحزب في العالم العربي ، لأن الامكانيات المادية بالواقع هي التي حالت بالدرجة الاولى ، فلكي نرسل اشخاصاً ليقوموا بنشاطات حزبية في المناطق الأخرى وفي البلدان العربية الاخرى فان هذا يكلف أموالاً وهذا لم يتيسر لنا ، ومتى

تيسر لنا ذلك فسوف نقوم به لأننا نعتبر ان مهمة الحزب هي مهمـــة عربية ، ومهمة انسانية ايضاً .

ثانياً : ان الحزب ليس له إلا فروع في منطقة معينة ، فان الاخوان الذين يتصورون ذلك مخطئون تماماً ، طبعاً ليس لدينا هنا خريطة لتوزع قوى الحزب وانتشار الفروع والمراكز ، ولكنني اقول لكم انه لا يوجد منطقة في لبنان إلا وفيهـــا فروع للحزب التقدمي الاشتراكي ، والذي يستطيع ان يعين منطقة أو محافظة ليس فيها فرع للحزب أو عدة فروع فليشر .

سؤال : نرى بأن الحزب الاشتراكي يسعى الى تحقيق غايته عن طريق الحوار والدعوة والنقاش أو بجميع وسائل الاعلان المتوفرة ، غير أننا نسأل هل يلجأ الحزب الى الثورة الشعبية المسلحة في تحقيق اهدافه رغم وجود أحزاب متناقضة ؟ ومتى ؟ وكيف ؟.

جواب : الثورة الشعبية ليس من جهتنا ان نقررها كحزب . نحن نقررها بمشاركة الشعب نفسه اذا كانت الثورة تتضمن مشاركة الشعب . الثورة لها ظروف أساسية ولها شروط :

الشرط الاول : هو ان يكون التناقض الاجـتماعي قد وصل الى نقطة الانفجار أي اصبح حاداً لدرجة ان الشعب اصبح قادراً على التحرك في اتجاه تدمير النظام .

الشرط الثاني : ان يقترن المبدأ القومي والمطلب القومي ، أو النضال القومي الوطني بالنضال الاجتماعي .

الشرط الثالث : ان يصبح هناك كفاءة ثورية أو عقلية ثورية لدى هذا الشعب .

فاذا اجتمعت هذه الظروف الثلاثة التي هي ظروف أساسية كما اجتمعت في ثـــورة اكتوبر في روسيا القيصرية ، او اجتمعت في الصين لتمكنت من الوصول الى هدفها . هذه الشروط الثلاثة هل اكتملت في لبنان اولاً ؟ هل أن التناقض الاجتماعي قد اصبح حاداً بين الطبقات في لبنان؟ طبعاً لم يصبح حاداً كما يتصوره البعض لدرجة التفجر، اذ ان هناك اكثر من ستين الف شخص غير لبناني يعملون في لبنان ، ثم هناك حوالي ثلاثماية الف لبناني عاطلون عن العمل ومن ثم لا نجد الخلية الثورية المتحركة فعلا .

ثانياً : المطلب القومي والنضال الوطني ضد الاستعمار لم يقترن بعد اقتراناً كاملاً بالمطلب

الاجتماعي فكما نجد هناك رجعية نجد هناك عملاء للاستعمار ينادون علانية بولائهـم للاستعمار ويطالبون ان يرتبط لبنان به بـدلاً من ان يرتبط بقضية القومية العربية وان يلتزم مع العرب جميعاً في هذا النضال .

ثالثاً : الكفاءة الثورية هل هي موجودة ؟ وهل هناك قيادة ثورية قادرة على قيادة الثورة ؟ هل المقصود بحرب شعبية أن نفجر الاوضاع ولا نستطيع ان نسيطر عليها وان نقودها حتى تنتصر انتصاراً كاملاً ؟ أم المطلوب هو ان نبدأ بعمل ثم لا نستطيع ان نضبطه وحتى النهاية ؟ المفروض ليس تفجير قنبلة ، الثورة لا تعني قنبـــلة أو أي شيء ، وليست مجرد تسلية . ان الثورة عملية واسعة جداً ، وهي تحتاج الى توفر هذه الشروط وعندما تتوفر هذه الشروط ليس لنا الخيار . القضية ليست قضية إرادة بقـدر ما هي طبعاً مساهمة ارادية من جهة وقضية نضج في الظروف التي ذكرناها من جهة ثانية .

سؤال : ما هو رأي الحزب التقدمي الاشتراكي بالقومية السوريـــة ، وما هي مرتكزات القومية العربية العلمية ؟

جواب : من أجل هذا السؤال يوجد عندنا كتاب حول قضية القومية السوريـة قد يقرأه الأخوان وعندها يعرفون رأينا .

حزب الوطنيين الاحرار

لبنان وطن دائم وكيان نهائي ، ليس هو بمرحلة ولا وجوده عابراً يحمل رسالة حضارية قوامها الخلق والابداع ، والعصامية .

فيه تلتقي الاديان دون ان تتصارع وعلى أرضه تتواجه الحضارات فيمتزج الشرق بالغرب ويتصل ما كان منفصلا .

عند شواطئه ينتهي البحر لتبدأ الصحراء على سفح جبله فاذا به ملتقى القارات والشعوب ومحط رحال القوافل وحجر الزاوية في المبادلات .

ليست هذه وطنية شوفينية ولا اندفاعاً عاطفياً بل خصائص فرضتها طبيعة أرض لبنان وحقائق نابعة من أعماق تاريخه وعبر الأجيال .

هكذا اردناه ، هو جوهر وليس بعرض ، وأصل ليس بفرع .

هذا هو لبنان

وهذا فعل إيمان به

فعل ايمان تجسد بشرعتين أساسيتين ترعيان كيانه :

الميثاق والدستور

الميثاق :

وأما الميثاق فهو الشرعة الأساسية التي انتهى اليها اللبنانيون بعد ان تلمسوا الطريق طويلا فما اهتدوا الى صيغة أفضل منها وامثل .

هذا الميثاق عقد أساسي توافق فيه المسلمون والمسيحيون على ان يتنازل كل منهم عن مواقف كان قد التزم بها تجاه الغرب أو تجاه العرب .

تنازل المسيحيون عن الحماية التاريخية التي كان يبسطها الغرب على لبنان مقابل تنازل المسلمين عن السعي لتذويب الكيان اللبناني بالكيان العربي على ان يلتزم لبنان بميثاق الجامعة العربية ويكون عضواً في المجموعة العربية وتفرع عن هذه الشرعة بنوداً تقضي بتوزيع مناصب الحكم وتحديد نسبتها بين الطوائف كضمانة لحسن تنفيذ هذا الميثاق .

اننا نرى أن لبنان مع ما يتميّز به من خصائص يجعل منه كياناً قائماً بذاته وشخصية فريدة تتميز عن كل ما هو سواه فانه ولا بد مرتبط ارتباطاً مصيرياً بالبلدان العربية .

اننا نرى ان الميثاق ما زال وسيبقى دائماً يشكل القاعدة الأولية والركيزة الصالحة للوجود اللبناني كما هو الشرعة الأساسية التي يقوم عليها الوطن .

وان الاستقرار الداخلي والعلاقات مع الدول العربية مرهونة إلى حد بعيد على مدى احترام العرب لهذا الميثاق وعلى مدى التقيد بأحكامه من قبل جميع أبنائه .

وأما الدستور فهو الشرعة الاساسية الاخرى التي أعطت لبنان كيانه القانوني وأهم ما تضمنه الدستور نظام الحكم الديمقراطي البرلماني الذي يكرّس التمثيل الشعبي ويضمن الحريات الأساسية للمواطن .

اننا اذ نتشبث بعدم مس الدستور وبمعارضة ادخال أي تعديل على أحكامه فلا يعود ذلك إلى اننا نرى في هذا الدستور كتاباً منزلاً أو خالياً من النواقص والشوائب ، اننا أعلم الناس بمواطن الشكوى وأسباب التذمر منها ، اننا نعارض مس هذا الدستور خشية أن تمس هذه المبادىء الأساسية التي نص عليها بما يتعلق بنظام الحكم والحريات الأساسية المكفولة للمواطن .

لاننا نرى أن الصيغة الفضلى والنظام الأمثل لممارسة الحكم في لبنان هو اعتماد

الديمقراطية البرلمانية التي تستند إلى التمثيل الشعبي وترتكز على ضمان الحريات الاساسية للمواطن .

ولا يعني ذلك اطلاقاً اننا غافلون عن العيوب والنواقص التي تعتري هذا النظام وكما اننا لا نجهل ما علق به من الشوائب والتجاوزات وكيف اننا نمارسه مشوهاً مبتوراً وربما بشكل ممسوخ يثير السخرية حيناً والشفقة أحياناً .

اننا مع ادراكنا التام لكل ذلك ما زلنا نرى ان نظام الحكم هذا هو أقل الأنظمة سوءاً وأكثرها مجالاً للاصلاح والنهوض به من كبواته المتواصلة .

واننا نسمع بين الآونة والاخرى نغمات تتضمن تعريضاً بهذا النظام وقد ازدادت هذه الحملة في الآونة الاخيرة بعد ان حمل بعض الناقمين على النظام واعتبروه مسبباً للانهيار الذي نشهده على جميع المستويات في البلاد في حال ان الكوارث التي نشهدها على مستوى الحكم وفي مختلف أجهزة الدولة انما تعود إلى خرق أحكام هذا النظام والسطو على صلاحياته والعبث بمقدساته .

ان الديمقراطية هي أفضل نظام للحكم بصورة عامة الا انها في لبنان ضرورة حيوية وحاجة ماسة بالنظر لتركيب المجتمع اللبناني وتعدد الطوائف فيه وبالنظر للخصائص التي يتميز بها على الصعيد الحضاري أو على صعيد المبادلات والمواصلات التي تستلزم سرعة الحركة وحرية التنقل للاشخاص والرساميل والبضائع .

ان طبيعة الوجود اللبناني تقضي بلزوم النظام الديمقراطي وتوفير الحريات له .

ويوم يزول هذا النظام ويوم تكم الأفواه وتخنق الحريات فان لبنان لا بد أن يفقد الكثير من طاقاته وحيويته وتخبو فيه الشعلة المتوقدة .

فحزب الأحرار يؤمن إيماناً راسخاً بأن الحريات الأساسية للمواطن والنظام الديمقراطي البرلماني هي الأسس الصالحة التي يجب ان يستند اليها الحكم وقد نصت المادتان ٥ و ٦ من قانونه الأساسي على ذلك .

واذا ما انطلقنا من تحديد سياسة الحزب بالنسبة الى نظام الحكم فنكون قد حددنا سلفاً نوعية النظام الاقتصادي الذي نراه مناسباً .

إننا نؤمن بالاقتصاد الحر .

نؤمن بذلك كقاعدة أساسية وكمبدأ عام أي اننا ننادي بالاقتصاد الحر بقدر ما هو

يكرس المبادرة الخاصة ويعتمد حافز الكسب كأساس للنشاط الاقتصادي .

وبمعنى آخر ان الاقتصاد الحر لا يعني حتماً الفوضى وتحكم الرأسمال وطغيان الاحتكار وعدم تدخل الدولة كما لا يعني التخلي عن الطبقات العاملة وافساح المجال لانتشار الفقر والجهل .

ان الاقتصاد الحر ضمن هذا المفهوم المرن يخول الدولة مجالاً فسيحاً للتوجيه والتدخل والتنسيق بنوع ان الرأسمال يصبح أداة فعالة في زيادة الانتاج وفي تشغيل اليد العاملة وارتقاء المجتمع نحو الافضل .

وفي مطلق الأحوال ان النظام الاقتصادي ليس غاية بحد ذاته انه وسيلة وضعت في خدمة الانسان .

وأي نظام يستظل الفقر والتخلف والبطالة والجهل ولا يوجب الارتقاء والتطور أو لا يدفع كل مواطن لتحسين مستواه وزيادة دخله هو نظام يقتضي إعادة النظر فيه .

ويجب الاعتراف صراحة ان نظامنا الاقتصادي يعاني أزمة بالغة الخطورة تنذر بأسوأ العواقب وهو اليوم بحاجة أساسية للتطور .

ان لبنان يزداد تخلفاً يوماً بعد يوم نتيجة عوامل عديدة طرأت عليه في السنوات الأخيرة .

فزيادة عدد السكان ، وتبلغ هذه الزيادة في بعض المناطق ٤٥ بالألف سنوياً ، لايقابلها زيادة في الفعالية الاقتصادية .

صادرات لبنان لا تزيد عن ١٥ بالمائة من وارداته .

وارتفاع الأسعار والحاجيات وزيادة الرواتب تتعدى بكثير الزيادة في الانتاجية .

القطاع العام بات يشكو العقم إذ اصبحت الموازنة في معظمها موزعة على الرواتب والنفقات الادارية .

ولبنان بحاجة الى تأمين العمل سنوياً الى أربعين الف مواطن جديد يدخلون مجال الحياة ولا يؤمن منها سوى آلاف قليلة .

ويجب الاعتراف ايضاً بأن كارثة المصارف قد زعزعت الثقة وأدت الى مغادرة

الرساميل الى الخارج وما زال لبنان يشهد عمليـــة انتقال الرساميل هذه بفعل التوتر المضطرب الذي يسود منطقة الشرق الاوسط وبفعل الانقسام الخطير بين اللبنانيين الذي بدأ يهدد الاستقرار الداخلي .

ان حزب الأحرار يرى ان اصلاحات أساسية جذرية يجب ان تباشر الدولة بتنفيذها لانقاذ الاقتصاد اللبناني فوراً وبدون أي ابطاء أو مماطلة .

ان سياستنا تدعو الى قيام تخطيط شامل وبرمجة كاملة للنهوض بالاقتصاد اللبنـــاني وتأمين الازدهار وهذا ما نادينا به منذ ان تأسس الحزب ، لأن اقرب طريق الى تحقيق العدالة الاجتماعية وهي شرط أساسي في قـــانون الحزب هو ان نؤمن أولاً بالبحبوحة والازدهار في المجال الاقتصادي العام على ان يشمل هذا الازدهار جميع المواطنين وخاصة الطبقات العاملة والمحتاجة . وهذا ما نصت عليه أحكام القانون الأساسي للحزب .

« نصت المادة الثامنة : يعمل الحزب في حقول الاجتماع والاقتصاد على تطبيق قواعد العدالة الاجتماعية لانصاف ورفع مستوى الفئات المنتجة العاملة ، ويشجع النشاط الفردي ويكرس الملكية الخاصة » .

« والمادة الثانية عشرة : يعمل الحزب على دراسة وتنفيذ تصميم شامل لاستثمار ثروات لبنان المائية والزراعية والحرجية والمعدنية والحيوانية والبحرية والسياحية ، ولتطوير وتنمية انتاجها » .

هذه الاصلاحات جميعها لا تبدل النظام الاقتصادي الحر بل بالعكس انها برأينـا لا يمكن ان تحصل إلا بظل هذا النظام وتدعيماً له .

بعد أن عرضنا سياسة الحزب بالنسبة للميثاق الوطني وللدستور نرى لزاماً ان نوضح سياستنا بالنسبة لعلاقة لبنان بالبلاد العربية ودور لبنان على الصعيد الدولي .

نصت المادة الاولى من القانون الأساسي للحزب على ما حرفيته :

« لبنان جمهورية ديمقراطية ترتكز علاقاتها الدولية على مبادىء أساسية ثلاث » :

« أ – سيادة لبنان المطلقة » .

« ب – عضوية لبنان في اسرة الدول العربية » .

كما نصت المادة الثانية :

« في الحقل العربي يحرص لبنان أشد الحرص على علاقات الأخوة التي تربطه بشقيقاته الدول العربية كلها وعلى اداء واجباته في الأسرة العربية وعلى ان تسود علاقاته بهذه الدول وعلاقات بعضها ببعض ، روح الاخلاص والتعاون والتضامن وروح الاحترام المتبـــادل لسيادة كل منها وعلى بعث وتعزيز ودوام جامعة الدول العربية وميثـاق الضمان الجماعي المنبثق عنها ، وعلى جعلها منظمة اقليمية مثالية مهيبة الجانب ، فعالة في ميدان السياسة الدولية ، وفي صيانة السلام الاقليمي والعالمي » .

كما نصت المادة الرابعة منه :

« إن أساس ولاء اللبنانيين لوطنهم هو إيمانهم به في حـــدوده الحاضرة دولة عربية ذات سيادة » .

وأني أرى نفسي بغنى عن أي تعليق أو شرح على سياسة الحزب الواضحة بالنسبة إلى علاقات لبنان بالدول العربية وفي كل حـال انني سأعود لبحث هذا الموضوع عند عرض مواقف الحزب .

أما بالنسبة الى مكانة لبنان على الصعيد الدولي والدور الذي يجب ان يلعبه فهو بنظرنا دور أساسي يدخـل في أساس الوجود اللبناني ويشكل شرطاً أساسياً في مجالات نشاطاته .

ان سياسة الحزب في هذا المجال تلخص بأن لبنان أكثر ما هو أهلية وكفاءة لان يلعب دوراً بارزاً في السياسة الدولية كما انه لا يسعه إلا ان يساهم مساهمة فعالة في الحضارة الانسانية .

وتكون تقديماته موازية لطموحه في هذا المضمار .

ولا غرابة في الأمر فان رسالة لبنان الحضارية وتكوينه الإنساني وموقعه الطبيعي توجب عليه ان يبقى دوماً في وسط الاحداث العالمية وعلى واجهة الأندية الدولية .

وليس أدل على ذلك من ان غارة ٢٨ كانون الاول على المطار قد أثارت في الاوساط الدولية والاندية العالمية ما قد أثارته حرب ٥ حزيران ١٩٦٧ ان لم نقل أكثر .

فالبابا بولس أعلن انه كان يوم حزن لديه . وديغول أقدم على خطوة لم يقدم عليها

قبل سنة ونصف ومجلس الأمن أدان اسرائيل لاول مرة بهـذا الاجماع وبهذا المقدار من العنف .

ومن ثم على صعيد الكنيسة ذاتها فان المجمع المسكوني أعطى لبنـان الدور الأول وأوكل اليه مهمة تقريب وجهات النظر تمهيداً لتوحيد الكنيستين الشرقية والغربية .

أما على الصعيد الحضاري فمن أكثر من لبنان أهلية وكفاءة لان يكون رسولاً من الشرق الى الغرب ومن الغرب الى الشرق . ومن أكثر منه أهلية لان يفهم العرب والمسلمين ومن اكثر منه جدارة لان يفهم الغرب والمسيحيين .

ان سياسة الحزب في هذا المضمار توجب ان يبقى لبنان أكثر ما يكون انفتاحـاً بالنسبة الى العالم ، الى جميع الدول والشعوب والحضارات والديانات ولا يسعه اطلاقاً ان يسلك الطريق الضيق المسـدود. ان لبنان لا يجب ان يبقى فقط المطار والمرفأ والمصرف والمنتجع بل ان لبنان يجب ان يبقى الجامعة والمدرسة والمنبر والصحافة التي تلتقي عندها النظريات والحضارات والديانات والعلوم والثقافات على اختلاف مشاربها ، فتمتزج جميعها في بوتقة واحدة لتعطي الشخصية اللبنانية الفريدة طابعها الخاص المميز الطموح وهو أغنى ما يمكن على الصعيد الحضاري والانساني الشامل .

هذه هي الخطوط العريضة لسياسة حزب الاحرار عرضتها بايجاز وقد حاولت قدر المستطاع ان اعبر عن وجهة نظر هذا الحزب متقيداً بنصوص قانونه الاساسي وبالبيانات والخطب الهامة التي القيت من قبل ممثليه .

واني انتقل بذلك الى الجزء الآخر من عرضي لبحث مواقف هذا الحزب واني احاول تلخيص هذه المواقف بالمواضيع الاساسية التي تشكل الركيزة سواء بالنسبة الى المواقف تجاه قضايا دولية أو بالنسبة الى مواقف الحزب على الصعيد الداخلي .

ان مواقف الحزب الاساسية على الصعيد الدولي نعرضها بايجاز كلي وهي تتنـاول المواضيع الاساسية التالية :

– لبنان والشيوعية .
– لبنان والصهيونية .
– لبنان واليسار العربي .

– لبنان والغرب .

أولا : لبنان والشيوعية :

إننا نرى ان الشيوعية كنظام حكم هي على نقيـض ما نحن عليه فالشيوعيـة ديكتاتورية تعتمد الحزب الواحد ولا تعترف بالحريات الاساسية للمواطن بل بالعكس انها ترتكز على الارهاب وعزل كل مناوىء أو معارض .

بينما نحن نؤمن بالديمقراطية التي تقوم على ضمان الحريات وتستند في حكمها الى أكثرية شعبية وتعترف بحق المعارضة والانتقاد .

والشيوعية كنظام اجتماعي اقتصادي تشل الفعاليات وتحد من الطموح وتقضي على المبادرة الفردية وليس أدل على صحة هذا الرأي مما نشهده في تشيكوسلوفاكيا وكيف تصل الاحتجاجات الى حد التضحية بالذات وهو اسمى صورة للفداء ومما شهدناه في المانيا الشرقية وبولونيا والمجر .

ثم لا بد من الاستشهاد بما يجري في الاتحاد السوفياتي بالذات من انطلاقات تحـررية منها ظهور الليبرمانية واعادة اعتماد حافز الكسب في ٣٤٠٠ مصنع واتجـاه الشباب الروسي نحو كل ما هو غربي .

وهذا ما يحمل حزب الاحرار على مناهضة الشيوعية كعقيدة ونظام الا انه يجب الاعتراف انه اذا كانت الشيوعية كعقيدة تناقض ما نحن عليه إلا ان السياسة الرسميـة للدول الشيوعية تؤيد قضية فلسطين وحق العرب فيها بشكل واضح وتـدعم الدول العربية في مواقفها السياسية والدفاعية من هذه القضية .

ومن ناحية أخرى لا يمكن تجاهل الواقع العالمي ، من ان الدول الشيوعية تشكل أحد الجبارين اللذين يتنازعان زعامة العالم.

كل ذلك يحملنا على القول بأنه يجب التفريق بين الشيوعية كعقيدة وبين الشيوعيـة كسياسة رسمية .

فعلى صعيد العلاقات الدولية يجب أن تسود الصداقة في علاقاتنا مع الدول الشيوعية وعلى قدر المستطاع تقوية التبادل التجاري معها .

الا ان هناك محاذير وتحفظات تجاه الشيوعية الدولية والنشاط الذي يهـدف إلى نشر

الشيوعية كعقيدة وهذا متلازم نوعاً وإلى حد معين مع المواقف السياسية .

ان تأييد الاتحاد السوفياتي للعرب ومن جهة اخرى الاخطاء الجسيمة التي يرتكبها الغرب بتأييد اسرائيل قد أدى الى عطف خاص تكنه الشعوب العربية الى الدول الشيوعية .

وقد اغتنمت العناصر الماركسية هذا العطف لتعمل على زيادة النشاط الشيوعي ونشر مبادئه تمهيداً لبلشفة المنطقة وجعلها دولاً شيوعية بصورة نهائية .

ويجب الاعتراف بأن النشاط الشيوعي هذا قد حقق قسطاً من أهدافه لدرجة انه أصبح بوسعه الادعاء بأن لديه مناطق نفوذ في الشرق العربي وبأن هناك أنظمة عربية يلتزم بالتدخل العسكري لحمايتها إذا ما جرى أي محاولة ولو من الداخل لتبديلها .

وهذا ما يحمل حزب الأحرار على التمييز والفصل بين العلاقات مع الدول الشيوعية على الصعيد الرسمي والتجاري والتي يجب ان تسودها الصداقة والتعاون وبين الشيوعية كعقيدة وكنشاط ويقتضي اعتبارها خطراً يجب مجابهتها واقتلاعها .

ثانياً : لبنان والصهيونية :

ان الصهيونية خطر محدق مداهم اغتصبت وطناً عربياً وتهدد لبنان في أرضه وكيانه كما تهدد باقي الدول المحيطة بها . أما لجهة أرض لبنان فان الخرائط التي يتداولها الاسرائيليون في مدارسهم تجعل من جنوبي لبنان ارضاً صهيونية .

فاسرائيل طامعة في مياه لبنان اذ تقدر ان بوسعها الاستفادة بمائتي مليون متر مكعب من المياه معدة ليس فقط للري بل لأن تخفف ملوحة مياه طبريا وتجعلها بالتالي صالحة لري صحراء النقب . ومن جهة أخرى مازالت مرتفعات جبل الشيخ ضمن لبنان تقض مضجعها خشية ان تستعمل كما كانت مرتفعات الجولان للسيطرة على سهول الجليل وحماية أرض البقاع .

وأما من جهة الكيان فان اسرائيل تطمح بأن تحتكر وحدها جميع النشاطات الاقتصادية من تجارية ومواصلات ومصارف وان تقضي على كل نشاط خاص يتميز به لبنان .

ومن جهة أخرى وحتى لو لم يتوفر أي من هذه العناصر فان الصهيونية تبقى خطراً

محدقاً مداهماً على لبنان بقدر ما تحلل لنفسها ان تغتصب أرضاً عربية وان تشرد شعباً عربياً وان تكون دولة توسعية ذات قدرة حربية متطورة وفقاً لاحدث فنون القتال عدا ما تتمتع به من تأييد ودعم من جميع الدول الكبرى وخاصة الغربية منها .

وان الحزب يرى في الصهيونية عدواً لدوداً وخطراً أساسياً يهدد لبنان في أرضه وكيانه ويهدد العرب ويعمل جاهداً لاقرار حق ابناء هذا الوطن في استعادة وطنهم .

أما على صعيد الدفاع فان حزب الاحرار يرى ان على الدول العربية ان تجتمع اليوم وبدون أي ابطاء لتحديدالسياسة الدفاعية تجاه اسرائيل وتحديد التزامات كل من الدول العربية في هذه المهمة المقدسة وعلى ضوء ذلك يقتضي ان يلتزم لبنان بقسطه للدفاع عن لبنان اولاً وليساهم كذلك في المجهود العربي العام لتحرير الوطن العربي .

ثالثاً : لبنان واليسار العربي :

اننا بالطبع نحترم النظام الذي تختاره أي دولة شقيقة الا انه لا يسعنا أن نتغاضى عن أي نشاط يقصد منه النيل من لبنان .

ان الانظمة اليسارية العربية المتطرفة ومن ورائها الشيوعية الدولية تعمل جاهدة على تقويض مقومات الوجود اللبناني وهدم الاسس التي يقوم عليها لبنان وخاصة النظام الديمقراطي التمثيلي والحريات العامة والاقتصاد الحر . كل ذلك تمهيداً لهدم الاستقرار ومحو الازدهار والحاق لبنان بمجموعة الدول اليسارية .

أن اليسار العربي المتطرف يقوم حالياً بتنظيمات حزبية ونشر العقائد السياسية التي تتعارض كلياً مع القواعد التي يرتكز عليها لبنان ومن شأن هذا النشاط فيما إذا استمر أن يهدف إلى الاطاحة بالكيان اللبناني وتذويبه في بوتقة اليسار العربي الماركسي .

وهذا ما يدفع حزب الاحرار إلى أن يقف بوجه هذه التنظيمات والمحاولات معتبراً اليسار العربي المتطرف كمصدر خطر يجب الوقوف في وجهه .

رابعاً : لبنان والغرب :

عبر الاخطاء العديدة التي ارتكبها ويرتكبها الغرب يجب الاعتراف بأننا نلتقي معه على كثير من الامور الجوهرية . الغرب يؤمن بالحرية وبان الإنسان غاية وليس وسيلة وهو

يؤمن بالنظام الديمقراطي التمثيلي وعلى الصعيد الحضاري يجب الاعتراف اننا نلتقي مع الغرب على معظم المستويات إن لم نقل جميعها .

وعلى الصعيد العلمي والثقافي يجب الاعتراف بان الغرب هو مصدر الحضارة والعلوم وهو المعين الذي ننهل منه وحتى أمد بعيد خاصة وان التقدم العلمي الذي أحرزه الغرب والابحاث التي يقوم بها ساعدت وتساعد كثيراً على محاربة الفقر والتخلف والجهل وتدفع الإنسان إلى المستوى اللائق به .

وعلى الصعيد الاقتصادي ان المصالح العربية أكثر ما هي مرتبطة بالمصالح الغربية فالمورد الرئيسي للاقتصاد العربي وهو البترول نجد سوقه في الغرب عدا المصالح الحيوية الاخرى سواء بالنسبة إلى المواد الغذائية أو إلى الصناعات على اختلافها من ثقيلة واستهلاكية .

أما على الصعيد السياسي فيكفي القول ان الغرب ما زال يشكل أقوى قوة دولية سواء بالنسبة إلى هيئة الامم المتحدة حيث الغرب ما زال يشكل الاكثرية الواضحة أو بالنسبة إلى ميزان القوى والنفوذ والقدرة على التأثير على مجرى الاحداث .

جميع هذه الاعتبارات يجب أن تدفعنا أن لا تكون مواقفنا انفعالية عاطفية وآنية تجاه الغرب بل بالعكس يجب الاعتراف ان هذه الانفعالات لا بد وانها قد ساعدت على توسيع شقة الخلاف مع الغرب .

ان حزب الاحرار يرى ان الولايات المتحدة تتبع سياسة منحازة في الشرق الاوسط ويرى ان دولة كبرى كالولايات المتحدة مسؤولة الى حد كبير عن السياسة العالمية وعما يجري في العالم لا يجوز لها ان تبني مواقفها وتحدد سياستها على ضوء اعتبارات سياسية داخلية أو مصالح انتخابية بل على ضوء مبادىء القانون الدولي وقواعد العدالة ومن خلال الحرص على تأمين الاستقرار في العالم .

ونرى ان الظروف الدولية توجب ان نعمل على حمل الولايات المتحدة على اعادة النظر في سياستها وذلك عن طريق سلوك سياسة تقارب موضوعية مبنية على المصالح الدائمة الاساسية مع الغرب لكسب صداقته ولازالة تحيزه نحو اسرائيل . وهذا يعني على الصعيد العملي قيام علاقات طيبة وودية مع الولايات المتحدة وبريطانيا واعادة العلاقات مع المانيا الغربية ثم تقوية العلاقات والمحافظة على صداقة فرنسا ليس فقط بشخص الرئيس ديغول

بل وخصوصاً بباقي القوى الفرنسية التي تشكل عنصر الاستمرار في السياسة الفرنسية .

هذه هي مواقف الحزب بالنسبة الى القضايا الدولية الرئيسية .

أما بالنسبة الى السياسة الداخلية فان ضيق المجال يحملني على عرض مواقف الحزب من المشاكل الأكثر أهمية التي على ضوئها يمكن تحديد جميع مواقف الحزب وهي التالية :

أولاً : الموقف من الميليتاريا :

ان حزب الاحرار يرى في الجيش اللبناني مؤسسة فوق كل شبهة . وان هذا الجيش في مجموعه كان دائماً القدوة في وطنيته وفي الروح المعنوية العالية التي يتمتع بها وفي الانضباط الذي تحلى به في أدق الظروف . واذا كان من موقف للحزب تجاه هذا الجيش كمؤسسة فهو الثناء على صموده بوجه جميع الاغراءات وعدم الانسياق وراء قبضة من الضباط نطلق عليهم اسم الميليتاريا .

ان هذه الميليتاريا برزت الى الوجود يوم تولى الرئيس شهاب مقاليد الحكم سنة ١٩٥٨، وقد كانت تشكل في البدء عناصر الضباط الذين كانوا يتعاونون معه في القيادة .

والخطأ التاريخي الجسيم الذي ارتكبه الرئيس شهاب انه لم يؤمن بالمؤسسات الدستورية القائمة وبنظام الحكم في لبنان فعمد الى الاستعانة بهذه الميليتاريا لتركيز قواعد عهده ظناً منه ان هذه الميليتاريا لم تنغمس بعد بالسياسة ولم يتآكلها الفساد والحقد عدا ما تتميز به عادة الحياة العسكرية من سرعة في التنفيذ ووضوح في الاوامر والتعليمات .

ان هذه الميليتاريا بدأت منذ سنة ١٩٥٨ تشكل القاعدة الثابتة للحكم وقد تيسر لها جميع العناصر اللازمة لحصر جميع صلاحيات السلطة بين يديها .

ان هذه الميليتاريا هي التي ترسم سياسة الدولة وتقرر مواقفها وترسم كيفية تنفيذها من قبل مختلف ادارات الدولة .

ان المجلس النيابي هو أداة طيعة يعبر عما يوحى اليه من هذه الميليتاريا التي سيطرت نهائياً على أكثرية هذا المجلس .

واما الحكومات فان هذه الميليتاريا بالذات هي التي تشرف على تأليفها وعلى توجيه مقرراتها .

وكان من الطبيعي بعد ذلك ان تطبق هذه الميليتاريا على مختلف إدارات الدولة فتتحكم بالمراكز الحساسة وتسيطر على جميع مستويات هذه الادارات وتتحكم بجميع اعمالها .

ان هذه الميليتاريا تصرفت كأنها الحزب الحاكم مع الفارق ان القاعدة التي انطلقت منها لم تكن تنظيمات حزبية أو تجمعات شعبية بل كانت الاستفادة من انضباطية الجيش واستغلال روح التضامن العالية التي تسيطر على صفوف هذا الجيش .

ان هذه المنظمة السرية التي تحصر مقاليد الحكم بين يديها هي بنظر الحزب تغتصب السلطة وتخرق احكام الدستور .

وقد كان من نتيجة اغتصاب السلطة على الصعيد العملي انهيار جميع المؤسسات الدستورية وانهيار الحكم على جميع مستوياته وعلى الصعيد الاقتصادي كوارث مالية وأزمات اقتصادية خانقة عدا الانحطاط الاخلاقي وانتشار الفساد والفوضى في مختلف القطاعات والمرافق وعلى جميع المستويات .

واننا نحمل هذه الميليتاريا القسط الأوفر من مسؤولية ما أصاب البلاد خلال هذه السنوات الأخيرة من كوارث وآفات وان حزب الأحرار إذ يرى ان الجيش كمؤسسة يجب ان يبقى منزهاً عن كل الشوائب والعيوب لا يمكن ان يتحمل مسؤولية أي من تصرفات هذه الميليتاريا ويقتضي بالتالي إجراء حركة تطهير ضمن الجيش ومحاكمة أفراد منظمة هذه الميليتاريا حول جميع الجرائم والفضائح التي ارتكبوها بحق الوطن وهكذا نعود بالمؤسسة المثالية الى المهمات التي أناطها الدستور بها وهي شرف الذود عن الوطن ودفع كل عدو طامع .

ثانياً : النشاط اليساري في لبنان :

لا نخشى على لبنان من اليسار المتطرف .

ولكن الظروف الخاصة أبرزت خطر النشاط الذي يقوم به اليسار المتطرف .

ان تأييد المعسكر الشيوعي لقضية فلسطين بشكل جدي وواضح ومن جهة اخرى انحياز الولايات المتحدة نحو اسرائيل خلق نوعاً من التعاطف بين الشيوعيين والعرب وخاصة لبنان .

وجرياً على عادتهم اغتنم الشيوعيون هذا المناخ المؤاتي وعمدوا الى استقطاب فئة محترمة من الرأي العام المحمدي في لبنان .

فرفعوا الشعارات وقادوا التظاهرات وتمكنوا من خلق تيارات شعبية لا يجوز أن نتجاهلها بعد اليوم لأن هذه الغوغائية كان لها من التأثير البالغ على القيادات التي تمثل فئة لبنانية لدرجة انها جعلت هذه القيادات اسيرة هذه الغوغائية لا تقوى على الافلات منها وعلى ممارسة الحكم بعقلية رجال الدولة المسؤولين .

كما ان هذه التيارات الغوغائية التي تقودها بعض عناصر اليسار المتطرف حملت القادة ممثلي فئة لبنانية على اعلان عكس ما يضمرون وعلى العمل عكس ما يعتقدونه صواباً . فاضطروا ان يحافظوا على مواقفهم وان يلحقوا بالركب ويتبنوا الشعارات التي اطلقت .

ان اليسار المتطرف يهدف الى الاطاحة بالنظام والقضاء على قواعد الاقتصاد اللبناني كما يهدف الى تذويب الكيان اللبناني وكل من هذه المواقف بات يشكل بنظرنا خطراً يجب دفعه .

إلا أن وجه الخطورة الذي يجب ان يسترعي انتباهنا هو ان الميليتاريا مضطرة للتعامل مع هذا اليسار المتطرف واللقاء معه لأن هذه الميليتاريا بحاجة الى تأمين وجودها بأساليب ووسائل لا يمكن ان تلتقي مع كل من يؤمن بضرورة المحافظة على النظام الديمقراطي وضرورة تقديس الحريات الأساسية للمواطن .

فهناك تباين طبيعي واضح بين العناصر التي تؤمن بلبنان وطناً وكياناً ونظاماً واقتصاداً وبين كل من طبقة الميليتاريا واليسار المتطرف العربي .

ان هذه الميليتاريا دون ان تكون يسارية في جوهرها تلتقي مع اليسار المتطرف وهي مضطرة للتعامل معه ولأن تكون في خدمته لكي تؤمن الاستقرار ولكي تضمن استمرار وجودها عبر النظام ومن خلاله .

وهكذا نجد الأسباب التي تجعل القوى الحقيقية التي تحكم لبنان وتتحكم به هي حلف جهنمي قائم بين طبقة الميليتاريا اليمينية التي تستثمر الجيش وبين اليسار المتطرف الذي يستغل فئة المحمديين في لبنان .

هذا ما يفسر حقيقة الوضع السياسي في لبنان كما يفسر عزلة القوى اللبنانية عن الحكم

وعدم التعاون الواضح الصريح بين القيادات المحمدية ومختلف القيادات المسيحية .

ان حزب الاحرار يرى ضرورة لقاء القيادات المحمدية والمسيحية على اهداف واضحة وبرنامج عمل محدد لمقاومة اليسار المتطرف عن طريق إزاحة هذا اليسار المتطرف عن واجهة الحكم وبذل مزيد من التوعية الشعبية وهي تكاد تكون مفقودة .

أيها السادة ،

إن سياسة حزب الوطنيين الأحرار وجميع مواقفه مستمدة ومنطلقة من عقيدة وفلسفة ترتكز الى المبادىء التالية :

١ — ان الانسان ليس أداة أو وسيلة انه غاية بحد ذاته .

٢ — ان الحريات الأساسية هي الوسيلة العملية لاحترام ذاتية الانسان وهذه الحريات تكون سراباً وخيالاً اذا ما ساد المجتمع تخلف وفقر وجهل واذا ما ساد المجتمع تحكم واستغلال لكرامة الانسان ولجهوده ولعمله فلاحرية بظل الفقر ولا حرية بمجتمع متخلف حيث يتعذر على الانسان ان ينطلق بما هوفيه فيرفع مستواه ويزيد دخله ويحسن اوضاعه .

٣ — ان المناخ المثالي لتوفير هذه الحريات هو النظام الديمقراطي التمثيلي الذي يسمح لهذه الحريات ان تنمو وتترعرع واذا ما نادينا بمثل هذا النظام فلا يعني ذلك امتداح السيئات فيه أو المطالبة بتجميده وبحجره بل يعني ذلك ان النظام يصلح كاطار يمكن ان نعمل ضمنه لتحقيق الاصلاح وإزالة العيوب والنواقص وعنوان هذا النظام المرونة والتطور والتبديل حتى انتقاء الأصلح لاسعاد المجتمع وضمان رفاهيته وتأمين ازدهاره .

٤ — وهذا الازدهار لا نراه متوفراً إلا ضمن اقتصاد حر لا تسوده الفوضى ولايتحكم به الرأسمال بل تقوم فيه الدولة بدور المنسق والموجه وتتدخل كلما اقتضت الحاجة واذا ما قلنا اقتصاد حر فهذا يعني ان الدولة لا تحصر بيدها جميع النشاطات والمرافق بل تكرس المبادرة الخاصة وحافز الكسب وهما خير حافز لأن يعمل الانسان ويبذل المزيد من التضحية والمزيد من الجهود للقضاء على الفقر وللتغلب على التخلف .

٥ — ان لبنان بكيانه ونظامه هو أفضل حقل وأخصب تربة لأن يحقق ابناءه هذه

الاهداف السامية .

انه بحاجة الى اصلاح لا بل قد يحتاج الى ثورة لانقاذ النظام من الانحطاط والى انتفاضة علمية لتنظيم اقتصاده وتخطيط سبل ازدهاره .

لكن هو أحوج ما يكون الى وثبة جبارة في الحقل الثقافي والتعليم التقني تنقذه من التخلف وتدفعه الى عصر المجتمع الصناعي تحل فيه القواعد الموضوعية ويسوده النظام حيث لا عشائرية ولا جهل ولا فوضى بل ارتقاء وتطور وانتاج وبحبوحة ودور فعال قيادي طليعي فنساهم هكذا بما يجب ان نقدم في رسالتنا الحضارية على الصعيد الانساني الشامل .

بيروت ، في ١٤ شباط ١٩٦٩

جوزيف مغبغب

مناقشة حزب الوطنيين الاحرار

المحاضر : جوزيف مغبغب

س – ألا تعتقدون ان الميثاق الوطني بعد التوسع بمفهومه وادخال الطائفية إلى كل وظيفة ودائرة قد أخر ويؤخر تقدم لبنان ؟

ج – اعتقد ان الميثاق لم يوضع لكي تصل الامور إلى حد التفاهة . انه ميثاق أساسي وضع الشرعة والخطوط الكبرى وحدد القواعد الكلية الاساسية التي يجب أن تراعى لحكم سليم ولاستقرار نحن بحاجة إليه . ان هذا لا يعني اطلاقاً ان الطائفية يجب أن تنحدر الى مستوى التفاهة أو الى المصالح أو الى استغلالها لمصالح رخيصة صغيرة . الطائفية على ما اعتقد أمر ليس مستهجناً وأنا لست من أنصار الغاء الطائفية ، ليس لأنني طائفي، فهنالك بلدان عديدة ما بينها أقل بكثير مما بيننا وأُعطي مثلاً على ذلك: ففي بلجيكا هناك تباين ثقافي بين شعبين . ونرى اليوم هذين الشعبين يتذابحان وفي ايرلندا بين البروتستانت والكاثوليك وهم اليوم في أزمة خانقة تهدد بالانفصال . ان ما بيننا – بين المسيحية والاسلام – أبعد بكثير مما بين شعبي بلجيكا ؟ وما بين المسيحيين الكاثوليك والمسيحيين البروتستانت . ورغم ذلك ان هذه الفوارق لا تزال على طريق تجردها بل على طريق السير ضمنها . أنا أعتقد أن الطائفية يجب أن تبقى ولكن أن تبقى لنعمل ضمنها لا لان نكون سبباً في التهديم والاستغلال والاستثمار وهذا فارق بعيد لا بل هذا يتوافق مع روح الدستور ومع الأسس التي قام عليها بالذات .

س – ما رأي الحزب بالعمل الفدائي الفلسطيني ؟ ما هو الموقف من الفدائيين ؟ قلتم التضحية بالنفس أعلى مراتب التضحية ، فما رأيكم بالعمل الفدائي الفلسطيني البطولي ؟

ج – أيها السادة أود أن أقول قبل أن أدخل بالتفاصيل : نحن مع العمل الفدائي طالما أنه لا يشكل خطراً على لبنان ومن هنا أنطلق في بحثي : سبق أن ذكرت في محاضرتي ، أن أسمى أنواع التضحية بالذات هو الفدائي . وعلى الصعيد الفلسطيني بالذات . الشعب

الفلسطيني كان حتى ظهور الحركة الفدائية مجموعة من مخيمات اللاجئين أو من الفلسطينيين القاطنين عن كره راضخين ضمن الاراضي المحتلة . فجاء العمل الفدائي بالشكل الذي هو عليه اليوم يبرز الشخصية الفلسطينية ويقول أن الخلاف ليس بين مصر واسرائيل وليس بين لبنان واسرائيل ، انها قضية فلسطينية بالدرجة الأولى . وهذا أمر ان تذمرنا منه فالتذمر يعود الى تأخير ظهور الحركة الفدائية والعمل الفدائي ، ولو صح ان العمل الفدائي كان منذ سنة ١٩٤٨ بالشكل الذي يقوم عليه وبالتنظيمات والشمول الذي ينتظره أعتقد ، وربما أجزم ، بأن حرب الـ ٥٦ كانت لم تقع ولا الذي حدث بعدها . بالطبع ان التنظيمات الفدائية ذاتها يجب أن تتطور حتى تصبح هيئة وربما أبعد من ذلك حتى يكون لها الصفة التمثيلية الشاملة لآمال الشعب الفلسطيني لكي تتمكن بدورها أن تكون عضواً في الاسرة العربية تتحمل مسؤوليتها وتكون صاحبة الحق الاول والكلمة الاولى في تقرير المصير ، لا أخفي عليكم ان اسوأ طعنة في القضية الفلسطينية هو اقرار قرار مجلس الامن من قبل الدول العربية . وهذا موقف ليس بجديد فان حزب الاحرار ابدى موقفاً صريحاً في اللجان النيابية وخلال الجلسة التي تمت في المجلس النيابي . قرار مجلس الامن جاء يحسم الموضوع ويدفع ثمناً غالياً لا يحق لنا ان ندفعه نحن على صعيد الاعتراف غير المباشر وتأمين الحدود الآمنة والاعتراف بحق الملاحة ، الى ما هنالك مما تضمنه قرار مجلس الامن وما لا يرد عليه صراحة . كل ذلك عملناه باسم مصلحة سوانا وان الثمن هو الانسحاب من الاراضي المصرية والانسحاب من الاراضي الاردنية والانسحاب من الاراضي السورية . اما اننا نلتزم مسبقاً بالقرار وقبل ان تعلن اسرائيل موافقتها عليه فاعتقد ان هذا قد جعلنا ننطلق من آخر ما توصلنا اليه وهو قبولنا بقرار مجلس الامن وما أتى بعد ذلك من تنازلات جديدة ضمن المشروع السوفياتي الذي جاء أسوأ بكثير من قرار مجلس الامن. ان العمل الفدائي ضرورة تاريخية أساسية تأخرت في الظهور . جاء العمل الفدائي ليثبت للعالم اننا لن نقبل بوقف اطلاق النار ولن ننتظر عشرين سنة أخرى لنخوض حرباً نظامية.

وعلى الصعيد الداخلي ضمن اسرائيل أعتقد أن للعمل الفدائي أهداف لا بد انه حقق قسطاً وافراً منها مثل عدم الاستقرار وشل الاقتصاديات وشل الفعاليات الاقتصادية وجعل اسرائيل في حالة تأهب دائم . كل هذه الحسنات لا يمكن أن ننكرها للعمل الفدائي من غير أن نرى فيها وجوهاً ايجابية . يبقى هناك بعض الملاحظات والتحفظات على العمل الفدائي . لا يجب ان يتحول عن الهدف الذي انطلق من أجله ، فنسمع بين

الآونة والاخرى قيام منظمات على يسار مؤسسة فتح لا تهدف بادىء ذي بـدء إلى تحرير الوطن الفلسطيني انما تقصد ثورات ماركسية ونشاط ماركسي ضمن الدول العربيـة بدل ان تتلهى بالغايات التي تأسست من أجلها . فهذا يوجد نوعاً من التحفظ ويدفعنا ان نتمنى أن تتوحد جميع المنظمات الفدائية تحت لواء منظمة « فتح » . وتطوير هـذه المنظمة بأن لا يقتصر دورها على أن تبقى منظمة فدائية تعمل فقط بالخفاء أو تعمل على ممارسة أعمال الارهاب ضمن الاراضي المحتلة بل أعتقد أن المصلحة تقضي بأن تتطور فيكون لـها كيان قانوني وصفة تمثيلية أكبر وأعم وأشمل حتى تتمكن من القيام بدور أوسع . هذا على صعيد نظرتنا العامة إلى العمل الفدائي . يبقى صعيد آخر : نحن ندعم ونؤيد العمل الفـدائي شرط أن لا يشكل خطراً على لبنان وأبدأ القول فأقول ابدأ بنفسك أولاً . علينا أن نحافظ على لبنان أولاً ثم أن نعمل على تحرير فلسطين .

ان لاسرائيل دون شك مطامع في مياه لبنان وفي أرضه الجنوبية تمتد حتى نهر الاولي وتدخل هذا القسم في خرائطها الأساسية . واني اعتقد انه بعد حادث الاعتداء على المطار فان اسرائيل تفتش عن المبرر لاحتلال الجنوب ويجب أن لا نعطيها هـذا المبرر . لقـد كنا نحن ضد موقف لبنان الرسمي من قرار مجلس الامن والموافقة عليـه لانه يطالب بإعادة الحدود إلى ما كانت عليه في ٤ حزيران وهذه الحدود نحن حاصلين عليها دون هذا القرار ودون أن نعطي اسرائيل أي تنازلات فعلية . واني هنـا اؤيد موقف الدول العربية ذات الوضع المشابه لنا والتي رفضت القرار مثل الجزائر والسعودية . قرار مجلس الامن يهدف إلى اقامة سلام وإلى اعتراف بحدود آمنة وحق الوجود والملاحـة في تيران والسويس . إذاً هناك ثمن لقاء الانسحاب من الاراضي المصرية والاردنية والسورية وفلسطين غريبة عن ذلك . السلم ثمنه ان نستعيد الاراضي المصرية والسورية والاردنيـة وإذا كان هـذا الموقف يبدو حكيماً ونحن لسنا ضد موافقة مصر والاردن وسوريا عليـه ولكن ما نقوله هو أننا في لبنان لم تؤخذ ارضنا وليس لدينا أي مصلحة أن نوافق عليه .. كان اذاً خطأ واضحاً أن تقدم الحكومة اللبنانية على الموافقة على قرار لا يتضمن سوى تنـازلات واعترافات من قبلنا لسنا ملزمين بها خصوصاً أن اسرائيل ذاتها ترفض . لذلك قبل أن نجعل من لبنان نقطة انطلاق للعمل الفـدائي تعالوا ندرس ما هي الامكانيات التي يصح ضمنها أن نعمل لدعم العمل الفدائي ، أنا لست ضد أن نساعد كما تساعد سوريا التي لا تطلق الفدائيين من أرضها ولا تسمح لهم ، تساعدهم مالياً وتدربهم عسكرياً . نحن لا يجب أن

ان نكون بعيدين عن ذلك ولكن ان نجعل من لبنان نقطة انطـلاق لهم قبل ان نعرف امكانياتنا فذلـك مستحيل وهنا يجب ان نعرف موقـف قيـادة الجيش ورأيها وهل بأمكاننا ردع هجوم اسرائيلي اذا تعرضنا له ، فنحن لا نريد أن نفقد ارضنا وان نستجدي لاستعادتها كما يصبح لدينا مئات الالوف من اللاجئين اللبنانيين . كما اننا طالبنا ونطالب بعقد مؤتمر قمة لتحديد سياسة واضحة تجاه القضية الفلسطينية ويحدد لكل بلد دوره ضمن امكاناته ونحن نلتزم بكل مـا يطلب الينا . كما اننا نتمنى عدم استغلال العمل الفدائي والمتاجرة بشعاراتـه وتقسيم الناس الى قسم مع وآخر ضد هذا العمل . لا تجعلوا من العمل الفدائي قضية داخلية تعالوا نجعل من العمل الفدائي قضيتنا جميعاً ولكن بقدر ما لا يهدد هذا الكيان .

س — ما هو موقف حزب الوطنيين الاحرار من قضية تدويل لبنـان والبوليس الدولي ؟

ج — انني لا أفهم معنى تدويل لبنان . اذا كان تدويل لبنان يعني العطف الدولي والحماية الدولية التي شهدناها ونشهدها فأعتقد أن حادث المطـار دل على أن هناك عطفاً دولياً جارفاً . أنا لم أسمع البابا بولس بعد ١٩٦٧ يهتز ويقول لم أنم هذه الليلة لقد كان يوم حزن لدي . كما ان ديغول ذاته بنى جميع مواقفه على موقف اسرائيل من المطار . أنا لم افهم اذا كان التدويل عطفاً دولياً فنحن اكثر ما نتمتع به من عطف واذا كان هناك من صيغة أخرى فانني لا أتصور ما هي تلك الصيغة الأخرى . أما على صعيد البوليس فأعود لأذكر انه اذا كان مقياس الوطنية في ان نرفض الشعارات القائلة بالبوليس الدولي فأعتقد أن اول من يجب ان نحاكمه هو عبد الناصر ، لأن عبد الناصر قبـل قرار مجلس الامن والقرار الروسي وكل ذلك قبل ان يضمن موافقة الخصم وهي تنص على ان يكون هناك بوليس دولي . ولم يتهم لا في ناصريته ولا في قوميته . نحن لم نطلب البوليس الدولي ولم يكن موقـف الحزب أن يطلب البوليس الدولي ولكن اذا طرح موضوع البوليس الدولي ، الشرط الاساسي هو أن نتفق عليه . اذا لم نتفق عليـه ، نحن لا نتشبث به ، لا بل أقول أكثر من ذلك نحن شركاء ولسنا أصحاب هـذا البلد . اذا كان أهل البلد لا يريدون حمايته فليس لنا فيه أكثر منهم . البوليس الدولي قضية معقدة تستلزم في نظري أن لا تنفرد بها فئة من لبنان . يجب أن يتم الاتفـاق عليهـا بين مختلف الفئـات

اللبنانية وأكثر من ذلـــك يجب أن تخرج القضية عن الوضع اللبناني وأن نضعها ضمن الاطار العربي . يجب أن تعرض على الدول العربية مجتمعة حتى اذا رأتها مناسبة كان لنا أن ننفذها .

س – قال المحاضر أن القيادات الاسلاميــة (الزعامات) باتت تخاف من أن تعلن ما تؤمن به خوفاً من الشارع الذي يقوده اليسار .

الا يعتقد المحاضر ان الواقع الاجتماعي الاسلامي قد تطور وأنه من الطبيعي انيكون قد تجاوز الزعامات الحاضرة التي لم يعد لهــا مبرر ؟ هل يفضل المحاضر بقاء الزعامات التي تكونت يوم كان المسلمون في لبنان ينقادون وراء اشخاص . أم يفضل تطور المجتمع الاسلامي اللبناني ؟

ج – انا لا اتكلم كمسيحي . أنا اتكلم كحزبي أرى واقعــاً واقول أني لا أريد أن انصب هذا الرجل كزعيم على المسلمين . هناك ممثلين يمثلون وجهة نظر هذه الفئة بالذات أياً كانوا وأياً من تمكن من اثبـــات جدارته نحن نرحب بالحوار معه . ونحن لا فرق لدينا بين فلان وفلان من الناس . كل ما نطلبه هو أن يكون تجاهنا عناصر تعبر فعلاً عن الرأي العام الآخر حتى نتمكن من التوصل الى الصيغة الفضلى – الصيغة الموحدة – التي يجب أن نلتقي عليها جميعاً لمصلحة هذا البلد ولمصلحة العرب .

س – أن القيادات التي غمزتم منها بالقول انها انجرت وراء موجة اليسار قد نادت : بالتجنيد الاجباري وشرعية العمل الفدائي وتحصين الجنوب ، وضرب الازدواجيــة واطلاق الحريات الديمقراطية ومحاكمة المسؤولين عن الانهزام في قضية المطار .

ما رأيكم بهذه المبادىء وهل توافقون القيادات التي نادت بها عليها وجعلهــا شرطاً للاشتراك في الحكم أو الاستفادة منه ؟

ج – العمل الفدائي قد أجبت عليه ، وقضية الازدواجية أعتقد انني لم اقصر في هذا الموضوع ، واطلاق الحريات الديمقراطية ، نحن نشكر كل من نادى به . بقيت قضية التجنيد الاجباري وتحصين الجنوب ومحاكمة المسؤولين عن المطار . أود أن أبدأ بتحصين الجنوب وهي مهزلة أخجل منها كلبناني وليس فقط ككتائبي ، يوم يمنـــع أي لبناني أو يتعذر على الصحافة ان تنقل اسم شرطي قــدم ضبطاً نرى الدولة تسخر التلفزيون والصحف فيرى

العدو أكثر مما نرى كيف نعمل الخنادق وكيف اننا نحصن القرى . هذه مهزلة تثير لا السخرية ولا الضحك بل الشفقة . نحن فيما خص تحصين الجنوب وفيما خص التجنيـــد الاجباري لنا رأي في سياسة دفاعية شاملة لا يمكن أن نعالجها بهذا الشكل من الاعتباط ثم لا يجب أن نجعل من ذلك شعاراً يرفع في الشارع . القضية هي أبعد بكثير من ذلك . التجنيد بالنسبة الينا ضرورة نادينا فيها وننادي ولكن لا ننادي بها عملا منفصلا نحن نظرتنا الى الوضع اللبناني، يستلزم سياسة دفاعية شاملة تتكيف مع نظرتنا الى الامور ، نحن نعتبر ان الجيش النظامي الذي يتوفر لدينــا أو يمكن أن يتوفر لدينا هو جيش متخلف لا يصح أن يقف في وجه العدو . العدد والعدة لا تؤهله ان يكون جيشاً ولو دفاعيــاً . هناك سياسة دفاعية على ما نرى وعلى مـــا تسمح به معلوماتنا تتكيف حسب قدرتنا وطاقتنا وتكويننا وجبالنا وجغرافيتنا . سياسة دفاعية حديثة ليس فقط في شراء ١٠ طائرات ميراج بـ ١٥٠ مليون ليرة . أجدى مئة مرة أن تكون هناك صواريخ موجهة . جيشنا يجب أن يكون دفاعياً ويجب أن يرتكز على الفعاليات الحديثة العلمية . طبيعتنا ليست طبيعة هجوم . جيشنا دفاعي ووضعنا التكويني لا يمكن أن يسمح لنــا أن نقتني جيشاً من النظاميين ، جيشاً محترفاً ، في معظم الاحـــيان يرتد للداخـل لكي ينصب مختاراً أو رئيس بلدية أو ان يعمل مائدة أو يلتهي ببعض صفقات . هذا لا يجوز ، نحن نرى ان جيشنا يجب ان يكون مؤلفاً من جزئين . نواة من جيش فني علمي يتقن الدفاع عن لبنان على احدث طريق وبالوسائل العلمية وإلى جانبه جيش شعبي . جيش لبنان يجب أن يكون شعب لبنان . التجنيد الاجباري إذا كان القصد منه الدفاع عن فلسطين أو المساهمة في تحرير فلسطين أو الدفاع عن لبنان فهذا لا يمكن أن يتم في خلال يوم أو يومين . هـذه سياسة دفاعية يجب ان نستعين فيها بخبراء ويجب ان يكون هناك آراء مدروسة . يجب ان ندرس طاقاتنا وامكاناتنا . أعتقد أن طائرة الميراج الواحدة التي ثمنها ١٢ مليون ليرة تستلزم ١٦ شخصاً لخدمتها . كل ساعة طيران تكلف ١٢٠٠ ليرة ، هـــذه التكاليف الباهظة للسلاح الهجومي نحن لا نقدر عليها . كل مـــا ارجوه أن نعتمد المنطق والحجة والسبل القويمة وان نرى ما هي طاقتنا ولا نطلق الشعارات بل نخطط لسياسة دفاعيــة شاملة التجنيد الاجباري جزء منها ، وشبابنا بأشد الحاجة لخدمة العلم لانها تكسبه رجولة وتقضي على الخنوع فيه .

س – هل ارسلتم تشكرون الرئيس ديغول على موقفه الايجـابي الشريف من القضية

العربية والاعتداء على مطار بيروت ؟

ج — نحن أهل البيت . ونحن نعتبر أن ديغول قام بواجبه .

س — إذا كان هناك رائد للوحدة اللبنانية . فالرئيس شهاب هو أولى بحمل هـذا اللقب .. ويكفي أنه دمل الجرح البليغ الذي أحدثه الرئيس شمعون في جسد لبنان سنة ١٩٥٨ فما رأيكم ؟

ج — يا سيدي هنا اعتقد انه يجب العودة قليلاً إلى سنة ١٩٥٨ . نحن نعتبر انـه في سنة ١٩٥٦ ، بعد قضية السويس ، برز عبدالناصر كرائد للقومية العربية وكقائد أوحد للعرب . يجب الاعتراف ان الرئيس عبد الناصر استقطب الرأي العام العربي بجمله ، كما استقطب ايضاً مسلمي لبنان .وهذا ما باعد الشقة بين المسيحيين والمسلمين منذ سنة ١٩٥٦. وجاءت الوحدة السورية المصرية التي اثارت المزيد من الحماس لدى اخواننا فظنوا ان الميثاق قد تخطاه الزمن وان الاحداث تتسابق وتجري لان يبطل مفعول الميثاق . وهذا ما اعتقد يفسر احداث ١٩٥٨ . برأينا ان أسباب حوادث ١٩٥٨ أن فئة لبنانية لم تعد تؤمن بالميثاق . خرجت عن الميثاق وظنت ان الحلم الكبير الذي يراود الكثيرين اصبح قريب التحقيق فوقع الاصطدام . ونعتبر ان الصمود الذي اثبته الرئيس شمعون كان السبب الرئيسي لانقاذ لبنان . ونعتبر ان الرئيس شهاب الذي كان منوطاً به أن يحفظ الاستقرار عمد في أول عهده إلى الاستعانة بالضباط لتأمين هذا الاستقرار ولوضع حد لما كان . ان النية في الاول كانت ربما هذه ، إلا أن الاحداث والمسيرة التي اتبعها كان خطأ جسيماً اوصلتنا لما نحن اليه .

س — ان اصدقاء حزبكم من دول الغرب يعتمدون على الاسلوب العلمي لا الديني في انتخاباتهم النيابية فلماذا اعتمد حزبكم على رجال الدين بدلاً من البيانات الانتخابية العلمية .

ج — اسمحوا لي ايها السادة ان اروي لكم بالارقام هذا الذي حصل . اتمنى لو أن أحداً من اقليم الخرنوب حاضراً لاستشهد به كيف ان الائمة وكيف ان الامام أبو عبيد وكيف ان أئمة المسلمين بما فيهم المفتي محمد علي الجوزو كان يتوجه بمكبرات الصوت ليقول اننا خونة مارقين وضد العرب والمسلمين .

أما الاكليروس الماروني وليس فقط الكاثوليكي فكان يخاصمنا ربما ليس عن عقيدة وربما لمصالح . وعلى كل حال ردي على هذا السؤال ان هذا ما نشكو منه . نحن نأبى ان تطرح القضية على هذا الصعيد . نحن نحارب ذلك ولكن لن نرد بمثله .

س — ما هو موقفكم من الحزب السوري القومي الاجتماعي ؟

ج — الحزب السوري القومي نحن لا نلتقي معه على صعيد العقيدة بشيء ، على الصعيد اللبناني ، ضمن المفهوم اللبناني . ولكن هناك قاعـدة مشتركة بيننا وبينه وهي مقاومة الماركسية والشيوعية واليسار المتطرف

س — من المعروف ان العـدو يعتمد على تفجير الوضع من الداخل تمهيداً للاحتلال كما حدث في سورية والجمهورية العربية المتحدة .

افلا تدرون أن تشويشكم وتفجيركم للوضع الداخلي في لبنان يساعد اسرائيل ويمهد لها طريق الغزو لجنوب لبنان ؟

ج — اعتقد ان العمل الفدائي ، دون ان يقصد ذلـك ، سيجر الى احتلال الجنوب ، ومن ناحية أخرى ، أن التحديات والتنكر للميثاق من فئة أخرى هي التي تخدم اسرائيل . لا اقول ذلك عن قصد وليس لدينا أي دليل على ذلك ، ولكن اذا قيست الأمور بالنتائج نقول أن الفئة التي تخرج عن الميثاق هي التي تدفـع الى المشاكل في البلد وتجعـل العدو يستفيد من ذلك .

س — هل عملتم اثنـاء وجودكم في الحكم على تثبيت الديمقراطيـة ، وهل كانت الانتخابات حرة ؟

ج — ان حزب الوطنيين الاحرار انشىء سنة ١٩٥٩ . ويا ليتنا نتولى الحكم لنحاسب بعد ذلك عما اذا كانت الانتخابات التي سنجريها حرة أم لا .

س — عرض المحاضر الاوضاع السياسية والاقتصادية التي يتردى فيهـا لبنان فما هي الحلول التي يقترحها حزب الوطنيين الاحرار لانقاذ هذه الاوضاع وما هي البرامـج الخاصة بهذا الانقاذ ؟

ج — لدينا ايها السادة برنامج طويل ومفصل ما سأقوله بهـذا الشكل العفوي سيأتي

مبتوراً . اننا ونحن نقول بصورة عامة يجب الانطلاق طبعاً ، بأن نؤمن الاستقرار السياسي وهو شرط اساسي لأي شرط اقتصادي. هناك عدة شعارات مثل محاربة البطالة إلا انها لا تكفي اذا لم تقترن بتخطيطات علمية مدروسة .

س – ما رأي حزبكم بالوحدة العربية السياسية والاقتصادية والعسكرية ؟

ج – نحن لسنا فقط ضد الوحدة العربية بالنسبة للبنان بل ننظر بكثير من التحفظ الى ما كل ينشأ أو يتبدل من الوضع مما قد يعرض لبنان على المدى البعيد للخطر .

س– من المعروف ان الادارة اللبنانية الحديثة انشئت في عهد الرئيس فؤاد شهاب فلماذا تحاربون الرئيس شهاب تحت دخان الازدواجية والجمود الاقتصادي ؟

ج – اعتقد ايها السادة أن الادارة العلمية وضعت بمراسيم ١٩٥٣ ولكن ما وضع في عهد الرئيس شهاب هو هذا الثوب الخفاق وعشرات الوف الموظفين الذين ارهقوا ويرهقوا الدولة ويعقدوا المعاملات ، ٤٨ مليون ليرة موازنة وزارة الاشغال ٤٠ منها للموظفين و ٨ مليون للاشغال . في حين ان العلم يقول لنا بأن النفقات الادارية يجب ان لا تتعدى ١٧ أو ١٨ بالماية .

س – هنالك فريقان يرفضان قرار تشرين الثاني (مجلس الامن) اليسار العربي المتطرف والوطنيون الاحرار . فكيف تفسر ذلك ؟

ج – أنا لا أرفض قرار مجلس الامن بالنسبة إلى مصر وبالنسبة الى الاردن وبالنسبة الى سورية . انا اقول انه لم يكن هناك من جدوى بأن يوافق لبنان على قرار مجلس الامن وقد فسرت الاسباب في جواب سابق .

س – الا تعتقدون ان التمسك بالتوزيع الطائفي للوظائف في الدولة يعد تكريساً من قبل حزب الوطنيين الاحرار لهذه الظاهرة التي تخطتها المجتمعات الحضارية ؟ ثم ألا تقرون بأفضلية مجتمع علماني يعتمد الكفاءآت اساساً للوظائف ؟

ج – أجبت على هذا السؤال على ما أذكر . الطائفية يجب ان نعمل ضمنها لأنها اطار موجود وأي تنكر لها ، وأي تجاهل لها ، أما ان يكون من قبل الجهل وأما أن يكون من قبل الخداع . والطائفية التي نراها ليست بمفهومها البغيض التافه . الطائفية التي

اقصدها تشمل توزيع المناصب الاساسية في البلاد من جهة . ومن جهة أخرى تشكل ضمانة لحسن تنفيذ أحكام الميثاق . اما أن يكون مباشراً مسيحياً أو مسلماً فهذا آخر ما نريده ، واما ان تكون الطائفية وسيلة للمزايدات فهذا عكس ما نذهب إليه ان الحل الافضل والمثالي للبنان هو قيام نظام الحزبين ويكون لكل حزب مرشح لرئاسة الجمهورية ولرئاسة الحكومة و لـ ٩٩ نائباً وللمديرين العامين وللمحررين والقائمقامين ، أي جهاز تنفيذي سياسي . وتتم التفاعلات ضمن الحزب الوحد فيطلع هذا الحزب بصفة كاملة شاملة تكون مقبولة من جميع المواطنين .

س – قلتم ان الدول الكبرى الغربية والشرقية تغذي اسرائيل فهل تتفضلون بايضاح ما يلي : كيف يغذي الاتحاد السوفياتي اسرائيل ؟

ج – مشروع الاتحاد السوفياتي ، لدينا بعض الملاحظات عليه . المشروع السوفياتي لا يتطرق للقدس ، والمشروع السوفياتي لا يتطرق إلى مرتفعات الجولان . المشروع السوفياتي لا يكرس حدود (٥ حزيران) ، حتى بالنسبة إلى سيناء حصرها بالحدود مع الجمهورية العربية المتحدة ، ثم قال تنسحب اسرائيل إلى حدود ٥ حزيران ثم تتألف لجنة لوضع الحدود النهائية . أي أن الباب بقي مفتوحاً لتعديل هذه الحدود حتى بالنسبة إلى مصر .

ثم يكون هناك عودة عدد رمزي من اللاجئين سنة ١٩٤٨ ... أعتقد أن احداً من الدول العربية لم يتقدم ولا يتجرأ ان يتقدمبمثل هذا الاقتراح الذي وافق عليه عبدالناصر وبعض الدول الاخرى .

س – نعلم أن العدو يسكت عن بلد ما إذا كانت سياسته ملائمة له . إذا كنا في لبنان ننتهج سياسة لا تلائم العدو ، فما تفسيركم للحملة الدعائية التي تبثها اسرائيل في اذاعتها منذ اسبوعين مشيدة بفوائد النظام الاقتصادي للبنان ، والسياسة المالية التي يتبعها ؟

ج – ليس من شأني ان اكون وراء الاحداث التي تسعى اليها اسرائيل . وأعتقد انها لا تنقصها الحيل لنشر الذعر واضرام النار ان خير وسيلة ان نسأل من يقوم بتنفيذ

مخططات اسرائيل ان يطلعنا أكثر على الاحداث وما وراءها بالتالي .

س – ما هو التنظيم الاساسي لقاعدة الحزب الشعبية ، وما هي الاجهزة الادارية والتسلسل الحزبي عامودياً المعتمدة من قبل حزبكم .

ج – هناك تنظيم شامل كامل يتضمن المجلس الاعلى واللجنة البرلمانية ومجلس الامناء واللجان الاستشارية ومكاتب الفروع ، ومنظمة الشباب ، ومنظمة الطلاب . وهناك هيئات كاملة شاملة منظمة . وهذه المعلومات مفصلة في القانون الاساسي للحزب .

حزب الاتحاد الدستوري

شاءت الاقدار أن يأتي حديثي اليكم هذه الليلة ، عبر أزمة سياسية ما زالت تتصاعد منذ الانتخابات النيابية الاخيرة . كأنما كتب على حزب الاتحاد الدستوري ، وعلينا نحن الدستوريين ، ان نقوم بدور الاطفائي كلما هبت على لبنان رياح التطرف وعصفت به أنواء الاحقاد وتقاذفته امواج الغوغائية والتعصب .

فسبحان الله الذي جعل من هذا الحزب اداة اطفاء وتعقل واعتدال .

وبهذه المناسبة لا يسعني سوى شكر النادي الثقافي العربي ، والمشرفين عليه الذين نظموا هذه السلسلة من الاحاديث تحت شعار عرض القوى السياسية في لبنان ومناقشة مبادئها وأساليب عملها . ولا اخفي عليكم ترددي قبل أن استقر قراري على عرض سياسة حزب الاتحاد الدستوري وطرق تطبيقها العملية . وإذا كانت بعض الاعتبارات وفي طليعتها الولاء الحزبي قد حملتني في النهاية على القبول ، فان العقل وحده كان يشير إلى بالرفض ، ذلك ان الاشادة بالنفس أمر مكروه والعرض الموضوعي المتجرد يتطلب جرأة نادرة ، وتضحية كبرى لا يتحلى بها الا نفر قليل من الحزبيين الذين نجوا من داء الغرور وابتعدوا عن المزايدات وساروا في دروب الاعتدال الشاقة وآثروا العمل على الكلام .

ان الشخصيات اللامعة التي سبقتني والتي ستتلوني في الحديث عن احزابها وعن مدارسها السياسية وأساليب عملها قد أعطت أجمل ما عندها وأبرزت حسنات مبادئها ،

ومثالية شعاراتها بشكل لم يترك زيادة لمستزيد ، باعتبار انه ما من احد ينادي على زيته عكراً . فضلاً عن ان الموضوع زاخر لا ينضب . لذلك أردت ان يكون حديثي هذه الليلة، متسماً بالموضوعية والجدية قدر الامكان ، مقتصراً على المبادىء العامة وعلى الخطوط العريضة لسياسة حزب الاتحاد الدستوري ونظرته إلى الاوضاع اللبنانية على الصعيدين الداخلي والخارجي .

واني اشكركم سلفاً ، على رحابة صدركم وعلى التجاوب والتعاطف اللذين ستشملون بهما ، كما ارجو ، هذا العرض .

أبصر حزب الاتحاد الدستوري النور ، ابان عهد الانتداب ، وعرف وقتئذ باسم « الكتلة الدستورية » . فطوال ذلك العهد وبنوع خاص خلال الفترة الممتدة فيما بين سنتي ١٩٣٢ و ١٩٣٨ ، كان الدستور اللبناني ألعوبة بيد السلطة المنتدبة ، تعلقه ساعة تشاء وتعيده كلياً أو جزئياً ساعة تشاء ، محتكرة جميع السلطات من تشريعية وتنفيذية وقضائية ، ومتجاهلة جميع الاماني والاحكام الاستقلالية والتحررية التي كانت تراود مخيلة الشعب اللبناني . فقامت شلة من الرجالات الوطنيين أشداء الشكيمة ، صعاب المراس ، لا يحجمون عن حمل المسؤوليات ، وراحوا يجاهدون ، ويقارعون الانتداب الفرنسي ، مطالبين باعادة الدستور واطلاق الحريات العامة وتحقيق استقلال لبنان الناجز. فأطلق على تلك الشلة اسم « الكتلة الدستورية » نسبة إلى تشددها في الحفاظ على قدسية الدستور وعدم المس به .

وتجدر الاشارة ان فئة كبرى من الوطنيين المناضلين ومن الشعب اللبناني قد تجاوبت مع الكتلة الدستورية واعتنقت مبادئها وشعاراتها، فانقلب وجه لبنان السياسي منذ ذلك اليوم ، وسرت في البلاد روح جديدة ، فانقسم العرب عربين :

— لبنانيون يسعون إلى الاستقلال بالغاء الانتداب وآخرون يتعلقون بالسلطة المنتدبة وبدوام سيطرتها ، فيستفيدون بها ويستمدون منها نفوذهم ومكانتهم .

— لبنانيون ينادون بالتعاون مع البلاد العربية إلى أقصى الحدود وآخرون يتمسكون بالعزلة والانكماش ويولون وجههم شطر الغرب وحده ويديرون ظهرهم للشرق رافضين كل تعاون معه ، متنكرين للغته وتقاليده .

— روح لبنانية حقيقية لا تفرق بين مسيحي ومحمدي ، وروح انتهازية ترتكز على تعصب طائفي ذميم مستترة بالوصاية الاجنبية لتحقيق اهدافها الخاصة .

وما زالت الكتلة الدستورية وعلى رأسها المغفور له فخامة الشيخ بشاره الخوري بالتعاون مع الوطنيين والمختصين من ابناء البلد ، تقود المعركة وتعارض وتجاهد حتى كان لها وللبنان استقلاله التام الناجز وجلاء آخر جندي اجنبي عن ارض الوطن وذلك في مستهل الاربعينات من هذا القرن .

هذه لمحة خاطفة عن تاريخ تكوين حزب الاتحاد الدستوري والظروف التي ولد فيها والمعركة التي قادها ضد الانتداب الفرنسي والقوى الداخلية التي كانت تدور في فلكه .

من هنا نستطيع ان نتبين الخطوط العريضة لسياسته والملامح العامة لمبادئه والطرق الرحبة لأساليب عمله .

نصت المادة الثالثة من النظام الاساسي لحزب الاتحاد الدستوري ان « لبنان جمهورية ديمقراطية دستورية برلمانية » .

كما أوصت الفقرة الاولى من المادة الخامسة من النظام نفسه « بالمحافظة على الميثاق الوطني الذي اقرته الأمة باجماعها عام ١٩٤٣ وبالسهر على تنمية الروح الوطنية عند اللبنانيين » .

والفقرة السادسة أوصت بالغاء الطائفية تدريجياً وجعل الكفاءة وحدها اساساً للتوظيف .

اما المادة التاسعة فقد نادت بجعل التعليم الابتدائي مجانياً والزامياً وبالسهر على وضع برامج تعليم موحدة وضبط المراقبة على جميع المدارس والجامعات الخاصة والعامة .

هذه هي، المبادىء العامة لحزب الاتحاد الدستوري في الحقل الداخلي. فما هو مفهومها لديه ، وكيف يسعى لتطبيقها ؟

اولاً : الميثاق الوطني

ان الميثاق الوطني هو نقطة انطلاق الحزب في عمله السياسي الداخلي . والميثاق الوطني ليس تكريساً للطائفية كما يتبادر الى بعض الاذهان ولا اقراراً بانقسام البلاد إلى طائفتين، انما هو اتفاق العنصرين اللذين يتألف منهما الوطن اللبناني على انصهار نزعاتهما في عقيدة واحدة هي استقلال لبنان التام الناجز دون اللجوء الى حماية من الغرب ولا الى وحدة مع الشرق .

لقد اهرق حبر كثير حول الميثاق الوطني وتعرض وما يزال لانتقادات عنيفة. فاليسار اللبناني يرى فيه تكريساً للطائفية وعائقاً دون انتشار القوى التقدمية في البلاد وحلفاً بين العائلات البرجوازية لاقتسام خيرات الوطن ووظائفه . واليمين اللبناني يرى فيه تنازلاً عن امتيازاته السابقة وخطوة اولى نحو تذويب شخصيته في الاطار العربي الجارف .

يخطىء ، ايها السادة، من يعتقد ان الميثاق اقام اتحاداً داخلياً بين عنصريتين مختلفتين تجاور الواحدة اختها . ويخطىء من يقول ان في لبنان سلبيتين تميلان بطبيعتهما إلى التنافر والتنابذ فجاء الميثاق يشدهما إلى بعضهما ويجمعهما برباط اصطناعي .

ويخطىء من يحدد الوضع اللبناني بأنه نوع فذ من الفدرالية بين مجموعتين من البشر منفصلتين في الاصل تواضعتا واتفقتا على خلق كيان مشترك بينهما،حتمته ظروف وفرضته مصالح منها محلية ومنها دولية ، فلا بد بالتالي من ان يتبدل الكيان أو يزول بتبدل الظروف أو بزوال المصالح .

ما هكذا أراد الرعيل الأول الميثاق الوطني وأردناه .

أردناه كما قالت مقدمة « حقائق لبنانية » ، « ... اعلاناً روحياً جماعياً ، مهرته دماء الشهداء اللبنانيين بخاتمها القاني ، صدر عن قوم هم شعب ، أفراده متساوون في كل شيء ، يتضمن الكفر من جهة بالحماية والوصاية ، والكفر من جهة أخرى بالوحدة والاتحاد ، ويتضمن العزم على العيش بسلام وهناء في لبنان عربي ، مستقل ، سيد ، حر ، عزماً نهائياً لا تحفظ فيه ولا تحفز » .

على انه لا ندعي ان الميثاق الوطني كتاب منزل أو انه الوصفة الشافية لجميع الآفات

التي يشكو منها لبنان ، يكفي ان يذوب جزء منه في كوب من ماء وان يتغرغر به حتى يزول السقم عنه وتعود ملامح العافية الى محياه . لكننا ما نزال نؤمن بان الميثاق الوطني هو الصيغة المثلى لانطلاق السياسة اللبنانية وخشبة الخلاص لهذا البلد ، شرط ان ننصرف الآن إلى تحقيق مضمونه الاجتماعي والاقتصادي بعد ان حقق مضمونه السياسي .

وبالفعل كان على العهد الاستقلالي الاول أن يوجه كل جهوده وطاقاته لتحقيق الاستقلال السياسي للبلاد ولاستكمال تحقيق هذا الاستقلال . صحيح ان الانتخابات النيابية التي جرت في صيف سنة ١٩٤٣ قد اوصلت الكتلة الدستورية إلى الحكم ، لكن مرافق البلاد كافة كانت ما تزال بيد السلطة المنتدبة التي هالها ان تلمس النزعة الوطنية لدى رجال الحكم الجدد وان تقف على تصميمهم الأكيد على تعديل الدستور والسير في طريق التحرر والاستقلال حتى نهايته . فراحت تجمع قواها وعملاءها وتحوك المؤامرات والدسائس وتطلق الشائعات وتعمل على اذكاء روح الفتنة والطائفية ، فتدعي تارة ، ان الدستوريين فاشستيون نازيون ، وتارة أخرى انهم متفقون مع حكام مصر على بيع لبنان وتذويبه في وحدة عربية شاملة . فكان اعتقال رئيس الجمهورية وحكومته الشرعية في راشيا ، وكانت ثورة تشرين ، وكانت حوادث المجلس النيابي ، وكان على الدستوريين والوطنيين المخلصين من ابناء الشعب ان يبدأوا مرحلة جديدة من الجهاد تفوق المراحل التي سبقتها شراسة وخطورة وعنفاً . ولعل احداث تشرين الثاني من عام ١٩٤٣ أبرز حقبة في تاريخ لبنان الحديث واغناها بالمواقف والمقررات التاريخية الوطنية التي أدت إلى استقلاله وتحرره . وكان من نتائجها تحقيق وحدة ابنائه لأول مرة في تاريخه الحديث ، وقيام الشعب اللبناني بفئاته كافة والسلطات اللبنانية بمختلف هيئاتها بأعمال بطولية لا تقصر بشيء عن ثورات الشعوب الكبرى عبر التاريخ ، حتى كان للبنان استقلاله التام الناجز ، فتسلم مقدراته ووضع يده على مرافقه واستظل جيشه علم بلاده واطلق ممثليه في كل عاصمة ووقف على الشاطىء يراقب ذهاب آخر جندي أجنبي وخلد ذكرى الجلاء على صخور نهر الكلب .

كل هذه الاحداث وانصراف السلطة بكل أجهزتها وطاقاتها إلى معالجتها ومجابهتها والتغلب عليها جعلت رجال الحكم آنذاك يولون المضمون السياسي للميثاق الوطني كل جهدهم ووقتهم .

بالاضافة الى ذلك فان ظهور التيارات اليسارية بقوة في الشرق العربي فيما بعد، والزخم

الذي برزت فيه موجة القومية العربية جعلت البعض يرى الميثاق الوطني في صورة مهزوزة ويعتقد ان الاحداث قد تخطته وانه لم يعد صالحاً ولا قابلاً للحياة .

كلا ! أيها السادة ! اننا مؤمنون بان الميثاق الوطني يجب أن يبقى القاعدة الاساسية لانطلاق السياسة اللبنانية ، وانه بدون الميثاق الوطني تعود العائلات الروحية في لبنان إلى التناحر والتنافر والتصارع . لذلك فهو خشبة الخلاص لهذا البلد ، شرط أن ننصرف كما قلت ، إلى تحقيق مضمونه الاجتماعي الاقتصادي بعد أن حقق مضمونه السياسي . وهذا ما يسعى إليه الحزب قولاً وعملاً .

أيها الاصدقاء !

لا يخفى عليكم أن مفهوم الدولة قد تطور في العالم تطوراً سريعاً . فبعد ان كان دور الدولة سلبياً يقتصر على تأمين الضروريات القصوى كحفظ الامن وتوفير سلامة المواطنين ، أصبح اليوم ايجابياً يمتد إلى جميع مرافق الحياة العامة تقريباً . ذلك أن النهضة الصناعية والاقتصادية قد أوجدت مشاكل وعقداً اجتماعية وسياسية شملت جميع افراد الشعب ، فكان على الدولة ، في مثل هذه الحال ، ان تحيط هذه النهضة بالتدابير والضمانات التي تؤمن استمرارها وتقدمها. وصارت الدولة مسؤولة عن رفاهية المواطنين وازدهار اعمالهم وزيادة دخلهم وسعادتهم بقدر ما هي مسؤولة عن تأمين سلامتهم وحفظ الامن بينهم . لذلك كان الحزب وما يزال يدعو الدولة إلى اعطاء الاولوية لمشاكل التنمية والتصميم والتخطيط .

لقد انصرف العهد الاستقلالي الأول ، كما رأينا انصرافاً كلياً إلى القضايا السياسية . كما توالت على الادارات العامة أجهزة بشرية قديمة محدودة الآفاق ، تتنازعها رواسب الماضي وتسيطر عليها الروتينية والانقياد لرغبات السياسة التقليدية ، فلم تستطع الدولة الانصراف الى الداخل ولم تعر الأهمية اللازمة لمشاكل التنمية والتصميم والتخطيط . ولم تسلط الاضواء على سياسة التنمية في لبنان إلا في السنوات الاخيرة ، فأدركت مشكلاته الاجتماعية والاقتصادية ، وصارت تتكلم عن العدالة الاجتماعية وخطط التنمية والتصميم والمناطق المتخلفة وهجرة الارياف. لكن عمل الدولة اقتصر على وضع الدروس واستقدام الخبراء وتكديس التقارير ، ولم تلج مرحلة التنفيذ ، لسوء الحظ ، إلا من بابها الضيق . لعل الوقت لم يتسع لها أو لعل الاجهزة البشرية المنوط بها وضع تلك الدروس موضع

التطبيق والتنفيذ لم تكن متوافرة ولا جاهزة .

على انه لم يذهب عمل الخبراء سدى ولا دروسهم هباء .

لقد أثبتت تلك التقارير ان عشرات القرى ما تزال تفتقر الى الضروري من مقومات الحياة والى الجوهري من ميزات القرن العشرين ، فلا ماء فيها ولا كهرباء ولا طريق ولا مدرسة ولا طبيب ولا مستوصف . حتى انه في المدن الكبرى نفسها عدة أحياء مليئة بالأوساخ وغير صحية وهي مراكز لتجمع الذباب والبرغش والمياه الراكدة ونقاط رئيسية لتجميع اوساخ المدينة والادمان على المسكرات والمخدرات . وهي تضم فئات متنافرة من اللاجئين والنازحين عن المناطق والارياف . وفي هذه المجموعة المتنافرة ٥٥ بالماية يؤلفون طبقة المعدمين و ٤٥ بالمائة يؤلفون الطبقة الشعبية . اما اطراف البلاد فالفاقة تسيطر عليها ، والجهل يخيم والتخلف يرتع والسكان يعيشون حياة هي أقرب إلى البداءة والقرون الوسطى .

كما اثبتت الاحصاءات والدروس ان هذا الفقر المدقع يقابله غنى فاحش وان هذا التخلف الرهيب يواجهه تقدم صارخ ، فبعض الشوارع والاحياء لا تقل رونقاً وتألقاً عن احياء اوروبا وشوارعها وبعض اللبنانيين ينافسون ملوك المال والاعمال وبعض الملاكين لا يعرفون تخوم عقاراتهم ولا يدركون مداخيل مزارعهم . لكن هذا الوضع هو بعينه موضع الشكوى ومدار العلاج ، إذ ان ثروة البلاد محصورة ، من جهة بفئة قليلة من المواطنين ، ومن جهة أخرى هناك تفاوت هائل بين أقلية تنعم بكل شيء من مال وعلم ، واكثرية تفتقر الى كل شيء وتغوص في جهل وفاقة وتخلف .

فواجب الدولة ، في مثل هذه الحال ، ان تعمل جاهدة على تضييق هذه الشقة بين المواطنين وعلى إيجاد الانسجام القومي بينهم الذي يشكل عنصراً اساسياً من عناصر النهضة الاقتصادية .

وهذا العمل لا يتم إلا بالتغلب على المصاعب التي تعترض خلق الروح الوطنية وإقامة تجانس قومي .

لذلك فان الحزب يدعو اللبنانيين كافة الى الشعور شعوراً عميقاً بالتضامن الاقتصادي وبالتالي فانه يدعو الفئات المتقدمة والجماعات الثرية ان تلتقي مع الجماعات المحرومة والفئات المتخلفة ، فتعرض على نفسها شيئاً من التقشف وتقبل بتضحيات ذات قيمة في

في سبيل تطوير المناطق المحرومة في جميع الميادين ورفع مستواها حتى تتضاءل الفروقات الكائنة بين منطقة ومنطقة وفئة وفئة فيتكون شعب متآخ ومنسجم .

لا شك ان مثل هذه العملية — الانقاذ لا ترتجل بل تهيأ وتنظم بصبر وأناة ضمن اطار من القوانين والانظمة والتصاميم . ولا يمكن لهذه التصاميم ان تنجح إلا اذا استلهمت جوهر كل فئة فئات الشعب وميزاتها وإلا اذا تحلت بقدر كبير من الحكمة وبعد النظر والتسامح .

انه عمل طويل الأمد ، مليء بالاشواك والعقبات محفوف بالمخاطر والنكسات لذلك يتحتم علينا ادارة وشعبا ان نبدأ فوراً ونضاعف العمل والجهد حتى نصل إلى نتائج ملموسة ومشجعة .

على كل لبناني ان يؤمن بأن ثروة لبنان الحقيقية تكمن في داخله وان عليه واجب الاسهام في ورشة تعمير لبنان . ونحن على يقين بأنه سيجد تجاوباً سريعاً من قبل الفئات المحرومة وانسجاماً كاملا من تلك المناطق والاحياء التي ما يزال سكانها يعيشون على هامش الحياة اللبنانية ، ويرفضون الرضوخ لأي قانون أو نظام .

ان بعض التجارب التي أجرتها مصلحة الانعاش الاجتماعي والفرق المتعددة النشاطات ومديرية الرياضة والشباب ومصلحة استقبال الشباب في المجلس الوطني لانماء السياحة ان هذه التجارب قد اثبتت حسن نية اللبناني وصفاء طويته واستعداده الطيب للتعاون مع السلطة وتوقه الدائم الى الخروج من حياة العزلة والفاقة التي تسيطر عليه .

على ان النقص الذي يشكو منه لبنان، قبل الشكوى من الماء والطرقات والكهرباء، هو عدم توفر الجماعات والاجهزة التي تنذر نفسها للخدمة العامة وتتعاون على جميع المستويات من أجل تحقيق النهضة الاجتماعية المطلوبة . ان الدولة وحدها عاجزة عن تحقيق هذه النهضة . واذا لم تقم في البلاد ثورة ثقافية وحركة توعية شاملة فان لبنان لن يتمكن من تحقيق بنائه في الداخل ولا من تحقيق رسالته كمركز للمدنية والاشعاع في الخارج .

ولعل العقبات التي تحول دون تحقيق هذه النهضة تنحصر في اثنتين :

الفردية والطائفية .

انهما الآفتان اللتان تقفان وراء كل تأخر في حقل الانماء .

أولاً : الفردية

وبالفعل يبدو لبنان كأنه جماعة ما تزال تسيطر عليها الفردية الشديدة والطائفية التي تستمد جذورها من الدين . وإذا ما أردنا إيجاد مبرر لذلك ، فعلينا العودة الى التاريخ .

ان طول الاحتلال العثماني جعل الدفاع عن النفس ضرورة أساسية . والدفاع عن النفس لا يصبح قوة إلا بواسطة التضامن الديني ، فكان من الطبيعي أمام الخطر ألا يجد الانسان نفسه في مأمن إلا مع الذين يجمعهم به أصل واحد وتشده اليهم تقاليد روحية واحدة .

أما اليوم ، وقد زالت هذه الأسباب ، فلم يعد أي مبرر لبقاء الفردية متفشية في أوساط المواطنين . ان مجتمعاً يعيش على الفردية يبقى مفكك الأوصال منقسماً على نفسه معتبراً كل تدبير يفرض عليه الانضباط نوعاً من الظلم . نحن لا ننكر ان حرية الانسان في لبنان مقدسة وان واجب الدولة الأول تأمين استمرارها ، فلبنان يتعشق الحرية واللبنانيون مارسوا هذه الحرية منذ أقدم العصور وهي مدار فخرهم واعتزازهم يتميزون بها عن سواهم ولا يتنازلون عنها لأي نظام سياسي يحرمهم منها . لكن الحرية شيء والفردية شيء آخر .

ان الحزب الدستوري لا يطلب من اللبنانيين التخلي عن حرياتهم التي كفلها دستورهم وصانتها تقاليدهم وحافظوا عليها حتى في احرج الاوقات . ان ما يطلبه الحزب منهم هو تحقيق انسجامهم الوطني والشعور بالمسؤولية الجماعية وقبولهم باشراف الدولة على التوجيه في الحقل الاجتماعي وأحلال الشرائع البناءة محل الانفلات التقليدي وعدم الظن بان كل تدخل من الدولة يشكل مساساً بكرامتهم وشكاً بقدرتهم على بلوغ النجاح في كل شيء . واذا لم يتحقق هذا الحد الادنى من الانضباط والشعور بالمسؤولية الجماعية ، فان كل محاولة اصلاح ستقف بوجهها التقاليد النفسية والاجتماعية وتحول بالتالي دون قيام النهضة المرتقبة .

ثانياً : الطائفية

أما الطائفية فهي داء لبنان المزمن . واذا كان العهد الاستقلالي الأول قد وفق في إيجاد

الميثاق الوطني ، فهو لم يدع ان هذه الصيغة بمضمونها السياسي فقط من شأنهـــا أن تزيل الطائفية من لبنان .

ان الميثاق الوطني لا يمكنه الصمود طويلا بوجه حياة قاسية تعيشها احدى الفئات التي تنتمي اليه . انه نقطة الانطلاق لتخطيط وبناء لبنان الحديث . اذ انه لا يكفي ان يكون لبنان مثلا حياً للتعايش المسيحي الاسلامي بل ينبغي أن يكون لدى المسيحيين كما لدى المحمديين رغبة دائمة وعميقة في البقاء لبنانيين .

ان الاسراع في تحقيق الاصلاح في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافيـة وتوزيع موارد الدولة توزيعاً عادلاً وتخصيص قسم كبير منها لإنماء المناطق المتخلفة وتثقيف الفئات المحرومة واتباع سياسة اقتصادية مدروسة هي وحدها الكفيلة بالقضاء على الطائفيـــة وبالتالي بتحقيق وحدة اللبنانيين العضوية .

ان هذا العمل لا يتم بأعجوبة تهبط على لبنان من السماء ، بل هو قضية دروس وتصاميم وأرقام وتنفيذ دقيق طويل الأمد .

على ان الحزب يرى انه يترتب على الدولة ان تحقق بعض الانجازات الجريئة السريعة ، الواردة في نظامه الاساسي ، حتى يمكنها التغلب على الطائفية ثم القضاء عليها نهائياً .
فإنماء روح الوطنية الصحيحة لدى المواطن وتعميم التربية المدنية بين جميع اللبنانيين وتوجيه الصحف والاذاعات ووسائل الاعلام توجيهاً وطنياً صحيحاً وسن تنفيذ قانون خدمة العلم ، والزواج المدني وتوحيد مناهج التدريس هي انجازات وتشريعات جريئة لا بد من من تحقيقها اذا كانت الدولة جادة فعلياً ، في محاربة الطائفية .

١ – خدمة العلم :

وبالفعل على الدولة ان تجد جهازاً يضم اللبنانيين جميعهم ويصهرهم تحت لواء الوطنية ويقضي على تأثير شيعهم وطوائفهم . هذا الجهاز هو التجنيد الاجباري . فخدمة العلم اللبناني هي البوتقة الوحيدة التي ينصهر فيها أفراد الشعب اللبناني وتذوب فيها خلافاتهم وحزازاتهم . بالاضافة الى القوة البشرية والمادية التي توفرها خدمة العلم في سبيل الذود عن حياض الوطن كلما دعت الحاجة الى ذلك .

وبهذه المناسبة فان حزب الاتحاد الدستوري يعلن انه مع قانون خدمة العلم بدون أي تحفظ ويهيب بالحكومة ان تحيله الى المجلس النيابي بأسرع وقت في سبيل إقراره ووضعه موضع التنفيذ .

٢ – الزواج المدني :

والزواج المدني هو بدوره يسهم في إزالة الطائفية من البلاد . وعندما يصبح بإمكان اللبناني انتقاء فتاة احلامه دون الالتفات الى طائفتها ، وعندما تتمكن الفتاة اللبنانية من الاقتران بفتى أحلامها دون ان تتعرض لأية ملاحقة عائلية كثيراً ما تصل إلى درجـــة القتل ، عندئذ يمكننا القول ان الطائفية آخذة في التقلص عن لبنان .

٣ – توحيد مناهج التعليم :

أما لجهة مناهج التعليم ، فلا أحد منا ينكر ما لهذه المناهج المختلفة والمتعددة من تأثير في نفسية التلامذة والطلاب. ان من شأنها ان تطبع النشء بطابعها الخاص، فيشب متأثراً بها ، مشبعاً بروحها ، عاملاً بوحيها ، وبالتالي تختلف نظرته الى المعطيـــات والحقائق اللبنانية اختلافاً جذرياً .

لذلك فان الحزب يدعو الى توحيد البرامج واشراف الدولة على توجيهها وتطبيقهـــا بروح وطنية علمانية كي تخنق الطائفية في المهد وتخلص البلاد من هذه الآفة التي تقف حجر عثرة بوجه كل اصلاح حقيقي .

هذه هي الخطوط العامة والملامح العريضة لسياسة حزب الاتحاد الدستوري في الحقل الداخلي :

ميثاق وطني هو منطلق لتحقيق الاصلاح الشامل في الميادين الاقتصادية والاجتماعيـة والثقافية ، وتوزيع موارد الدولة توزيعاً عادلاً وتخصيص قسم كبير منها لإنماء المناطق المتخلفة وتثقيف الفئات المحرومة واتباع سياسة اقتصادية منظمة ومدروسة ، كل ذلك من شأنه ان يحقق الانسجام القومي بين جميع اللبنانيين وان يقضي على الفردية والطائفيـــة وبالتالي يحقق الوحدة الوطنية العضوية .

سياسة الحزب الخارجية :

أوجز الحزب سياسته في المادة الرابعة من نظامه الاساسي بفقراتها الأربع ، فقال :

« ترتكز سياسة الحزب الخارجية على القواعد التالية :

١ – المحافظة على استقلال لبنان وسيادته في حدوده الحاضرة .

٢ – لا امتياز في لبنان لدولة على أخرى .

٣ – التعاون الوثيق مع الدول العربية في نطاق ميثاق القاهرة وتقوية جامعة الدول العربية .

٤ – التعاون مع جميع الدول على أساس ميثاق الأمم المتحدة وضمن منظمة الأمم المتحدة » .

أيها السادة :

لقد أثبتت الأحداث أن قواعد السياسة الخارجية التي أرساها حزب الاتحاد الدستوري هي القواعد الرشيدة التي لا غنى عنها والتي يعتمدها لبنان اليوم . ولعل ما تتميز به سياستنا الخارجية هو كونها انعكاساً صادقاً لسياستنا الداخلية ، وتعبيراً رائعاً عن تمسكنا بالميثاق الوطني .

أولاً : في الحقل الدولي

ففي الحقل الدولي ، قد يكون حزب الاتحاد الدستوري أول من نادى ، في الشرق العربي ، بالحياد وعدم الانحياز إلى أي من المعسكرين الجبارين المتصارعين . فلا امتياز في لبنان لدولة على أخرى ، ولا مراكز ممتازة لأحد ، ولا مناطق نفوذ ، بل تعاون مالي وتجاري وثقافي على أساس المساواة والمصلحة المتبادلة مع جميع الدول .

ان حيادنا ، كما قال المغفور له الشيخ بشاره الخوري : « ليس كرهاً بأحد أو حباً

بأحد ، بل انسجاماً مع مصلحتنا الوطنية الدائمة » .

ولست أُذيع سراً عليكم ، إذا ذكرتكم بأن الأزمة التي نشبت بين لبنان وفرنسا غداة اعلان الاستقلال سنة ١٩٤٣ والتي أدت إلى الاعتقال واحداث تشرين ، كان احد أسبابها الرئيسية اصرار فرنسا على عقد معاهدة صداقة مع لبنان تضمن لها امتيازات خاصة تتنافى مع مفاهيم الاستقلال التام الناجز ، واصرار الدولة من جهة مقابلة ، على رفض أية معاهدة أو التنازل عن أي حق من حقوق الشعب اللبناني في سيادته الكاملة غير المنقوصة .

كما ان أحد الأسباب الرئيسية التي حملت المغفور له الشيخ بشاره الخوري على اعتزال الحكم وتقديم استقالته من الرئاسة الأولى عام ١٩٥٢ كان اصرار الدول الغربية على ادخال لبنان في معاهدة الدفاع المشترك التي عرفت فيما بعد بحلف بغداد ، واصرار الدولة من جهة مقابلة على رفض الارتباط بأي حلف عسكري وعدم الدخول في أية منطقة من مناطق النفوذ .

كذلك فإن أول برقية طيرت إلى واشنطن عام ١٩٥٨ ، بشجب تدخل الاسطول السادس في أحداث لبنان واحتلال رجاله للأراضي اللبنانية ، كان مرسلها رئيس حزب الاتحاد الدستوري المغفور له الشيخ بشاره الخوري . وما تزال صديقتنا الولايات المتحدة الاميركية عاتبة علينا حتى اليوم .

ثانياً : في الحقل العربي

أما في الحقل العربي ، فإن حزب الاتحاد الدستوري هو الذي أطلق سياسة لبنان العربية في مستهل عهد الاستقلال . ونستطيع أن نجملها بما يلي :

– التعاون إلى أبعد مدى مع دنيا العرب ضمن ميثاق الجامعة العربية التي ساهم لبنان في اقراره ومع المحافظة على استقلال لبنان وسيادته في حدوده الحاضرة .

– تبني دور الوسيط المخلص في كل نزاع عربي واستلهام سياسته الخارجية من واقعه الداخلي وتكييفها طبقاً لاتجاهات وميول هذا الواقع الذي يتكوّن منه الشعب اللبناني .

ويمكننا القول ان سياسة الحزب العربية قد اصبحت سياسة الدولة الرسمية . وقد

علمتنا التجارب واثبتت ، ان كل انحراف عن هذه القاعدة ، وكل تلمس لسواهـا يؤول بالنتيجة الى تقويض دعائم ميثاقنا الوطني ، وبالتالي يعرض لبنان الى هزات سياسية عنيفة ويخل بالتوازن المنقذ الذي يقوم عليه .

بناء عليه ، فان حزب الاتحاد الدستوري يعلن رفضه كل دعوة ترمي الى تدويل لبنان أو تحييده . لأن الناظر الى الأمور بصورة مجردة ، بعيدة عن كل هوس أو فكرة مسبقة يصل الى نتيجة محتومة وهي ان تدويل لبنان وإعلان حياده يتنافيان تماماً مع مفهوم الميثاق الوطني . ومهما حاول دعاة تدويل لبنان وتحييده ان يكتشفوا من حسنات لهذين التدويل والحياد على الصعيدين اللبناني والعربي ، فان هذه الدعوة ، ان تحققت ، ستؤدي في النهاية الى سلخ لبنان عن محيطه البشري والجغرافي والى قطع كل صلة الأخوة بينه وبين اشقائه العرب والتنكر لقضاياهم الكبرى والتباعد عن آمالهم وآلامهم .

ان لبنان جزء لا يتجزأ من الشرق العربي شئنا أم أبينا. له ميزاته الخاصة، وامتيازاته الخاصة ، وتفوقه الخاص . واذا أردنا ان نخلص له ونحافظ عليه ، فعلينا ان نبقيه في مداره الطبيعي وان نكمل رسالته الطليعية بين شقيقاته العربيات .

ولعل ما يعزي ، ان دعاة التدويل أنفسهم مدركون خطورة دعوتهم ، واستحالة تنفيذها ، فقرنوها بشروط ثلاثة ، كل منها غير وارد ، وهي : إجماع اللبنانيين ، اجماع العرب ، واجماع العالم .

ان الضمانة الوحيدة للبنانيين هي في دعوتهم الى الميثاق الوطني واخلاصهم للقضايا العربية المصيرية المشتركة وفي إكمالهم رسالة لبنان الطليعية الطبيعية في الحياد وعدم الانحياز دولياً ، وفي تبني دور الوسيط المخلص في كل نزاع بين الأشقاء ، عربياً ، وفي استنباط سياسته الخارجية من واقعه الداخلي . وبكلمة أخرى في اعتماد سياسة العهد الاستقلالي الأول وتطبيق المدرسة الدستورية في السياسة الخارجية .

ثالثاً : القضية الفلسطينية

أما قضية فلسطين فموقفنا منها واضح لا يكتنفه أي غموض وتأييدنا إياها مطلق لا يحده أي تحفظ .

وقد سبقني إلى هذا النادي محاضرون أكفاء تحدثوا بإسهاب وعلم عن مأساة شعب فلسطين واظهروا مدى الغزو الصهيوني وشراسته . فليسمح لي هذه الليلة ان أعود الى الموضوع باختصار ، مشدداً على بعض الخصائص التي يتميز بها الخطر الصهيوني وناظراً اليه بنوع خاص من زاوية تهديده المباشر للبنان .

أيها السادة

إن حزب الاتحاد الدستوري كان من الرعيل الأول الذي سلط الأضواء على الأطماع الصهيونية وفتح العيون على حلمها الجنوني بالسيطرة على العالم . فمقالات ميشال شيحا وخطب الشيخ بشاره الخوري وسواهما من مفكري الدستوريين زاخرة بمناهضة الصهيونية وبالدفاع عن عروبة فلسطين وحقوق شعبها في أرضه وبلاده .

ولست مغالياً إذا قلت ان حركة الصهيونية العالمية التي تجسدت في قيام دولة اسرائيل هي أخطر حركة وأشرس غزو ظهر في التاريخ اطلاقاً .

وبالفعل فإن هدفها المباشر هو اغتصاب أرض بدون شعب لشعب بدون أرض،لذلك فإن الغزو الصهيوني يستهدف قبل كل شيء العنصر البشري قبل العنصر المادي . ان الاستعمار بمفهومه الكلاسيكي مهما تمادى في بربريته وعنفه وشراهته لا يضاهي الصهيونية خطراً ، لأنه يقتصر على نهب ثروات البلاد وخيراتها بينما هذه الأخيرة ، أي الصهيونية ، تهدف بالدرجة الأولى الى القضاء على الشعوب العربية واخلاقها وتقاليدها وشعائرها وذلك لتحقيق حلمها المجنون الذي ما زال يراودها باعادة اسرائيل الكبرى من النيل الى الفرات .

واذا كان قيام اسرائيل في قلب الوطن العربي من شأنه ان يهدد الدول العربية عامة لأنه لا مجال في هذا الشرق لقوتين عربية وصهيونية ، فان الوجود الاسرائيلي على حدود لبنان الجنوبية من شأنه أن يشكل خطراً مباشراً على كياننا وعلى مقومات حياتنا .

وبالفعل فان اسرائيل تهدد قيمنا الروحية والخلقية كما تهدد حريتنا وسيادتنا وتقدمنا بالاضافة إلى طمعها في مياهنا وسمائنا وأرضنا .

وبتعبير آخر ان الكيان اللبناني هو تحد دائم لاسرائيل . فهي القائمة على التعصب الديني والعنصرية القومية والتمييز العرقي لا تهضم وجود دولة على حدودها الشمالية مبنية

على المساواة والتسامح والمحبة والانفتاح .

ومما يزيد في هول هذا الخطر كونه مستنداً الى التفوق العلمي والتطور التكنولوجي ومدعوماً بالرأي العام العالمي بعد ان سيطرت الصهيونية على معظم وسائل الاعلام العالمية من صحافة وتلفزيون ومسرح وسينما وبعد ان أطبقت بشبكتها على القوى العالمية والاقتصادية في العالم .

تجاه هذا الخطر الشامل وهذا الغزو الشرس ما عساه يكون موقفنا وكيف المجابهة؟

على الصعيد الفلسطيني ان حزب الاتحاد الدستوري يؤكد مجدداً عروبة فلسطين وحق شعبها في استعادة ارضه وفي اللجوء الى جميع الطرق والأساليب التي تحقق له هذا الهدف .

ان العمل الفدائي هو أشرف عمل ، والفداء هو أنبل طريق وأقربه الى القداسة . ولا حاجة بنا للمناداة بشرعية العمل الفدائي وبالاشادة به وبتأييدنا إياه ، لأن هذا العمل في رأينا يجب ان يبقى سراً من الأسرار العسكرية خارج كل جدل وفوق متناول المزايدات والمناقشات .

أما على الصعيد اللبناني فالمواجهة يجب ان تكون متعددة الجوانب والوجوه ، ان الاسراع في إقرار وتنفيذ مشروع خدمة العلم واجب وطني وإنهاء تحصين قرى الحدود ضرورة ملحة . وبهذه المناسبة نتوجه بقلوبنا وعواطفنا الى جيشنا الباسل الرابض على الحدود مجددين ثقتنا به وولاءنا له .

لكن قبل هذا وذاك ردنا الحاسم على التحدي الاسرائيلي والخطر الصهيوني هو في قيام لبنان الجديد ، لبنان الحديث لا التقليدي ؛ لبنان الديمقراطي لا الاقطاعي . على ان كل ذلك يبقى عسيراً بدون تحقيق وحدتنا الوطنية وترسيخ جبهتنا الداخلية .

لذلك ووعياً منا لهول الخطر الصهيوني وشراسة غزوه فإن حزب الاتحاد الدستوري يناشد جميع الأحزاب والقوى والهيئات والمؤسسات والشخصيات اللبنانية أن تجمد خلافاتها وتكلس نزاعاتها وتروض شعاراتها في هدنة تمتد على الأقل حتى إزالة آثار العدوان وتحقيق الحل العادل للقضية الفلسطينية .

فلا يمين ولا يسار ، لا حلف ولا نهج ، لا تقدميين ولا رجعيين ، بل لبنانيين موحدين

للدفاع عن أنبل قضية في وجه أقذر غزو .

وان حزب الاتحاد الدستوري يمد يده مخلصاً الى جميع الفئات دون استثناء مناشداً ضمير الأحزاب اللبنانية جميعها والمؤسسات اللبنانية جميعها والشخصيات اللبنانية جميعها ان ترتفع الى مستوى المعركة وتدرك مسؤولياتها وتخاف ربها فالقضية قضية موت أو حياة ولا حياة للمتخاذلين الوجلين المتخلفين .

اميل الكك

بيروت في ١٩٦٩/٢/٢٨

مناقشة محاضرة حزب الاتحاد الدستوري

للاستاذ اميل الكك

سؤال : يتبين ان الحزب قام على اساس عائلية تدور حول زعامة الشيخ بشاره الخوري ، فما هي الاسس الاجتماعية التي يرتكز عليها الحزب اليوم ؟

جواب : ذكرت صراحة في حديثي ، ان حزب الاتحاد الدستوري كانت نواته شلة من رجالات البلاد التي كانت تسعى الى تحقيق استقلال لبنان واستكمال سيادته وتحرره التام ، فهذه الشخصيات التي جسدت هذه الافكار كانت رمزاً للدستوريين الذين التفوا حوله وفي مطلق الحال ان حزب الاتحاد الدستوري قد تطور اذ انه اصبح يرتكز على أسس حزبية منها اجتماعية ومنها اقتصادية بعيدة كل البعد عن عبادة الشخصية وعن الالتزام الشخصي كما ذكرت مطولاً في القسم الداخلي من حديثي .

سؤال : ما هو رأي المحاضر في عهد الشيخ بشاره الخوري من حيث الانتخابات والمحسوبية ؟

هل يؤيد الحزب الازدواجية في الحكم وتدخل الجيش في السياسة ؟

هل يؤيد الحزب الاعتراف بالصين الشعبية اذا كان يدعو الى صداقة جميع الشعوب ، والصين تعد ٧٠٠ مليون نسمة ؟

جواب : رغم ان جميع هذه الاسئلة خارجة عن موضوع محاضرتنا وحديثنا هذه الليلة ، رغم كل ذلك فانني سأحاول الإجابة عليها ، نحن لا ندعي ان عهد الشيخ بشاره الخوري كان عهداً مثالياً أو كان عهداً كاملاً ، ان عهد الشيخ بشاره كانت له صفحات بيضاء ، وكانت له صفحات سوداء ، كانت له حسناته وكانت له سيئاته واذا ما قيست حسناته بحسنات غيره من العهود وسيئاته بسيئات غيره من العهود ندرك ان الحسنات كانت تزيد اضعاف السيئات ، وفي مطلق الحال ان المنجزات التي حققها عهد الشيخ بشاره الخوري تجعلنا نتغاضى عن كثير من سيئات ذلك العهد ،

فتحقيق الاستقلال وجلاء آخر جندي عن أرض الوطن ودخول منظمة الأمم المتحدة واعتراف جميع الدول باستقلال لبنان ، بالاضافة إلى المنشآت العمرانية التي قام بها تجعلنا نتغاضى كما قلت عن بعض السيئات التي رافقت ذلك العهد . من جهة الازدواجية ، طبيعي أن الحزب لا يؤيد أية ازدواجية ولا أي تدخل للجيش في السياسة وإذا كنت أصرح بهذا الأمر فانني واثق بأنه ليس هناك أية ازدواجية ولا أي تدخل فعلي للجيش بالسياسة ، صحيح عندما يصل قائد الجيش إلى الحكم ، وعندما تحصل في البلاد بعض الأحداث التي أفسحت المجال واسعاً لتدخل الجيش في السياسة رغم كل ذلك فان بعض التجاوزات أو بعض التدخل الذي يبالغ فيه البعض عن قصد أو غير قصد ، ان ذلك لشيء ضئيل جداً بالنسبة لكون قائد الجيش رئيساً للجمهورية وحصول محاولة انقلاب القوميين السوريين التي فتحت الباب على مصراعيه لتدخل رجال الجيش في أمور البلاد .

سؤال : قلتم أن للبنان ميزاته عن العرب وامتيازاته عليهم وتفوقه عليهم ، فما هي هذه الامتيازات ، وما هو تفوقه ؟

جواب : لا أريد أن أقيم مباراة بين اللبنانيين وبين اخواننا العرب انما اذا نظرنا إلى الامور بكل اخلاص وبكل موضوعية ، لا بد لنا من القول ان المستوى العام اللبناني ودرجة العامة في الثقافة وفي العلم عند اللبناني هي لا شك تتميز مما عند اخواننا في البلاد العربية .

سؤال : ما هو موقف الحزب من الأزمة السياسية الحاضرة في البلاد وماذا يرتئي لحلها ؟

جواب : قلت في محاضرتي صراحة ما هي الحلول التي تجنب البلاد كل خضة ، ان عودتنا إلى الميثاق الوطني هو خشبة الخلاص لهذه البلاد ، ان شعار لبنان هو الاعتدال ، فكل تطرف سواء كان يمينياً أو يسارياً من شأنه أن يعرض لبنان إلى هزات هو في غنى عنها .

سؤال : في أية ظروف ترك كميل شمعون الحزب الدستوري ولماذا ؟

جواب : لست أدري اذا كان الرئيس كميل شمعون قد انخرط بصورة رسمية في ذلك الوقت بالحزب الدستوري وعليَّ أن أسأل زملائي الأقدمين في الحزب وان السيد فرح

موجود هنا لنسأله ، فأنا أفضل الا اغوص في بيت الحزب الداخلي وفي بعض الخلافات التي حصلت وقتئذ على ان الطموح شيء طبيعي وشيء مشروع وكل انسان يحاول من خلال الحكم بالطريقة أو الوسيلة التي يراها مناسبة .

سؤال : ما رأيكم بالعمل الفدائي من خلال لبنان ؟

جواب : أرفض الاجابة عن هذا السؤال ، لأنني كما قلت في محاضرتي ان العمل الفدائي شيء مقدس ويجب أن يبقى سراً من الأسرار العسكرية .

سؤال : ما صحة الاشاعة عن الشيخ خليل الخوري انه هرب المخدرات الى فرنسا ؟

جواب : صحة الاشاعة في انتقائه للوزارة .

سؤال : بعد ان قررتم ان مرحلة التركيز السياسي في لبنان قد تأمنت فأصبحت السياسة اقتصادية واجتماعية لإصلاح الفوارق الاجتماعية ، ترى أن لا خلاص ولا مستقبل للبنان الا بالسوق العربية المشتركة التي سيلعب لبنان دوراً رئيسياً فيها ، وفي عصر التكتلات الاقتصادية العالمية ، فما رأيكم ؟

جواب : ان القسم الاول من هذا السؤال لم نفهمه وعلى كل حال قلت في حديثي أن علينا أن ننصرف إلى تحقيق مضمون الميثاق الوطني الاجتماعي والاقتصادي بعد ان حقق مضمونه السياسي ، وذلك إذا أردنا أن نصل إلى وحدة عضوية لبنانية ، ان الاقتصاد والاجتماع كما تعلمون هو أساس الحياة السياسية ، وهنالك طرق عديدة وأجهزة عديدة ومؤسسات عديدة لتحقيق النهضة الاقتصادية المطلوبة منها داخلية ومنها اقليمية ، ان لبنان قد سارع في أول الطريق في سبيل نهضته الاقتصادية ، وأما فيما يتعلق بالسوق العربية المشتركة فانا اعتقد ان لبنان لم يطلب الدخول في هذه السوق انما الأمر ما يزال قيد الدرس لدى اللجان المختصة التي في النتيجة ستأخذ قرارها على ضوء المصلحة اللبنانية والمصلحة العربية المشتركة .

سؤال : لا يمكن فصل الاستقلال السياسي عن الاستقلال الاقتصادي . هل تعتقدون ان لبنان مستقلا اقتصادياً وكيف ؟ وإذا لا ما هي اقتراحات الحزب في سبيل الوصول إلى استقلال اقتصادي ، وبالتالي إلى استقلال سياسي صحيح ؟

— ماذا أعطى حزب الاتحاد الدستوري القضية الفلسطينية بعد أن اعتزل المغفور له الشيخ بشاره الخوري العمل السياسي ، من ناحية الاعلان والتوجيه والتوعية أم من

ناحية الدعم المعنوي ، أم من ناحية الدعم المادي خاصة بعد ٥ حزيران ، ما هو موقف الحزب من العمل الفدائي ؟

جواب : لا يوجد في العالم دولة واحدة مستقلة استقلالاً اقتصادياً كاملاً في رأيي إلا الولايات المتحدة الاميركية وبقية دول العالم كبيرها وصغيرها ليست مستقلة اقتصادياً لأنها بحاجة إلى تبادل اقتصادي وإلى مشاركة اقتصادية ، ان لبنان وهو طري العود وعمره الاستقلالي لا يزيد عن ٢٠ سنة هو في طريق الاستقلال الاقتصادي ، أما ماذا أعطى الحزب الدستوري القضية الفلسطينية ؟ لقد أظهرت صراحة وبوضوح تام في حديثي اليكم ، ان الكتابات والمقالات التي دونها ويدونها الدستوريون وان الصحفيون الدستوريون ، وان نواب الحزب الدستوري لا يتركون مناسبة تمر دون ان يدعموا معنوياً وكتابياً العمل الفلسطيني والعمل الفدائي .

سؤال : هل تعتبر الشهابية خلفاً للحزب الدستوري ؟

جواب : ان الشهابية ليست خلفاً للحزب الدستوري لأن الحزب الدستوري ما زال على قيد الحياة انما نستطيع القول ان الشهابية تلتقي مع الحزب الدستوري بمفهومه الاقتصادي والاجتماعي بتسليطه الأضواء على مشاكل التنمية والتخطيط والتصنيع في لبنان ، ان الحزب الدستوري بتركيزه على توزيع خيرات البلاد توزيعاً عادلاً وتخصيص القسم الاكبر منها على المناطق المحرومة منها والمتخلفة يلتقي في هذا المجال مع الشهابية .

سؤال : عددتم نقاطاً كثيرة بالنسبة للسياسة الداخلية نقاطاً حلوة حتى المثالية ، ولم نرَ أي شيء تقريباً من هذا قد تحقق في لبنان . . فلماذا لم تطبق هذه المشاريع الاجتماعية والاقتصادية في العهد الذي تلا الاستقلال خصوصاً وان الحزب الدستوري كان حاكماً وباستطاعته تطبيقها بالنسبة للظروف المؤاتية لتنفيذ أي شيء ؟

جواب : ذكرت الأسباب التي حالت دون الانصراف الى الناحية الاجتماعية أو الاقتصادية في العهد الاستقلالي سواء في العهد الأول أو في العهد الاستقلالي الثاني لم يكتمل بل كان عليه أن ينصرف إلى الأمور التي حصلت أثناء ذلك ، على كل حال قلنا ان الحزب الدستوري بالتعاون مع الدولة هو الآن في طريق الانصراف إلى معالجة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية .

سؤال : ما رأيكم بالحلف الثلاثي ؟

جواب – اذا كنتم تتبعتم محاضرتي تكونون قد عرفتم رأينا في الحلف الثلاثي .

سؤال : طالبتم بمحاضرتكم بالوحدة الوطنية ، ألا تعتقدون ان الوزارة الحالية التي بها تتمثلون انها تكرس انقسام الوحدة الوطنية وان هذا الانقسام يفيد أكثر ما يفيد اسرائيل ؟

جواب : ان الوحدة الوطنية هي اداة سياسة الحزب الدستوري ، والوزارة الحالية لا تكرّس أبداً انقسام الوحدة الوطنية بالعكس ان الوزارة الحالية هي تجسيد للوحدة الوطنية .

سؤال : ما هي المشاريع الاقتصادية التي قام الحزب بدراستها وتقديمها للتنفيذ ؟

– هل توافقون على شراء أسلحة روسية لأنها رخيصة نسبياً ؟

– لقد تكلمتم خلال محاضرتكم عن رغبتكم في توجيه الصحافة فهل يتوافق هذا مع نظام الديمقراطية الذي اتخذتموه نظاماً للبنان المستقل ؟

جواب : ان المشاريع الاقتصادية التي قام الحزب بدراستها موجودة جميعها في بيت الحزب وانني أدعو الأشخاص الذين يريدون الاطلاع عليها التوجه إلى بيت الحزب والاطلاع عليها كل يوم ما عدا الاحد والأعياد الرسمية ، انني أوافق على شراء أسلحة من الشيطان وليس فقط من الاتحاد السوفياتي إذا كانت هذه الأسلحة تؤدي في النتيجة إلى الذود عن لبنان وإلى دفع الخطر الصهيوني .

سؤال : يقول البعض أن لبنان ليس ببلد عربي وان اللغة العربية التي يتكلمها أبناؤه ليست كفيلة بجعله عربياً . ما هو رأيكم في ذلك ؟

– بعض اللبنانيين يعتقد أنه إذا غيّر لبنان سياسته الحاضرة بالوقوف مع أشقائه العرب يرد أطماع اسرائيل فهل هذا صحيح ؟

جواب : ان لبنان ، حسب مفهومنا ، بلد عربي مئة بالمئة ، ولم تكن اللغة يوماً العنصر الوحيد من عناصر القومية ، أو من عناصر الجنسية ، فهنالك الجغرافيا ، وهنالك العادات ، وهنالك التقاليد وهنالك الأهداف ، والآلام والآمال المشتركة ، التي تجعل من لبنان جزءاً لا يتجزأ من دنيا العرب شئنا أم أبينا .

أما السؤال الثاني الذي يقول : إذا غيّر لبنان سياسته الحاضرة بالوقوف مع أشقائه

العرب فهو في غير محله ؟ ان لبنان واقف مع أشقائه العرب فكيف تريدون أن يغيّر موقفه هذا .

سؤال : ماذا أعد الحزب لدحر الصهيونية عالمياً وهي كما ذكرت تشكل خطراً على سلامة لبنان وشعبه ؟ وهل قام الحزب ببرنامج منظم لتوعية الشعب اللبناني وهل يتبرع الحزب مالياً للمنظمات الفدائية ؟

جواب : ان هذه المحاضرة هي أحد الأعمال الاعلانية التي يقوم بها الحزب بالاضافة الى المحاضرات التي ينظمها في بيت الحزب ، وان الحزب قد يتبرع بصورة دائمة لكل عمل من شأنه خدمة القضية الفلسطينية .

سؤال : قال حضرة المحاضر ان الحزب الدستوري مستعد للتعاون ومد يده نحو جميع الأحزاب ... فهل أنتم راضون على كميل شمعون مثلاً ؟

جواب : أنا قلت ان الخطر الصهيوني إذا كنا فعلاً ندرك أهميته ودوره يستأهل منا أن ندفن ونتناسى خلافاتنا وان نكرّس شعاراتنا وقد سبقنا الى هذا الوضع دول عديدة ورؤساء مختلفون فالاتحاد السوفياتي مثلاً تحالف مع الولايات المتحدة الاميركية ومع الدول الاوروبية الغربية ضد الفاشستية والنازية في الحرب الكونية الاخيرة ، والرئيس عبد الناصر بعد حرب الخامس من حزيران مد يده إلى جميع الملوك والرؤساء العرب ، وقبل المعونة المالية من الملك فيصل وهو على اتصال وتشاور مستمر ودائم مع الملك حسين وهذان الشخصان كانا يمثلان الخيانة في البلاد العربية ، فاذا كانت هذه حال الرئيس عبد الناصر وهذه حال الاتحاد السوفياتي ، فماذا يمنع علينا نحن في لبنان أن نتفق مع جميع الشخصيات والأحزاب اللبنانية على برنامج واضح ومعين في سبيل أن نخلص من الخطر الصهيوني وعلى الأقل كما قلت في هدنة تمتد حتى ازالة آثار العدوان ، وحتى ايجاد حل عادل للقضية الفلسطينية .

سؤال : هل اذا استلم الحزب الدستوري الحكم في لبنان ينفذ كل ما جاء في محاضرتكم ؟

جواب : أعطني الحكم في لبنان والباقي علي .

سؤال : ما هو رأي الحزب في الاعلام العربي في الوقت الحاضر ، خاصة فيما يتعلق بقضيتنا التي نعيشها ؟

جواب : لقد خطا الاعلام العربي حسب رأينـــا في الوقت الحاضر خطوة في طريق التطور والعلمية بعد الخامس من حزيران، والدليل على ذلك التحسن في الرأي العام العالمي بالنسبة الى تفهم القضية الفلسطينية وحقوق شعب فلسطين في أرضه ، في رأينا ان هـذا التحسن مرده الى العمل الفدائي من ناحية والى تقوية الاعلام العربي من ناحية أخرى .

سؤال : ١ – ما هي الاقتراحات العملية التي تقدم بها الحزب طوال حياته السياسية في الحكم وخارجه للوصول الى الغـاء الطائفية وتحقيق الزامية ومجانية التعليـم والزواج المدني وغيره من المشاريع التي وردت في محاضرتكم .

٢ – الميثاق الوطني إنما يحل مشكلة سياسية انقسم الشعب اللبناني تجاهها الى قسمين ، أما الانقسام حالياً فليس على مشاكل سياسية ، إنما انقساماً حول مشاكل اقتصـــادية واجتماعية ، فهل يعطي الميثاق الوطني حلولاً ؟ وما هي ؟ وإلا فما هي الحـــلول بنظر الحزب بالنسبة للمشاكل التالية: التربية – الانتاج الزراعي – التصنيع – خلق تطورات في الميزان التجاري – توفير المسكن والدواء الخ ...

جواب : انني أضع محاضرتي تحت تصرف كاتب هذا السؤال للاطلاع عليها لأن جميع الأجوبة موجودة فيها

حزب النجادة

أيها الأخوة الأعزاء

يطيب لي قبل كل شيء أن اشكركم على تلبيتكم لهذه الدعوة ، كما وأنني أتوجه بالشكر الصادق الى المشرفين على النادي الثقافي العربي لإتاحتهم لنا هذا اللقاء الأخوي الذي نحن أحوج ما نكون إلى أمثاله في هذه المرحلة المصيرية التي نمر بها بالنظر لما تحمـله مثل هذه اللقـاءات من مناسبات خيرة لتبادل الآراء عرضاً ومناقشة ولوقوف كل منـــا على رأي الآخرين في أهم قضايانا الحياتية والمصيرية . فالدوران في حلقـة الأسر النفسي والانكماش لا يعودان بالنفع على أحد ، والحقيقة هي ، كما يقولون بنت البحث ، والبحث لا يكون مجدياً وبناء إلا اذا كان ايجابياً ومنفتحاً رائده الاخلاص وغايته لبنان الأفضل .

من هنا انطلق حزب النجادة للاشتراك في سلسلة هذه المحاضرات عن القوى السياسية في لبنان » ولهذا السبب وحده رغب في اللقاء بكم بوصفكم تمثلون النضج الثقافي في هذا البلد ليتحدث اليكم حديث القلب للقلب دون مواربة أو مداراة تسمعون منه ويستمـع اليكم في نقاش هادىء مفتوح . فأرجو ان يتسـع صدركم لما سنقول وان يتسع صدرنا لما ستسألون .

لن يتضمن بحثنا في هذه الأمسية الطيبة أكثر من لمحات خاطفة عن الظروف التي ولد فيها حزب النجادة وعن تاريخ تأسيسه وعن مبادئه الأساسيـــة وأهم الخطوط الكبرى لسياسته في الحقلين الداخلي والخارجي منذ تأسيسه حتى اليوم مروراً بالمعارك التي خاضها

والمواقف الوطنية التي وقفها في شتى المناسبات والانجازات التي حققها .

عندما اشتدت في عام ١٩٣٥ سياسة التفرقة الطائفية والامتيازات الطبقية التي كانت تمارسها السلطة المنتدبة في لبنان ورفض المسؤولون في ذاك الوقت التعرف بشكل جدي الى المشاكل الحياتية التي كان يعاني منها فئات كثيرة من الشعب ، ولما حاولت بعض الجهات السير بلبنان نحو سياسة انعزالية بالنسبة للبلاد العربية ونفي الشخصية العربية عنه ، نشأت بين فئة من قادة الفكر والوطنية في ذلك الوقت فكرة تأسيس حزب سياسي لبناني يطالب بلبنان الحر العربي المستقل وينادي بالغاء الطائفية وإقرار المساواة وتكافؤ الفرص بين جميع اللبنانيين ، فتم تأسيس حزب النجادة عام ١٩٣٦ أي منذ ثلاث وثلاثين سنة خلت .

وقد حدد حزب النجادة المبادىء العامة لسياسته الداخلية في المادتين الاولى والثانية من نظامه الأساسي حيث ورد فيها بان النجادة حزب لبناني سياسي ديموقراطي عربي تحرري ينادي بالغاء الطائفية ويطالب بالمساواة وتكافؤ الفرص ويعمل لتحرير المجتمع اللبناني من الرواسب بإشاعة روح الديموقراطية والعدالة الاجتماعية وتطبيق مبادئها في مختلف الميادين فلا طائفية ولا طبقية بل وحدة وطنية متماسكة تجمع كل أبناء لبنان في بوتقة واحدة .

كما وانه قد حدد المبادىء العامة لسياسته الخارجية بتدعيم سياسة التضامن العربي والتعاون مع الاقطار العربية الشقيقة والدفاع عن حقوق العرب المشروعة في فلسطين وان بلاد العرب يجب ان تبقى للعرب وحدهم ، واتخذ شعاراً له « بلاد العرب للعرب » .

وقد لاقى الحزب في مطلع عهده ضروباً عديدة من الاضطهاد والضغط من قبل جهات عديدة آنذاك لأنه كان يجسد الثورة على مخططات الانتداب الفرنسي والسائرين في فلكه والمنتفعين منه ولأنه في الوقت ذاته كان يحرج السلطة المنتدبة بالمظاهرات الصاخبة التي كان يسيرها ضد الانتداب البريطاني ووعد بلفور والهجرة اليهودية ودفاعاً عن حقوق العرب المشروعة في فلسطين ، ولا أراني مغالياً اذا قلت لكم بكل تواضع بأن حزب النجادة كان أول حزب لبناني طرح القضية الفلسطينية في هذا البلد على الصعيد النضالي منذ أكثر من ثلاث وثلاثين سنة ونبه الى الأخطار البالغة التي قد تتمخض عنها إذا لم يتدارك العرب أمورهم قبل فوات الأوان .

والآن بعد هذه المقدمة الصغيرة لنعد الى عرض الخطوط الكبرى لسياسة الحزب في الحقل الداخلي .

قلنا ان هذه السياسة كانت ولا تزال تهدف الى تحقيق امرين أساسيين : الأمر الاول وحدة وطنية سليمة . الامر الثاني تحرير المجتمع اللبناني من الرواسب والتخلف في سبيل خلق مجتمع حديث في سبيل لبنان أفضل .

وبالنسبة للأمر الأول فلم يكن من السهل تحقيقه في ذاك الوقت بالنظر لانعدام معطياته ومقوماته الحياتية اذ كان الشعور السائد حينذاك بأن هناك فئة من أبناء لبنان تنعم وحدها بخيراته وتتقاسم النفوذ فيه بينما تشعر فئات أخرى كأنها غريبة عن هذا الوطن أو دخيلة عليه مع انها موجودة فيه منذ الأزل وتعمل لأجله وتتحمل الغرم في سبيله . فكان لا بد إذن لحزب النجادة أن يسعى بكافة السبل المشروعة لتبديد مثل هذا الشعور كي يتمكن من تحقيق رسالته في الوحدة الوطنية . وبما انه كان مؤمناً بأن الوعي الصحيح هو السبيل الأول للانتقال من حال الى حال أفضل وهو الذي ساعد الأفراد والشعوب على السير في مواكب الحرية وبناء أوطان متراصة البنيان ، فقد عمد حينذاك الى القيام بحملة توعية ترمي الى توحيد نظرة اللبنانيين إلى الواقع اللبناني الذي لا يمكن له أن يعيش ويتطور في ظل الانقسام الطائفي . وكان لا بد لحزب النجادة في سبيل تضييق هوة هذا الانقسام من العمل على محاولة ازالة الشعور بالغبن عند بعض الفئات وأن يرفع لتحقيق هذا الشعار الذي رفعته ثورة الفلاسفة والأدباء في فرنسا في أوائل القرن التاسع عشر والقائل : « اما أن يكون الوطن لكل أبنائه أو لا يكون على الا طلاق ولا يمكن للمرء أن يحب وطناً يأكله ولا يطعمه » . وقد لاقت حملة التوعية هذه رد فعل عنيف من بعض الجهات كما لاقت في الوقت نفسه لدى كثير من مفكري هذا البلد المخلصين الرضى والقبول لعدالة أهدافها وسمو مراميها ، كما وان العقلاء من قادة الفئات الأخرى قد باركوا هذه الحملة بعد ان اقتنعوا بأن لبنان لا يمكن له العيش والتحليق إلا بجناحيه معاً .

وبالنظر للطابع القيادي الذي يتسم به حزب النجادة فقد رأى لزاماً عليه أن ينتقل إلى طور العمل والتنفيذ بعد ان لاقت حملة التوعية هذه نصيباً كبيراً من النجاح لا سيما لدى الطبقة المثقفة والمفكرين . فطالب بكل جرأة وصراحة بوضع جميع المواطنين أمام

نفس المكاسب والحقوق وانصـــاف المغبونين منهم واتاحة تكافؤ الفرص أمام الجميع توطئة لالغاء الطائفية في حياة اللبنانيين العامة وتحقيقاً للوحدة الوطنية السليمة .

وفي سنة ١٩٤٣ وعلى اثر معركة الاستقلال التي كان لحزب النجادة شرف المساهمـة فيها جنباً إلى جنب مع حزب الكتائب كانت النفوس قـد أصبحت أشد تقبلاً لدعم الوحـدة الوطنية بفضل تفاعل حملة التوعية التي حمل لواءها حزب النجادة منـذ تأسيسه في سنة ١٩٣٦ ، فانبثقت فكرة الميثـاق الوطني الذي لم يكن في الواقع إلا تكريساً عملياً لهذه الوحدة الوطنية التي كان ينادي بها حزب النجادة .

ولكن هذا الميثاق بعد ان حقق مضمونه السياسي لجهة انصهار نزعات مختلف الفئات اللبنانية في عقيدة واحدة تقول بلبنان عربي حر مستقل دون اللجوء إلى حماية من الغرب ولا إلى وحدة مع الشرق ، قـد بقي حرفاً جامداً أو شبه جامد لجهة تحقيق مضمونه الاجتماعي والاقتصادي وخشي حزب النجادة أن يعيد التاريخ نفسه وان تعود إلى البلاد العقلية الرجعية التقليدية التي كانت مسيطرة في لبنان قبل سنة ١٩٤٣ وان تضيع معهـا المكاسب القليلة التي حققتها الفئات المحرومة ، فبدأ حملة توعية جديدة كان هدفها الدائم تذكير المراجع المسؤولة بأن لبنان هو لكل أبنائه وانه لا بد من تطبيق مبادىء المساواة والكفاءة والعدالة الاجتماعية في جميع مرافقه الحياتية كي تسلم وحدته الوطنية . وقـد لا نأتي بجديد حين نعلن بأن كل الخضات إن صح التعبير التي واجهها لبنان كانت متصلة على درجات متفاوتة في العمق بانقسامه الطائفي وكانت نتيجة لانعكاس آثار هذا الانقسام على نفوس اللبنانيين .

وفي أعقاب حوادث سنة ١٩٥٨ المؤلمة كان لا بد من اعادة بناء الوحدة الوطنية على أسس ثابتة كان من أهمها في نظر حزب النجادة ترسيخ مبدأ العدالة الاجتماعية والمساواة بصورة أكثر فعالية وأكثر شمولاً ، فطالب أن تتبنى الدولة بصورة رسمية كخطوة أولى لإعادة ثقة المواطنين بعضهم ببعض مبدأ المناصفـة في التوظيف وفي كل عمل حكومي وهكذا كان . ولايزال هذا المبدأ ساري المفعول حتى اليوم لكونــه يجسد مظهراً هاماً من مظاهر العدالة الاجتماعية والمساواة في لبنان . وقد ساعد تطبيق هذا المبدأ على دفع عجلة الوحدة الوطنية إلى الامام بعد أن كادت حوادث سنة ١٩٥٨ تقضي على آخر أمل فيها .

ولما اطمأن حزب النجادة إلى صيرورة هذا المبدأ وأعني به مبدأ المناصفة واقعاً ثابتاً في حياتنا العامة والاجتماعية انتقل الى حملة توعية كان هدفها تدعيم هذه الوحدة وتأمين ديمومتها واستمرارها عن طريق تعميق مفاهيمها وخلق روح المواطنية الصحيحة المركزة على شعار : « الدين لله والوطن للجميع » . وقد سعى الحزب إلى تحقيق ابعاد هذا الشعار بشكل موضوعي هادىء قائم على أسس من المحبة والتسامح والتضحية المتبادلة وبعيد عن كل تحيز أو تعصب أو استفزاز فكان من أولى نتائج هـذه الحملة الخيّرة ان بدأنا نميّز بين التمسك بمعتقداتنا الدينية والاستسلام للعصبيات الطائفية . وبدأ كل واحد منا يؤمن في قرارة نفسه انه مطالب بالتخلي عن أنانيتـه الفردية والتحرر من الرواسب التاريخية والطائفية ليصبح مواطناً صالحاً مؤهلاً لبناء لبنان الوطن ، لبنان الأفضل . ولا شك انكم توافقون معنا ولا سيما في هـذه الظروف المصيرية بالذات ان المقياس الصحيح لتقييم الاحزاب العاملة في لبنان وتحديد مدى نجاح سياستها في سبيل تدعيم الوحدة الوطنية والمساهمة في خلق لبنان الوطن يتوقف على قدرتهـا على ترسيخ هـذه المفاهيم الخيّرة وابرازها بشكل عملي بناء في حياتنا الاجتماعية .

هنا ننتقل الى الأمر الاساسي الثاني الذي تهدف سياسـة الحزب الى تحقيقـه في سبيل لبنان أفضل وأقصد به تحرير المجتمع اللبناني من الرواسب والتخلف والعمل على تطويره .

وهذا الامر الاساسي الثاني لا يقل أهمية في نظرنا عن الامر الاول الهادف الى تحقيق وحدة وطنية سليمة بل انه من مستلزماته ومتمم له ودرعه الواقي من الانهيار . وبعبارة اخرى ان العمل على تحقيق وحدة وطنية وجبهة داخلية متماسكة لا يكفي بحد ذاتـه لخلق وطن قابل للحياة والصمود اذا لم يقترن في الوقت نفسه بعمل أساسي آخر يقوم على تحرير المجتمع من الرواسب والتخلف وتطويره بشكل يأتلف مع روح العصر ومعطياته .

وحزب النجادة الذي يقوم على تنظيمات حزبية دقيقة يعتبر ان سياسته الداخلية عبر جميع القيادات التي توالت عليه قد ساهمت ولا تزال تساهم الى حد بعيد في العمل على تحرير المجتمع اللبناني من الرواسب والتخلف وتحقيق الاصلاح في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وتوزيع موارد الدولة توزيعاً عادلاً والنهوض بالمناطق المتخلفة واعادة الحقوق الى الفئات المحرومة وذلك بفضل المبادىء التي اعتمدها في المادة الثالثة من نظامه الاساسي التي تنص على ما يلي :

أ ـ الحفاظ على استقلال لبنان استقلالاً تاماً ناجزاً .

ب ـ تحرير المجتمع اللبناني بإشاعة روح الديموقراطية وتطبيق مبادئهـا في مختلف الميادين فلا طائفية ولا طبقية ولا اقطاعية ولا أمية ، بل وحدة وطنية تجمع كل أبناء لبنان في بوتقة واحدة .

ج ـ تطبيق الاشتراكية من أجل عدالة اجتماعية سليمة تضمن العيش الكريم لكل مواطن على أساس العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص .

د ـ الغاء الطائفية بعد إقرار مبدأ المساواة بين أبناء الوطن .

هـ ـ وضع دستور جديد يتلاءم مع تطور البلاد وينهي الفوضى السياسية الناتجة عن تشابك الصلاحيات وضياع المسؤوليات وإقرار نظام برلماني سليم ينبثق عن جمعية تأسيسية عامة .

و ـ وضع قانون جديد للانتخابات النيابية يحقق التمثيل الشعبي الصحيح .

ز ـ فرض التجنيد الاجباري .

ح ـ مساواة المرأة بالرجل في مختلف الميادين وحماية الأمومة والطفولة .

ط ـ إلزامية التعليم الابتدائي وتأمين مجانية التعليم في كافة مراحله وفروعه وتوحيد البرامج التعليمية والتربوية في لبنان وتنسيقها مع البلاد العربية .

ي ـ اعتماد التقدم التقني في كل مجالات العمل للإفادة من موارد البلاد إلى أقصى طاقة ممكنة واعتماد سياسة تخطيطية انتاجية بعيدة عن الارتجال .

ك ـ تنسيق وربط التعاون المثمر الشامل مع المغتربين وتشجيع استثماراتهم لخدمة مصالحهم وخدمة وطنهم الأم والافادة من نفوذهم لخدمة القضايا العربية .

ل ـ دعم الحركة النقابية ورفع مستوى العامل .

م ـ تشجيع انشاء التعاونيات .

هذه هي الخطوط العريضة لسياسة الحزب الداخلية التي تم وضعها منذ سنوات عديدة . وكم كان بودي ان اشرح لكم في هذه المناسبة أبعاد كل مبدأ من هذه المبادىء والانجازات التي حققها الحزب والتي يسعى لتحقيقها في نطاق هذه الاهداف ولكنني

أشعر انكم قد اعطيتموني من الوقت اكثر مما استحق فأرجو ان نلتقي معاً في مناسبة أخرى لتناول مثل هذا البحث .

وهنا ننتقل الى سياسة الحزب الخارجية وهي ترتكز على الأسس التالية :

اولاً ، على الصعيد العربي :

١ ـ المحافظة على لبنان حراً عربياً مستقلاً .

٢ ـ تدعيم سياسة التضامن العربي تدعيماً تاماً والتعاون الوثيق مع الأقطار العربية الشقيقة ودعم ميثاق جامعة الدول العربية .

٣ ـ الدفاع عن حقوق العرب في كل مكان ولا سيا عن حقوقهم المشروعة في فلسطين لإستعادة الوطن السليب .

٤ ـ مناصرة الحركات التحررية العربية .

ثانياً ، على الصعيد الدولي :

١ ـ التعاون مع جميع الدول على أساس ميثاق الأمم المتحدة والتمسك بهذا الميثاق حفاظاً على حرياتنا واستقلالنا التام الناجز .

٢ ـ تدعيم السلام العالمي .

٣ ـ مناصرة الحركات التحررية العالمية وحق الشعوب في تقرير مصيرها .

من ذلك يتضح ان حزب النجادة يرى ان لبنان هو جزء من العالم العربي ومرتبط به عضوياً ومصيرياً . ولقد دلت التجارب عبر السنين والأحداث انه لا يمكن للبنان ان يعيش منعزلاً عن العالم العربي في مختلف مرافقه الحياتية وان ازدهاره مرتبط بازدهار شقيقاته الدول العربية الأخرى وباستتباب السلام والامن فيها . ولذا كان من المستحيل على لبنان ان يقف موقف السلبية واللامبالاة من أية قضية عربية عامة او مصيرية وان كان دعوة لعزله عن الاسرة العربية بشكل أو بآخر هي دعوة لتفكيكه واضعافه .

أما بالنسبة للصعيد الدولي فان حزب النجادة مع تمسكه الشديد بميثاق الأمم المتحدة وبمبدأ الحياد الايجابي وعدم إعطاء أي امتياز في المعاملة لأية دولة اجنبية على أخرى إلا

انه لا يرى ما يمنع من اعادة النظر في تقييم علاقات لبنان مع الدول الاجنبيـة على ضوء موقف هذه الدول من القضايا العربية العامة ولا سيما من قضية العرب الكبرى وحقوقهم المشروعة فيها .

وعلى ذكر قضية العرب الكبرى التي بدأ حزب النجادة النضال في سبيلها منذ ثلاث وثلاثين سنة كما ألمحت آنفاً أحب ان اؤكد واقعاً لم يعد من الجائز ان يختلف عليه اثنان . ان لبنان شأنه كشأن كل بلد عربي مدعو اليوم أكثر فأكثر للقيـام بدوره في معركة التحرير ضد الصهيونية. وهو إذ يقوم بهذا العمل التاريخي لا يهتم فحسب في تحرير فلسطين الى جانب اشقائه العرب لاستعادة الحق السليب ، بل انه يلبي في الوقت ذاته واجبـاً وطنياً يدعوه للحفاظ على كيانه واستقلاله وسلامة أراضيه ضد المطامع الصهيونية . ولعل لبنان ، قد أصبح اليوم مدعواً للقيام بهذا الدور المصيري أكثر منه في أي وقت آخر بعد الاعتداء الأثيم على مطار بيروت وبعد ان تكشفت بشكل لا يرقى اليه أي شك مطامع اسرائيل التوسعية في أرضنا ومياهنا .

ان حزب النجادة الذي دق ناقوس الخطر في سنة ١٩٣٦ وأعلن ان فلسطين في خطر وان على العرب ان يتداركوا الأمر قبل فوات الاوان ، لم يدخر وسعاً ولا طاقـة من طاقاته ، منذ ان وقع العدوان الغاشم على مطار بيروت في سبيل اسماع دقات هذا الناقوس بالذات الى جميع اللبنانيين . واذا كان من غير الجائز ان يختلف اثنان منا ان على لبنان ان يقوم بدوره والتزاماته في معركة تحرير الاراضي المقدسة ، فليس من الجائز اطلاقـاً اليوم ان يجهل أو يتجاهل أحد منا ان لبنان في خطر مداهم على الابواب وان الدفاع عنه واجب وطني يجب ان ينبثق من قدرتنا الذاتية ومن استنفار وتعبئة كافة طاقاتنا المادية والمعنوية لا دفاعاً سلبياً انهزامياً معتمداً على خرافة الحياد أو التدويل أو قوة الطوارىء الدولية أو الحماية الاجنبية .

ان الثورة البيضاء التي قام بها شباب لبنان وطلابه في أعقاب العدوان الاثيم على المطار والتي كان لحزب النجادة شرف المساهمة فيها لم تكن سوى تعبير عن تمرد لبنان المستقبل على كافة الاوضاع التي أقامتها القيادات السياسية التقليديـة في هذا البلد والتي أشاعت التخاذل واللامبالاة في أرجاء هذا الوطن .

لقد نادينا بالتجنيد الاجبـاري منذ سنوات عديدة وقبل نكسة ٥ حزيران وقبل الاعتداء على مطار بيروت ووضعنا هذا الامر في صلب مبادىء وأهـداف حزبنا . وقد

نادينا به آنذاك لانه الطريق الوحيد لصهر اللبنانيين في بوتقة واحـدة وتنمية فضائلهم الخلقية وخلق روح الجماعية والانضباط والتضحية فيهم . أما اليوم فلم يعد التجنيـد الاجباري مدرسة الفضائل والمواطنية الصحيحة فحسب بل انه عمل انقـاذي تفرضه معركة المصير . واننا على يقين ان الدولة لو حزمت امرها وعبأت جميع طاقات هذا البلد لاستطاعت ان تحقق هذا الواجب الملح ، وان ترتفع بلبنان الى مصاف الامم الواعية .

اننا لا ننادي بضرورة تحقيق التجنيد الاجباري انتقاصاً من قـدرة جيشنا الباسل الرابض على الحدود فان هذا الجيش كان ولا يزال الدرع الواقي لهـذا الوطن وسياج وحدته الوطنية ورمزاً حياً لها . ولكن طبيعة المعركة التي فرضت علينا فرضاً تتطلب تعبئة شاملة سريعة يجب ان يأخذ التجنيد الاجباري فيها مكانه الطبيعي .

أما العمل الفدائي ، هذا الواقع البطولي الذي كتبت ملاحمه بمداد من الدماء والارواح فهو حق مشروع من حقوق الدفاع عن النفس والوطن ولولاه لما شعر العالم بوجود قضية اسمها قضية فلسطين ومأساة شعب فلسطين .

ان سياسة حزب النجادة تقوم على دعم هذا العمل البطولي بلا قيد ولا شرط وهو في نظرها فوق كل انتقـاد وتعتبر الانتصار له انتصاراً للقضية الفلسطينية وللبنان ولكل بلد عربي .

ان الاسطورة التي أطلقها البعض بأن انتصارنا لهذا العمل البطولي هو الذي سبب الاعتداء الاثيم على مطار بيروت وهو الذي وضع لبنان امام الخطر الصهيوني المـداهم يدحضها منطق التاريخ والاحداث .

ان الخطة الاسرائيلية التي حشدت الصهيونية العالمية جميع طاقاتها في سبيل تنفيذها لم تعد خافية على أحد . وقد مرت هذه الخطة كما وصفها المؤتمر الصهيوني في مدينة بال في نهاية القرن التاسع عشر بأربع مراحل : مرحلة التشريع الدولي للوطن القومي اليهودي في فلسطين التي امتدت حتى صدور وعد بلفور البريطاني ، ومرحلة التمركز الاقليمي في أرض فلسطين الذي تم عن طريق الهجرة اليهودية بين الحربين العالميتين ومرحلة قيام دولة اسرائيل منذ ١٩٤٨ وقد بقيت المرحلة الرابعة في الخطة الصهيونية وهي مرحلة ما يسمونه حيناً بالحدود التاريخية وحيناً آخر بالحدود الطبيعية لاسرائيل . ويذكر اللبنـانيون أن بعض الصحف العالمية واللبنانية قد نشرت منذ سنة خلت أو أكثر خريطة لحدود اسرائيل التاريخية والطبيعية كما وضعتها الحركة الصهيونية العالمية ومنها يتضح ان حدود اسرائيل

تنتهي عند خلدة بالقرب من بيروت . بالاضافة الى ذلك فقد اثبت منطق الأحداث التي وقعت منذ عدة سنوات ان اسرائيل طامعة في مياهنا وانهارنا .

فالخطر الداهم جاثم على صدر لبنان قبل الحركة الفدائية وتصاعدها بسنوات عديدة واطماع هذه الدولة العنصرية في بلدنا لن تقف على كل حال إذا توقف العمل الفدائي .

ان هؤلاء الفدائيين الأبطال الذين أقضوا مضاجع الاسرائيليين والقوا الرعب في قلوبهم وأشعلوا في نفوس الامة العربية الأمل من حقهم علينا ان ندعم نضالهم وان نحترم على الاقل بطولتهم وتضحيتهم .

أيها الاخوة الاعزاء :

هذه هي الخطوط الكبرى لسياسة حزب النجادة على الصعيدين الداخلي والخارجي والتي أسمح لنفسي بأن ألخصها بما يلي :

– وحدة وطنية سليمة ومجتمع حديث متحرر من الرواسب والتخلف وعمل وطني ديمقراطي مسؤول ملتزم واستنفار شامل لطاقاتنا .

– سياسة تضامن عربي شامل في إطار جامعة الدول العربية ومقرراتها .

– التمسك بالحياد الايجابي وتقييم علاقاتنا مع الدول على ضوء مواقفها منا ومن قضية العرب الكبرى .

وذلك كله في سبيل لبنان افضل . وهذا هو ردنا الحاسم على التحدي الاسرائيلي .

عشتم وعاش لبنان حراً عربياً مستقلاً والنصر للعرب .

مناقشة حزب النجادة

المحاضر : محيي الدين سلهب

سؤال : من المعروف لدى الأوساط الشعبية ان حزب النجادة حزب يؤمن بالقومية العربية ، إلا ان دستور الحزب ينادي بلبنان المستقل ولا ينادي بالوحدة العربية ولا يذكرها ألا يعني ذلك أن النجادة لا تؤمن بالقومية العربية ؟

وهل تعتقدون أن الوحدة العربية تشكل خطراً على استقلال لبنان ؟

جواب : لقد سبق وبينا أن لبنان مرتبط عضوياً ومصيرياً بالأمة العربية واكدنا على شخصية لبنان العربية وما القومية العربية في مذهبها إلا هذا الرباط الروحي والتاريخي الذي يجمع بين لبنان وشقيقاته البلاد العربية . لقد نادينا باستقلال لبنان ، ولا شك أن هذه المناداة في نظرنا لا تتنافى مع القومية العربية التي كنا ولا نزال نعتبرها الرباط الروحي لجميع أبناء هذا الوطن .

سؤال : ألا تعتقدون بأن إيمان لبنان بجامعة الدول العربية مناقض لمناصرته « للحركات التحررية العربية » . ألا تؤمنون بأن الإيمان بالحياد الايجابي يناقض الايمان بمناصرة « الحركات التحررية العالمية » ؟

جواب : لا شك أن الإيمان بجامعة الدول العربية لا يمكن أن يتناقض مع مناصرة الحركات التحررية . فجامعة الدول العربية في نظرنا ما هي إلا جامعة تنظيمية لتنظيم علاقات الدول العربية بعضها ببعض . أما الإيمان فهو شيء آخر ، فهو شيء ينبثق من النفس وهو أن على كل الشعوب أن تتحرر من جميع عقدها النفسية ومن جميع الرواسب والتخلف ، فلا يوجد في نظرنا أي تناقض . أما الشق الثاني من السؤال فاننا لا نجد كذلك أي تناقض بين الإيمان بمناصرة الحركات التحررية العالمية وبين الحياد الإيجابي ، لأن مناصرة الحركات التحررية هي في الواقع تحرر من الاستعمار ، هي في الواقع تحرر من رواسب التاريخ .

سؤال : الحزب يدعو الى الغاء الطائفية . هل يضم الحزب عناصر غير إسلاميـة بين صفوفـه ؟

جواب : لا شك ان الحزب ضم في مرحلة من مراحل حياته عناصر غير إسلاميـة ولكن اذا لم يضم في فترة من فتراته الاخرى عناصر غير اسلامية فهذا لا يعني أنه لا يمكنه المطالبة بإلغاء الطائفية . لو رجعنا إلى تاريخ تأسيس الحزب لوجدنا انه نشأ في فترة كان فيها اتجاهان في البلاد . كان هنالك اتجاه ينادي بالقومية اللبنانيـة وكان هنالك اتجاه ينادي بشخصية لبنان العربية . ومن سوء الحظ أن البلاد كانت منقسمة في ذلك الوقت إلى فئتين فئة تحبذ المناداة بالقومية اللبنانية ونفي الشخصية العربية عن لبنان وفئة أخرى تنادي بشخصية لبنان العربية ومن سوء الحظ ان الاكثرية التي كانت تنادي بشخصية لبنان اللبنانية كانت بجملتها من اخواننا المسيحيين وكانت الفئة التي تنادي بشخصية لبنان العربية في معظمها من المسلمين أنفسهم . فلذلك إذا كان الحزب لا يضم بين صفوفه عناصر عديدة من المسيحيين فهذا لا يمنع ان ينادي بالغاء الطائفية لأن أصل تأسيس الحزب نشأ في ظروف كانت البلاد منقسمة على نفسها على الشكل الذي ذكرت .

سؤال : ألا يوجد تناقض بين القومية اللبنانية والقومية العربية ؟

جواب : أولاً نحن لم نناد بالقومية اللبنانية . لذلك لا يمكنني أن أجيب على هذا السؤال وفقاً لاهواء طارح هذا السؤال . قلت وأقول بما انني لم أناد في يوم من الأيام بالقومية اللبنانية فلا يطلب مني أن أفسر ما هي القومية اللبنانية . قلت لقد ناديت بشخصية لبنان العربية لأنني وجدت من يريد أن ينفي هذه الصيغة عن لبنان .

سؤال : يقول دستور حزب النجادة بأنه ضد الطائفية ويطالب بالغائها ، ثم انكم تقولون بأنكم تؤمنون بأن مبدأ المناصفة يحقق العدالة الاجتماعية وتؤيدون هذا المبدأ بقوة مع ان المناصفة هي تكريس للطائفية . ألا يعني هذا ان الحزب طائفي مع ان دستوره يقول عكس ذلك ؟

جواب : لقد قلت بالغاء الطائفية الواردة في دستورنا بعد اقرار مبدأ المساواة بين أبناء الوطن ، الموضوع يحتاج الى شيء من التحليل . تذكرون انني بدأت محاضرتي بالتعرض الى المبدأين الأساسيين اللذين ارتكزت عليهما سياسة الحزب الداخلية . قلت ان المبدأ الأول كان يتركز في خلق وحدة وطنية بين أبناء الوطن الواحد ، ولكي يتمكن الحزب من خلق هذه الوحدة ومن تدعيمها كان لا بد عليه من ان يزيل كل العقبات التي تعترض هذه

الوحدة وقد كانت العقبة الكأداء في ذلك الوقت شعور الغبن الذي كان مسيطراً على فئة كبيرة من أبناء هذا الوطن فلذلك كان على الحزب ان يسعى لإزالة هذا الشعور وكان لا بد له لكي يوفق في ازالة هذا الشعور من اعطاء الحق لمن هو كان محروماً منه . فلذلك توصلاً لإلغاء الطائفية كان على الحزب ان يبدأ بازالة شعور الغبن الذي سيطر على الفئات المحرومة كي تتمكن هذه الفئات من السير في خط الوطنية وكي تتقبل هذه الفئات بالغاء الطائفية ، فالغاء الطائفية يجب ان يتم في نظر الحزب بصورة تدريجية . قطعنا الشوط الأول وهو شوط ازالة شعور الغبن ثم قطعنا الشوط الثاني بتأكيد فكرة الوحدة الوطنية ثم قطعنا الشوط الثالث بإيجاد هذه الوحدة ولتدعيمها ولترسيخها . فلذلك ان الغاء الطائفية كان نتيجة طبيعية لهذه المراحل الثلاث .

سؤال : تقولون بان العدالة الاجتماعية هي باقرار المناصفة ، أليست تلك هي العدالة الطائفية وليست العدالة الاجتماعية ، لأن العدالة الاجتماعية تعني نظاماً اقتصادياً شاملاً مثل الاشتراكية مثلاً ؟

جواب : لم اقل على وجه التحديد بأن العدالة هي في اقرار المناصفة . ولكن اتينا على اقرار المناصفة عندما تعرضنا للبحث حول الوحدة الوطنية . قلنا ان الوحدة الوطنية في أعقاب حوادث سنة ١٩٥٨ قد تعرضت للتفكيك وقد تعرضت للضعف فكان ولا بد من تدعيمها ، وتدعيمها بشكل عملي فعال فلذلك اضطررنا ان نرجع إلى المناداة باعادة الحقوق إلى الفئات المحرومة وبترسيخ هذه الاعادة فنادينا بمبدأ المناصفة وطلبنا من الدولة ان تتبنى هذا المبدأ في الحقل العام كي تعود الوحدة الوطنية لا لكي تعود العدالة الاجتماعية لأن العدالة الاجتماعية تفرض نفسها بنفسها عندما تكون هناك وحدة وطنية لا تذمر فيها ولا اعتراض من قبل احد من اللبنانيين .

سؤال : هل تعتقد أنه يوجد وحدة وطنية في لبنان ؟

جواب : لا شك أن الوحدة الوطنية في لبنان أمر يتكيف بتكيف الظروف وقد قلت أنه على كل حزب أن يسعى لإيجاد هذه الوحدة ولتدعيم هذه الوحدة وقلت ايضاً ان تقييم مدى نجاح كل حزب في عمله السياسي في هذا البلد يتوقف على تدعيم الوحدة الوطنية . فبذلك لكي تتمكن الاحزاب من تدعيم الوحدة الوطنية بكل أسف ، تتطور وتتكيف في هذا البلد ، بتكيف الحالات الدولية والحالات التي تجري في هذه المنطقة

بالذات ، أقول على كل حزب من الاحزاب العامة في لبنان أن يسعى قدر المستطاع وأن يجند كافة طاقاته في سبيل ايجاد هذه الوحدة وتدعيم الوحدة الوطنية ، فالوحدة الوطنية مرهونة بحسن النوايا ومرهونة بالعمل المخلص الذي تقوم به الأحزاب ومرهونة بتجاوب المواطنين وبوعي المواطنين أنفسهم .

(دار نقاش شفهي بين المحاضر وبين أحد المستمعين حول « معنى الوحدة الوطنية ») وقد كان رد المحاضر على ذلك :

إننا نقصد بالوحدة الوطنية ، التماسك الداخلي للبنان ، كلمة أو عبارة الوحدة الوطنية نعني بها تماسك الجبهة الداخلية نعني بها اتفاق جميع أفراد هذا الوطن على قضاياهم العامة وقضاياهم المصيرية . فالوحدة الوطنية في نظرنا هي مرادفة للتماسك الوطني أو لتماسك الجبهة الوطنية .

سؤال ١ – الاشتراكية هي علمانية بطبيعتها ، فكيف يمكن الملاءمة بين الاشتراكية وبين ما أسس حزب النجادة من أجله وهو المعادلة بين الطوائف اللبنانية ؟

سؤال ٢ – الاشتراكية والعدالة الاجتماعية ما تحديدهما وأي منهما الوسيلة والهدف ؟ معلوم ان الاشتراكية عدة أنواع فأي منها تعنون؟ وعلى ما ترتكز وهل تتحقق بالاقتصاد الحر أم الموجه ؟ ما هو موقف حزب النجادة من التيارات اليسارية الشيوعية عقيدة وسياسة ؟ وفي أي جهة يقف حزبكم : مع اليمين أم اليسار ؟

سؤال ٣ – تقولون انكم اشتراكيون فما هو موقفكم من الاشتراكية فكراً وتطبيقاً؟ وما هو موقفكم من الماركسية كنظرة علمية للاشتراكية ؟

جواب : على كل حال للاجابة على كل هذه الأسئلة أعود لنظام الحزب . قلنا بالاشتراكية من أجل عدالة اجتماعية ، وأوضح بعبارة أخرى : ان حزب النجادة ليس حزباً اشتراكياً بالمعنى المفهوم ، لانه لا يعتمد على أية عقيدة مستوردة من الخارج بل يعتمد على ما ينبع من أعماق نفسه وروحه واذا ما وردت عبارة أو كلمة اشتراكية فالمقصود عدالة اجتماعية . بعبارة أخرى في نظر حزب النجادة العدالة الاجتماعية هي الأصل وأما الاشتراكية فهي سبيل للوصول الى هذه العدالة الاجتماعية وليس هدف من أهدافها وليس عقيدة من عقائدها .

سؤال : ما هو موقفكم من الحلف الثلاثي ؟ وما هو موقفكم من حزب الكتائب وخاصة انه يدعم بكل ثقله الحلف الثلاثي وعلى رأسه كميل شمعون ؟

جواب : لا شك انني كما تذكرون ذكرت في محاضرتي أن الحوار البناء مفيد ، ومفيد لجميع أبناء هذا الوطن . لأننا نؤمن بأن الحركة خير من الجمود ولأننا نؤمن بأن المفاوضات أو الحوار المتعثر خير من عدم الحوار على الاطلاق . فانطلاقاً من هذا المبدأ فان حزب النجادة يتحاور مع كل فرد ومع كل فئة اذا كان بينهما قاسم مشترك حول الأهداف وعلى المبادىء . لذلك فإن من رأي حزب النجادة – بدون أي تحديد لا لشخصية حزب ولا لشخصية فرد – انيقيم حواراً بناءاً مع كل فرد أو مع كل هيئة أو مع كل حزب يكون هناك قاسم مشترك بين أهدافه وأهداف هذا الفرد أو أهداف هذا الحزب .

سؤال : ان حزب النجادة يطرح نفسه كمنافس لحزب الكتائب بين المسلمين ويكرس وضعه الطائفي بالمقابل فهو يدعو لاتحاد وطني ضمن الحكومة ألا يتعارض هذان الموقفان ؟

جواب : أولاً ان حزب النجادة لم يطرح نفسه بين المسلمين فكما قلت لكم ان حزب النجادة قد أسس في هذا البلد منذ ٣٣ سنة وهو لايزال حتى اليوم على قيد الحياة ولا يمكن لأي انسان أو أية مؤسسة في العالم ان تكون قد وجدت عن طريق طرح نفسها بنفسها وأن تبقى وتعيش وتصمد مدة ٣٣ سنة . فأصلاً من باب اولى لا يمكن القول بأن حزب النجادة قد فرض نفسه بين المسلمين ولكن المسلمين أنفسهم هم الذين أوجدوا هذا الحزب وأوجدوه في سبيل خلق وحدة متماسكة داخلية وفي سبيل تحرير هذا الوطن من الرواسب ومن التخلف . ولما نادى حزب النجادة بتأليف حكومة اتحاد وطني ، (هنا أحب ان اتبسط قليلاً في هذا الموضوع فقد دار حوله بعض اللغط من قبل بعض الفئات) بل قبل ان ينادي أو ان يتبنى تأليف حكومة أو وزارة اتحاد وطني اجتمع مكتبه السياسي وتذاكر في الوضع الراهن للأزمة الوزارية واتخذ قراراً يقضي بأنه يؤيد قيام حكومة اتحاد وطني بشرط ان يقبل المشتركون في هذه الحكومة بالمقررات التي اتخذها المكتب السياسي في ذاك الوقت والتي كان من أهمها أولاً : التضامن العربي الشامل الفعال ، دعم العمل الفدائي ، تحصين قرى الحدود ، التجنيد الاجباري ، لا تحييد ولا تدويل ولابوليس

دولي ولا حماية أجنبيـــة . فاذن حزب النجادة عندما نادى بقيام وزارة الاتحاد الوطني لم يأخذ لا الافراد ولا الهيئات بعين الاعتبار وانما أخذ المبادىء وحدها بعين الاعتبار وقال هذه هي المبادىء التي يجب ان تتبناها كل حكومة تريد ان تتسم بطابع الاتحـــاد الوطني واذا لم يشأ احد الافراد الذين يرشحـون أنفسهم للاشتراك بهـذه الحكومة أن يتبنى هذه المبادىء فانه يعذر نفسه بنفسه . فاذن حزب النجادة كان منسجماً مع نفسه ومع مبادئه عندما نادى بقيام حكومة اتحاد وطني .

سؤال : نادى حزب النجادة عقب الغارة على المطار بوزارة اتحاد وطني تضم جميع الفئات السياسية ، ولم يكن في البدايـــة قد وضع شروطاً لقبوله في هذه الوزارة ، ألا يتعارض هذا مع موقف قواعد حزب النجادة التي تؤمن بعزل كميل شمعون سياسياً؟ وهل يعني ذلك قبول النجادة بدخول وزارة مهما كان اتجاهها ؟

جواب : أولاً لا بد من توضيح النقطة الثانية . ان حزب النجادة معروف عنه أنه كان دائماً في خط المعارضة ، لم يكن في يوم من الأيام راغباً في الاشتراك بأية وزارة لأن قوته تنبع من موقفه المعارض ، انه يرى انه من الأسلم له ومن الأجدى ومن الأوفق له في سبيل تحقيق اهدافه أن يكون خارج الحكم لكي يراقب ولكي ينتقد ولكي يقول كلمته بصراحة واخلاص . فلذلك لم يكن في يوم من الايام طامعاً في الاشتراك بأية وزارة . هذا من جهة — ومن جهة ثانية ان حزب النجادة لم يناد كما يقول هذا السؤال فور الاعتداء على المطار بتأليف وزارة اتحاد وطني ، ولكنه نادى آنذاك بالتحقيق في حـــادث المطار وبتحديد المسؤوليات وبأن تكون هنالك مواطنية ملتزمـــة تشعر بأن لبنان في خطر وتشعر بأن عليها واجباً يقضي بتعبئة عامة في سبيل الدفاع عن هذا الوطن وفي سبيل حماية أراضيه وكرامته وعزته .

سؤال : هل تقبلون بأن تشتركوا في وزارة اتحاد وطني مع كميل شمعون شخصياً فيما لو قبل شروطكم لوزارة الاتحاد الوطني مثل العمل الفدائي وتحصين قرى الحدود الخ..

جواب : ان هذا السؤال لا يمكن ان يطرح بهذا الشكل ، لأن كميل شمعون نفسه لن يقبل في يوم من الايام بالمبـــادىء التي نادى بها حزب النجادة . فالموضوع إذن من أساسه موضوع غير وارد وهو عبارة عن بحث بيزنطي لا أكثر ولا أقل .

سؤال ١ — ناديتم بانصاف المحرومين . هل عملتم شيئاً في هذا الوقت لتأليف وزارة

اتحاد وطني بديل لهذه الوزارة التي تكرس انقسام الوحدة الوطنية ؟

سؤال ٢ — يشاع بأنكم ستجتمعون بالحلف ، ما سبب هذا الاجتماع ؟

جواب : لابدأ بالسؤال الثاني « يشاع بأنكم ستجتمعون بالحلف » أولاً لا يمكن لحزب ذو مبادىء واضحـة وأهداف معينة وتنظيم حزبي دقيق أن يقوم بأي عمل في الخفاء . وحزب النجادة بالذات كان دائماً يعمل في وضح النهار. فلذلك أي أجتماع يقرره المكتب السياسي للحزب سوف يعلن عنه مسبقاً . وحزب النجـــادة لم يعلن حتى اليوم انه قرر الاجتماع بالحلف أو بأحد أركان الحلف ولم يتخذ المكتب السياسي أي قرار بهذا الشأن . وعلى ذكر هذا الاجتماع اذكر حضراتكم بأنه قد أشيع منذ يومين أو ثلاثة بأن هنالك اجتماعاً سيتم بين حزب الكتـــائب وبين الهيئة الوطنية والنجادة وعلى الأثر اجتمع المكتب السياسي واتخذ قراراً بأن ليس له علم بهذا الاجتماع وأنه يعتذر عن تلبية الدعوة لهذا الاجتماع في حال توجيهها اليه لأنه لا يمكن له ان يتخذ أي موقف بصورة ارتجالية . وكل المواقف التي تعود حزب النجادة ان يتخذها هي مواقف مدروسة يقـــوم المكتب السياسي بدرسها وتحليلها واتخاذ القرار المناسب بشأنها .

سؤال : ناديتم بانصاف المحرومين ، هل عملتم شيئاً في هذا الوقت لتأليف حكومة اتحـــاد وطني بديلة لهذه الوزارة التي تكرس ... الخ .

جواب: نادينا بانصاف المحرومين على الصعيد العام ولم يكن على الصعيد السياسي في تأليف الوزارات لأن تأليف الوزارات من رأي حزب النجادة يجب دائماً ان يتم على أساس لا طائفي . الانصاف الذي نادينا به كان انصاف الفئات المحرومة في هـــذا الوطن . كان انصاف المناطق المتخلفة . كان انصاف الافراد الأميين الذين يقتضي إدخال العـــلم الى بيوتهم . أما الانصاف في تأليف الوزارة فهذا ليس من شأن حزب النجادة .

سؤال : كان من المقرر عقد اجتماع نهار الغد للاحزاب الثلاثة : النجادة ، الكتائب ، والهيئة الوطنية للتداول بالسياسة الداخلية والخارجية . ما سبب اعتذار حزب النجادة عن هذا الاجتماع ؟ وكيف يمكن عقد مثل هذه الاجتماعات بين حزبـين وطنيين يؤمنان بالعمل الفدائي والتجنيد الاجباري وبين حزب يلتزم بمقررات برمانا المشبوهة ؟

جواب : لقد سبق وأوضحت بأن حزب النجادة اعتذر عن تلبية هذه الدعـوة وقد اعتذر لأسباب عديدة . أولاً لم يتعود حزب النجادة أن يلبي أي دعـــوة من الدعوات

لحضور مؤتمــر معين قبل ان يعرف مسبقاً ما هو جدول أعماله فإننا حتى هذه الساعة بالذات لا نعلم ما هو جدول الاعمال للاجتماع الذي يعقد بين الهيئة الوطنية وبين حزب الكتائب . فاذن من ناحية الشكل اقول كان من المستحيل على حزب النجـادة ان يلبي هذه الدعوة لانه يجهل تماماً جدول اعمالها . هذا من ناحية ومن ناحية ثانية ان المقررات التي انبثق عنها مؤتمر برمانا لم يتسن للمكتب السياسي ان يتخذ قراراً نهائياً فيها لأسباب عديدة منها أولاً أن رئيس الحزب موجود خارج البلاد ، ثانياً ان هذه القرارات لا يوجد فيها أي قاسم مشترك بين أهداف الحزب وبين ما تضمنته هذه القرارات . أو بعبـــارة أوضح اقول ان هذه القرارات تتناقض تماماً مع ماينادي به الحزب ومع اهدافه الصريحة . ولذلك فان الحزب سوف يرفض حتماً أي اجتماع تكون هذه المقررات موضوع بحث فيه أو موضوع مساومة فيه لأن الحزب يعتبر ان لا مساومة في الأهداف ولا مساومة في المبادىء. وربما لهذا السبب ولهذا السبب وحده أذيع وأشيع عنه بأنه حزب متطرف لأنه لم يقبل في يوم من الايام المساومة في مبادئه ولم يقبل بالحلول الوسط للمبادىء والقضايا المصيرية والاهداف العامة التي تنادي بها الشعوب والفئات المتحررة .

سؤال : لقد تعرضتم لعلاقة النجادة بالكتائب فهل كانت سلبية أم ايجابية منذ تأسيسه حتى الآن أم طرأ تغيير في موقفه طوال هذه المدة ؟

جواب : لا شك أن علاقة الحزب بالكتائب هي علاقة تاريخية ، فقد قلت : في معركة الاستقلال كان حزب النجادة يعمل جنباً الى جنب مع حزب الكتائب وذلك في سبيـل دعم الاستقلال وفي سبيل الافراج عن السياسيين الذين كانوا معتقلين في ذلك الوقت ، فان حزب النجادة لا يتورع ولا يتردد عن مد يد المساعدة الى حزب الكتائب عندما يكون هنالك قاسم مشترك في الهدف الذي يسعى اليه الطرفان ومتى توفر هـذا القاسم المشترك كان هناك تقارب ومتى انتفى هذا القاسم المشترك كان هنالك تباعد وهذا أمر طبيعي في سياسة الأحزاب فجميع الأحزاب في العالم تتباعد وتتقارب وفقاً للمبادىء التي ينادي بها كل حزب ووفقاً للقاسم المشترك الذي يجمع بينهما وهذا يؤكد نظريتنا بأن الحركة خير من الجمود وان الحوار البناء خير من عدم وجود الحوار .

سؤال : يوم تأزم تأليف الوزارة طلع رئيس الحزب الاستاذ عدنـان الحكيم مصرحاً بأن شمعون يجب ان يشترك في الحكم . فهل أنتم مقتنعون بأن شمعون كمثال نبيل يعمل

لخدمة هذا الوطن وأحداث ١٩٥٨ ما زالت ماثلة في الأذهان والمعروف عن شمعـون أنه عميل للغرب ؟

جواب : أولاً لم يصرح رئيس الحزب بما أسند اليه في هذا الســؤال ولم يرفض ان يشترك شمعون في الوزارة وكل اشاعة من هذا النوع يمكنني أن انفيها بصورة رسميـة وبلسان جميع زملائي في المكتب السياسي . ان السؤال بحد ذاته غير وارد أصلاً .

سؤال : لماذا لا يتعاون رئيس حزبكم مع كمال جنبلاط علماً بأن مبادىء كمال جنبلاط وطنية مخلصة ؟

جواب : وما أدرى حضرة السائل بأننا لا نتعاون مع كمال جنبـلاط ومع حزبـه ، بالعكس فان التعاون كان ولا يزال قائماً بيننا وبينه ولكن كما قلت لكم ان حرية الرأي وحرية تبادل الآراء لا بد ان ينبع منها في فترات معينة تباين في وجهـــات النظر فهذا التباين لا يعني ان التعاون قد انقطع أو انه لا يوجد تعاون على الاطلاق .

سؤال : في سبيل الغاء الطائفية وتعزيز الوحدة الوطنية ماموقف حزبكم من المشاريع:
أولاً الزواج المدني ، ثانياً الغاء الأحوال الشخصية ، ثالثاً حذف المذهب من الهوية ؟

جواب : في سبيل الغاء الطائفية قبل البدء باقرار الزواج المدني وقبل البدء بالغـــاء الأحوال الشخصية وبحقوق المذاهب المذكورة في بطاقة الهوية هنالك عمل تأسيسي يجب ان يتوفر لكي نتوصل الى الغاء الطائفية في النفوس قبل ان نتوصل الى الغائها عن الأوراق وبالشكل . وهذا العمل الأساسي يتوفر أولاً في توحيد المناهج التربوية وفي إقـــرار التجنيد الاجباري الذي نعتــبره المكان المناسب لصهر جميع المبادىء في بوتقة واحدة وخلق المواطنية الصحيحة السليمة .

سؤال : لماذا تعارضون استدعاء قوات الطوارىء الدوليـة مع العلم بأن الرئيس عبد الناصر قد استدعى قوات الطوارىء في أعقاب الهجوم الثلاثي على مصر . وفي الفترة التي كانت قوات الطوارىء رابضة على الحدود الاسرائيلية المصرية كانت مصر تعبىء الطاقات لمواجهة اسرائيل . لماذا نحن لا نستدعي قوات الطوارىء لدعم طاقاتنا لاننا لا نستطيع في الوقت الحاضر مواجهة اسرائيل ؟ وأود ان اسأل أخيراً : لو استدعت احدى الدول العربية قوات الطوارىء هل كانت قامت هذه الضجة ؟

جواب : أولاً استدعاء قوات الطوارىء لتقف على حدود لبنان مردود شكلاً لأن اسرائيل لم تنزل على حدود لبنان بل نزلت في مطار بيروت فقوة الطوارىء الدولية لا يمكن ان تكون في كل بقعة في لبنان فمن الناحية العملية وجود قوة الطوارىء لن يقدم ولن يؤخر في سلامة لبنان ، فإذن من الناحية الواقعية الموضوع غير وارد . ثم من الناحية المعنوية والأدبية لا يعقل ان نعتمد على غيرنا في الدفاع عن وطننا وفي الدفاع عن كرامتنا. قلت في محاضرتي ان الدفاع عن الوطن يجب ان ينبثق من داخليتنا ومن أنفسنا ، يجب أن نعتمد على تعبئة جميع طاقاتنا لكي نؤلف دفاعاً كريماً عن الوطن .

سؤال : هل حزب النجادة يلتزم خطة سياسية حيال كل المشاكل التي تعترض لبنان أم أنه يتبع جهة عربية أو اجنبية ؟

جواب : أولاً أحب ان اؤكد أن حزب النجادة لا يتبع أي جهة عربية معينة . ان حزب النجادة له أهداف صريحة وقد سردتها عليكم وهو يلتزم بهذه الأهداف . فاذا كان هنالك من جهات عربية معينة تعطف على أهدافنا وتتبنى هذه الأهداف فلا يوجد ما يمنع من وجود أي تعاطف بيننا وبينها طالما ان الأهداف مشتركة وان هنالك أكثر من قاسم مشترك بيننا وبينها .

سؤال : هل تستطيع ان تذكر بعض أسس الدستور الجديد المقترح للبنان الذي يتلاءم مع ظرف البلد ؟

جواب : ان حزب النجادة يقترح ، وضع دستور جديد ينبثق عن جمعية تأسيسية عامة ، بمعنى آخر يجب ان يكون هنالك اولا : جمعية تأسيسية عامة تجتمع وتدرس أوضاع البلد وحاجاته ثم على ضوء هذه الحاجات وعلى ضوء هذه الأمور تضع دستوراً يتناسب ويتلاءم مع هذه الحاجات .

سؤال : ما هي القومية في نظركم ؟ ان فكرة القومية اليوم مرتبطة بوجود دولة سيدة مستقلة وعلى هذا الأساس نقول بالقومية البريطانية وبالقومية الاميركية وبالقومية الاسترالية مع أن هذه الشعوب تشترك بلغة واحدة وتقاليد واحدة . وعلى هذا الأساس القومية اللبنانية واقع والعروبة ليست القومية .

جواب : اولا سبق وبينت بأن لبنان بلد عربي مرتبط عضوياً ومصيرياً بالأمة العربية . كما وانني بينت بأن القومية في نظرنا كحزب هي الرباط الروحي الذي يرتبط به أبناء الأمة العربية . اننا من هذه الزاوية ننظر الى القومية العربية التي يدين لبنان بها في هذا الاتجاه بالذات . وقلت ان القومية العربية لا تمنع من ان يبقى لبنان بلداً مستقلاً ضمن نطاق الأسرة العربية التي تربطها رابطة القومية العربية .

سؤال : ألا تعتقدون بأن مناصرة الدول الاشتراكية للقضية العربية وخاصة في فلسطين تتطلب من العرب نبذ سياسة الحياد الايجابي . فكيف يمكن ان يكون هناك حياد بين الامبريالية والأممية الاشتراكية ؟

جواب : أولا أننا نتمسك بمبدأ الحياد الايجابي وهذا مبدأ من مبادىء الحزب ولكن في الوقت نفسه لا يوجد ما يمنع من تقييم علاقاتنا بالدول الخارجية على ضوء مواقف هذه الدول من قضايا العرب العامة ومن قضية فلسطين بصورة خاصة . فاذا كانت الدول الاشتراكية اليوم تؤيد القضية العربية وتسعى في سبيل ايصال العرب الى حقوقهم في فلسطين واستعادة فلسطين فاننا ولا شك نقدر هذه البادرة ونعطف عليها ونتعاطف معها ولكن اذا تسنى لهذه الدول الاشتراكية أو لاحدها ان تتخلى عن هذه المساعدة أو ان تبدل في موقفها فيما بعد فلا شك في ان حزب النجادة يرى ان يعاد تقييم علاقات لبنان بهذه الدولة على ضوء موقفها الجديد .

سؤال : ان حزب النجادة من خلال صحيفته يؤيد العمل الفدائي ولكن التأييد اذا لم يتدعم بموقف فدائي عسكري هو موقف سلبي فلماذا لا تشتركون عسكرياً في تحرير فلسطين بوصفها أرضاً عربية ؟

جواب : أولاً من قال لحضرة السائل بأن موقف النجادة من العمل الفدائي هو موقف سلبي . فالمواجهة الايجابية في نظري عديدة ولها وجوه مختلفة فاذا لم يقم أحد أفراد حزب النجادة بالانخراط في صفوف الفدائيين فهذا لا يعني بان حزب النجادة يقف موقفاً سلبياً من العمل الفدائي لأنه كما قلت لكم ان الانخراط في العمل الفدائي له وجوه عديدة وحزب النجادة ولا شك يؤمن كثيراً من هذه الوجوه التي تعتبر عملاً ايجابياً بالنسبة للعمل الفدائي .

سؤال : ما هو موقفكم العملي فيما لو قررت الدولة تصفية العمل الفدائي ؟

جواب : لا شك اننا صرحنا في هذه المحاضرة بالذات وتصريحنا هـذا لم يكن إلا تأكيداً لمواقفنا العديدة لأن حزب النجادة يدعم العمل الفدائي بلا قيد ولا شرط ويعتبر أن العمل الفدائي فوق كل انتقاد وان العمل الفدائي هو نور الأمـل الذي بعث في الأمـة العربية وفي أبناء العرب لاستعادة فلسطين وانه يرى أنه اذا كان للقضية العربية من قسط في تحقيق نجاح مؤكد فهو سوف يكون عن طريق العمل الفدائي بالدرجة الاولى .

منظمة الاشتراكيين اللبنانيين

ان الوضع اللبناني مرتبط أشد الارتباط بالوضع العربي .

فهو من ناحية جزء لا يتجزأ من عملية ارتباط الاقتصاد العربي — خاصة في الخليج العربي — بالنظام الامبريالي العالمي . وفي صلب هذه العملية يبرز دور النظام اللبنـاني الوسيط بين « الداخل العربي » والسوق الرأسمالية العالمية .

وهو من جهة ثانية يتأثر بالعامل السياسي العربي ، وما يمثله هذا العامل على صعيد التحرر الوطني ، فتنعكس نتائج عملية التحرر الوطني العربي على أوضاعه الداخلية .

على ضوء ذلك يمكن تحليل سمات النظام اللبناني وطبيعة اقتصاده والصراع السياسي الداخلي وتقييم تطور الحركة الوطنية والتقدمية اللبنانية ونضالاتها المختلفة منذ الاستقلال حتى الآن .

وهذا يتطلب تحليلا لعدة قضايا أساسيـة توصلت **منظمة الاشتراكيين اللبنانيين** إلى تحديد مواقف واضحة منها تشكل **خطها السياسي العام**، منذ ان انبثقت — هذا العام — الى الوجود بعد خروج الفريق الماركسي — اللينيني من حركة القوميين العرب في لبنان ، وانفصاله عنها بعملية نقد لممارستها التاريخية في لبنان .

وهذه القضايا هي :

١ — سمات النظام اللبناني وطبيعة الاقتصاد اللبناني .

٢ – التحالف الطبقي الحاكم ، فئاته ، علاقاته ، صراعاته .

٣ – تطور الحركة الوطنية اللبنانية ، وعلاقته بالعامل العربي ، وخاصة بعد دخول المقاومة الفلسطينية .

١ – سمات النظام اللبناني وطبيعة الاقتصاد اللبناني

لعب الاقتصاد اللبناني منذ فترة طويلة قبل الاستقلال وبعده دور « الوسيط » بين المصالح الاستعمارية المختلفة في المنطقة العربية وبين السوق الرأسمالية العالمية .

وقد نما النظام اللبناني بعد الاستقلال اعتماداً على هذا الدور الوسيط ، وهو الذي جعل نموه نحو قطاع الخدمات . ان القطاع المصرفي – التجاري يمثل بالفعل الامتداد الحقيقي للاقتصاد العربي « الداخلي » ، خاصة في منطقة الخليج العربي .

فالنظام اللبناني ، اذن ، نظام كومبرادوري – وسيط – في عملية نهب الثروة البترولية في المنطقة العربية من قبل الامبريالية ، لذلك فإن النمو والازدهار الذي عرفه ويعرفه النظام اللبناني كان يسير باضطراد مع نمو وازدهار عملية الاحتكار البترولي ، بالاضافة الى لعب دور الوسيط مع السوق الرأسمالية العالمية من ناحية تصدير السلع والبضائع الاستهلاكية الى الأسواق العربية .

ان النظام اللبناني القائم يشكل ، اذن ، قاعدة اقتصادية وسياسية وفكرية للمصالح الامبريالية في المنطقة العربية ، وهو مرتبط عضوياً بها ، بل هو نتيجة من نتائج العملية الامبريالية نفسها ، وعلى هذا الأساس يمكن تحديد طبيعة الاقتصاد اللبناني :

١ – إن الاقتصاد اللبناني الذي عرف فترة نمو وازدهار سريع خلال الخمسة عشر عاماً التي انقضت على الحرب العالمية الثانية ، يعتمد بصورة رئيسية على قطاع الخدمات التي يسهم بحوالي ٦٨ بالمائة من الدخل الوطني . وهذا الرقم يدل على أن التطور الاقتصادي الذي عرفه لبنان تجسد في نمو وحيد الجانب جعل من نسبة حجم الخدمات إلى الدخل الوطني أعلى نسبة في العالم .

ولكن القول بأن الاقتصاد اللبناني هو اقتصاد خدمات لا يكفي لتحليل طبيعة النظام الرأسمالي في لبنان . بل لا بد من البحث عن السبب الرئيسي الذي جعل قطاع

الخدمات يحقق هذا النمو الكبير . إن ذلك يقود فوراً إلى الحديث عن دور القطاع المصرفي بصفته أحد قطاعات الخدمات . صحيح أن قطاع المصارف يساهم بحوالي ٨ بالمئة فقط من الدخل الوطني (تشكل حاصل الأرباح المتحققة من الخدمات التي يقدمها للداخل أو للخارج) ، إلا ان قطاع المصارف في لبنان لا يلعب دور المنتج للخدمات فقط ، إنماهو يلعب ايضاً دور « الممول الرئيسي » لبقية القطاعات الاقتصادية . ولقد اعتمد القطاع المصرفي في نموه (من حيث عدد البنوك وحجم الودائع) على تدفق رؤوس الأموال من الخارج ، ومن البلدان العربية المنتجة للبترول بشكل خاص . ونسبة الودائع إلى الدخل الوطني (وهي أعلى نسبة في العالم) تدل على اعتماد الاقتصاد اللبناني – بشكل رئيسي – على تدفق رؤوس الاموال الخارجية في نموه وتطوره .

إن الحجم الكبير للودائع كان يمنح النظام المصرفي قدرة هائلة على التسليف . ولقدكان نصيب قطاع التجارة – وهو القطاع الرئيسي في الخدمات – من التسليفات يعادل أكثر من نصف القروض التي تؤمنها المصارف للقطاعات الاقتصادية المختلفة (نصيب الصناعة والزراعة لم يكن يتجاوز ١٨ بالمائة) .

ومن ذلك كله يتضح أن السبب الرئيسي الكامن وراء نمو قطاع الخدمات ، يتمثل في مصادر التمويل التي كان يغذيه بها القطاع المصرفي على شكل قروض . بينما كان هذا القطاع نفسه يعتمد بدوره على الودائع المتدفقة عليه من الخارج .

٢ – إن النظام المالي والمصرفي كان تابعاً على الدوام للرأسمالية العالمية . وقد أخذ دور المصارف الأجنبية في لبنان يتزايد ثقلاً بعد سلسلة الازمات التي تتابعت على المصارف اللبنانية منذ عام ١٩٦٤ حين حدثت أزمة البنك العقاري . كما أن نمو الجهاز المصرفي – في المرحلة السابقة على هذا التاريخ – كان يشمل بالطبع المصارف بشقيها اللبناني والأجنبي ، بل لقد كانت هناك علاقات من الشراكة بينهما في كثير من الأحيان . وكانت الودائع موزعة بنسب شبه متساوية بين المصارف اللبنانية والأجنبية . أما بعد الأزمة الأولى التي أصابت أحد المصارف اللبنانية (عام١٩٦٤) فإن الودائع الداخلية والخارجية بدأت تنزح من المصارف اللبنانية إلى المصارف الأجنبية التي أصبحت تستضيف أكثر من نصف مجموع الودائع . وفي أعقاب أزمة « انترا » وصل هذا « النزوح » الى ذروته ، وبعض التقديرات

تذهب إلى حد القول ان ٨٥ بالمائة من مجموع الودائع في لبنان أصبح في حوزة المصارف الأجنبية .

ولم يقتصر الأمر على ذلك ، بل تعداه إلى تحوّل ملكية بعض المصارف اللبنانية إلى الرأسمال الأجنبي ، كما حدث – مثلاً – بالنسبة للبنك الأهلي الذي اشترت مؤسسات أمريكية والمانية غربية وهولندية عدداً كبيراً من أسهمه . إن المصاعب التي تعرضت وتتعرض لها المصارف اللبنانية بعد الهزة التي أصابتها ستجبرها على التوجه نحو رأس المال الأجنبي ليدعمها ، ويعيد بعض الثقة إلى المودعين . وبما انه قد اصبح متعذراً فتح فروع جديدة للبنوك الأجنبية – بعد القرار الذي اتخذته الحكومة بعدم اعطاء رخص جديدة لتأسيس مصارف لبنانية وبعدم السماح للمصارف الأجنبية بفتح فروع لها في لبنان – فإن البنوك ستحاول التسلل من خلال شراء الاسهم في المصارف اللبنانية .

وهكذا فإن المصارف الأجنبية ، والرأسمال الاجنبي عموماً ، أصبح يسيطر سيطرة شبه كاملة على القطاع المصرفي في لبنان . فهل بالإمكان إيقاف المصارف الاجنبية عند حدها ؟

إن ظاهرة سيطرة البنوك الاجنبية على الجهاز المصرفي في لبنان ما هي إلا نتيجة حتمية لطبيعة النظام الرأسمالي اللبناني ونمط تكوينه الخاص . فهي من صلب هذا التكوين ذاته . والنظام الرأسمالي في لبنان عاجز موضوعياً عن الاستقلال عن النظام الرأسمالي العالمي ، فهو اسير القوانين التي تسيره وتدفعه إلى الانزلاق باستمرار نحو التبعية الكاملة للرأسمالية العالمية . قد يكون هناك بعض التوتر والتناقض بين المصارف اللبنانية والمصارف الأجنبية يعبر عن نفسه ببعض المطالب التي ترفعها المصارف اللبنانية للحد من سيطرة المصارف الاجنبية . إلا أن المصارف اللبنانية ، والرأسمالية اللبنانية عموماً ، غير قادرة على تحرير نفسها من التبعية للرأسمالية العالمية ... فمصالحها المترابطة عضوياً ، وطبيعة تكوين النظام الرأسمالي في لبنان ، تفرض هذه العلاقة من التبعية فرضاً .

٣ – لقد ترك النمو الوحيد الجانب للنظام الرأسمالي وراءه تخلفاً شديداً في الصناعة . إن « انطلاقة » الصناعة اللبنانية لم تبدأ فعلياً إلا اثناء الحرب العالمية الثانية . وقبل هذا التاريخ كانت هناك صناعات حرفية محدودة ، وكان الاستعمار يلعب دوراً كبيراً في عرقلة النمو الصناعي لإبقاء البلاد سوقاً لمنتجاته المصنعة . إلا أنه أثناء الحرب توقف

الاستيراد مما أوجد ظرفاً مناسباً لنمو الصناعة اللبنانية ، خاصة وأن نفقات القوات الحليفة في لبنان وفرت تراكماً لرؤوس الأموال اتجهت نحو الاستثمار في الصناعة . إلا أن هذه « الانطلاقة » سرعان ما تقلصت بعد الحرب بسبب استئناف الاستيراد من الدول الغربية الصناعية ، وعجز الصناعة اللبنانية الضعيفة عن منافستها : وهكذا استأنفت الرأسمالية اللبنانية (بدافع الربح السريع والسهل) اتجاهها صوب التجارة والخدمات لتلعب دورها كرأسمالية كومبرادورية مرتبطة عضوياً بالسوق الرأسمالية العالمية ، تمارس الوساطة بينها وبين لبنان والمنطقة العربية . ومن هنا كان نمو الصناعة بطيئاً جداً ، بحيث انه خلال خمسة عشر عاماً (بين ١٩٤٩ و ١٩٦٤) لم يزد الرأسمال الموظف في الصناعة عن ستة أضعاف ما كان عليه . ومن تحليل التطور اللبناني نجد ان الرأسمال الموظف في الصناعة لم يحقق نمواً خلال عشر سنوات (بين ١٩٤٩ و ١٩٥٨) حتى بمقدار الضعف ، بينما عرفت الصناعة بين ١٩٥٩ و١٩٦٢ قفزة « واسعة » بالنسبة إلى وتيرة نموها في السابق إذ ارتفع الرأسمال الصناعي بمقدار أربعة أضعاف . ويعود هذا الارتفاع إلى توجه الرساميل من قطاع الخدمات – الذي وصلت بعض مجالات الاستثمار فيه إلى حد التشبع – إلى قطاع الصناعة ، وكذلك توجه بعض التوظيفات الخارجية الطويلة الأجل إلى الاستثمار الصناعي .

من ذلك كله يتضح أن الصناعة تحتل مكاناً ثانوياً وضعيفاً في الاقتصاد اللبناني ، وهي لم تحقق « نموها » إلا على هامش قطاع الخدمات ، كما أنها ترتبط بالرأسمال الاجنبي في الكثير من مجالاتها .

٤ – وفي ظل تضخم قطاع الخدمات كانت أوضاع الزراعة (بصفتها القطاع الانتاجي الآخر إلى جانب الصناعة) تعاني هي بدورها معضلة تخلف ضخمة . ورغم أن الزراعة تستوعب حوالي نصف عدد السكان العاملين فإن حصتها من الدخل الوطني لا تزيد عن ١٢ بالمائة .

ويتضح من الجداول التقديرية التي نشرت حول الملكية الزراعية أن ٩١ بالمائة من الملاك لاتتجاوز ملكيتهم ٥ هكتار . كما أن ٨٦ بالمائة من مجموع المساحات المزروعة تتوزع على ملكيات صغيرة . إن ذلك يعني ان المشكلة الرئيسية التي تعانيها الزراعة هي مشكلة تفتت القسم الأكبر من الأرض إلى ملكيات صغيرة جداً يتعذر معها الاستثمار بانتاجية

مرتفعة . فانتشار الملكية الصغيرة على قطاع واسع من الأرض هو أمر يرتبط جدلياً بتخلف الزراعة ، إذ أنه يحد من استعمال الآلآت والأساليب الزراعية الحديثة والأسمدة وغيرها من الوسائل الكفيلة برفع انتاجية الأرض .

إن اعتماد أسلوب الاستثمار البدائي للأرض ليس قاصراً على الملكيات المفتتة ، بل ان البورجوازية الريفية المتوسطة والصغيرة ، لا تستطيع هي ايضاً أن تدخل إلى حيازاتها من الأرض أساليب الاستثمار العصرية ، لأن ذلك يتطلب رساميل لا يمكن ان تتراكم لديها .

يضاف الى ذلك ان قسماً هاماً من الملكيات الزراعية الكبيرة (الواقعة تحت حيازة بقايا الاقطاع الديني والعائلي وبعض الملاكين الكبار) ما تزال تخضع هي أيضاً لأساليب الاستثمار البدائي ذاتها .

يبقى بعد ذلك كله القطاع الزراعي الرأسمالي حيث تقوم استثمارات كبيرة استطاع رأس المال الكبير الموظف فيها ان يدفع بها في طريق التحديث واعتماد الأساليب التقنية العصرية . ولقد كان نشاط الرأسمالية الكبيرة الزراعي في عدد من مناطق الريف مترابطاً مع التجارة الخارجية بالدرجة الأولى . فحيث تتوفر فرص التصدير وتحقيق أرباح عالية وسريعة ، كان رأس المال يصب توظيفاته الزراعية وينميها .

البنية الاجتماعية الطبقية

ما هي البنية الطبقية اللبنانية التي تشكلت على قاعدة هذا الاقتصاد الرأسمالي بكل الخصوصيات التاريخية التي نشأ ونما في ظلها ؟

١ — إن هيمنة قطاع الخدمات على مجمل التركيب الاقتصادي ، يجعل الطبقة البورجوازية اللبنانية خاضعة أساساً لسيطرة جناحها المصرفي التجاري المرتبط عضوياً بالسوق الرأسمالية العالمية ، حيث يشكل الحلقة الوسيطة بينها وبين « الداخل » : لبنان والمنطقة العربية .

إن هذا الجناح المصرفي التجاري يمد سيطرته ايضاً إلى القطاعات الإنتاجية ، الصناعية

والزراعية ، ليضع بذلك الاقتصاد اللبناني الرأسمالي كله تحت قبضته . ومن هنا كانت خصوصية « الجناح الوطني » من الطبقة البورجوازية اللبنانية ، المرتبط بالانتاج المحلي وبالسوق الوطنية . إن هذا الجناح الممثل للصناعة الوطنية والمصارف المحلية والتجارة المتوسطة الداخلية ، لا يتشكل في طبقة مستقلة ذات مصالح منفصلة عن الرأسمالية المالية والتجارية الكومبرادورية . ان طبيعة تكوينه الضعيف واعتماده على الجناح المصرفي التجاري المسيطر ، يجعله مشدوداً إلى كل روابط النظام الرأسمالي اللبناني بالسوق الرأسمالية العالمية . ومن هنا يبدو واضحاً أن تناقضات «الجناح الوطني» من الطبقة البورجوازية مع جناحها المصرفي التجاري المسيطر ومع رأس المال الأجنبي بالتالي ، هي تناقضات فرعية وغير عدائية ، ولا يمكن ان ينبثق عنها دور تاريخي « ثوري » تضطلع به البورجوازية الوطنية من خارج نظام تحالف الرأسمال المصرفي — التجاري والأجنبي .

إن ذلك يلقي ضوءاً على أسباب الضعف السياسي للبورجوازية الوطنية التي لم تستطع أن تشكل تياراً سياسياً يعبر عن مصالح لها مستقلة ويضعها على طريق تحقيق مهمات تاريخية . إن طبيعة تكوينها الاقتصادي الضعيف تحت هيمنة الطبقة المصرفية التجارية— قد جعلها عاجزة عن تحقيق مهمات هي في جوهرها مهمات بورجوازية ديمقراطية : تحرير الاقتصاد الوطني من التبعية للرأسمالية العالمية والاستعمار الجديد ، تنمية القطاعات الانتاجية الصناعية والزراعية ، تحقيق إصلاحات ديمقراطية اجتماعية وسياسية ... الخ .

٢ — إن تخلف الصناعة قد حال دون نشوء طبقة عاملة صناعية قوية . وتعبير «العمال» كما هو متداول في لبنان يشمل جميع العاملين في القطاعات الاقتصادية المختلفة سواء منهم الذين يعملون كإداريين وموظفين أو الذين يمارسون عملاً يدوياً وإن فئة عمال الصناعة الحقيقيين تبلغ حوالي ثلث عدد المعتبرين عمالاً في لبنان . كما أن هذه الفئة يغلب عليها طابع التبعثر بسبب صغر حجم المؤسسة الصناعية في لبنان إجمالاً .

ومن ناحية أُخرى ، فإن التنظيم النقابي يعكس هو بدوره جانباً من أوضاع الطبقة العاملة . ان عدد المنتسبين الى النقابات القائمة في جميع أنحاء لبنان لا يزيد عن نصف عدد العمال الذين يعملون في المهن التي تمثلها هذه النقابات ، وهو أقل من ثلث عدد العمال في لبنان بشكل عام . وان القسم الأكبر من التنظيم النقابي تمثله نقابات قطاع الخدمات ، أي ان

الغالبية العظمى من النقابات العمالية هي في حقيقتها نقابات موظفين ومستخدمين، والملاحظ في التنظيم النقابي الحالي ان نقابات عمال الصناعة – الذين يبلغ عددهم حوالي ٦٥ الفاً – قليلة جداً، اي ان معظم العمال الصناعيين غير منتظمين في نقابات. ثم إن مركز الثقل والدور القيادي في الحركة النقابية هو للنقابات التي تمثل الفئة ذات الأجور المرتفعة على الأخص، أي التي تضم في اغلبيتها موظفين (مثل نقابات موظفي المصارف، وموظفي ومستخدمي شركات البترول، ومعلمي المدارس الخاصة، وموظفي شركات الطيران ... الخ). ومن هذه الفئة خرجت معظم القيادات النقابية على اختلاف مواقعها يمينية كانت أم «يسارية».

إن ضعف تكوين الطبقة العاملة اللبنانية – وهزال تنظيمها النقابي – كان يشكل الأساس الموضوعي لضعف وهامشية دورها السياسي. يضاف الى ذلك كله انعدام محاولات تسييسها من جانب اليسار تقريباً. ذلك ان اليسار التقليدي (ممثلاً بالحزب الشيوعي الذي كانت له تاريخياً بعض المواقع التنظيمية العمالية) كان يمارس باستراتيجيته وتكتيكاته الاصلاحية عملية ابعاد الطبقة العاملة – موضوعياً – عن النضال السياسي الجذري ضد مجمل النظام الرأسمالي. وهكذا ولد تنظيمه الحزبي العمالي اصلاحياً، فلم يستطع ان يلعب دوراً طليعياً في تسييس الطبقة العاملة، وانتهى به الأمر الى السقوط في بئر الممارسة النقابية الاصلاحية التي لم تكن تختلف في أشكالها ومضامينها عن ممارسة القيادات النقابية اليمينية الساعية إلى عزل الحركة العمالية عن النضال السياسي وربطها بالدولة وبالنظام الرأسمالي.

٣ – إن الظاهرة الرئيسية في الريف – التي أشير اليها عند تحليل أوضاع الزراعة بشكل عام – هي سيادة الملكية الصغيرة للأرض وانتشارها. هناك ولا شك ملكيات زراعية كبيرة لم تزل لبقايا الاقطاع فيها وجود، كما ان هناك قطاعاً زراعياً رأسمالياً نما في السنوات الأخيرة بشكل خاص. ولكن تفتت الارض إلى ملكيات فردية صغيرة يبقى الظاهرة الرئيسية السائدة في الريف، وذلك معناه أن غالبية الفلاحين هم من الملاك الزراعيين الصغار. إلا ان الاحصاءات التقريبية تفيد أن ٤٠ بالمائة من الاستثمارات الزراعية يمارس فيها الاستثمار المباشر حيث يكون مالك الارض هو نفسه مستثمرها أو مشرفاً على استثمارها. أما الـ ٦٠ بالمائة الباقية من الاستثمارات فتمارس فيها أشكال متنوعة من الاستغلال

للفلاحين (سواء عن طريق المحاصة اي المشاركة او عن طريق استثمار الاراضي بالاستئجار). ويقدر تقرير «ايرفد» عدد العمال الزراعيين بحوالي ٩٥ الف عامل، قسم منهم يملك ارضاً صغيرة لا تكفيه فيلجأ الى بيع جهده كعامل زراعي.

إن الفلاحين الذين يشكلون غالبية سكان الريف، ما بين مالك زراعي صغير وفلاح فقير وعامل زراعي، هم الذين يحصدون نتائج تخلف الزراعة وضآلة حصتها في الدخل الوطني، على شكل انخفاض واسع في مستوى المعيشة.

ورغم احتكاك بعض مناطق الريف بالقطاع الزراعي الرأسمالي الحديث، وما يولده من علاقات اجتماعية جديدة تتخطى العلاقات التقليدية المبنية على الاقتصاد الفلاحي الطبيعي واشكال الاستثمار البدائي للأرض، إلا ان الريف اللبناني كله ما يزال يخضع في ردود الفعل السياسية التي تسوده الى العلاقات والانقسامات العائلية والعشائرية التي تشكل قاعدة نظام الاقطاع السياسي الطائفي في لبنان. إن هذه العلاقات ذات جذور تمتد في تاريخ لبنان الحديث إلى العهود الاقطاعية والعثمانية التي أوجدت في حياة القرية اللبنانية قواعد متوارثة من التقاليد العشائرية والطائفية، نهضت عليها الزعامات التقليدية وظلت تتوارث النفوذ جيلاً بعد جيل.

هكذا يبدو الريف «قلعة صامدة» لنظام الاقطاع السياسي الطائفي، يلجأ اليها دائماً لإعادة تركيب توازناته ويستنفرها في مواسم الانتخابات التي تكاد تلخص كل علاقة الفلاحين بالسياسة.

هذا التحليل العام لطبيعة تكوين الاقتصاد اللبناني وللبنية الاجتماعية إلى أية نتائج سياسية يقود؟

وهذا يقودنا الى القضية الثانية، وهي: التحالف الطبقي الحاكم، علاقاته وصراعاته

٢ – التحالف الحاكم ، علاقاته وصراعاته

الاقطاع السياسي و « الشهابية »

كان النظام السياسي بعد الاستقلال يرتكز على الاقطاع السياسي حتى عام ١٩٥٨ حين أخذت التناقضات تفعل فعلها في داخله ، من ناحية بين « السلطة التنفيذية » وزعامات الاقطاع السياسي ، ومن ناحية أخرى صراعات الاقطاع السياسي وتفككه وعدم قدرته بأشكاله القديمة على تلبية حاجات النظام الجديد .

ومنذ أحداث عام ١٩٥٨ برزت المؤسسة « الشهابية » على « حساب » الاقطاع السياسي الذي أنهكه الصراع فيما بينه وأضعفه تفككه وقدرته على تحقيق التوازن الداخلي ، مما أفسح المجال للمؤسسة الشهابية أن تقبض على زمام السلطة . لقد مثلت الشهابية التي عبرت سياسياً عن « المؤسسة » محاولة لإصلاح النظام كي يقوى على مجابهة التحديات الداخلية والخارجية التي يتعرض أو سيتعرض لها..فما هي حدود هذه المحاولة، وكيف تركب التحالف الحاكم من جديد ، وما هي طبيعة وحدود الصراعات الداخلية فيه ؟

ماذا مثلت الشهابية ؟

١ – على صعيد السياسة الخارجية

لقد كان طموح الشهابية يتجه نحو تجديد توازن التركيب السياسي الأيديولوجي للنظام الرأسمالي اللبناني ، مما يجعله قادراً على الاستمرار والصمود وسط منطقة عربية تشهد تغيرات سياسية واجتماعية واضحة . ومن هنا مثلت الشهابية في بدايتها – أي بعد أحداث ١٩٥٨ – وطيلة العهد الشهابي – سياسة خارجية متوازنة تدخل في حسابها قوة المعسكر العربي التحرري (ممثلاً بالجمهورية العربية المتحدة) ، فلا تنزلق إلى ممارسة

ارتباط سافر بمعسكر الرجعية العربية : وتآمر مكشوف على حركة التحرر الوطني في المنطقة – هذا « التوازن » الشهابي ظل ممكناً عندما كان « العامل العربي » خارجياً ، أما عندما دخلت المقاومة الفلسطينية – كما سنرى – الى الداخل ، فان « التوازن » أصبح متعذراً .

ومثل تلك السياسة الخارجية المتوازنة كانت تؤمن – فضلاً عن تجديد صيغة التوازن السياسي الطائفي في الداخل – الحفاظ على دور النظام اللبناني الوسيط كنظام لا يستطيع الاستمرار الا عبر تعزيز روابطه الاقتصادية في المنطقة العربية ، ولم تكن تلك السياسة لتمس بدوره الوسيط ، ولا بعلاقته بالامبريالية العالمية .

٢ – صعيد السياسة الداخلية

فقد مثلت الشهابية محاولة لتحديث النظام بحيث يستجيب من جهة لحاجات البورجوازية الجديدة، وبحيث يؤمن مزيداً من السيطرة والهيمنة للسلطة التنفيذية على زعامات الاقطاع السياسي .

ومن هنا كانت الشهابية مسوقة الى افراز ظاهرة جديدة هي ظاهرة « تدخل الدولة» في الحياة الاقتصادية وفي الاوضاع الاجتماعية . وكان هذا « التطور » يلتقي مع مطامح كبار الموظفين والتكنوقراطيين والاقتصاديين الذين كانوا يتحلحلون من تخلف الاقطاع السياسي (البرلمان كسلطة تشريعية) ، ويطمحون الى تقوية نفوذ « الأدارة وعبرَ تدخل الدولة » الذي يحقق طموحهم ومصالحهم في تقوية دورهم الأداري والسياسي .

ان حدود « تدخل الدولة » لم يكن ليتعدى نطاق تحديث الادارة وتقوية نفوذها : البنك المركزي ، الضمان الاجتماعي ، مجلس الخدمة المدنية ، مشاريع تنمية جزئية ، طرقات مدّ كهرباء الى القرى والمناطق المتخلفة .. الخ .

على ضوء ذلك يمكن فهم «الطابع الجديد» للعلاقات والصراعات في التحالف الحاكم، خاصة بين الاقطاع السياسي و « المؤسسة الشهابية » .

فبعد ان اضعفت « المؤسسة » سلطة الاقطاع السياسي ونفوذه وأحكمت « قبضتها على السلطة وعلى الادارة ، ولكنها حافظت على البرلمان كشكل من السلطة التشريعية ،

وتحالفت مع قسم من الاقطاع السياسي محدثة انقساماً سياسياً جديداً في صفوفه. ان الفريق من الاقطاع السياسي (النهج) الذي ألتف بضعف شديد حول « المؤسسة » مستمداً منها امكانية العبور الى الحكم، اصبح « الشريك الصغير » في السلطة . ولكن لا يعني ذلك ان الاقطاع السياسي قد استسلم نهائياً ، وان دوره أصبح مجرد « ملحق » نهائي للمؤسسة ، ان تناقضات الأقطاع السياسي و « المؤسسة » لم تزل تسحب نفسها وتؤثر – جزئياً على الأقل – على صراعات التحالف الحاكم، خاصة وان الاقطاع السياسي باعتماده في زعامته السياسية على الانتخابات فأنه يتأثر بجمهوره الانتخابي ، اي بقاعدة جماهيرية واسعة ..

هذا من ناحية ومن ناحية اخرى ، فان الانقسام في صفوف الاقطاع السياسي ليس ثابتاً ، لأن العوامل الفردية والمنافسة الانتخابية ، وتأثير الجمهور الانتخابي عوامل تجعل هذا الانقسام متغيراً باستمرار .

هذا على الصعيد السياسي للتحالف الحاكم، أما على الصعيد الطبقي فان الجناح المسيطر والمهيمن في البورجوازية اللبنانية هو جناحها المصرفي – التجاري كما رأينا – اما البورجوازية الوطنية فهي عاجزة موضوعياً عن تشكيل تيار اساسي يمثل مصالحها بشكل مستقل ومنفصل عن الجناح المصرفي التجاري الذي يبسط سيطرته على مجمل النظام الرأسمالي اللبناني .

والبورجوازية الوطنية ليست فقط عاجزة عن توليد تيار سياسي مستقل يحقق مهمات التحرر الوطني والديموقراطي ، بل ان الفئات السياسية الممثلة لها لا تستطيع ان تكون جزءاً ثابتاً لمرحلة تاريخية من تحالف سياسي طبقي من أجل تغيير وطني ديموقراطي في النظام القائم .

وهكذا فان الصراعات التي يمكن ان تنشأ بين فئات التحالف الحاكم لا تعبر عن انقسام سياسي عدائي ، ولا يمكن ان تفرز إلا صراعات متقطعة قصيرة النفس تدور ضمن الطبقة الحاكمة وفي حدود نظامها الراهن .

وعلى أساس هذا التحليل كيف يجب ان يكون موقف اليسار وممارسته السياسية استراتيجية وتكتيكاً ؟

١ – ان الانقسام السياسي في صفوف الطبقة الحاكمة بين « صف وطني » وصف « غير وطني » ، ليس عدائياً ولا أساسياً . ان ادراك هذه الحقيقة من جانب اليسار مسألة في منتهى الأهمية ، إذ بدونها لا يمكن فهم حقيقة الانقسام الراهن ضمن الطبقة السياسية

الممثلة لمختلف اجنحة البورجوازية اللبنانية ، ان هذا الانقسام ليس انقساماً اساسياً بين قوى مرتبطة بالنظام الرأسمالي الخاضع لسيطرة الطبقة المصرفية التجارية وبتركيباته ومؤسساته السياسية والايديولوجية ، وبين قوى منفصلة عنه ومستعدة لتوجيه النيران اليه من خارجه . بل هو انقسام ثانوي وجزئي يقع داخل اطار النظام ذاته ببورجوازيته واقطاعه السياسي وايديولوجيته الطائفية ومؤسساته وارتباطه الشديد بالنفوذ والمصالح الامبريالية .

٢ – ليس معنى ذلك ان يهمل اليسار التناقضات والانقسامات في صفوف التحالف الحاكم ، بل عليه من خلال فهم واقعي وصحيح لها أن يصوغ التوقعات والاستنتاجات الصحيحة التي تساعده على انتهاج تكتيك صحيح. فذلك ما يجعله يحدد اللقاء التكتيكي الجزئي بينه وبين بعض الفئات البورجوازية المتقدمة (الحزب التقدمي الاشتراكي ، بعض قوى التيار الناصري) في الفترات التي تكون فيها هذه الفئات مستعدة للاشتباك جزئياً مع النظام وقادرة عليه ، على ان يبقى اليسار مدركاً لطبيعة تلك الفئات وعجزها عن ان تكون جزءاً ثابتاً من تحالف وطني طبقي يستطيع انتهاج ممارسة نضالية ثورية منفصلة عن مجمل النظام ومضادة له .

٣ – تطور الحركة الوطنية اللبنانية وعلاقته بالعامل العربي ، وخاصة بعد دخول المقاومة الفلسطينية

لقد تركب النظام السياسي ، مع الاستقلال ، على أساس التسوية الطائفية بين البورجوازيتين المسيحية والاسلامية وزعماء الاقطاع السياسي الطائفيين، وقد أمنت هذه التسوية طابع الازدواج المطلوب للمصالح التجارية النامية ، فما سمي بالوجه العربي يقدم فرصة التعامل الاقتصادي في المنطقة العربية ، وما سمي بالكيان اللبناني الطائفي المستقل يؤمن العزلة والسور الذي يحمي الداخل اللبناني من تطورات الخارج العربي !

وفي المرحلة الأولى قبل دخول حركة المقاومة الفلسطينية – كان العامل العربي الخارجي – المتمثل بحركة التحرر الوطني العربية يدخل الى الداخل اللبناني، ضمن مجرى التوازن الطائفي القائم ، فالاقطاع السياسي والبورجوازية الاسلامية اللذان كانا على رأس الحركة الوطنية اللبنانية ، كانا باستطاعتهما التكيف مع الموجة الوطنية العربية الخارجية. فحركة التحرر الوطني العربية لم تزل بعد مسألة خارجية لا داخلية .. أو بتعبير آخر ان حركة

التحرر الوطني العربية لم تصل بعد الى مستوى المس بمصالح طبقة مصرفية – تجارية تتعيش على عملية النهب الامبريالية في المنطقة العربية .. فالقضية الفلسطينية راكدة ، وحركة التحرر الوطني العربي لم تزل بعد في اطار الصراع ضد الاستعمار القديم – البريطاني والفرنسي – الذي ينهار لصالح وريثه الرئيس : الامبريالية الاميركية ومصالحها الضخمة البترولية .. لذلك كان من السهل على « الزعماء الوطنيين » ان يضعوا الحركة الوطنية اللبنانية وعلاقتها بحركة التحرر الوطني العربي ضمن اطر وأشكال التوازنات الطائفية والسياسية القائمة من ناحية ، وضمن المنافسة ، على النفوذ بين الدول الاستعمارية الثلاث : فرنسا وبريطانيا واميركا .

وهكذا لم يستطع « العامل العربي » ان يكسر سور العزلة السياسية للكيان اللبناني الطائفي ، فقد أمتصته التركيبات الداخلية من طائفية وسياسية ومنعت ان يجري التفاعل الصحيح والالتحام الحقيقي بين النضال الوطني اللبناني والنضال الوطني العربي .

لقد كانت عند النظام اللبناني قدرة على أحتواء «العامل العربي» وأمتصاصه في داخل توازنه الداخلي . وقد استمرت هذه القدرة على الاحتواء الى حين دخول حركة المقاومة الفلسطينية ، كما سنرى ... إلا أنه لا بد هنا من الاشارة الى احداث عام ١٩٥٨ وموقعها من التحليل الذي قدمناه ، إذ جاءت هذه الأحداث في اعقاب موجة المد الوطني العربي التي تبلورت اثناء وبعد العدوان الثلاثي على مصر ومعركة السويس ، وبدأت هذه الموجة الوطنية العربية تفرز اتصالاً حميماً بين مصر – التي كانت قد قطعت شوطاً هاماً على طريق التحرر الوطني – وبين سوريا التي تعاظم نفوذ الحركة الوطنية التقدمية فيها ، ان كل ذلك وضع النظام اللبناني أمام تغيرات هامة في المنطقة العربية ، إذ أن خضوع كل المنطقة العربية لنفوذ الاستعمار ولسيطرة الانظمة الاقطاعية والبورجوازية المتحالفة معه في مطلع الخمسينات ، كان يمنح السياسة الخارجية في بدايات عهد الاستقلال قدرة كاملة على التوازن بين وجهيه العربي والانعزالي بما يحفظ للنظام اللبناني الاستمرار في لعب دور الوسيط في عملية النهب الامبريالية الجارية في المنطقة العربية

إلا انه بعد عام ١٩٥٦ بدأ هذا التوازن يختل ، وكان بأمكان النظام أن يصحح هذا الاختلال بامتصاص العامل العربي الخارجي المتمثل بحركة التحرر الوطني العربية النامية

ما دامت هذه الحركة لم تزل بعد بعيدة عن المس بمصالح الامبريالية الأميركية وآفاق نموها .. أي أن يُمتص العامل العربي الخارجي ضمن مجرى المنافسة بين الدول الاستعمارية المتوترة في تركيبه الداخلي .

ولكن عهد شمعون ذهب بعيداً في سياسة الاختلال هذه ، مما أفقد السياسة الخارجية قدرتها على الحفاظ على التوازن الطائفي الذي يحقق استمرار دور الوسيط للنظام اللبناني، كما ان عهد شمعون على الصعيد الداخلي ذهب بعيداً في أواخر عهده في سياسة ضرب نفوذ كبار زعامات الاقطاع السياسي ، في محاولة لايجاد حكم مركزي قوي للسلطة التنفيذية من ناحية ، وفي محاولة لتجديد عهده من ناحية ثانية .

وهذا ما جعل الاقطاع السياسي « والزعماء الوطنيين » فيه يركبون الموجة الوطنية ضد « الأختلال الشمعوني » في السياسة الخارجية ، ويضعون الحركة الوطنية اللبنانية عند حدود أسقاط عهد شمعون .

وأنتهت احداث عام ١٩٥٨ إلى صفقة مع النفوذ الأميركي على الصعيدين العربي والداخلي (من مباحثات مورفي مع قادة احداث ٥٨)، إلى اتفاق ناصر–شهاب ، بعد ذلك ، على الحدود .

وهكذا تكسرّ « العامل العربي الخارجي » عند هذه الحدود من الصراع ، ولم يمس وجهيّ التناقض في النظام اللبناني، وكان العهد الشهابي محاولة تصحيحية اتت تعيد للنظام اللبناني نقطة توازنه بما يضمن استمرار مشاركته في عملية النهب الأمبريالية . وتحول « العامل العربي الخارجي » ، متمثلاً بحركة التحرر الوطني العربية الرسمية ، الى جزء من التوازن الداخلي الطائفي ، وضمن أطار الانقسامات السياسية في التحالف الحاكم .

لقد ظلت المسألة الوطنية إذن ، لا تمس مصالح الطبقة الحاكمة ، انما كانت تتدخل في حساب التوازن الداخلي الذي يوفر للنظام الأستقرار لأستمرار قوانين لعبته التقليدية وما تتضمن من صراعات تدور في أطاره لا خارجه .

ولكن المسألة الوطنية أنتقلت بعد هزيمة ٥ حزيران إلى مرحلة من نوعية جديدة تمثلت بصعود حركة المقاومة الفلسطينية .

ولكي ندرك الطابع النوعي الجديد لحركة التحرر الوطني بعد هزيمة ٥ حزيران ،

وما سيفرزه صعود حركة المقاومة من آثار على مجمل الوضع العربي ومن ضمنه الوضع اللبناني ، لا بد من تحليل موجز جداً للأسباب البعيدة التي أدت إلى الهزيمة ، والتي تتعلق بتكوين وتركيب حركة التحرر الوطني العربية الطبقي .

فالثورة الوطنية العربية انطلقت بعد الهزيمة العسكرية الأولى التي أدت الى قيام اسرائيل عام ١٩٤٨ تحت قيادة الجناح التقدمي البورجوازي الصغير (والتي شملت مصر وسوريا والعراق والجزائر واليمن شمالاً ثم جنوباً فيما بعد) واعطت – هذه الثورة الوطنية – في حلقتها الرئيسية المتقدمة : الجمهورية العربية المتحدة – ذروة نتائجها الاقتصادية والسياسية والايديولوجية والتنظيمية بين ١٩٦١ و ١٩٦٣ . فخلال تلك الفترة تحققت تأميمات تموز ٦١ (ثم اكتملت بتأميمات آب ٦٣) ، وصدر الميثاق الوطني واقيم الاتحاد الاشتراكي العربي (ممثلاً لتحالف قوى الشعب العامل) .

ان هذه الانجازات كانت تمثل قمة مرحلة الصعود الثوري للجناح التقدمي البوجوازي الصغير على رأس حركة التحرر الوطني العربية ... وبعدها بدأت « الثورة الوطنية » ، تحت قيادتها الطبقية تلك ، تراوح في مكانها لتتضح عبر ذلك وتتصاعد أزمتها التاريخية « كثورة » تقودها طبقة وسطية انتقائية عاجزة عن الاخذ ببرنامج جذري يؤدي الى اكمال مهمات التحرر الوطني الديمقراطي بأفق بروليتاري ، ويفتح الطريق الى التحول الاشتراكي . ومن هنا كان النموذج الذي بدأت الثورة الوطنية العربية « تستقر » عليه – في حلقتها الرئيسية المتقدمة – هو نموذج « الدولة الوطنية » الممثلة لمصالح طبقة بيروقراطية بورجوازية عسكرية وادارية ، والخاضعة لسيطرتها . ان هذه الطبقة الجديدة ، ذات الاصول البورجوازية الصغيرة ، بدأت تنفصل عن اصولها التاريخية تلك وتتناقض – مصلحة ونظاماً – ليس فقط مع العمال وفقراء الفلاحين بل ومع جماهير البورجوازية الصغيرة العريضة والكادحة ومثقفيها الديمقراطيين والثوريين ، ايضاً .

ان الطبقة البيروقراطية البورجوازية ، العسكرية والادارية ، بدأت تصارع لضبط العملية الجدلية الطبقية داخل المجتمع ضمن حدود نظامها على كل الاصعدة .

– على الصعيد الاقتصادي: تكريس نموذج للتنمية يلبي مصالحها الاستهلاكية المباشرة ، ويعجز عن توفير مقومات التحرر الاقتصادي الحقيقي من سيطرة الامبريالية وسوقها الرأسمالية ، وعن بناء اساس مادي لتحول اشتراكي يحرر العمال وفقراء الفلاحين وجماهير

البورجوازية الصغيرة المسحوقة من القهر الطبقي المادي المرتبط جدلياً بالتخلف .

– وعلى صعيد النهج الطبقي الاجتماعي ايقاف التحولات التي تحققت ، عند حدود التأميمات والاصلاح الزراعي ، والمحافظة على بقايا العلاقات الاقطاعية وعلى العلاقات الرأسمالية الجديدة في المدينة والريف ، ومقاومة كل الاتجاهات الفكرية والطبقية الضاغطة نحو الانتقال من مرحلة رأسمالية الدولة وتوزيع الارض الى مرحلة التحول الاشتراكي في الزراعة وفي اقتصاد المدينة .

– وعلى الصعيد السياسي : اقامة اشكال من « الديمقراطية » لم تكن في مضمونها الحقيقي سوى عملية احكام لسيطرة البيروقراطية البورجوازية العسكرية والادارية على كل المؤسسات السياسية التمثيلية .

– وعلى صعيد المعركة الوطنية مع الاستعمار الجديد والرجعية العربية : انتهاج سياسة تسعى الى عقد هدنة مع المعسكر الامبريالي والطبقي الرجعي في المنطقة العربية ، هدنة كانت تتخللها معارك ديماغوجية قصيرة النفس ومتذبذبة الشعارات .

– وعلى الصعيد الايديولوجي : حبس العملية الجدلية الفكرية ، المواكبة للعملية الطبقية ، في سجن الفكر « الاشتراكي » الانتقائي الاصلاحي الذي انتقل من مرحلة مصارعة الايديولوجية الاقطاعية – البرجوازية التقليدية الى مرحلة الصراع مع الاتجاهات الماركسية وخوض معركة مكافحة الافكار « المتطرفة » التي « لا تنبع من ظروفنا وتراثنا » والتي تستهدف « جرنا الى الشيوعية » !

– وعلى الصعيد التنظيمي: مكافحة كل الاتجاهات العمالية الداعية إلى اكساب الطبقة العاملة (وحلفائها من فقراء الفلاحين والمثقفين الثوريين) حزبها الطليعي المستقل ايديولوجياً وسياسياً وتنظيمياً . وقمع كل تحرك تنظيمي يتخطى اطار « التحالف الوطني الطبقي » العام تحت قيادة البيروقراطية البورجوازية وفي ظل افكارها وبرنامجها وممارستها السياسية .

تلك هي الأسباب البعيدة لهزيمة ٥ حزيران . فالهزيمة لم تكن مجرد صدفة رماها القدر بوجه حركة التحرر الوطني العربية ، ولم تكن نتيجة اخطاء عسكرية لعب الحظ دوراً أساسياً في استفحالها كي تصل إلى مستوى الهزيمة ، بل كانت تتويجاً وتراكماً لمجموع التناقضات الاجتماعية السياسية التي كانت تحكم مسيرة حركة التحرر الوطني العربية .

كانت الهزيمة اعلاناً بالموت والأفلاس على مؤسسات أجتماعية وبنى اقتصادية وسياسية وفكرية لم تعد تملك قوة الحياة وقوة التقدم بعـــد أن استنفدت مهماتها التاريخية ، وكما يقول ماركس :

« ذاك هو الجانب المثير في الحرب فهي تمتحن الأمة ... وكما أن المومياءات تنحل فور تعرضها للهواء ، كذلك تلفظ الحرب حكمها بالموت على جميع المؤسسات الأجتماعية التي لم تعد تملك قوة الحياة » .

ولكن للهزيمة وجهها الآخر . فكما أنهـا كانت تعبيراً عن مؤسسات لم تعد تملك قوة الحياة ، كذلك كانت تعبيراً عن **ولادة** مؤسسات جديدة تملك امكانية التقـدم ، وتملك قوة الحياة ، هي : حركة المقاومة الفلسطينية المسلحة .

وبالرغم مما تحمله حركة المقاومة الفلسطينية من العفوية والقصور الذاتي والتناقضات الفكرية المختلفة ، التي قد تؤدي بها إلى انتكاسات وتراجعات ، مما لا مجال لبحثه هنا — إلا انها قد وضعت موضوعياً بذور الثورة الجذرية المنطلقة من تحت (من الجماهير) ... وبهذا المعنى تمثل حركة المقاومة النقيض المادي لمجمل الأوضاع العربية التي حكمت عليها الهزيمة بالموت . وليس معنى هذا القول ان الثورة الفلسطينية ستتطور بحـد ذاتها — الى ثورة عربية شاملة ، انما سيمتد تأثيرها وتفاعلها على مجمل الاوضاع العربية سواء منهـا ذات العلاقـــة المباشرة بالقضية الفلسطينية أو البعيدة جغرافياً عنها .. وستمثل حركة المقاومة « الرافعة التاريخية » الأساسية التي يمكن ان تقذف بحركة التحرر الوطني العربية نحو مجابهات حاسمة مع المعسكر المثلث: الصهيونية والأمبريالية والرجعية العربية. وهكذا تبدو حركة المقاومة الفلسطينية كعامل « تجذير » لحركة التحرر الوطني العربية .

وهذا العامل شديد العلاقة بالنضال الوطني في لبنان .. إذ أن كل نمو في حركة التحرر الوطني العربية توسع رقعة المعركة مع الصهيونية والأمبريالية سيؤثر على النضال الوطني في لبنان وسيكون مردوده عجزاً متزايداً من جانب النظام اللبناني عن أجهاض وأمتصاص تأثير هذا « العامل العربي » الجديد على النضال الوطني اللبناني ، وعن ضبط هذا النضال ضمن أطر البنى الأيديولوجية والسياسية الطائفية والصراعات السياسية ضمن التحالف الحاكم .

ان النضال الوطني اللبناني المساند للكفاح الفلسطيني المسلح والمتفاعل معه ، سيطلق في

وجه الوضع اللبناني تحديات سوف تلعب دورها في تفكيك تماسكه الداخلي ، وفي خلخلة تركيباته الفوقية والتقليدية .. وسيقدم فرصة انضاج عمـــل سياسي ثوري مستقل ينطلق خارج الانقسامات والتوازنات بين فصائل الطبقـة المسيطرة وقواها السياسية المختلفـة .

لمـــاذا ؟؟

لأن مصالح الطبقة المصرفية — التجارية مناقضة تماماً لأي نضال وطني ضد الوجود الصهيوني ، وضد خطر توسعه وأطماعه حتى بالجنوب اللبناني .. إذ أن أي نضال ضـــد الوجود الصهيوني سيجر حتماً الى صراع مـــع مصالح الامبريالية في المنطقة العربية ، أي سيمس مصالح الطبقة البورجوازية اللبنانية نفسها .

لقد دخل « العامل العربي » هذه المرة بصفته معاديـــاً إلى آخر الحدود للمصالح الامبريالية ، ومعادياً الى آخر الحدود للوجود الصهيوني ، وبصفته يحمل معه زخماً جماهيرياً ثورياً تحت راية الكفاح المسلح .

وهذا ما يقدم فرصة تاريخيـــة جديدة لبداية صحيحة في تفاعل الحركة الوطنية اللبنانية والحركة الوطنية العربية ، فالأطر التقليدية والتوازنات الداخلية والانقسامات السياسية في النظام ستصبح عاجزة عن احتواء العامل العربي الخارجي وعن أمتصاصه ضمن مجرى النظام اللبناني .

وهنا لا بد من تبديد بعض الأوهام أو تصحيح بعض الاستنتاجات الخاطئة :

١ — ان دخول حركة المقاومة على الوضع اللبناني ليس معناه حلول الثورة الفلسطينية محل العمل اليساري اللبناني ، بل ان ما تقدمه حركة المقاومـــة من تأثير على الوضع اللبناني ، وما أفرزته وتفرزه من نتائج سياسية يفتح المجـــال ، لأول مرة ، أمام **عمل سياسي مستقل لليسار** اللبناني ..

٢ — ان انهيار مقومات نظام الطبقة المصرفية التجارية لا يمكن ان يحصل كظاهرة لبنانية قائمة بحد ذاتها ، مقطوعة الجذور عن تطورات الوضع العربي ، انه من قبيل الوهم انتظار حصول ذلك بمعزل عن تحولات أساسية لا بد أن تصيب أوضاع المنطقة العربيـــة كي تتأزم بالمقابل اوضاع النظام اللبناني وتصل تناقضاته الى ذروتها ...

وطالما بقي أمـــام النظام اللبناني حيز واسع للعب دوره كوسيط ما بين السوق

الأمبريالية والمنطقة العربية ، فأن مقومات أستمراره ستظل قوية ..

أن اتساع حلبة الصراع مع اسرائيل والأمبريالية وما ستفجره من تناقضات داخلية في كل بلد عربي يضعه أمام مهمات التحرر الوطني الكامل والشامل من جديد ، ان ذلك كله هو الذي سوف يسد حتى أمام النظام اللبناني منافذ دوره الوسيط .

٣ — ليس معنى ذلك أيضـــاً الخروج باستنتاج ساذج وخاطىء هو **انتظار** أنتصار معركة التحرر الوطني الجذرية في المنطقة العربية ، بل ان المسألة الوطنية اللبنانية بالألتحام مع حركة المقاومة ، تشكل « الحلقة المركزية » في الخط السياسي الثوري الذي يمكن أن يفرز تسييساً لحركة النضالات الطبقية العفوية العمالية والفلاحيـــة — خاصة في الجنوب — وللجماهير البورجوازية الصغيرة وخاصة في فئاتها الدنيا . ان الازدهار اللبناني المتعيش على عملية النهب الأمبريالية أستطاع أن يحدث تميعاً طبقياً في لبنان ، واستطاع أن « يشتري » فئات طبقية واسعة خاصة في الفئات العليا والمتوسطة من البورجوازية الصغيرة وفئات المستخدمين في قطاع الخدمات ، فمركز الأستغلال الذي تمارسه الطبقة المصرفية التجارية اللبنانية يقع خارج لبنان ، كما يقع داخله ، وهكذا فأن التحرر العربي من المصالح الأمبريالية سيعكس نفسه على الوضع اللبناني ليفاقم من تناقضاته الداخلية ، وليبرز مركز الأستغلال في الداخل اكثر فأكثر .

ان قدرة النضال الوطني اللبناني على بلورة وانضاج استقطـــاب طبقي سياسي يسلخ اكثرية السكان — جماهير البورجوازية الصغيرة والعمال وفقراء الفلاحين — عن نظام الطبقة المصرفية التجارية ليضعها تحت قيادة طليعة ثورية متماسكة — ان ذلك يرتبط جدلياً بنمو الثورة الوطنية الديموقراطية وانتشارها في المنطقة العربية .

فهذا النمو بما يثمره من تقدم على طريق تطوير قوى الانتـــاج وفك الارتباط بالسوق الرأسمالية العالمية ، واقتلاع مصالح الاستعمار الاقتصادية من شأنـــه ان يُفقد النظام اللبناني مقومات أزدهاره واستمراره ، وينتزع منه القدرة على شراء فئات طبقية واسعة واستيعابها ليفتح ، بالتالي ، افاقاً واسعة أمام النضال الوطني لتسييس تلك الجماهير ثورياً وتوعيتها على مصالحها المقبلة .

ان هذا لا ينبغي ان يفهم بعقلية تبسيطية فتسييس حركة النضالات العفوية ليس أجراء يتحقق بمجرد تحديد الخط السياسي والكشف عنه نظرياً وبوضوح — ذلك ان

المسألة ترتبط أولاً وآخراً ، بعملية نمو تاريخيـــة طويلة ومتصلة ، عملية نمو في وجود وثقل ونشاط الثورة الفلسطينية ، وعملية نمو في التحولات الثورية ضمن الوضع العربي ، ثم عملية تراكم في مستوى التصدي الوطني اللبناني لحماية العمل الفدائي وتأطير الجماهـير حوله . انهذه التحديدات كلها تتيح امكانية التصنيف لعمـــل اليسار اللبناني بين خط أصلاحي ، وخط ثوري ، وخط مغامر ..

١ — فالخط الاصلاحي لم يزل يراهن على انقسامات داخلية في تحالف الفئات الحاكمة ، ولم يزل عمله السياسي يقع ضمن مظلة التوازنات التقليدية القائمة مما يُفقده استقلاله ويضعه في ذيل الفئات الحاكمة التي يراهن عليها .

٢ — والخط الثوري هو الذي ينضج من خلال تحليل صحيح لدخول حركة المقاومة على الوضع اللبناني ، شروط عمل سياسي مستقل لليسار متفاعل بتطورات ثوريـــة في الوضع العربي .

٣ — والخط المغامر هو الذي يقدر العمل التقدمي والوطني في لبنـــان بأكثر من حدوده الحالية وعلاقته بنمو ثوري في المنطقة العربية وبنمو وتطور الثورة اللبنانيـــة والاطاحة بالنظام القائم والقضاء عليه شعاراً مغامراً لا تتوفر امامه الا امكانية السحق السريـع ...

الحزب الشيوعي

ايها السيدات والسادة :

سيكون من الصعب علي في هذا الوقت القصير ان احيط بجميع جوانب هذا الموضوع وان اقدم فكرة شاملة متكاملة عن الحزب الشيوعي اللبناني وسياسته العامة ومواقفه ازاء مختلف القضايا اللبنانية والعربية والدولية . فان هناك ظروفاً وعوامل عديدة ، لعبت في الماضي ، ولا يزال قسم منها ، يلعب الآن ، دوراً في اخفاء الصورة الحقيقية لهذا الحزب ، أو تشويه هذه الصورة . لذلك سوف اركز في حديثي على المبادىء الاساسية العامة التي يرتكز عليها الحزب في وضع استراتيجيته وتكتيكه ، طارحاً امامكم بايجاز ، بعض مواقف الحزب الحالية التي تشكل هيكل سياسته العامة ، مرفقاً ذلك بنظرة انتقادية سريعة الى بعض مواقفه الماضية .

ان الحزب الشيوعي هو حزب العمال والفلاحين وجماهير الكادحين والمثقفين الثوريين . وقد ارتبطت نشأته في لبنان عام ١٩٢٤ بنمو الطبقة العاملة اللبنانية وخوضها النضال الطبقي والنضال السياسي في مقاومة الاستعمار . وهدف الحزب هو تحويل المجتمع تحويلاً ثورياً الى الاشتراكية وبناء المجتمع الاشتراكي . وهو يسترشد في سبيله الى هذا الهدف بنظرية الاشتراكية العلمية الماركسية اللينينية . فالاشتراكية بنظر الحزب ، هي وحدها التي تكفل القضاء على التخلف الاجتماعي في بلادنا وتضمن تحرير الشغيلة أجتماعياً وسياسياً وفكرياً . ويعتبر الحزب ان الطريق لتحقيق ذلك هو تسلم تحالف الشغيلة السلطة السياسية بقيادة الطبقة العاملة ، وقيام هذا التحالف بالغاء الامتيازات

الطبقية وبتحويل ملكية وسائل الانتاج الى ملكية اجتماعية تضع الخيرات المادية والروحية للمجتمع في ايدي خالقي هذه الخيرات .

ويرتكز الحزب الشيوعي في نضاله الثوري الى استراتيجية وتكتيك محددين تقوم بصياغتهما مؤتمراته وهيئاته القيادية ، على أساس تحليل معمق ، في ضوء الماركسية اللينينية ، للعوامل الموضوعية المحركة في المجتمع . وهذا النوع من التحليل هو الذي يعطي لمواقف الحزب الشيوعي الثبات والانسجام ، لانه لا يقوم على ردود الفعل المباشرة ازاء المواقف الآنية للقوى السياسية والطبقية الاخرى . وهذا التحليل ، يمكن الحزب الشيوعي ، كذلك ، من فهم الواقع الموضوعي ومن ادراك الوضع المحدد لكل طبقة وللدور الذي تلعبه ومعرفة الاتجاه العام الذي يتطور فيه الوضع نتيجة التفاعل المتبادل بين اتجاهات مختلف القوى الطبقية والسياسية الفاعلة في المجتمع . وان نقطة الانطلاق في هذا التحليل الموضوعي العلمي ، أي الماركسي اللينيني ، هو دراسة وفهم البنية الاقتصادية والاجتماعية للبنان ، وما يقوم عليها من تركيب طبقي ونظام سياسي .

وعلى هذا الاساس يضع الحزب خطته التنظيمية التي تقوم على نشر افكاره وترسيخ قواعده في صفوف العمال والفلاحين الفقراء وسائر الكادحين بالاضافة إلى الطلاب والمثقفين الثوريين لتحقيق برنامجه . وعلى هذا الاساس ايضاً يبني الحزب سياسة التحالفات من أجل تحقيق المهمات الآنية والستراتيجية التي تواجه الطبقة العاملة وسائر الجماهير الشعبية الكادحة .

ان النظرة التحليلية العامة الى المجتمع اللبناني تبين انه مجتمع رأسمالي في اطار التخلف النسبي والتبعية للاستعمار الجديد . فبدخول اسلوب الاستثمار الرأسمالي الى قطاع الزراعة ، شمل التطور الرأسمالي كل القطاعات الاقتصادية . ولا يقلل من هذا الأمر وجود بقايا استثمار شبه اقطاعي كالزراعة في الحصة والعمل الحرفي . فاسلوب الاستثمار الرأسمالي اصبح الغالب في الاقتصاد اللبناني والمحدد لسيره .

إلا ان السمة المميزة للاقتصاد اللبناني ، هي تطوره الوحيد الجانب ، وانتفاخ قطاع الخدمات فيه ، وهيمنته على الحياة الاقتصادية وتحديده اطار تطور القطاعات الاخرى .

فان حصة هذا القطاع توازي ثلثي الدخل الوطني (٦٨ ٪) في حين لا تبلغ حصة القطاعات المنتجة والتي تشكل القاعدة المادية الانتاجية لكل اقتصاد سليم سوى الثلث (الصناعة ١١ ٪ والزراعة ١٧ ٪) وهذه الظاهرة تجد بذورها في الظروف التاريخية التي رافقت نشأة الرأسمالية وتطورها في لبنان ولا سيما منها ما يتعلق بتطور الاوضاع الاقتصادية والسياسية في البلدان العربية الأخرى . ويؤكد ذلك كون تاريخ لبنان ، قديمه ووسيطه وحديثه ، جزءاً من التاريخ الشامل للبلدان العربية ، ولا يمكن النظر اليه بمعزل عن النظر الشامل لتاريخ المنطقة العربية بأسرها وتطور الاوضاع فيها .

لقد تغلغلت المؤسسات التجارية والمالية الاوروبية (الفرنسية بشكل خاص) بقوة في لبنان بعد عام ١٨٦٠ ، وسلمت وكالة اعمالها إلى بعض التجار المحليين وخاصة تجار بيروت ، والى بعض كبار الملاكين . ومع اتساع نشاط الشركات الاجنبية ازدادت فئة الوكلاء قوة ونفوذاً في الميدان الاقتصادي والسياسي . واصبح هذا الشكل من التجارة الرأسمالية هو المحدد للتطور الرأسمالي في البلاد . وخلافاً لتطور الرأسمالية الكلاسيكي الذي تطلب تحطيم الاقطاع ، حافظت الرأسمالية ذات الطابع الكولونيالي في تطورها على بقايا العلاقات الاقطاعية ، وابقت على نفوذ الاقطاعيين السياسي ونالت من مصالح الحرفيين والتجار غير الوسطاء . لذا وضعت مناهضة هؤلاء للنفوذ الاجنبي بذور الحركة الوطنية آنذاك . وقد تمثلت تطلعات هذه الفئات ومطامحها في كتابات رواد الفكر في الثلث الاخير من القرن الماضي . وطبعت النزعة العربية والشمولية مجمل كتاباتهم ، كما تجلت في مشاركتهم العملية في الكفاح التحرري العربي ضد السيطرة العثمانية وفي سبيل اقامة الدولة العربية المستقلة .

ان ازدياد قوة ونفوذ فئة الوكلاء لا يعني انه لم تكن توجد قبل عام ١٨٦٠ بذور الرأسمالية في لبنان . فمن المعروف انه كان هناك العديد من الصناعات الحرفية المزدهرة خاصة صناعة الحرير وصناعة الفخار وسواهما من الصناعات الحرفية . إلا ان هذه البذور الرأسمالية نشأت متأخرة جداً في ظروف نضوج الرأسمالية الاوروبية وتوجهها لاقتسام بقية مناطق العالم اقتصادياً وسياسياً . ونتيجة لسياسة الاغراق التي اتبعتها الرأسمالية الاوروبية نزل الخراب بهذه البذور الرأسمالية الوسيطة المرتبطة بالشركات الرأسمالية الاوروبية . وتعزز هذا الاتجاه في تطور الرأسمالية في ظل الانتداب الفرنسي الذي فرض على لبنان بعد الحرب العالمية الاولى . وبقي المجال ضيقاً امام تطور الرأسمالية الصناعية

إلا خلال فترات متقطعة طارئة ، كفترة الحرب العالمية الثانية حيث انقطعت طرق المواصلات وسنحت الفرصة لبعض التطور الصناعي تلبية لحاجات السوق المحلية وبعض الاسواق العربية ، وكذلك لتزويد الجيوش الانكليزية والفرنسية المقيمة في لبنان والمنطقة .

وبعد الحرب العالمية الثانية ومع التغلغل الاميركي في البلاد عادت البرجوازية الوسيطة الى التطور والازدهار بسرعة . ومما زاد في قوة هذه البرجوازية الوسيطة ان نشاطها لم يكن يقتصر على تلبية حاجات السوق المحلية اللبنانية وحدها ، بل تعداه إلى سوريا ، بحكم ارتباط البلدين حتى عام ١٩٥٠ بالوحدة الجمركية ، في حين ان البرجوازية الصناعية لم تحصل على مثل هذه الامكانيات . فقد ازدهرت أعمال الوساطة في مدن الساحل الرئيسية ذات المرافىء الكبيرة (لبنان) وكانت تخدم اسواقاً داخلية كبيرة (سوريا) . وهذه الاسباب تفسر قوة الجناح الوسيط من البرجوازية اللبنانية وضعف جناحها الصناعي أو المرتبط بالسوق المحلية . وقد تعاظمت امكانية سيطرة الجناح الوسيط وقطاع الخدمات بصورة هائلة مع تدفق أموال امراء الخليج العربي والسعودية بعد اكتشاف البترول واستثماره في بلادهم ، ومع تهريب الرساميل من البلدان العربية ، وخاصة سوريا والجمهورية العربية المتحدة ، إلى لبنان ، بعد تحقيق بعض التدابير التقدمية فيهما في الميدان الاقتصادي والاجتماعي .

ان تطور الاقتصاد اللبناني في طريق الرأسمالية ضمن علاقات التبعية للاستعمار الجديد اعاق توسيع قطاع الصناعة وتنميته . كما ان دخول الرأسمالية إلى الريف وتوسعها فيه مع بقاء بقايا علاقات الاقطاعية وشبه الاقطاعية وتشابكها معها ، الحق الخراب بجماهير الفلاحين الكادحين ومنع حل القضية الزراعية في صالحها ، في الوقت الذي نما فيه قطاع المصارف وتزايدت سيطرة رأس المال على مجمل القطاعات الاقتصادية مع تزايد تغلغل الاستعمار الجديد في لبنان .

ولم يكن باستطاعة البرجوازية اللبنانية بشروط تكونها وتطورها في اطار التبعية للاستعمار وفي ظروف ضعفها وخضوعها لجناحها الوسيط الصاعد والمسيطر ، القيام بمهام التصنيع الواسع . ففي مثل هذه الظروف لا يمكن النظر إلى عملية التصنيع والتنمية نظرة فنية واقتصادية فحسب بل هي ، وفي الاساس ، قضية سياسية واجتماعية ذات محتوى

تقدمي يدور حولها صراع طبقي عنيف مع البرجوازية الوسيطة والاستعمار الجديد. وان السير في هذه العملية إلى نهايتها بما يستلزمه من مواقف سياسية محددة ومن ضرورة تركيز الموارد الاقتصادية والفنية، يتعدى بمضمونه وابعاده قدرة البرجوازية اللبنانية ويتجاوز اطار العلاقات الاجتماعية الرأسمالية الذي تحاول البرجوازية ابقاء المجتمع ضمنه.

وفي اتجاه تطور الصناعة اللبنانية وواقعها الحالي خير دليل على ذلك. فقد بقيت الصناعة من حيث الاساس متخلفة وتعاني من عدم التمركز ومن مستوى انتاجية متدن ومن انخفاض معدل نموها بالمقارنة مع نمو قطاع الخدمات. وقد لعبت سياسة البرجوازية الوسيطة دوراً كبيراً في ذلك سواء من حيث فرض سياسة «الباب المفتوح» أم من حيث وضع القيود على التسليف الصناعي. كما ان اقامة الحواجز المصطنعة بين لبنان والبلدان العربية بفعل مخططات التقسيم الاستعماري وبفعل الاتجاهات الانعزالية التي تغذيها البرجوازية الوسيطة، قد حدت من الامكانات الموضوعية لنمو الصناعة وتطورها في لبنان، لما سببته من انعدام التكامل الاقتصادي بينه وبين سائر الدول العربية.

وهكذا تتحدد عوائق التصنيع في لبنان بكونها ناتجة أساساً من خضوع الاقتصاد الوطني للاستعمار الجديد في ظل سيطرة البرجوازية الوسيطة اقتصادياً وهيمنتها على الدولة. وهذا الوضع لا تقتصر سلبياته على التصنيع، بل تتجاوزه إلى القطاعات الاخرى. فالاستنزاف الحاد والخطر للثروة الوطنية يستمر باستمرار العجز في الميزان التجاري حيث يتجاوز هذا العجز نصف الدخل الوطني. حتى قطاع الخدمات الذي هو الركيزة الاساسية للاقتصاد اللبناني، قد اصيب بأزمة حادة في السنوات الاخيرة. وابرز مظاهر هذه الازمة، الافلاسات في القطاعات البنكية والمالية. وقد تفجرت، بشكل خاص، بقوة منذ أزمة انترا، وكذلك الانكماش في السوق التجارية.

ان هيمنة تحالف البرجوازية والاقطاع سياسياً واقتصادياً تنعكس سلبياً في ميدان الزراعة أيضاً بالابقاء على العلاقات شبه الاقطاعية، في بعض المناطق الزراعية وبنتائج الاستثمار المزدوج الذي يعانيه الريف من قبل كبار ملاكي الاراضي وكبار المتمولين من البرجوازية الوسيطة التي اتسع نشاطها مع تزايد استخدام اشكال الاستثمار الرأسمالي للأرض. ورغم ان دخول الرأسمالية الى الريف قد طور انتاجية العمل في الزراعة فانه لم يستطع الحيلولة دون تدني معدل نمو القطاع الزراعي بالمقارنة مع

غيره من القطاعات. كما لم يستطع الحيلولة دون انخفاض نسبة مساهمة الزراعة في الدخل الوطني، في حين ان هذا القطاع يلعب دوراً انتاجياً رئيسياً يؤثر في تطور مجمل الاوضاع الاقتصادية وتعتمد عليه كلياً أو جزئياً معيشة ما يزيد عن نصف السكان ويستوعب القسم الأكبر من الطاقة البشرية العاملة.

وتلحق الصفة الفوضوية التي تلازم نظام الاقتصاد الحر اضراراً جسيمة بالزراعة مما يعقد قضية تصريف وتسويق المنتجات الزراعية ويرفع كلفة انتاجها، رغم ان القسم الأكبر من الارض الصالحة للزراعة لا تستخدم كلياً وبصورة عقلانية كما تقتضيه مصلحة المجتمع وتطوير الانتاج.

من هنا يمكن الاستنتاج بأن التركيب الحالي للاقتصاد اللبناني هو مصدر دائم للازمات في جميع القطاعات. وتنعكس نتائج هذه الازمات على مختلف الفئات الشعبية وتؤثر على مجالات التشغيل وتعقد الوضع الاجتماعي والمعاشي للجماهير الكادحة، بما فيها، الاجيال الجديدة التي تدخل ميدان العمل كل عام، من عمال ومثقفين اختصاصيين، والذين يتراوح عددهم بين العشرين والثلاثين ألفاً. والحل الوحيد لدرء العواقب الوخيمة لهذه الازمات يكمن بأحداث تغيير جذري في بنية هذا الاقتصاد مما يفرض تحويلا اساسياً في سياسة الدولة الاقتصادية. وهذا التحويل يفترض بالضرورة ابعاد البرجوازية الوسيطة التجارية والمالية عميلة الاستعمار الجديد، عن مقاليد السلطة. ذلك لان الدولة في لبنان، بجميع اجهزتها اداة سيطرة سياسية للبرجوازية المتحالفة مع الاقطاع وبخاصة الطغمة المالية المرتبطة بالاحتكارات الامبريالية. وتتجلى هذه الطبيعة الطبقية للدولة اللبنانية في نهجها العام وفي التشريعات الاقتصادية والاجتماعية والمالية والسياسية، وبالأخص في الدستور، التي تخدم بجوهرها، مصالح الفئات البرجوازية المسيطرة وتعمل لتعزيز مراكزها الاقتصادية والسياسية. ان خلو الدستور من النص على الحقوق الاجتماعية والديموقراطية الاجتماعية، واقتصاره على اعلان الحقوق السياسية دون تأمين الوسائل المادية لممارستها، تنكر للسيادة الشعبية وللمساواة بين المواطنين. وهو يظهر مدى شكلية الديموقراطية البرجوازية ويكرس قانونياً مواقع الفئات المستثمرة وامتيازاتها، ويضفي الصيغة الشرعية على الاستثمار الطبقي.

ان تقليص الديموقراطية وحصر ممارستها الفعلية بالفئات البرجوازية نهج دائب

للدولة في محاولاتها كبح الحركة العمالية والشعبية . فمن اجل الحفاظ على نظام الاقتصاد الحر تسن القوانين وتصدر المراسيم المعادية للديموقراطية وتكرس الطائفية قانونياً ويجري تشجيعها بمختلف الوسائل ، وتسخر اجهزة الدولة الزجرية للتضييق على الحريات العامة والعمل النقابي والشعبي ، ويحظر نشاط الاحزاب التقدمية ، وفي مقدمتها الحزب الشيوعي .

ويكرس قانون الانتخاب الحالي هذا الشكل المشوه من الديموقراطية القائم على الطائفية والاقطاع السياسي ، والذي يخدم استمرار سيطرة تحالف الطغمة المالية والاقطاع على اجهزة الدولة التشريعية والتنفيذية والادارية .

ان مظاهر الانعزالية والتردد في السياسة العربية والانكماش تجاه الدول الاشتراكية ومظاهر التحيز إلى جانب الدول الامبريالية والدول الرجعية ، تفضح الاتجاه الذي تدفع الطغمة المالية السياسة الخارجية للدولة اليه ، باعتباره اتجاهاً يتعارض مع مصالح الشعب اللبناني الوطنية واستقلاله السياسي ومع مصالح سائر الشعوب العربية وحركتها التحررية .

ان هذه النظرة التحليلية إلى البنية الاقتصادية والنظام السياسي للبنان ، تبين ان البرجوازية الوسيطة (الطغمة المالية وكبار المستوردين) ، عميلة الاحتكارات العالمية وشريكتها ، هي العدو الداخلي الرئيسي للشعب اللبناني والعقبة الاساسية في طريق التقدم الاجتماعي والديموقراطية لانها صاحبة المصلحة الاولى والرئيسية في الابقاء على نظام الاقتصاد الحر وتعميق تبعية لبنان اقتصادياً وسياسياً وثقافياً للدول الامبريالية . وان وحدة مصالحها مع مصالح الرجعية العربية والاستعمار الجديد في نهب ثروات البلدان العربية واستثمارها ، تكشف اسباب العداء المستحكم الذي تضمره لحركة التحرر العربية وتواطئها في التآمر ضد هذه الحركة .

ان الهيمنة شبه المطلقة للبرجوازية الوسيطة في لبنان ابقت الجناح المرتبط بالانتاج المحلي من البرجوازية في حالة ضعف وتبعية بالنسبة للجناح الوسيط نظراً لسيطرة هذا الجناح على مصادر التسليف والتمويل ولقوة مواقعه في السلطة . ولكن لا بد من الاستدراك بأن مفهومنا للجناح المرتبط بالانتاج المحلي من البرجوازية ليس مرادفاً تماماً للمعنى الكلاسيكي للبرجوازية الوطنية . باعتبار ان قسماً من الرساميل الموظفة في الانتاج

المحلي الصناعي والزراعي يعود للبرجوازية الوسيطة نفسها . أما الفئة الأخرى التي توظف رساميلها في الانتاج المحلي ، فهي من الضعف بحيث لا تستطيع ان تدفع بالتناقضات القائمة بينها وبين البرجوازية الوسيطة الى القطيعة التامة . لان القطيعة في هذا الوضع ، تعني بالنسبة لهذا الجناح الضعيف من البرجوازية ، الخراب المباشر . والعنصر الثابت والمحدد لسلوك هذا الجناح من البرجوازية هو المساومة في اطار النظام البورجوازي القائم .

في هذا الضوء يفسر الحزب الشيوعي السلوك الراهن ، لمختلف القوى السياسية الممثلة لمختلف اجنحة البرجوازية ، بخطوطه العامة ، آخذاً بعين الاعتبار وجود عوامل عديدة اقتصادية وغير اقتصادية تؤثر بدورها في توزع القوى السياسية وفي تحديد مواقفها مثل العوامل السياسية المحلية والتناقضات الاستعمارية والرغبة في الوصول الى الحكم وكذلك تأثير الانقسامات الطائفية والعلاقات والاوضاع العربية وسواها الخ ..

فالحلف الثلاثي الذي تكون بعد نكسة الخامس من حزيران وفي خضم تفاقم تناقضات الاقتصاد الحر ، يشكل اليوم الحصان الرئيسي للطغمة المالية وللامبريالية وخاصة الاميركية ، لتحقيق هدف مزدوج :

اولاً : الحفاظ على نظام الاقتصاد الحر وحل تناقضاته وتعزيز مواقع الرأسمال الاميركي في البلاد .

ثانياً : تحقيق مخطط الدول الامبريالية في المنطقة العربية بمواصلة الهجوم على الحركة التحررية العربية ومكتسباتها ، وخاصة ضد الانظمة التقدمية ومن أجل تصفية القضية الفلسطينية لصالح الاستعمار واسرائيل. ان كل الشعارات التي رفعتها الرجعية اللبنانية والتي مارس الحلف الثلاثي نشاطه على اساسها منذ قيامه وجدت اليوم ، وبعد العدوان الاسرائيلي على مطار بيروت الدولي ، تجسيداً لها في البرنامج الذي تضمنه بيان مؤتمر برمانا الاخير لنواب الحلف . وتتلخص بنود هذا البرنامج :

اولاً : في السياسة الخارجية بتوثيق ارتباط لبنان بالدول الامبريالية وخاصة اميركا وبريطانيا والمانيا الغربية ، اقتصادياً وسياسياً ، والتآمر ضد البلدان العربية المتحررة وقطع الصلات القومية التاريخية بين لبنان والبلدان العربية الاخرى ،

وطعن القضية الفلسطينية وضرب العمل الفدائي تحت ستار تعريض « سلامة » لبنان وكيانه للخطر، واستقدام بوليس دولي لحماية نظام الاقتصاد الحر وتكريس « الحياد » الذي يريدونه للبنان ، بين حركة التحرر العربية من جهة والاستعمار والصهيونية وحليفتهما الرجعية العربية من جهة ثانية .

وهذا التوجه نحو الدول الامبريالية يقابله الموقف العدائي من الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية وسائر الدول الصديقة ، التي تقف بحزم الى جانب الدول العربية وتمدها بمختلف اشكال المساعدة .

ثانياً : في السياسة الداخلية تتحدد سياسة الحلف بمقاومة التجنيد الاجباري وتدريب الشعب وتسليح وتحصين قرى الحدود ومعارضة أي جهد لرفع القدرة الدفاعية للبنان بوجه اسرائيل وضرب القوى الوطنية والتقدمية على اختلافها تحت ستار مكافحة « الخطر الشيوعي القائم » واقامة نظام بوليسي يصفي آخر بقايا الديموقراطية المحدودة وتصفية قطاع الدولة والمصالح المستقلة وتحويل لبنان كله الى مزرعة للطغمة المالية ، وزيادة الضرائب والرسوم على الجماهير الكادحة ورفعها عن الاحتكارات والشركات الكبرى تحت ستار تعديل النظام الضرائبي والحد من تطور الصناعة والزراعة وذلك بالاصرار على اعطاء الاولوية لقطاع الخدمات في التسليفات واقرار مشروع ضمان الرساميل الاجنبية تسهيلاً لفرض الهيمنة الامبريالية على جميع قطاعات الاقتصاد اللبناني ومقاومة الضمان الصحي وتكريس نظام التعليم الحالي بكل سلبياته وسيطرة الثقافة الاستعمارية والتوجيه الاستعماري عليه .

على اساس هذا البرنامج يسعى اقطاب الحلف لتجاوز التناقضات القائمة بينهم ولتكتيل اوسع القوى البرجوازية والرجعية الزمنية والدينية ، وتسعير الانقسامات الطائفية، كوسيلة لتضليل فئات من الجماهير واظهار برنامج الحلف الذي يعبر عن مصلحة الطغمة المالية فقط ، وكأنه يتفق مع مصالح هذه الفئات من الجماهير . وفي هذا الاطار يستعدون لمعركة رئاسة الجمهورية سنة ١٩٧٠ .

لقد قوبلت سياسة الحلف هذه ولا سيما برنامجه الاخير من قبل الحركة الشعبية بالرفض والمقاومة الآخذة بالاتساع . والحزب الشيوعي يعمل بدأب ونشاط الى جانب القوى

الوطنية والتقدمية الأخرى ، لتوسيع هذه الحركة ورفع مستوى المواجهة للاخطار التي يشكلها الحلف وبرنامجه . وهو يدرك الاسباب العميقة لمواقف بعض كتل النهج ، التي تصل الى حد الانسجام مع الاتجاهات العامة لبرنامج الحلف وتعتبرها اساساً صالحاً للحوار ، كمظهر من مظاهر الديموقراطية ، على حد تعبيرهم .

ان هذه المواقف ليست مظهراً طارئاً لدى بعض كتل النهج ، على الاقل ، بل هي تعبر عن موقف طبقي ازاء نهوض الحركة الشعبية واتساع قاعدة وتأثير قوى اليسار ، ولا سيما بعد العدوان الاسرائيلي على مطار بيروت الذي كشف بصورة اكثر وضوحاً امام أعين الجماهير مسؤولية النظام ككل لا عن الازمات الداخلية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحسب ، بل مسؤوليته كذلك عن تعريض استقلال لبنان وسلامة اراضيه للخطر .

ولذلك فليس من المستغرب ان تحاول اجنحة البرجوازية ، كل بطريقته اظهار ان المحور الوحيد للسياسة اللبنانية هو الصراع بين الحلف والنهج ، واعتباره التناقض الأساسي في البلاد. وبذلك تجري محاولة ابعاد الحركة الشعبية التي تقودها القوى التقدمية عن ميدان التأثير في الصراع السياسي القائم . إلا ان الحركة الشعبية ، برغم ضعفها النسبي، وبرغم توزع القوى التقدمية المحركة داخلها وفقدان التنسيق بين فصائلها المختلفة ووجود بعض الخلافات بينها، استطاعت ان تمنع تحقيق بعض مخططات الرجعية العميلة .

وفي تقدير الحزب الشيوعي ان الامكانيات الموضوعية مهيأة لتوسيع قاعدة الحركة الشعبية وزيادة تأثيرها في الحياة السياسية وتشديد هجومها وفرض بعض التنازلات في الميدان السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، على النظام ، لصالح توطيد الاستقلال ، ودعم القضايا القومية ، وتوسيع الديموقراطية ، وتلبية مطالب الجماهير المعاشية والاجتماعية الملحة .

ويرتكز الحزب الشيوعي في تقديره هذا ، على تجربة النضالات الشعبية في الاونة الاخيرة ، لا سيما بعد العدوان على مطار بيروت . فقد بينت اضرابات الطلاب والحركات العمالية والفلاحية وتحركات المثقفين ، والشعارات الموحدة التي رفعتها جميع هذه الفئات ، الامكانيات الواقعية لخلق قوة شعبية فاعلة تحطم اطار الصراع التقليدي ، وتبرز وتعمق التناقض الحقيقي بين مصالح الفئات الواسعة من الشعب اللبناني ، من جهة ، والطغمة

المالية والاستعمار الجديد من جهة ثانية .

ويرى الحزب الشيوعي ان في طليعة المهمات التي تواجهه ، في هذا المجال ، العمل في سبيل وحدة الطبقة العاملة اللبنانية وتنظيماتها النقابية وتصفية جميع العقبات التي وضعها الاستعمار الجديد والطغمة المالية في وجه هذه الوحدة ، من أجل شل فعالية الطبقة العاملة اللبنانية ومنعها من القيام بالدور المتعاظم الذي يعود اليها في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في لبنان . ويرى الحزب الشيوعي ان الظروف الموضوعية لتحقيق وحدة الطبقة العاملة وابراز وجهها المستقل ، متوفرة اليوم أكثر من أي وقت مضى مع اشتداد الاستثمار الرأسمالي والاستعماري الجديد ومع ارتفاع المستوى السياسي والوعي الطبقي في صفوف العمال نتيجة المعارك المستمرة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتي يلعب فيها الحزب الشيوعي دوراً رئيسياً .

لقد اشترك الحزب الشيوعي بفاعلية في مجموع النضالات الشعبية المطلبية والسياسية . وهو يعتبر ان الاتساع المتوقع في رقعة هذه النضالات يفرض عليه وعلى سائر القوى التقدمية من جهة ، مضاعفة الجهود والاهتمام بالمعارك المقبلة ، ومن جهة اخرى ، تلافي النواقص والثغرات في عمل هذه القوى ، في ضوء تجربة النضالات الاخيرة . ان القضية الاولى والاساسية التي تطرح في هذا المجال هي تشخيص العدو الرئيسي والخطر الرئيسي وتحديد نقاط الضعف الاساسية في جبهته وكشف تكتيكه وفضح مناوراته ومناورات مؤيديه .

وقد بين التحليل العام الذي وضعه الحزب الشيوعي ، ان الخطر الرئيسي في المرحلة الراهنة هو خطر الاستعمار الجديد ، خطر الامبريالية الاميركية التي تسعى لتحويل لبنان إلى مستعمرة لها ، خطر العدوان الاسرائيلي والتوسع الصهيوني ، خطر الهجوم الذي تقوم به الطغمة المالية لتنفيذ مخططها ومخطط الاستعمار الجديد في السياسة الداخلية والعربية والخارجية للبنان .

ويرى الحزب الشيوعي ، في ضوء ذلك ان تحقيق مهمة جعل الجماهير قوة فاصلة في الحياة العامة يكون اسهل اذا ما قام تعاون وثيق بين القوى والمنظمات الوطنية والتقدمية . ولا حاجة للتأكيد بان الحزب الشيوعي يرغب ويعمل كالسابق وبقوة أكبر لاقامة جبهة بين القوى الوطنية والتقدمية . كما انه ليست هناك حاجة للتأكيد بان الاسس الموضوعية لقيام مثل هذا التعاون ومثل هذه الجبهة لا زالت قائمة وهي تزداد رسوخاً ووضوحاً مع

تطور الاحداث الداخلية والعربية والخارجية . لقد استطاعت جبهة الاحزاب التي تشكلت عام ١٩٦٥ ان تحقق اعمالاً كبيرة خلال العامين من وجودها وان تقود العديد من النضالات ، وتمكنت من ان تلعب دوراً هاماً في الحياة السياسية في البلاد. إلا أن ظروفاً ذاتية مسؤولة عنها جميع الاطراف بدون استثناء، طرأت بعد نكسة ٥ حزيران، ساعدت في تجميد نشاط هذه الجبهة .

واليوم تطرح قضية تشكيل جبهة من القوى الوطنية والتقدمية كضرورة موضوعية يفرضها الواجب الوطني والقومي . واذا كان الحزب الشيوعي يرى الان ان الصيغة السابقة للجبهة ، بحاجة الى تعديل ، فان أهم ما ينبغي اخذه بعين الاعتبار لدى البحث في تشكيل مثل هذه الجبهة ، هو التوصل إلى نظرة موضوعية مشتركة للواقع اللبناني ، عن طريق حوار ديموقراطي مسؤول ، لا يفرض بالضرورة انهاء كل الخلافات القائمة بين الاطراف المعنية . إلا أن الشرط الاساسي لهذا الحوار هو ان يقترن بالنشاط العملي والنضال مع الجماهير . فان المعارك عندما تنضج الظروف لانطلاقها لا تنتظر قرارات أو اتفاقات بين القوى السياسية . وقد دلت ردود الفعل الشعبية على حادثة مطار بيروت الدولي ، ان الجماهير تستجيب بسرعة للشعارات الصحيحة ، وتخوض نضالات كبيرة ضد مخطط الرجعية وعدوان اسرائيل ، وهي لم تنتظر من اجل ذلك ان يتم الاتفاق بين القوى التقدمية . وهذا الامر بالذات يضع الاحزاب التقدمية في البلاد امام مسؤوليات أكبر. وسوف يواجه الحزب الشيوعي هذه المسؤولية بجدية وجرأة ، في نشاطه العملي وفي نضاله .

ان المهمات المباشرة التي تواجه مثل هذه الجبهة ، هي الدفاع عن مطالب الجماهير المعاشية والاجتماعية ، وتعبئتها في مواجهة خطر الامبريالية والتوسع الصهيوني ، ولدعم العمل الفدائي وحمايته . وهي في نضالها لتحقيق هذه المهمات، تقوم بعمل تعبوي وسياسي كبير بين الجماهير الشعبية لمجابهة معركة رئاسة الجمهورية ، ببرنامج محدد وواضح ، يكون حده الادنى قطع الطريق على وصول ممثل للقوى الرجعية المرتبطة بالاستعمار ، إلى مركز الرئاسة .

إلا ان العمل المشترك داخل مثل هذه الجبهة لا يفرض على أي طرف من اطرافها التخلي عن برنامجه الخاص والنضال في سبيله . وبالنسبة للحزب الشيوعي الذي ينطلق في تحليله للواقع اللبناني من ان تطور الرأسمالية شمل مختلف القطاعات الاقتصادية فيه ، بما

في ذلك القطاع الزراعي ، يعتبر ان طريق التحول الثوري المقبل في لبنان هو الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية ، وهو اذ يأخذ بعين الاعتبار نسبة القوى الطبقية والسياسية وطبيعة هذه القوى ومستوى تنظيمها ووعيها وآفاق الصراع فيما بينها ، يرى ان النضال الديمقراطي العام ، في اطار النظام القائم لا يبعد ، بل يقرب الثورة الاشتراكية التي تكفل وحدها تحرير لبنان تحريراً كاملاً في الحقول الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وتقضي على التخلف وتلغي امتيازات الطبقات المستثمرة وتضع الخيرات المادية والروحية للمجتمع في أيدي خالقي هذه الخيرات. وهو يرى انه في خلال هذا النضال الديمقراطي العام يتكون ويشتد التحالف بين الطبقة العاملة وسائر الفئات الكادحة ويرتفع وعي الجماهير السياسي .

ان مهام النضال الوطني الديمقراطي لا يمكن ان تحققها سلطة سياسية تهيمن عليها الطغمة المالية عميلة الاستعمار الجديد . وان الخطوة الاولى في هذا السبيل ، كما يرى الحزب الشيوعي ، هي اسقاط حكم الطغمة المالية . والسلطة المؤهلة للقيام بتحقيق هذه المهام هي حكم وطني ديمقراطي بديل لسلطة الطغمة المالية مستند الى اوسع تحالف وطني باشتراك ممثلي الطبقة العاملة وسائر الكادحين، يعمل لتنفيذ برنامج يخدم مصالح الطبقات والفئات المتحالفة ويرتكز على المبادىء التالية :

– تصفية الاحتكارات الاجنبية .

– تقليص مواقع الطغمة المالية اقتصادياً باتجاه تصفيتها نهائياً .

– اجراء اصلاح زراعي لصالح الفلاحين المنتجين والعمال الزراعيين .

– تقويه القطاع الصناعي وانشاء قطاع عام منتج يكون الاساس لسياسة تنمية شاملة .

– اطلاق الحريات الديمقراطية واجراء تغييرات جذرية في المؤسسات الديمقراطية من شأنها ان تؤمن في مرحلة معينة من التطور ، تمثيلاً يعكس الى حد ، النسبة الحقيقية للقوى السياسية والاجتماعية في البلد .

– تحقيق المطالب المعاشية والاجتماعية للطبقة العاملة وسائر الكادحين والفئات الشعبية .

– تحقيق التنسيق والتكامل الاقتصادي والسياسي والعسكري بين لبنان والبلدان العربية .

– انتهاج سياسة خارجية مستقلة معادية للامبريالية ، سياسة تعاون وثيق مع الدول العربية المتحررة من أجل تصفية آثار العدوان الاسرائيلي الاخير ، ومن أجل استعادة كامل الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني في ارضه ووطنه .

ان هذه المهام بطبيعتها ليست مهاماً اشتراكية ، وان تحقيقها يتفق موضوعياً ليس فقط مع مصالح الطبقة العاملة وجماهير الكادحين والفئات المتوسطة في المدينة والريف، بل يتفق كذلك مع مصالح بعض فئات البرجوازية المرتبطة بالانتاج الوطني والسوق المحلية والعربية .

الا ان الحزب الشيوعي يأخذ بعين الاعتبار طبيعة هذه البرجوازية وظروف تكوينها التاريخي وتطورها وعلاقاتها وخاصة في ضوء سمة العصر الراهن ، عصر انتقال البشرية من الرأسمالية الى الاشتراكية ، ويرى ان هذه البرجوازية ليست فقط غير قادرة على قيادة مثل هذا النضال الديمقراطي العام، بل هي لا تريد كذلك تحقيق مهامه بصورة تامة وجذرية لتكون اساساً لتطور لاحق باتجاه الاشتراكية . في حين ان الطبقة العاملة بوعيها لمصالح الوطن وبثوريتها وانسجامها وثباتها ، مؤهلة لان تلعب الدور الاساسي في هذا التحالف وقيادته لتحقيق الاهداف الجذرية للنضال الوطني والاجتماعي . ولا يغير من هذه الحقيقة الوزن الحالي للطبقة العاملة ولا المستوى التنظيمي والسياسي الذي يتميز به وضعها الراهن من حيث انقسام حركتها النقابية وتوزعها السياسي وعدم اكتمال تكونها ونموها .

لذلك يعمل الحزب الشيوعي لتهيئة الطبقة العاملة وكادحي المدينة والريف وسائر القوى الثورية الطامحة الى الاشتراكية ، تنظيمياً وسياسياً ، ويقودها لتحقيق هذه المهام بصورة تامة وجذرية عن طريق تسلم السلطة . وبذلك تتشابك مهام التحرر الوطني من الاستعمار الجديد بمهام الثورة الاشتراكية وتصبح جزءاً منها .

ان هذا المنطلق الاساسي في نظرة الحزب الشيوعي الى العملية الثورية والسير نحو

الاشتراكية ، يتعارض مع النظريات التي تفتش عن بديل للطبقـــه العاملة ، استناداً الى ضعفها النسبي الحالي ، باعتبار ان الطبقة العاملة هي الطبقة الاساسية في المجتمع التي لها مصلحة في التغيير الاجتماعي الجذري وفي الاشتراكية . الا ان هـذا المنطلق الاساسي للحزب الشيوعي لا يقلل ، بل يؤكد اهميـة دور الطلاب والمثقفين وارتفاعه المستمر في العملية الثورية. فان الوسط الطالبي بمراكز تجمعه وتقاليده ومستواه الفكري وانتشار افكار الاشتراكية بين صفوفه يتسم بخصائص مميزة تجعل منه قطاعاً مؤهلا ليلعب دوراً هاماً في الحركة الديمقراطية الجماهيرية . يضاف الى ذلك ان تطور الرأسمالية بصورة عامة وبروز ظاهرة الاستعمار الجديد ، يحولان المثقفين بصورة مستمرة الى فئة مستثمرة ويحدان من انطلاقهم ومن تطور امكانياتهم الابداعية .

لقد حاولت ان اقدم في هـذا العرض موجزاً لتصور الحزب الشيوعي للوضع الطبقي والاجتماعي والسياسي في لبنان وتبيان خطه السياسي والعملي الحالي . وقد تكرس هـذا التصور والخط السياسي في المؤتمر الثاني للحزب الذي عقد في صيف العام الماضي ، وتجسدا في البرنامج للحزب الذي اقره المؤتمر ، والذي كان ثمرة البحث الجماعي في مختلف منظمات الحزب .

واقرار البرنامج والنظام الداخلي هو أحد الاسباب الاساسية التي تعطي لمؤتمر الحزب الشيوعي اهمية خاصة . إلا ان الاهمية الكبرى للمؤتمر هي في كونه انعقد بعد انقطاع دام ٢٥ عاماً . وقد ألقى التقرير الذي قدم امامه نظرة انتقادية جريئة الى مواقف الحزب الشيوعي خلال الخمس والعشرين عاماً الماضية ، ما يتعلق منها بالنشاط السياسي أو بالوضع التنظيمي أو بالموقف من القضايا القوميـــة ، مستنداً الى المبدأ اللينيني في الانتقاد والانتقاد الذاتي الذي يؤكد على ضرورة الكشف عن الاخطاء والنواقص وتحديـد المسؤوليات ، بجرأة وبدون تردد ، ليس فقط أمام الحزب بل كذلك امام الجماهير . الا ان الموقف العلمي الموضوعي ، الماركسي — اللينيني لدراسة الاخطاء والنواقص هو الذي يأخذ بالحسبان بالاضافة الى الاخطاء والتقصيرات الذاتية ، مجمل الظروف والعوامل التي سادت في فترة وقوع الخطأ . والهدف الاساسي يظل بالنسبة للحزب الشيوعي ، هـــو اكتشاف الطرق والاساليب التي تساعد الحركة الثورية على التقدم وتدفعها الى مزيد من القوة . ولن يثني الشيوعيين عن كشف اخطائهم وتحليل جذورها بجدية الحزب المسؤول ، أية محاولات يقوم بها اناس تطوعوا في الماضي وسيتطوع امثـالهم في المستقبل ، لرصد اخطاء الحزب الشيوعي بقصد تشويه صفحته ، انطلاقاً من مواقف طبقية وفكرية معادية للشيوعية .

والشيوعيون امناء لتاريخ حزبهم الذي بناه رفاقهم بعرقهم ودمائهم في خضم النضال على امتداد ٤٥ عاماً ضد الاستعمار والصهيونية والرجعية ، في سبيل الاستقلال الوطني والديمقراطية ، في سبيل الحقوق الاساسية للطبقة العاملة والجماهير الشعبية الكادحة ، في سبيـل السلم والتقدم الاجتماعي والاشتراكية . وهم يكملون بحزم وجرأة وثبات ، هـذه المسيرة التاريخية . لقد عانى الحزب الشيوعي من نوعين من الاخطاء في نضاله السياسي: الانحراف اليساري في فترة والانحراف اليميني في فترة أخرى. وقـد كان من مظاهر الانحراف اليساري والانعزالية التي برزت في سياسة الحزب في اعقـاب انتقاله الى السرية بعد عام ١٩٤٨ ، الموقف من الجبهة الوطنية وعدم التعاون مـع الاحزاب الوطنيـة والصاق التهم بجميع القوى السياسية الأخرى دون تمييز والموقف السلبي من الحركة المطلبية والاصرار على النضال السياسي وحده ، والموقف الانعزالي من الحركة النقابية وكذلك الموقف السلبي من المثقفين .

اما مظاهر الانحراف اليميني فان ابرزها هو الخوف من النضالات الشعبية والعمالية ، على وجه الخصوص ، والموقف الغريب عن الماركسية في خطة التحالفات ، والذيلية ازاء البرجوازية . وهي جميعها مظاهر كان يمكن ان تؤدي لو استمرت الى اندماج الحزب اندماجاً شبه كامل بالنظام القائم .

الا ان اخطر هذه الاخطاء التي انتقدها الحزب الشيوعي في سياسته السابقه ، هو موقفه من القضايا القومية . فقد تبين لدى تقييم سياسة الحزب ازاء القضايا العربية الاساسية ان الحزب قد استصغر في نشاطه السابق واهمل القضايا القومية ولم يقدر الحركة القومية ، لمرحلة طويلة ، تقديراً موضوعياً ولم ير طبيعتها الثورية بصورة صحيحة . وكان ذلك ناتجاً عن النظرة من الخارج الى القضايا القومية ، واعتبارها قضية البرجوازية وحدها وكأن العمال والفلاحـين والجماهير الشعبية ليسوا جزءاً اساسياً في الحركة القومية .

وقد وقع الحزب في المقارنة الخاطئة بين نشوء الحركة القومية في أوروبا ونشوئها في البلدان العربية . فالقومية الاوروبية نشـأت وتطورت كتعبير عن مطامح البرجوازية الصاعدة واكتسبت بذلك طابعاً تقدمياً . ومع انتقال الرأسمالية من مرحلة المزاحمة الحرة إلى مرحلة الاحتكار والامبريالية تضاءل وضعف جانبها التقدمي وتحول إلى نقيضـه . واصبحت القومية السلاح الايديولوجي لقهر واضطهاد الشعوب الاخرى ولتبرير الفتوحات الاستعمارية والالحاق .

أما في العالم العربي فقد نشأت الافكار القومية في ظروف خضوع الشعوب العربية

للنير الاجنبي ولاضطهاده. وبذلك اكتسبت منذ نشأتها طابعاً تقدمياً وأصبحت الراية التي يناضل في ظلها الوطنيون العرب في سبيل حرية اوطانهم واستقلالها . وقد كان الاتجاه العام لتطور الحركة القومية في العالم العربي يسير صعداً مبعداً من طريقه ، تدريجياً ، ممثلي القوى الرجعية واليمينية . ولكن الشيوعيين لم يولوا في نشاطهم العملي الاهمية اللازمة لهذه الظاهرة الهامة . فعندما جوبهوا بقضية اساسية ذات طابع قومي كالقضية الفلسطينية رأوا فيها انعكاس مصالح نوري السعيد وفاروق وسواهما من عملاء الاستعمار . ولم يروا التيار الشعبي العميق الذي تحركه الدوافع القومية والذي أدى في نهاية المطاف إلى ازالة هؤلاء العملاء وإلى تصفيتهم بهذا الشكل أو ذاك .

ولم يدرك الحزب في الماضي بما ينبغي من الوضوح، انه في مرحلة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية وتطور النضال الشامل ضد الامبريالية ، في مرحلة انهيار نظام الحكم الاستعماري ، تحدث تغيرات ملحوظة في حركة التحرر الوطني . وقد تنبأ لينين بالدور الثوري الذي سوف تلعبه هذه الحركة حين اكد انه « من الواضح كل الوضوح ان حركة اكثرية سكان الكرة الارضية التي تتجه في البدء وجهة التحرر القومي ستنقلب على الرأسمالية والامبريالية في المعارك الفاصلة التي ستخوضها الثورة العالمية في المستقبل . وقد تلعب دوراً ثورياً أكبر جداً مما نتوقع » . ثم طور لينين فكرته هذه معبراً حركة شعوب الشرق اهمية اكبر إذ أكد أن الثورة الاشتراكية « لن تكون لا كلياً ولا بصورة رئيسية عبارة عن نضال البروليتاريين الثوريين في كل بلد من البلدان ضد برجوازيتهم ، قطعاً ، انما ستكون نضالاً من قبل جميع البلدان التابعة ضد الامبريالية العالمية » .

ان الموقف الدوغمائي والذاتي في القضية القومية لم يمنع فقط فهم الظاهرات الجديدة في حركة التحرر العربية ، بل كان كذلك في أساس سياسة الحزب الشيوعي الخاطئة ازاء الوحدة بين مصر وسوريا عام ١٩٥٨ . ولا بد في هذا المجال، من الاشارة إلى بعض المظاهر الشوفينية التي كانت تسود افكار ومفاهيم بعض التنظيمات القومية ، والاتجاهات المعادية للشيوعية التي كانت تبديها ، مما اسهم في تفاقم مواقف الحزب الانفعالية في القضية القومية .

وقد صحح مؤتمر الحزب هذه المواقف الخاطئة وكرست المواقف الجديدة في برنامجه . وينطلق الحزب الشيوعي في نظرته الحالية للقضايا القومية ، من تحليله الماركسي —

اللينيني المتكامل لتطور حركة التحرر العربية ، منذ نشوئها في اواخر القرن التاسع عشر حتى ايامنا هذه ، وهو يؤكد بصورة خاصة على العوامل الهامة التي اثرت فيها ، ولاسيما ثورة اوكتوبر الاشتراكية ، التي دشنت عهد انتقال البشرية من الرأسمالية الى الاشتراكية وامنت الحرية للشعوب التي كانت تضطهدها القيصرية ووضعتها على طريق التقدم . ومجموع هذه العوامل يعطي للحركة الان مضمونها الاجتماعي الجديد . ويعتبر الحزب الشيوعي ان أهم مكسب حققته حركة التحرر العربية في مرحلتها الحالية ، هو الانظمة التقدمية برغم كل ما يشوبها الان من نواقص وثغرات في اساس تركيبها وفي سياستها العملية . ورغم عدم وجود ممثلين مباشرين للطبقة العاملة في السلطة فان معظم التدابير السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي اجراها الوطنيون الثوريون ، يتفق موضوعياً مع مصالح العمال والفلاحين ، لانه موجه في الاساس ضد الاقطاع (الاصلاح الزراعي) وضد البرجوازية الكبرى (التأميمات والاصلاحات الاجتماعية) وضد مواقع الرأسمال الاجنبي (تأميم قناة السويس والبنوك والشركات الاجنبية الكبرى) .

الا ان الطابع الايجابي لهذه المنجزات لا يخفي النواقص والسلبيات التي تؤثر على مجمل تطور الانظمة التقدمية والتي تعود إلى ثغرات هامة في بنيتها ، أساسها موقف السلطة الطبقي وافتقارها إلى نظرية علمية متكاملة . وبرغم جميع الثغرات والنواقص التي تنتاب تطور هذه الانظمة التقدمية فانها تظل العنصر الاساسي في توسيع مدى حركة التحرر العربية وتعميق محتواها . وقد لعبت دوراً كبيراً في القضاء على الانعزالية والانكماش اللذين حاولت فرضهما السيطرة الاستعمارية بصورة مصطنعة خلال عشرات السنين ، لاضعاف الروابط القومية بين اجزاء العالم العربي وتقسيم حركة التحرر العربية ، كما ساهمت في تعزيز ونشر فكرة الوحدة العربية .

ان الحزب الشيوعي يعتبر ان طموح الجماهير العربية الواسعة الى الوحدة هو وليد الواقع الموضوعي لتطور العالم العربي وللروابط التاريخية بين مختلف اجزائه . فقد انطلقت فكرة الوحدة العربية مع بدء الحركة العربية المعادية للسيطرة الاجنبية وكان مفهومها يتطور مع تطور هذه الحركة في مختلف مراحلها . وقد كانت كارثة فلسطين عنصر تجمع قومي للشعوب العربية في المشرق والمغرب التي ادركت ان المسببين الحقيقيين لهذه الكارثة هم الاستعمار وعملاؤه الحكام الرجعيون الذين خانوا قضية شعوبهم الوطنية والقومية . ورداً على تآمر الاستعمار والرجعية والصهيونية في فلسطين

ومقاومة للاحلاف وللهجوم الامبريالي بقيادة الولايات المتحدة الاميركية شددت الشعوب العربية نضالها، فقامت الانتفاضات الشعبية العارمة في العراق والاردن ولبنان، واطاحت ثورة ٢٣ تموز بالملكية في مصر ، واسقطت القوى الوطنية والتقدمية في سوريا دكتاتورية الشيشكلي ، واندلعت الثورة في الجزائر وانتصرت ، وقامت ثورة ١٤ تموز في العراق ، وتحققت اول تجربة جدية للوحدة بتشكيل الجمهورية العربية المتحدة .

ولا بد من القول بان ثورة تموز في مصر لم تكن بداية عهد جديد في تطور مصر الداخلي السياسي والاجتماعي فقط ، بل كانت ايضاً نقطة انطلاق كبرى ضربت قيود الانعزالية التي كانت حتى ذلك الحين قوية ، تفصل مصر عن العالم العربي ، وادخلت الشعب المصري في مكانه الطبيعي في حركة التحرر الوطني العربية وفي حركة الوحدة العربية .

لقد برهنت التجربة الاولى للوحدة ان لا وحدة عربية راسخة دون وحدة القوى التقدمية العربية . فان تفكك صفوف هذه القوى والتصادم الذي حصل بينها نتيجة تقديرات غير صائبة من كل منها لمواقف الآخرين في تلك المرحلة ، سهل على الرجعية والاستعمار توجيه ضربتهما الى الوحدة وتقويضها .

ان الوحدة العربية تعبر عن تطلعات جميع الفئات الشعبية الطامحة الى التحرر السياسي والتقدم الاجتماعي والاقتصادي والتي تنعطف اكثر فأكثر نحو الاشتراكية . وهذه القوى اخذت تصبح العنصر الاساسي المحدد لعملية تطور العالم العربي باتجاه الاشتراكية والوحدة. وان ظهور دول عربية تقدمية وتوطد الاتجاهات المعادية للرأسمالية فيها وتعمقها يخلق القاعدة الاكثر انسجاماً لقيام وحدة عربية متينة على أسس اشتراكية .

اما بالنسبة للقضية الفلسطينية فقد نظر الحزب اليها والى التآمر الاستعماري الصهيوني عليها نظرة ضيقة . ولم يفطن الحزب الى ان فلسطين ، وان كانت في المرحلة الاولى هدفاً بذاته في مخطط الاستعمار والصهيونية فقد كان، المراد من وراء تحقيق هذا الهدف بالدرجة الاولى ، اتخاذ قضية فلسطين منطلقاً للهجوم وضرب حركة التحرر الوطني العربية التي انطلقت بقوة بعد الحرب العالمية الثانية واخذت تهدد مواقع السيطرة الاستعمارية في بقعة يختزن جوفها أكثر من نصف احتياطي البترول المكتشف في العالم وتشكل موقعاً استراتيجياً هاماً

لوصل الغرب الاستعماري بآسيا الجنوبية الشرقية والشرق الاقصى وتحد الاتحاد السوفياتي من الجنوب . أي ان الحزب لم يستطع ان يقدر كما ينبغي الابعاد الحقيقية السياسية والقومية التي يمكن ان يؤدي اليها ، على المدى البعيد ، نجاح المؤامرة على فلسطين بانشاء كيان غريب مصطنع على ارضها .

ولم يكن من المفروض على الحزب الشيوعي اللبناني ان يتخذ أي موقف تفرضه الضرورات العملية لا من الناحية التكتيكية ولا من الناحية المبدئية ، حيث ان الارض العربية كانت موضع اغتصاب . فالموقف الوحيد الصحيح الذي كان ينبغي ان يتمسك به الحزب هو الموقف المبدئي الذي سبق وان اعلنه قبل سنة ١٩٤٨ برفض التقسيم والنضال في سبيل الدولة الموحدة ، من جهة ، والتصدي للاتجاهات الغريبة عن المشاعر والمصالح الحقيقية للشعوب العربية ، لتحوير جوهر القضية وتحويلها من نضال ضد الاستعمار والصهيونية إلى صراع عنصري بين العرب واليهود ، من جهة ثانية .

لقد صحح المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي بصورة جذرية ، موقف الحزب من هذه القضية القومية الاساسية ، في ضوء الماركسية اللينينية والاممية البروليتارية .

وقد جاء في برنامج الحزب ان اسرائيل دولة مصطنعة . وعلى هذا الاساس يجب النظر اليها بوصفها جزءاً من الامبريالية العالمية وبوصفها كياناً غريباً قام على اغتصاب أرض عربية . وهي في مكانها هذا تشكل عنصر تقسيم للعالم العربي وعائقاً في وجه الوحدة العربية ، وهي قائمة على العدوان والتوسع . واسرائيل ، الى ذلك ، دولة رأسمالية دينية ، قائمة على اضطهاد الشغيلة وعلى التمييز العنصري ، وهي امتداد للامبريالية واداتها لتنفيذ استراتيجية الحروب المحلية .

ويؤكد البرنامج ان الحل النهائي للقضية الفلسطينية يجب ان يعتمد المواقف المبدئية وينطلق من الاعتراف بحق الشعب العربي الفلسطيني الذي لا ينازع في ارضه ووطنه ، وبالتالي الاعتراف بحقه الكامل في العودة الى هذه الارض وحقه بتقرير مصيره فيها. وما قام على القوة والاغتصاب لا يمكن تبريره ، ووجود اليهود في فلسطين اليوم لا يمكن ان ينال من حق الشعب الفلسطيني الطبيعي والتاريخي في وطنه .

ويؤكد البرنامج ايضاً ، على هذا الاساس ، ان حركة المقاومة الراهنة ، بما فيها

المقاومة المسلحة ، التي يخوضها الشعب العربي الفلسطيني داخل اسرائيل وفي الاراضي التي احتلت بعد ٥ حزيران ، هي حركة ثورية لشعب اغتصبت ارضه وكامل حقوقه في وطنه وتحظى بدعم الشعوب العربية وبتأييد ومناصرة قوى التقدم في العالم ، وفي طليعتها البلدان الاشتراكية والحركة الشيوعية العالمية .

ان العمل الفدائي الذي تدعمه النضالات الجماهيرية في الارض المحتلة ، هو اليوم الشكل الاكثر تعبيراً عن حركة التحرر الوطني للشعب الفلسطيني ، ضد الاحتلال الاسرائيلي والاغتصاب الصهيوني . وهو دليل واضح على نضج الوعي الوطني والروح الكفاحية ، لدى الشعب الفلسطيني .

والحزب الشيوعي الذي يعتبر ان هذه الحركة الثورية للشعب الفلسطيني هي جزء من حركة التحرر العربية ،يرى انها تحمل نفس المحتوى القومي والاجتماعي لحركة التحرر العربية . وبالتالي فان من غير الجائز ان يجري الفصل بين هذين الوجهين للحركة الواحدة بالنسبة لحركة التحرر الفلسطينية ، لان الفصل المصطنع بينهما يخلق الخلل داخل هذه الحركة النامية .

إلا أن الحركة الفلسطينية كتعبير عن الشخصية المستقلة المتميزة للشعب العربي الفلسطيني ، كأي من الحركات الوطنية لاي من شعوب البلدان العربية ، تتمتع باستقلال نسبي لا يفقدها ، على الاطلاق ، صفتها كجزء هام من الحركة التحررية العربية تتأثر بها وتؤثر فيها . واذا كان لا بد من الاقرار بالاستقلال النسبي لكل حركة ثورية في أي بلد عربي ، ضمن الاطار العام لوحدة القضايا والاهداف التي تجابهها الحركة الثورية العربية ، فما لا شك فيه ان الكفاح الحالي المسلح والجماهيري للشعب الفلسطيني بما يمثله من اهداف كبرى يهم مجمل الحركة الثورية العربية ، ويدخل بصورة طبيعية كجزء في كفاح كل شعب عربي وفي برنامج كل حركة ثورية عربية . وهذا ما يفسر التأييد الذي لا مثيل له والمتعدد الوجوه والاشكال في صفوف الجماهير العربية للعمل الفدائي .

أما بالنسبة للنقاش الدائر حول الطبيعة الطبقية للقوة التي ينبغي ان تقود هذه الحركة ، فهي برأي الحزب الشيوعي ليست قضية رغبات ذاتية ، بل عملية واقعية تدخل في تحديدها عوامل تاريخية وسياسية معقدة . ولا يجوز ان يكون النقاش حول هذه القضية

عنصر كبح وتفتيت وتقسيم في صفوف الحركة . وبالنسبة للماركسيين اللينينيين الحقيقيين فهم لا يخفون لا مبدئياً ولا في نشاطهم العملي انهم يعملون مع استمرار نضالهم اليومي جنباً إلى جنب مع الفصائل الثورية الاخرى ، لكي تحتل الطبقة العاملة مكانها المؤهلة له في قيادة الحركة الثورية الفلسطينية والعربية .

على أساس هذا الموقف الستراتيجي المبدئي يحدد الحزب الشيوعي خطته السياسية ونشاطه العملي . إذ من الطبيعي أنه لا يمكن لأية قوة ثورية أن تكتفي بتحديد هدفها الستراتيجي دون أن تضع لها خطة سياسية مستندة ، من جهة الى الهدف الستراتيجي ، وآخذة بعين الاعتبار من جهة ثانية ، المراحل التي يجتازها النضال الثوري ، موضوعياً ، للوصول الى هذا الهدف الستراتيجي . وهذه المراحل التي يجتازها النضال الثوري تؤثر فيها عوامل مختلفة ثابتة وطارئة . من هذه العوامل الوضع الداخلي بكل ابعاده السياسية والعسكرية والاقتصادية والحالة النفسية للجماهير ومستوى وعيها وتنظيمها والوضع الدولي بالنسبة للقوى الثورية وبالنسبة للعدو .

وإذا أخذت مجموعة هذه العوامل بصورة ملموسة في الوضع العربي الراهن يتبين انه لم تحشد بعد ولم تعبأ جميع القوى اللازمة لحسم المعركة لصالح الشعوب العربية . وهذا الأمر يتطلب تطوير كل أشكال النضال التي تمارسها الحركة الثورية العربية ، كدعم وتطوير وتوسيع حركة المقاومة ، وفي مقدمتها العمل الفدائي ، داخل الارض المحتلة كلها ، والوقوف بوجه محاولات الرجعية العربية للتضييق عليها ، وتدعيم الجبهة الداخلية وخاصة في البلدان العربية المتحررة ، في الميادين الاقتصادية والعسكرية والسياسية ، والعمل على توحيد جهود جميع القوى الوطنية والتقدمية العربية ، وتعبئة الجماهير في خدمة المعركة . والاستناد إلى التأييد الذي يلقاه النضال الثوري العربي من الاتحاد السوفياتي وسائر البلدان الاشتراكية ومن الأحزاب الشيوعية والعمالية ، لتوسيع نطاق التأييد العالمي ، والمزيد من عزل اسرائيل وحماتها الامبرياليين .

وفي ضوء هذه النظرة المتكاملة الستراتيجية والتكتيكية يناقش الحزب الشيوعي أي موقف يتعلق بالقضية الفلسطينية وقضية العدوان الاسرائيلي ، بما في ذلك قرار مجلس الامن الصادر في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧ .

وإذا ما طبقنا هذه النظرة على دراسة قرار مجلس الامن يبرز احتمالان : الاول احتمال فشله نتيجة موقف اسرائيل ومساندة المستعمرين لهـا الذين يريدون تحقيق جميع أطماعهم وفرض جميع شروطهم السياسية على العرب . وعندها ، ورغم التعقيدات الجديدة ، فإن الاتجاه العام لسياسة الحزب الشيوعي يبقى واضحاً : الاستمرار في النضال مع جميع القوى الوطنية والتقدمية العربية بجميع الأساليب ضد الاحتلال الاسرائيلي والوجود الصهيوني .

الاحتمال الثاني : نجاح المساعي السياسية بفرض التراجع على اسرائيل ، بهـذا القدر من التنازل أو ذاك ، من الجانب العربي بسبب الهزيمة . وفي هـذا الحال فان الحزب الشيوعي إذ يعتبر قرار مجلس الامن متعلقاً بنتائج عدوان حزيران فقط ، يؤكد أن النضال العربي بمختلف أشكاله ، سيستمر ما دامت القضية الاساسية ، أي حق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير مصيره بحرية وبدون اكراه مادي ومعنوي ، دون حل .

ولكن نجاح هـذا الاحتمال في الوقت الذي يؤدي فيـه إلى ازالة الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية ، هذا الاحتلال الذي نجم عن عدوان حزيران ويفسح المجال أمام الانظمة التقدمية لتدعيم أوضاعها الداخلية السياسية والاقتصادية والماليه والعسكرية ، فانه قـد يخلق بعض الصعوبات أمام العمل الفدائي . غير أنه من المؤكد أن القوى الثورية العربية داخل الحكم وخارجه التي تضع أمامها أهدافاً استراتيجية لحل القضية الفلسطينية ، ستواصل النضال على هذا الطريق ، بمختلف الاشكال ، في ظروف جديدة أفضل ، بالنسبة للأنظمة التقدمية ، خاصـة ، برغم هذه الصعوبات .

ومن جهة أخرى لا بد من الاشـارة إلى ان التسوية وفق قرار مجلس الامن لا يمكن أن توقف أو تنفي دور اسرائيل العدواني الناجم من طبيعتها التوسعية ومن كونها اداة وشريكة الامبريالية العالمية وقاعدتها ضد حركة التحرر العربيـة ، أي حتمية استمرار اسرائيل في المستقبل باعتداءاتها الدورية على البلدان العربية ، وتشير جميع أعمالها العدوانية الاخيرة والمعلومات عن استعداداتها الى مخطط لفرض حرب جديدة طويلة الامد ضد البلدان العربية .

ان هذا الوضع سيفرض على القوى الثورية العربيـة وعلى وجه الخصوص القوى الفلسطينية النضال في ظروف جديدة . وفي هذا الوضع الجديد سيكون الموقف العملي والسياسي للحزب الشيوعي المستند إلى وضوح نظرته الستراتيجية ، الاستمرار بدعم نضـال الشعب الفلسطيني . والأمر الجوهري هو ان الحزب الشيوعي سوف لن يدخر جهداً ولن يتردد في تقديم أقصى العون : مباشرة بتقديم الدعم السياسي محلياً والدعم المادي بأشكاله المختلفة ، وبصورة غير مباشرة بممارسة سياسة نشيطـة على النطاق العالمي ، مع الاحزاب الشيوعية لتوسيع قاعدة القوى العالمية التي تسانـد الحركة التحررية للشعب الفلسطيني . وهو يـدعو لتشكيـل لجنة وطنية لبنانية واسعة من القوى الوطنية والتقـدمية تستطيع أن تعبىء الجماهير للدفاع عن العمل الفدائي ولحمايته ضد الأخطار الجدية التي تهدد نشاطه ووجوده .

لقد أشرت في سياق هـذا العرض إلى ان الحزب الشيوعي هو حزب أممي . فهو ينطلق في ذلك من ادراكه لطبيعة وجوهر المرحلة المعاصرة للتطور التاريخي وللعملية الثورية العالمية . وهو باعتباره فصيلة طليعية تجسد أماني الشعب اللبنـاني ومصالحه الوطنية ، وتعبر عنها ، يؤكد الصلة الوثقى بين نضـال الشعب اللبناني والشعوب العربية ، ونضالات الشغيلة والشعوب الاخرى . وقد تكون الأساس الموضوعي للأممية مع تكون الاقتصاد العالمي واتخاذ العلاقات الاقتصادية والصلات الثقافية طابعاً عالمياً ، مع تحوّل الرأسمالية إلى نظام عالمي ، في أواخر القرن الماضي وأوائـل القرن الحالي . وهذا الأساس الموضوعي يجمع شغيلة جميع البلدان والشعوب المضطهدة في جبهة واحدة معادية للامبريالية والرأسمالية .

ان الحزب الشيوعي هو فصيلة من الحركة الشيوعية والعمالية العالمية التي تضم ٨٨ حزباً والتي تشكل القوة المحركة الاساسية في العملية الثورية العالمية الواحـدة بمجاريها الثلاثة : المعسكر الاشتراكي والحركة الثورية للطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية ، وحركة التحرر الوطني لشعوب آسيا وافريقيا وأميركا اللاتينية .

وفي قلب هذه الحركة العظيمة يعمل الحزب الشيوعي مع الفصائل الأخرى لتعزيز الوحدة والتلاحم في صفوفها . وفي الوقت الذي يعمل فيه مع العاملـين وفي طليعتهم الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي ، لانجاح المؤتمر القادم للحركة الشيوعية

والعمالية العالمية كعنصر توحيد لهذه الحركة ، يدين أعمال الانقساميين الصينيين التي خرجت عن كونها مجرد أعمال انقسامية وأصبحت تعرقل بصورة جديـــة تطور العملية الثورية وتخدم ، موضوعياً ، مخطط أعدائها .

ومن الطبيعي أن يعارض الحزب الشيوعي في سياسته ومواقفه أي اتجاه لفصل حركة التحرر العربية عن الحركة الثورية العالمية ، أو خلق تعارض مصطنع معها ، بأي شكل كان ، وخاصة مع قوتها الأســاسية المعسكر الاشتراكي وطليعته الاتحاد السوفياتي . وان حركة التحرر العربية قد لمست ، في الواقع العملي ، خلال مراحل تطورها ، التأثير الموضوعي لانتصار ثورة اوكتوبر وقيام الاتحاد السوفياتي كأول دولة اشتراكية في العالم ، وكذلك المساندة المباشرة والمتعددة الوجوه التي قدمها ويقدمها لها الاتحاد السوفياتي وسائر البلدان الاشتراكية لمواصلة نضالها ضد الامبريالية والصهيونية ولضمان تحقيق أهدافها في التحرر الكامل والتقدم الاقتصادي والاجتماعي والاشتراكي والوحدة . وفي هذا الاطار لم يعد من الممكن تصور تطور هــذه الحركة وتحقيق أهدافها بمعزل عن هذا الارتباط العفوي بالحركة الثورية العالمية وبفصيلتها الطليعية ، على وجه الخصوص ، الحركة الشيوعية العالمية .

لقد حاولت في هذا العرض الذي قدمته لكم أن اعطي صورة عن المواقف الستراتيجية والتكتيكية للحزب الشيوعي التي يستند فيها ، الى التحليل الماركسي اللينيني للواقـــع الموضوعي ، وينطلق فيها من نظرة طبقية واضحة ومحددة . ولا شك ان الصورة تحتاج ، لكي تكتمل ، الى مزيد من التفاصيل يؤمن قسماً منها التعرف المباشر الى برنامـج الحزب والى التقرير الذي قدم في المؤتمر الثاني عرضاً انتقادياً لنشاط الحزب خلال خمس وعشرين عاماً والى وثائق الحزب الأخرى ، وكذلك وبصورة خاصة ، الى نشاطه العملي . وبرغم اعتقاد الحزب بصحة خطه السياسي العام الذي لا يبنى على ردود الفعل المباشرة ، إزاء المواقف الآنية للقوى السياسية والطبقية الأخرى ، فانه يضع أمامه احتمال وقوع اخطاء أثناء الممارسة . ولذلك ، فهو في الوقت الذي يرى في وضعه الحالي ، القـدرة الذاتية على كشف الاخطاء وتصحيحها ، يعلن استعداده الكامل لتقبل أي انتقاد بنـاء يساعد على تصحيح أي موقف خاطىء قد يقع فيه . وهو يرى ان الحوار بين القوى الثورية الحقيقية ، في إطار من الاحترام المتبادل والديمقراطية الثورية ، مهما كانت أسباب الخـلاف عميقة ،

من شأنه أن يساعد في التقارب وفي الوحدة ، إذا كان منطلقاً من مصلحة قضية الثورة وتطورها .

إلا ان الحوار ، لكي يكون مجدياً ، لا بد ان يقترن بالنشاط العمـــلي ، أي بالنضال الطبقي والسياسي على الصعيدين الوطني والقومي الذي تخوضه الطبقة العاملة وجماهـــير الفلاحين وسائر الكادحين والمثقفين الثوريين ، في سبيل مطالبهم الآنيـة القريبة ولتحقيق مطامحهم في التحرر السياسي التـــام والتقدم الاجتماعي والاشتراكية والوحدة .

مناقشة محاضرة الحزب الشيوعي

للاستاذ كريم مروه

سؤال : هناك تشكيك بموقف الحزب الشيوعي من قضية فلسطين عام ١٩٤٨ وارتباط موقفه بموقف الاتحاد السوفياتي آنذاك المؤيد للتقسيم دون تمسك بعروبة فلسطين . ما رأيكم ؟

سؤال : تدعي الشيوعية انها ضد الصهيونية ... فماذا تفسرون الاعتراف باسرائيل والتمسك بكيانها ؟

سؤال : الحزب الشيوعي هو الحاكم في الاتحاد السوفياتي ، اذن هو الذي اعترف بدولة اسرائيل فما هو موقف الحزب الشيوعي اللبناني من الحزب الشيوعي السوفياتي من هذا الموضوع ؟

سؤال : لماذا قبل الحزب الشيوعي اللبناني السوري قرار التقسيم وأقر حقاً لليهود في أرضنا وطعن النضال القومي في الصميم معللاً بيانه الشهير الذي اصدره اثر التقسيم بأنه « حقن للدماء » فهل قبل بهذا الاعتداء الحقوقي على شعبنا وأرضنا ؟

جواب : أتصور ان هذه الاسئلة وضعها الأخوان قبل ان ألقي المحاضرة ، أنا لا اتهم أحداً على الاطلاق ولكن يظهر أنهم كتبوها ووضعوها في جيوبهم .. لكن أنا أجبت على هذه الأسئلة في المحاضرة ، واذا كان أصحاب هذه الاسئلة يصرون على الاجابة فأنا مستعد أن أكرر ما قلته في المحاضرة بكل بساطة قلت في المحاضرة ان الحزب الشيوعي اللبناني بالنسبة لقضية فلسطين أخذ موقفاً خاطئاً ، لانه كان يلتزم موقفاً خاطئاً اساساً من القضية القومية ، وقلت ان هذا كان لفترة طويلة مع الأسف ..

والحزب كانت عنده الجرأة في المؤتمر الثاني بالعام الماضي ان يشرح ما كانت مواقفه ، ثم يقول ان هذه المواقف كانت خاطئة ويعطي البديل . البديل الذي سمعتموه في ثلث المحاضرة أو على الأقل في ربع المحاضرة ، في الحديث عن القضايا القومية .

وما اكتفى الحزب بالقول بأنه اخطأ ، إنما ايضاً حاول ان يعلل وان يفسر علمياً الاسباب التي جعلته يخطىء أساساً هي تقديره غير الصحيح ، يعني مقارنته غير الصحيحة لنشوء القومية في البلدان العربية مع نشوء القومية في اوروبا وهذا أساساً مثل ما ذكرت في المحاضرة .

ولذلك يمكن القول الآن بعدما انتقد الحزب الشيوعي نفسه ليس فقط أمام أعضاء حزبه ، وانما ايضاً أمام الجماهير بجرأة لينينية أو مثل ما هو مفروض ان تكون بالحزب الماركسي اللينيني ، لم يعد هناك من مجال للقول .

أما في ما يتعلق بالسؤال عن الاتحاد السوفياتي لماذا أيد التقسيم ، فاني أسمح لنفسي ان أتكلم حول هذا الموضوع بكلمتين .

كلكم يعرف الاتحاد السوفياتي عندما طرحت قضية فلسطين ، كان عنده مشروع لدولة موحدة ، وناضل مدة طويلة في هذا السبيل وناضل في مختلف الوسائل ولكن لما طرح مشروع التقسيم ، كان عنده مواقف مبدئية منها :

وقف الهجرة من ناحية ، وثانياً خروج المستعمرين البريطانيين من فلسطين ، ثم هناك قضايا أخرى تتعلق بتطوير العلاقات بين القسمين بهدف ان ترجع فلسطين دولة واحدة ، هذه بعض الاعتبارات التي جعلت الاتحاد السوفياتي يقف هذا الموقف وبطبيعة الحال بالنسبة للاتحاد السوفياتي لا يجوز فقط ، بالنسبة لنا كعرب ، ان ننظر فقط الى عشرين سنة مضت ، ماذا كان موقفه في التقسيم بقدر ما مفروض فينا ان نرى ماذا يمارس عملياً الآن الاتحاد السوفياتي بالنسبة لدعم القضايا العربية وبالنسبة لكفاح الشعوب العربية على اختلافها ، لا يمكن تصور أي انتصار يحققه شعب من الشعوب العربية ، واسمح لنفسي القول أي شعب آخر في الكرة الأرضية بدون التحالف الطبيعي والاساسي والمبدأي مع الحركة الشيوعية العالمية والمعسكر الاشتراكي بالدرجة الاولى وطليعته الاتحاد السوفياتي الذي هو القوة الاساسية في عصرنا الذي يمثل المستقبل .

سؤال : ما هو موقف الحزب الشيوعي اللبناني من قرار مجلس الأمن الصادر سنة ٦٧ ،

وهل برأي الحزب الشيوعي أن قرار مجلس الامن قادر أو يستطيع ان يحلّ القضية الفلسطينية ؟

سؤال : في مؤتمر الاحزاب الشيوعية العربية في تموز ١٩٦٨ جاء : ان الاحزاب الشيوعية في الوطن العربي سوف تناضل من أجل تطبيق قرار مجلس الامن الصادر في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧، كيف توفقون بين النضال من أجل تطبيق هذا القرار وبين تأييدكم للعمل الفدائي الفلسطيني لكونه طليعة الثورة الفلسطينية من أجل تحرير فلسطين ؟

سؤال : ان قرار مجلس الامن يتضمن الاعتراف بحق كل دولة من دول المنطقة بالعيش بسلام وإنهاء العداء معها والمرور البريء في الممرات المائية ، فكيف تفسرون موقفكم من هذا القرار وهل يمكن ان تعترف الدول العربية باسرائيل بإنهاء حالة العداء معها ويكون هذا خدمة لقضية فلسطين ؟

جواب : اسئلة كلها سؤال واحد بالحقيقة ، يعني ما هو موقف الحزب الشيوعي اللبناني ، والشيوعيين اللبنانيين من قرار مجلس الأمن ، ولأني ادرك انكم سوف تسألون هذا السؤال ، طرحت القضية في المحاضرة أساساً .

نحن نعتقد ان قرار مجلس الامن يتعلق فقط بقضية عدوان ٥ حزيران ولا يتناول مقدار ذرة قضية فلسطين ، هكذا نحن نعتقد ، وفي تقديرنا اذا كان قرار مجلس الامن قادر ان يزيل الاحتلال من الاراضي العربية ، أي اراضي مصر — وسورية — والاردن ولا سيما عن أراضي مصر وسورية كدولتين تقدميتين ، إذا كان باستطاعة مجلس الأمن أن يحقق ذلك فلاشك أنه سيخلق الظروف الموضوعية والعملية لدعم كفاح الشعب الفلسطيني في سبيل الوصول الى حقه الكامل في أرض الوطن . وبطبيعة الحال مثل ما يتكلم الرئيس جمال عبد الناصر أو آخرين ، وبشكل خاص يهمنا الرئيس عبد الناصر من الحكام العرب لانه هو الشخص التقدمي على رأس دولة تقدمية ، ان القبول بقرار مجلس الامن لا يفترض بعض التنازلات ، إذ ان هذه التنازلات لم ترد مرة واحدة على لسان الاتحاد السوفياتي ولا الرئيس عبد الناصر ومصر ولا أي واحد من التقدميين والثوريين الذين يعتبرون انه في حال امكانية تنفيذ قرار مجلس الامن يمكن ان تستفيد منه البلدان المتحررة ، لم يعلم أحد ابداً ان قرار مجلس الامن يعني الاعتراف باسرائيل أي إنهاء القضية الفلسطينية ، على العكس تماماً ، كل الذين يتكلمون عن قرار مجلس الامن من هذه الزاوية يقولون ان قرار

مجلس الأمن لا يتناول قضية فلسطين بل على العكس سيقدمون كل ما عندهم من دعم لكفاح الشعب الفلسطيني بمختلف الوسائل ، وقد قلت أنا في المحاضرة : الكفاح المسلح للشعب الفلسطيني يعني العمل الفدائي هو أبرز شكل للتعبير حالياً عن الثورة التحررية للشعب الفلسطيني ولا اعتقد انه يوجد تناقض .

أما بالنسبة للشيء الوارد ببيان الاحزاب الشيوعية العربية السنة الماضية : ان الاحزاب الشيوعية ستناضل ، فجوابي الوحيد هو ما ذكرته في المحاضرة عن الموقف المبدئي الذي ليس فيه أي تردد على الاطلاق من ثورة الشعب الفلسطيني ومن دعمها بمختلف الوسائل حتى تستطيع ، بدون أي تنازل ، الوصول الى تحقيق كل أهدافها ، يعني عودة الشعب الفلسطيني إلى ارضه وحقه في تقرير مصيره ، واعتبار حركته هذه حركة تحرر ، حركة ثورية جزء من الحركة الثورية العربية .

سؤال : ما هو موقف الحزب الشيوعي اللبناني من العمل الفدائي ، وهل يؤمن الحزب الشيوعي بتدمير اسرائيل من أساسها أم فقط إزالة آثار العدوان الذي نشأ بعد الخامس من حزيران ؟

سؤال : ما هو موقف الحزب الشيوعي اللبناني من العمل الفدائي ، وكيف يوفق بين تأييده للعمل الفدائي وبين تأييده لقرار مجلس الامن الصادر عام ١٩٦٧ ؟

سؤال : ان موقف الحزب الشيوعي الاردني أو الموقف المعلن له ، هو معارضة تامة للعمل الفدائي وادانة له ، ما هو موقفكم من هذا الحزب ، وكيف تفسرون موقفه هذا ضمن تبنيه للماركسية اللينينية ؟

سؤال : تأييدكم ودعمكم للعمل الفدائي بالكلام لا يكفي ، فما هو نضالكم من أجل التحرير ، وكيف تبرز ممارستكم العملية من أجل تحرير فلسطين ؟

جواب : بعض هذه الاسئلة الواردة أجبت عليها لأنها داخلة في الاسئلة الماضية ، يبقى موقف الحزب الشيوعي اللبناني وموقف الحزب الشيوعي الاردني ، وهما السؤالين الاساسيين في هذه المجموعة . فيما يتعلق بموقف الحزب الشيوعي اللبناني من قضية العمل الفدائي نحن نعتبر ان العمل الفدائي كما قلت هو الشكل الرئيسي الحالي للتعبير عن ثورة الشعب الفلسطيني ، يعني نحن ندعم ونناضل مع الشعب العربي الفلسطيني في سبيل ان يصل الى تحقيق هدفه

النهائي في أرضه ووطنه وإزالة الاغتصاب عن وطنه ، أما كيف في نهاية المطاف سيكون هناك اقتراح جريء قدمته منظمة « فتح » بانشاء دولة فلسطينية ديموقراطية علمانية يعيش فيها المسلمون والمسيحيون واليهود على السواء ، واعتقد ان هذا الاقتراح جريء وجدي لكن على كل حال نحن الآن لسنا على أبواب هذه القضية ، المهم بالنسبة لنا انه يوجد أرض مغتصبة نريد ان نصل الى استعادتها لاصحابها . هذا هو الشيء الاساسي ، لست أدري ماذا يريد الذي طرح السؤال ان يقول بالضبط ، فمن الممكن ان يكون عند الحزب الشيوعي فصائل فهل من الضروري ان يعلن ذلك . المشكلة فعلاً ان العرب مغرمون بالاعلان عما يفعلون ويطنطنون ويزمرون لذلك .

أعتقد أنا ان قضية دعم العمل الفدائي ليست قضية تبجح عند أحد، والله أنا عندي أكثر أو فلان عنده أكثر أو اقل الخ . المهم بالنسبة لقضية ثورة الشعب الفلسطيني هو الاقرار بشرعيتها ، والاقرار بكونها جزء من نضال وبرنامج كل حزب ثوري .

هذا هو الشيء الذي اعلنته بوضوح والذي أعلنه برنامج الحزب . وبالتالي كل واحد بامكانياته سواء كانت متواضعة أو أكثر من متواضعة يقدم الدعم الصحيح الحقيقي بدون تبجح ولا مباهاة في سبيل إتمام المسيرة الثورية للشعب الفلسطيني .

أما فيما يتعلق بالحزب الشيوعي الاردني فاني اخبركم ان الذي نشر عن لسان الحزب الشيوعي الاردني في إحدى المجلات الدولية (مجلة قضايا السلم والاشتراكية) لا يعبر عن موقف الحزب الشيوعي الاردني ، وقد جاء الى لبنان، الى الحزب الشيوعي اللبناني رسول رسمي من الحزب الشيوعي الاردني ليقول هذا الكلام وليقول ايضاً ان هناك تعاون جدي بين الحزب الشيوعي الاردني في داخل الأرض المحتلة مع المنظمات الفدائية وقال : ان الحزب الشيوعي الاردني تلقى التحيات على أعمال كثيرة ، وقد كنت أود أن لا أقول هذا الكلام الآن ولكني اضطررت الى ذلك لأنه يدخل في نطاق المباهاة والتبجح بالنسبة لشعب وحزب شيوعي شقيق .

سؤال : ما هو موقفكم من الحزب الشيوعي الاسرائيلي، وما مدى انسجام مواقفه مع الخط العام للحركة الشيوعية العالمية ؟

سؤال : هل تعتقدون ان حربنا مع اسرائيل هي حرب طبقية أم حرب قومية ؟

اليست النظرية الطبقية مساوية للعامل الاسرائيلي مع العامل في لبنان ؟

سؤال : لماذا يفصل الحزب الشيوعي بين اليهودية العالمية والحركة الصهيونية الاستعمارية ... مع انه واضح ان الصهيونية هي حركة انعكاس دينية سياسية اقتصادية استعمارية عدوانية عنصرية ، للبربرية اليهودية الهدامة ؟

سؤال : هل يعتبر الحزب الشيوعي معركتنا وحربنا المصيرية مع اسرائيل التي تشكل بالنسبة لشعبنا الحياة أو الموت هي حرب طبقية فقط ، أم حرب مجتمعية طبيعية قومية اجتماعية شعبية ؟

سؤال : هل يوافق الحزب الشيوعي اللبناني على موقف الحزب الشيوعي الاسرائيلي بوجود قومية يهودية داخل اسرائيل لها حقوق قومية ؟

سؤال : كيف تفسرون دعمكم للعمل الفدائي ضد اسرائيل قومياً، ومن جهة أخرى تحاربونها على أساس طبقي ، وهل يعني هذا دعمكم لاسرائيل لو كانت دولة شيوعية ؟

سؤال : أنتم أمميون والأممية لا تعترف بالقومية ، فما هو موقفكم من الحزب الشيوعي الاسرائيلي ؟

سؤال : قلتم بأنكم كحزب في لبنان تدعمون العمل الفدائي . فهل يلتقي معكم الحزب الشيوعي الاسرائيلي في هذا أم له موقف آخر ؟

جواب : الحزب الشيوعي اللبناني يعتقد ان الحزب الشيوعي الاسرائيلي حزب شيوعي ...؟ يعني ليس عنصرياً . قبل ان أكمل أريد ان استدرك . ان اليهود الذين جاؤوا الى اسرائيل أو الموجودين في اسرائيل ، قسم منهم كانوا موجودين من قبل ، موجودين قبل ما تتكون اسرائيل وهناك يهود جاؤوا بعد ذلك على نوعين . قسم جاء عن سابق تصور وتصميم ، يعني على أساس عنصري معادٍ للعرب وعلى أساس خدمة مخططات الصهيونية والامبريالية الخ .. وقسم آخر مضلل .

القسم الثاني ايضاً يمكن تقسيمه إلى قسمين قسم يفتقر الى تكوين اشتراكي عنده . وقسم اشتراكي ، قسم منهم جاؤوا وهم شيوعيون بصراحة أقول لكم ، أنا لا اوافق على مجيئهم وانا أعتقد ان مجيء هؤلاء الشيوعيين اليهود من خارج اسرائيل الى اسرائيل غير

صحيح لمعرفتهم بطابع اسرائيل وطبيعتها الخ ...

أما الآخرين ما دام اعتبرنا انهم مضللون ، فطبيعة الحال لا يستطيع المرء ان يحاكم الشخص على أساس انه لا يعرف ماذا يعمل . وعلى ضوء ذلك لنر ممن يتكون الحزب الشيوعي الاسرائيلي وأقول بصراحة أنه .. قسم صغير من اليهود ، والقسم الأكبر من العرب .

ماذا يطرح الحزب الشيوعي الاسرائيلي من شعارات ؟ الحزب الشيوعي الاسرائيلي طرح بالنسبة لنضاله الطبقي كل ما يطرحه أي حزب شيوعي ماركسي – لينيني في أي بلد يعني عنده مواقف طبقية ينظر الى استثمار الشغيلة من قبل المستثمرين سواء كانوا داخليين أو خارجيين ، يعني البرجوازية في الداخل والاحتكارات العالمية في الخارج ، ويناضل لإزالة هذا الاستثمار لصالح الشغيلة .

ومن ناحية ثانية ان الحزب الشيوعي الاسرائيلي موجود باسرائيل ، يعني عنده موقف اسرائيلي إذا صح التعبير ان الحزب الشيوعي الاسرائيلي لا يقول بأنه يريد إزالة اسرائيل ، ولا يستطيع ان يقول ذلك لأنه موجود ضمن هذه الدولة ، ولأن ذلك يؤدي الى السجن ان لم يكن الى الاعدام باعتبار ذلك خيانة وطنية . فاذا كان هذا الموقف موقف تكتيكي فهذا شيء حسن ، أما إذا كان موقفاً مبدئياً ، أي الاقرار باسرائيل كدولة ولا يتراجع عن هذا الشيء ، فالحزب الشيوعي اللبناني لا يوافق معه على هذا الموقف .

ولا شك انكم تعرفون انه حصل انقسام منذ سنتين أو ثلاثة على أساس الموقف من القضية العربية ، الموقف من حركة التحرر العربية ، والشخص الذي كان سكرتير عام للحزب الشيوعي والذي اسمه ميكونيس ، هذا الشخص أخذ موقفاً عنصرياً يهودياً صهيونياً ، ولذلك كان من الطبيعي انه حصل انقسام وطرد خارج الحزب ، والذي بقي في الحزب الشيوعي يعتبر ان الحركة التحررية العربية هي الحركة الاساسية للمنطقة العربية ، ويعتبر ان من حق الشعب العربي الفلسطيني ان يقرر مصيره في فلسطين ، ولكنه – وبطبيعة الحال – لم يصل باستنتاجاته للشيء الذي نقوله ، يعني إزالة اسرائيل ، وذلك لأحد أمرين اما موقف تكتيكي واما موقف مبدئي من قبله هو .

ولكن بعد العدوان الاسرائيلي على البلدان العربية طرأ تطور واضح جداً على موقف

الحزب الشيوعي الاسرائيلي ليس فقط بصدد وقوف الحزب ضد العدوان ، وإنما تعرض أفراده وقياداته لمحاولات القتل وتعرض سكرتير عام الحزب نفسه لمحاولة اغتيال من العناصر الصهيونية بظهره .

الشيء الثاني ، بالمؤتمر الأخير الذي سمعتم به للحزب والذي كتب عنه مقال ممتاز جداً الاستاذ لطفي الخولي في جريدة الاهرام ، والذي نشرته جريدة اليوم في لبنان على عددين منذ شهر تقريباً طرحت مواضيع هامة جداً تتعلق بالحركة الصهيونية وطبيعتها ، وهل يا ترى يشكل اليهود قومية أو شعباً مستقلاً أو لا .

مع الأسف ان الوثيقة حتى الآن لم تصلنا وأنا لم اطلع عليها شخصياً ، ولكن الشيء الذي أعرفه من خلال بعض المسؤولين بالحزب الشيوعي الذي التقي بهم بمناسبات دولية للحركة الشيوعية العالمية ، ان هذه الوثيقة تتضمن عدم اعتراف بوجود شعب يهودي وانما اليهودي هو ابن الشعب الذي هو موجود فيه ، وهذا يؤدي في نهاية المنعطف إلى أنه ليست ثمة أمة يهودية ، وبالتالي يأمل المرء أنه في نهاية المطاف يمكن ان يتكون رأي عند الحزب الشيوعي الاسرائيلي يتلاءم مع موقف الأحزاب الشيوعية العربية .

الشيء الاخير الذي أريد ان أذكره والذي يهمنا نحن كعرب ان شعراء المقاومة اليوم هم أعضاء في الحزب الشيوعي الاسرائيلي ، يعني محمود درويش الذي انتخب في المؤتمر الاخير عضواً للجنة المركزية للحزب الشيوعي الاسرائيلي ، هذا شاعر المقاومة الاساسي ، وسميح القاسم الذي انضم للحزب الشيوعي الاسرائيلي بعد عدوان ٥ حزيران ، توفيق زياد وآخرين مجموعة كبيرة من الكتاب والشعراء وبشكل خاص الشعراء الكبار منهم الذين تتداول دواوينهم أيدي الجماهير العربية على امتداد الوطن العربي كله .

هذا الحزب الشيوعي الاسرائيلي ، ما هو الموقف منه ؟ على أقل تقدير ، الحد الأدنى المطلوب هو اعتباره احتياطي اساسي في المنطقة العربية لحركة التحرر العربية ، احتياطي في النضال ضد العدو الرئيسي الذي هو الصهيونية وسيدها وحماتها الامبرياليين العالميين ، وبشكل خاص الاميركيين .

سؤال : ما هو رأيكم في الخلافات الدائرة بين صفوف حركة المقاومة الفلسطينية ؟ وما هو موقفكم بالتحديد من الخط الماركسي اللينيني الذي تتبعه بعض حركات

المقاومة خاصة الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين ؟

جواب : نحن نعتبر ان ظاهرة الخلافات في داخل الحركة النامية للشعب الفلسطيني ظاهرة طبيعية ، وليست مستغربة بالوقت الحاضر ، لأنها حركة نامية ، ولكن يؤسفنا ان تتطور الخلافات داخل الحركة الى حد الصدام المسلح كما حصل بين أجنحـــة الجبهة الشعبية لأنه من الطبيعي بوجود خلافات من هذا النوع ، ان يستمر النقـاش ، والنقاش سيطول كثيراً لأن المعركة مازالت في بدايتها .

ولكن إذا كنا نعتبر هذا الخلاف بداخل الحركة الفدائية ظاهرة طبيعية حالياً إذا صح التعبيرفنحن نعتبر من ناحية ثانية انه يجب ان تقوم هناك مساع جدية في سبيل ايجاد شكل مهما كان بسيطاً للوحدة بين فصائل العمل الفلسطيني ، وبشكل خاص لأنــه في بدايته ، أي وحدة من هذا النوع في إطار نضال وطنى وتحرري . ولا يجب ان نفترض أولاً زوال الخلافات حتى تتحقق الوحدة في داخل العمل الفدائي ، هذا ما أعلناه ونعلنه ونصر عليه في سبيل تحقيقه . أما بالنسبة لوجود حركة تقول بالماركسية اللينينية بوسط العمل الفدائي ، فنحن من ناحية مبدئية ، نعد ذلك ايجابياً ولكن ملاحظتنا العامة على تفكير هذه الفئة هو ان لا تبالغ في بعض مواقفها بشكل لا يتلاءم مع الواقع الموضوعي ، لأن الواقع الموضوعي هو واقع موضوعي ، لا نستطيع ان نتصور الواقع الموضوعي مثل ما نريد إياه نحن .

مع الأسف الطبقة العاملة لحد الآن لم تعرف حدودها ويتضح اطارها في داخل العمل الفلسطيني ولكن بدون شك ، كما قلت بالمحاضرة ، على القوى الماركسية اللينينية الحقيقية أن تسعى بخلال نضالها اليومي ، وواضعة أمامها هدف أنه في المستقبل يجب أن تكون الطبقة العاملة في قيادتها ، ومن ناحية ثانية لا يجوز ايضاً اخراج بعض القوى الطبقية في ظروف موضوعية تؤكد وجودها إلى جانب الطبقة العاملة في النضـال الثوري ، لا يجوز اخراجها خارج الساحة مثل البرجوازية الصغيرة ، البرجوازية الصغيرة فئة واسعة في العالم ، في بلدان العالم الثالث أي البلدان المتخلفة مثل بلادنا ، والبرجوازية الصغيرة هذه كجماهير ترى من مصلحتها أن تكون الى جانب النضال الذي تخوضه الطبقة العاملة في التحويلات الاجتماعية والاقتصادية ، فبطبيعة الحال أن البرجوازية الصغيرة ينقصها التكون الفكري وتنقصها جذرية ، وتنقصها أشياء كثيرة ، لكن

لا يجوز القول بأنها كفئة واسعة ليست قوة ثورية ، وحتماً ممكن ان تفرز هـذه الفئة عناصر معادية لكل فئة البرجوازية الصغيرة ، هذه نراها حتى في أوســاط الطبقة العاملة بالذين تفرزهم الطبقة العاملة ، وهؤلاء يصبحوا عملياً ضد نشاط الطبقة العاملة ، مع تقديرنا الايجابي بوجود فكر ماركسي لينيني في قلب الحركة الثورية الفلسطينية ، عندنا بعض الملاحظات وملاحظات اخرى يصعب ان يصل فيها المرء الى حـلول في الوقت الراهن .

سؤال : استشهدتم بالحركة الطلابية بعد العدوان على المطار كمثـال لتحرك مختلف القطاعات الشعبية لفضح الطبقـة المالية وبنية النظام الطبقية ، فكيف تفسرون موقف الحزب الشيوعي في هذه الحركة بمطالبته انهـاء الاضراب بوعد من الدولة ؟ وهل هذا الوعد جزء من خطة فضح النظام القائم ؟

جواب : قصية اضراب الطلاب لا بد من رؤيتها في اطار النظرة الى النضال الثوري بشكل عام في لبنان . بعض الاخوان التقدميين الذين يعتبرون ان مجرد اعلان راية النضال ضد النظام ، فان النظام يصبح عندئذ على أبواب السقوط .

والواقع انه لا بد من التفكير قليلا ، ونحن نعتبر ان النضال الذي نخوضـه والذي نسميه نضال ديمقراطي ، هذا النضال « شوي » طويل .

قلنا ونقول ايضاً ان النظام القائم نظام الطغمة المالية ساقط تاريخيـاً أي في النهاية في نضال يمكن ان يكون خمسة أوستة سنين من نضالنا أو عشر أو اكثر قليلا « بدنا نطول بالنا شوي بس » . فالنظام سيسقط ، وهناك قوى موضوعية تساعد في إزالتـه وفي اسقاطه ، لكن لا يجوز ان نتصور ان النظام سقط ونشتغل على أساس انه فعلاً سقط .

بهذا المعنى ان اضراب الطلاب كان نوعاً من النضـالات الديمقراطية التي تعبر لحد الآن في إطار النظام القائم . نقول ان النظام سقط تاريخياً، سقط استراتيجياً، ولكن تراكات النضال تدريجياً ستؤدي الى التغيير الكيفي الذي يعني عملياً تكنيس هذا النظام وإقامة الحكم الذي نعتبره حكماً وطنياً ديمقراطياً بديلا لهذا النظام .

سؤال : أرى عرضك لسياسة الحزب الشيوعي يدور بالدرجة الاولى حول الوحـدة العربية والقومية العربية ؟ ألا ترى ان ذلك يتنافى ومبدأ الشيوعية الاممية ؟

سؤال : هل تعتقدون ان تطبيق الاشتراكية العلمية ، ضمن نطاق قوميات محلية ضرورة مرحلية لبناء وتحقيق الأممية العالمية ، وهل تؤيدون النظرة القومية كمرحلة مؤقتة ؟

سؤال : الذي نعرفه ان العامل اليهودي في اسرائيل قد حارب العامل المصري وهو جندي في جيش نظامي يهودي ، وما يزال هذا العامل يحارب العامل العربي . فكيف توفقون بقولكم « يا عمال العالم اتحدوا » وبين هذا ؟

سؤال : تعرض المحاضر في حديثه الى جبهة من القوى الوطنية لدعم العمل الفدائي ونحن نعرف ان الحزب الشيوعي اللبناني يشارك جنباً الى جنب حزب الكتائب في جبهة رائدة لدعم العمل الفدائي ، فهل المقصود جبهة كهذه من الحلف الثلاثي والاحزاب الماركسية الثورية ؟

سؤال : هل تعتقدون ان البرجوازية الوطنية الانتاجية (الصناعية والزراعية) اللبنانية ، وبرجوازية العالم الثالث تستطيع ان تنجز مهام ثورة التحرر الوطني ، في الواقع الحالي للرأسمالية العالمية وسيطرتها ؟

سؤال : يحدد لينين في مؤلفه : « خطوة إلى الامام خطوتان الى الوراء » وضعية المثقفين من التنظيم الحزبي بالشروط الخاصة كسبهم لمعيشتهم وبالتالي لا يمكن لهؤلاء الالتزام بنظرية الطبقة العاملة إلا اذا خانوا فكر طبقتهم البرجوازية الصغيرة ؟ ألا تجدون تعارضاً بين هذا وبين تحديدكم لمستقبل المثقفين في لبنان ؟

سؤال : حصر نضال الجبهة التقدمية المقترحة في الحيلولة دون انتخاب رئيس للجمهورية معين ، ألا يعني انها ستسير على خطى الجبهة للسابقة ، أي الدخول في اطار الصراع السياسي التقليدي الطائفي الذي كان يحصر نضال تلك الجبهة بمزاج بعض القوى السياسية الممثلة فيها وبمصالحها السياسية ؟

سؤال : ما هو المخطط النظري والشعبي للحزب الشيوعي اللبناني لمقاومة مخططات الحلف الثلاثي في لبنان ؟

سؤال : ما هو رأيكم بكمال جنبلاط ...

ثم هل تعتقدون ان الاشتراكية تعيش في لبنان هذا البلد المنفتح على العالم وخاصة الغربي ...

ألا تعتقدون ان لبنان لولا السياحة لما قامت له أركان ؟

فهل تنجح الاشتراكية في وطن استراتيجي كلبنان ؟

جواب : الذي يريد ان يعرف رأينا بكمال جنبلاط فليسمع : نحن نعتبر ان كمال جنبلاط شخصية وطنية تقدمية معادية للاستعمار والصهيونية وهو يرغب جدياً في تحقيق كثير من الانجازات لصالح العمال والفلاحين، وجماهير الشعب الكادحة ، ولذلك، بصرف النظر عما يمكن ان يكون بيننا من اختلاف في نظرتنا الاستراتيجية ، فنحن حين ندعو الى جبهة وطنية تقدمية ، فنعني فيما نعني وبالدرجة الأولى كمال جنبلاط على رأس الحزب التقدمي الاشتراكي .

سؤال : ما رأيكم بالرأي القائل ان تطبيق الاشتراكية في لبنان لا يمكن ان يتم إلا باطار التكامل والوحدة العربية ؟ ما هو شكل التعاون أو المجابهة بين الحزب الشيوعي اللبناني — وحزب شيوعي قوي قد يحكم اسرائيل ؟

سؤال : لماذا استطاع الحزب الشيوعي السوداني ان يقود التحالف اليساري السوداني، ولم يستطع الحزب الشيوعي اللبناني ان يقوم بنفس الدور بالنسبة لتحالف « جبهة الأحزاب والهيئات والشخصيات الوطنية والتقدمية » ؟

سؤال : منذ عام ١٩٢٤ وانتم تناضلون في سبيل الطبقة الكادحة ، فما هي الانجازات التي حققها الحزب الشيوعي لهذه الطبقة في لبنان ؟

جواب : أريد أن أعطي مثالاً واحداً : أولاً لا اعتقد ان احداً يقدر ان ينكر ان خلق البذور الاشتراكية والفكر الاشتراكي في لبنان أول من قام به ، أي الرائد به هو الحزب الشيوعي اللبناني .

هذه حقيقة تاريخية لا اتصور أحداً ينكرها ، ثانياً على سبيل المثال لا الحصر أريد ان اعطي فقط ما حصل على يد النضالات التي خاضتها الطبقة العاملة بقيادة الحزب الشيوعي سنة ١٩٤٦ ، وحققت قانون العمل اللبناني ، قلت على سبيل المثال لا الحصر ويمكن الواحد ان يعدد مجموعة كبيرة في النضالات التي قام بها الحزب الشيوعي لصالح الجماهير الكادحة ، وبالدرجة الاولى الطبقة العاملة ، الضمانات الاجتماعية التي تحققت كمثل ثان ، الضمان الاجتماعي ، اول من قاد المعركة في سبيل الضمان الاجتماعي بمطالع الخمسينيات هو الحزب الشيوعي بعد قانون العمل مباشرة وبطبيعة الحال لا نزعم بأن الحزب الشيوعي

قام لوحده بهذه الأعمال، لكن نقدر ان نقول بدون تبجح ان الحزب الشيوعي قاد أساساً هذه النضالات في سبيل مصالح الطبقة العاملة .

سؤال : قيل ان الشيوعية والصهيونية خطران يهددان لبنان، فهل اصبحتم كالصهاينة خطراً نخشاه ؟

سؤال : كيف تتصورون دور الحزب الشيوعي في مجتمع عربي يؤمن بالقومية العربية؟

مجموعة اسئلة حول نقطتين في الخلاف الصيني السوفياتي وما رأيكم في احتلال الجيوش السوفياتية لتشيكوسلوفاكيا .

جواب : بالنسبة للصين أنصحكم بأن تقرأوا المقال الذي سيصدر بجريدة الأخبار بعد غد عن افكار ماوتسي تونغ .

الجبهة الديمقراطية البرلمانية

أيها السادة :

استهل كلمتي بتوجيه شكر الى القيمين على هذا النادي الراقي ، بفكره ، وأهدافه ، لدعوتهم إياي بصفتي رئيساً للجبهة الديموقراطية ليكون لي شرف اللقاء والحديث معكم في هذه الأمسية الهادئة ، حول سياسة وأهداف الجبهة الديموقراطية ، التي تكونت في أوائل سنة ١٩٦٤ ، وكان لها كلمتها التوجيهية دائماً في الأحداث اللبنانية الداخلية والخارجية على حد سواء لا سيما طوال السنة المنصرمة حيث احتلت مركز الصدارة في ضبط وتوجيه السياسة اللبنانية .

وقبل ولوج البحث حول سياسة وأهداف الجبهة الديموقراطية لا بد من إلقاء ضوء كاشف عن أسباب نشوئها البعيدة منها والقريبة ، وكي أتمكن من اعطاء صورة واضحة هيكلية شبه شاملة عن هذه الأسباب أود ان ألفت بادىء ذي بدء نظركم إلى اني سأتبع خط المكاشفة والمصارحة فيما سأدلي به من آراء حول المواضيع التي سأتطرق اليها أميناً من نفسي على قول الحقائق كما أراها واعتقدها صميماً وأميناً على وضعها موضع المناقشة والتداول فيما بيننا نحن الحاضرين في هذه القاعة مؤمناً ايماناً جازماً ان المصارحة والمكاشفة هي أصل السياسة وجوهرها مغلفة في غلائل شفافة من الآداب الاجتماعية والتهذيب في قول الحقيقة والمناورة الفنية التي تمنع عن الناس الاصطدام بالحقائق الجافة، كما اني سأترك لقلمي يخط على عفويته فلن أحاول ان أنمق الكلمة حتى لا أضيع في الزخرفة والتلوين

الأدبي والصورة الشاعرية ، بل سأكون موضوعياً في العرض ما استطعت اليه سبيلا .

في الأسباب البعيدة لنشوء الجبهة الديموقراطية :

الجبهة الديموقراطية البرلمانية ليست حزباً منظماً ولاهي حركة شعبية إنماهي باختصار تجمع نيابي برلماني قيادي حول آراء وأفكار معينة فرضتها الظروف والاحداث التاريخية البعيدة والقريبة لنشوء دولة لبنان وتكوينه السياسي والاجتماعي والجغرافي ... فكيف كان ذلك ؟

من المسلم به علماً ان استشفاف المستقبل لمعرفته ، والتخطيط له مسبقاً يتطلب معرفة بالماضي وتعمقاً بالحاضر ، وملعب السياسة يجري دوماً بين الحاضر والمستقبل معاً .. فانطلاقاً من هذه البديهيات المسلم بها لا بد لنا إذن وبلمحة سريعة من العودة الى الماضي ثم الى الحاضر لنرسم خطوط المستقبل ، والمبادىء التي آمنا بها من أجل هذا المستقبل ، مستقبل الدولة اللبنانية في حاضرها ومرتجانا لها في مستقبلها لتكون وطناً آمناً لنا ولأولادنا وابنائنا من بعدنا .

تأثير تاريخ نشوء لبنان على آراء وأفكار وسياسة الجبهة الديموقراطية البرلمانية :

باعتقادي الشخصي أنه منذ ان احتل الفرنسي هذه البلاد سعى إلى إنشاء دولة لبنانية مستقلة ، مكتفية بذاتها فضم الى بعضها البعض جبل لبنان مع أربعة اقضية معروفة منا جميعاً .

١ – وجعل منها لبنان الكبير – لبنان الدولة . فكان لبنان دولة لبنان ، ووضع الفرنسي دستوراً لهذه البلاد كرس فيه المساواة بالحقوق والواجبات على أسس طائفية بدعة غريبة عجيبة وعاطفة استعمارية زائفة :

فكرس بذلك : الدولة الطائفية ،

وطبيعي جداً ان قصد الفرنسي مع من عاونه يومذاك كان معروفاً وواضحاً ويتلخص بالآتي :

١ – تحكيم أكبر طائفة بالطوائف الأخرى باسم الغيرة على الطائفة المسيحية .

٢ – تحكيم أكبر إقليم بالأقاليم الأخرى باسم ذات الغيرة ...

وكان جبل لبنان بيت القصيد ، ففيه اكبر طائفة ، وجغرافيته تؤلف اوسع اقليم ، وعدد نوابه دائماً هم الاكثرية المطلقة ، وهكذا ولي جبل لبنان زعامة باقي الأقضية وبرغبة الفرنسيين ودعمهم وتخطيطهم ، وكان طبيعي بالتالي ان يسيطر بسياسته وتكوينه على الأقضية الاربع ردحاً طويلاً من الزمن ، فكان الموجه والقادر طيلة مدة الحماية الفرنسية للسياسة اللبنانية ، الفاعل فيها ... وفي مطلع عهد الاستقلال بقيت القوة السياسية تنبع بنسبة عالية جداً من الجبل الأشم الى ان بدأت في السنين الاخيرة تفقد سيطرتها بالتدرج ، مما أحدث ردات فعل عنيفة في السياسة اللبنانية سنبينها تباعاً في حديثنا .

أما السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح الآن هو الآتي :

فما هي الاحداث السياسية الهامة والافكار السياسية المعبرة التي رافقت نشوء لبنان الدولة ومدى انعكاساتها على حاضرنا اليوم ومستقبلنا غداً ...

من المعلوم لدى العام والخاص من الذين تتبعوا الأحداث السياسية طيلة مدة الوصاية ومطلع فجر الاستقلال أن رجال الحكم والادارة الذين تولوا مهام سياسة الدولة وادارتها وان صادفوا جزئياً بعض النجاح ، وانما بالواقع منيوا بفشل ذريع ، وعقم في الخلق والابداع بات الحديث الدائم للمجتمع اللبناني طيلة هذه الحقبة التاريخية من الزمن ، وسبب التذمر المستمر المرير للشعب اللبناني فتلهى هؤلاء الساسة بقشور الفكر والسياسة ، واتبعوا سياسة الناطور والمختار والتوظيف والمحاسيب وجعلوا من الدولة مورد رزق لهم ولابنائهم من بعدهم يتوارثونها ويتقاسمون مغانمها فسادت عقلية الاقليم وسياسة العشيرة والمزرعة بدلاً من عقلية حكم الدولة .

واذا بعقلية القائمقامية تبعث من جديد وتسود الحكم فتعم الفوضى فلا الدولة قائمقامية ولا القائمقامية دولة فتحولت منافع الدولة إلى اقليم الجبل ولحقت به فيما بعد العاصمة بيروت بحكم انها العاصمة ومنعت هذه المنافع عن الأقضية الباقية عن إهمال وسوء نية وقصر نظر مجتمعة وانحرفت الدولة منذ نشوئها وكانت الخطيئة الأصلية المميتة التي ما زلنا نجني من ثمارها حتى يومنا هذا .

ولا مجال للاضافة في هذا المجال سوى أنه لا بد من التركيز على بعض النتائج التي أدت إليها تلك السياسة الخاطئة :

أولاً : لبنان الجبل ولبنان العاصمة تقاسموا الخيرات والمنافع فتجلوا في بهائهم

ومشاريعهم وتحلى جيدهم بالكهرباء والمياه العذبة والمستشفى والمدرسة والطريق الرائع البديع ، بينما لبنان الأقضية لا مدرسة فيه ولا مستشفى ولا كهرباء ولا طريق بل فقر وجهل ومرض وحكم غاشم . لبنان الجبل ولبنان العاصمة صاروا مركز الثقل الوظائفي الاداري والمالي والفكري ولبنان الأقضية لا يذكر بغير القشور والوظائف الدنيا واستقطبوا كافة تيارات الهجرة القادمة من جميع أنحاء لبنان طلباً للرزق والعمل وهرباً من الفقر والتعثر الحياتي وشظف العيش ، فامتصت هذه المناطق خيرة أبناء المناطق الناجحين والعاملين .

وهنا نشأت المؤسسة المصرفية والصناعية والتجارية وهناك سارت مواكب الهجرة من الأقضية إلى المدينة العاصمة والجبل وتركوا أراضيهم فبارت وأهملت وركدت الأقضية في جهلها وفقرها ... واختلط المجتمع بتيارات قادمة من كل حدب وصوب تحمل في جوانبها الفقر والحاجة والثورة في آن واحد .

فنشأت اذ ذاك حتماً وعلى مر السنين فوارق اجتماعية هائلة ومتنوعة بين أبناء الشعب الواحد ونشأت بالتالي بذور الثورة الاجتماعية نتيجة التناقضات التي أحدثتها هذه الفوارق وأهمها على سبيل المثال لا الحصر :

الفوارق العلمية والوظيفية والمعنوية والتجارية والصناعية .

الامتيازات الطائفية التي تأسست عليها هذه الدولة والتي أقل ما أنعتها فيه انها امتيازات عنصرية قلما شهد العالم مثلها ، وتفرع عنها روح طبقية ان لجهة العلم أم الثراء أم الامتيازات عمقت الفوارق الاجتماعية وباعدت بين اللبنانيين فبدت الفوارق بارزة واضحة فأحدثت ألماً كاد ينقلب إلى كره شديد ، وتجندت قوى غاشمة لتغذية روح الفرقة هذه دون شفقة أو رحمة بسلامة الشعب اللبناني وصيرورته وبقائه .

والنتيجة الحتمية لهذه الفوارق والامتيازات ان برزت تشعبات وفروع متعددة الجوانب بين أبناء الشعب الواحد فاختلفت الفكرة السياسية باختلاف منبتها فقامت فئة من الشعب تتمسك بقوة الابقاء على هذه الميزات العنصرية التي آلت اليها بالارث وظنوها حقاً ابدياً سرمدياً لهم دون غيرهم يدافعون عن مكاسبها ويحطاطون بقوة للحفاظ

عليها بعكس المحرومين الذين ايضاً بدورهم باتوا يرون الامور خلال واقعهم الاليم فنشأت عندهم حركة واسعة يمكن وصفها بالثورة للخلاص من هذه الفوارق والامتيازات واصطدم الفريقان بسبب عكسية مصالحهم وحتمية صدامهم لاختلاف الموقف بين سالب ومسلوب وكائن حر وصائر نحو الكينونة ومازال عبداً ، نجم عن كل هذا نظرات الى الامور مختلفة ومواقف متباينة اهمها :

فئة تسعى لتكريس الامتيازات وفئة عكسية تطالب بإلغائها .

فئة تطالب بتكريس العنصرية الطائفية والابقاء على الدولة الطائفية .

وفئة تطالب بعلمانية الدولة والمناداة بالمساواة على أساس المواطنية اللبنانية .

فئة تطالب بعزل لبنان عن شقيقاته العربيات والتشكيك بعروبة لبنان .

وفئة تدعو الى التعاطف مع الدول العربية .

فئة تسعى لجعل لبنان بلداً منفتحاً على العالم الغربي دون غيره وفئة عكسية تطالب بانفتاح لبنان نحو العالم أجمع حيث مصلحته الدائمة .

فئة تسعى لعزل لبنان عن المجموعة العربية والمصير العربي الواحد وفئة تسعى لربط لبنان بالمصير العربي الواحد تسانده ويساندها بالسراء والضراء .

ومن هنا تفرع عن الاوضاع في الآونة الأخيرة نتيجة لهذه التناقضات المطالبة ببوليس دولي وتدويل لبنان وتحييد لبنان أو كلمة شو دخلنا بينهم « يسطفلوا » « ويقلعوا شوكهم بديهم » ... الخ والحبل على الجرار ... ولسوف يستمر الحال على هذا المنوال ... الى ما شاء الله ... اذا نحن ابقينا على الداء ينخر في جوانبنا فنسمع نخر السوس داخل الخشب ولا نقوم بمعالجة الداء وقتل السوس الذي نعرف مكامنه وتحركاته .

وما سنة ١٩٥٨ سوى نتيجة حتمية لهذه التناقضات المفتعلة وامتداداً للخطيئة الأصلية التي ارتكز اليها لبنان منذ نشأته ، وما تلك الحركة الدموية التي وان كانت مشوبة بترجرج في أهدافها وغموض بمسالكها ومنعرجاتها وعدم وضوح الرؤيا في أذهان الفرقاء المتصارعين الذين عاشوها وخططوا لها سوى دليل مذهل على حقائق صارخة ، مؤذية خطرة جداً كادت يومذاك ان تأكل لبنان من الداخل وتهدد كيانه ومصيره

بأوخم العواقب لو لم يتداركه عقلاؤه ويسعون مخلصين الى معالجة شؤونه وسياسته قبل فوات الأوان : ومن هذه الحقائق يومذاك برزت اولاً :

١ — تطلع قسم كبير يومذاك من اللبنانيين نحو الاقطار المجاورة يستلهمها الرأي والتوجيه ويستعين بها على الفئات الاخرى لتناصره عليها ومعنى ذلك محاولة جدية تنكرية من هؤلاء الى لبنان الدولة ولبنان الشعب ولبنان الكيان وهنا مكمن الخطر الكبير ... على لبنان إذا نحن لم نتدارك أسباب ومسببات التطلع خارج الحدود .

٢ — انحدار الفكر السياسي الى منزلقات الحقد والكره والضغينة والمهاترات فيما بين أبناء الشعب اللبناني الواحد والتي بلغت حد القسوة الدامية والجارحة في أحيان كثيرة ... كيف نتداركها ...

٣ — قبول بعض اللبنانيين يومذاك فكرة الانقسام والاقتتال فيما بينهم ويعني ذلك الخطر الضخم ... ان ابناء الشعب صاروا ينظرون لبعضهم البعض كأعداء مما يؤلف خطراً على صيرورة لبنان وبقائه .

٤ — عدم اختيار الاهداف الوطنية وعدم وضوح الرؤيا السياسية الخلاقة في أذهان الفرقاء المتطارحين من قادة وموجهين أدى إلى تعميم الفوضى فازدادت البلبلة وكثرت الآراء الارتجالية الانفعالية ولاقت رواجها في السوق الملتهب المحشو بالأضاليل والاكاذيب والاوهام والتخويف فازدادت البلبلة واختلط الحابل بالنابل وإذا بالشعب اللبناني يتيه في تيارات واعية وتيارات غير واعية .

فمنهم من وجد الطريق بالناصرية — ومنهم بالاشتراكية — ومنهم بالشيوعية — ومنهم بالانعزالية والانكفاء — ومنهم من تصومع في مسيحيته وتجومع في جامعه .

ومنهم من حركته المذهبية والاديان ونصب نفسه مدافعاً عن الاسلام طوراً وطوراً عن المسيحية ومنهم من فتش في خضم هذه المعركة ليحوش لنفسه وعائلته مكاسب شخصية وأمجاد عائلية على حساب أشلاء الضحايا والفرقة الشعبية وخراب البلد .

ومنهم من نادى بالرأسمالية وبات يمجدها ومنهم من نادى بالماركسية وبات يجندها ومنهم

من وجد القطار يسير فاختبأ بالمقطورات الخلفية طمعاً بالربح وتملقاً من الذي سوف ينتصر ليكون أقرب الواصلين اليه .

وبان الشعب اللبناني على حقيقته ممزقاً على نفسه متخبطاً في دوامة أوهامه لا يرى الطريق ولا من يرسم له الطريق من هذه الأسباب والمسببات البعيدة والقريبة :

قيض للبنان ان يكون منه رسول ليقف حاكماً وحكماً له من مراسه وخبرته وانظباته ما جعل منه مرساة للسفينة التائهة في خضم هذا العجاج الهائج فحكم لبنان طيلة ست سنوات ونهج لهذا البلد نهجاً استهوى فريقاً كبيراً من اللبنانيين الذين التقوا مع تفكيره ومن هؤلاء فئة من أبناء الشعب وصلت الى الكرسي النيابي مبعثرة لا جامع بينها ولا لقاء سوى نهج غير مكتوب آمنت به، قوامه مبادىء واضحة مقرونة بأعمال ساطعة فأرادت بحكم وطنيتها وغيرتها وتجردها واخلاصها ان تجند نفسها حامية للمكاسب الوطنية التي خطط لها سير ذلك العهد ولم ينته بعد من إكمال تنفيذه ، فتنادى فريق من السادة النواب وتجمعوا يحاولون مخلصين حماية هذه المكاسب فأطلقوا على أنفسهم اسم الجبهة الديمقراطية التي عرّفنا عنها ...

مما تقدم يمكنني الآن ان أوضح الخطوط العريضة لسياسة الجبهة الديمقراطية التي انتهجتها مبيناً بوضوح مبادئها وأهدافها التي استمدتها من واقع التاريخ اللبناني البعيد والقريب والنهج القويم المستقيم ...

فثارت الجبهة مع الثائرين على الفوارق الاجتماعية العجيبة الغريبة لتنهج نهجاً سليماً صحيحاً معافى من أجل دولة لبنان وشعب لبنان فآمنت بالمبادىء الآتية المعاكسة لما سارت عليه السياسة اللبنانية حتى العهد الشهابي .

اولاً — الغاء الدولة الطائفية وانشاء الدولة اللبنانية العلمانية دولة الاستقلال ، وبناء دولة الاستقلال على أسس علمية وفقاً لتخطيط منظم ومدروس .

ثانياً — الغاء فكرة الشعوب المتفرقة المتنابذة الخائفة المنطوية على نفسها المتطلعة عبر الحدود وصهرها ببوتقة الوحدة الوطنية لشعب واحد ودولة واحدة ذات أهداف وبرامج واحدة مما يجعلها بوحدتها هذه قوية جبارة قادرة على الديمومة والخلود ،

قادرة على البقاء والدفاع عن هذا البقاء .

ثالثاً – المناداة بالمساواة بين اللبنانيين على أساس المواطنية اللبنانية لا على أساس الطائفية وتوزيع المغانم والمغارم على هذا الاساس ومنع الاتجار بالطوائف والادعاء بحمايتها لا لسبب سوى المحافظة على مراكز الزعامة التقليدية التي غنموها أباً عن جد في هذه التجارة الرابحة لهم الخاسرة للبنان .

رابعاً – إزالة الفوارق الاجتماعية والامتيازات الاقليمية والطبقية وتطبيق مبدأ العدالة الاجتماعية بين جميع ابناء هذا الشعب وجميع أقضيته وأجنحته وإزالة الاقطاع الاقليمي والطائفي من جذورهم العميقة .

خامساً – تؤمن بعروبة لبنان ، واستقلاله وسيادته ووجوب تضامنه مع الدول العربية ضمن اطار الجامعة العربية ومقررات مؤتمرات الملوك والرؤساء والمصالح المشتركة .

سادساً – تؤمن بأن لبنان لا شرقي ولا غربي بل عربي له مصالح دائمة يؤمنها حيث يجدها لا تعقيد عندها ولا عقد .

سابعاً – تؤمن بحرية القول والعمل ضمن الحرية المسؤولة وسياستها واضحة فهي تحارب من يحاربها وتوالي من يؤمن بمبادئها ومنهجها عن إخلاص وصدق ووطنية .

هذه هي المبادىء التي تستوحيها الجبهة لتخطيط مستقبل لبنان . وما الصراعات التي قامت خلال السنة المنصرمة سوى دليل على حرص الجبهة الديمقراطية على الدفاع بحزم وقوة وصلابة عن مبادئها التي آمنت بها ، رائدها المحبة للبنان كل لبنان ومجد العرب كل العرب .

واني أنهي حديثي بنداء اوجهه الى جميع اللبنانيين ، نداء صميمياً نابعاً عن صميم اخلاصي ومحبتي لبلدي لبنان وشعب لبنان ، نداء الى ابناء وطني :

ان تعالوا نبدأ من جديد في بناء لبنان الجديد لبنان المستقبل ان تعالوا نحدث بعضنا بعضاً بلغة مصلحة البلد الواحد والشعب الواحد والدولة الواحدة .

ان تعالوا نتكلم بلغة العقل والعلم والبناء والأدب ونطرح جانباً مصالحنا الشخصية والانتخابية والانفعالية والطائفية .

ان تعالوا نقود الشعب نحو الفكر الهادىء العلمي الرصين فلا نستغل طيبة هذا الشعب وعواطفه الدينية والانفعالية من أجل بقائنا الشخصي ومصالحنا الشخصية .

تعالوا نقول سوية وبصوت موحد وعال عال جداً كلنا للوطن عن صدق واخلاص ومحبة أعلى للبنان ومجد شعبه .

مناقشة الجبهة الديمقراطية البرلمانية

للأستاذ سميح عسيران

سؤال : ان الجبهة الديمقراطية أكبر تجمع نيابي وتعد حالياً الفئة الحاكمة بشخص رئيس الحكومة وعدد من الوزراء . هل تقوم الجبهة بدراسة سياسة الدولة العامة والتخطيط لها مسبقاً ؟ هل درس مشروع ضريبة البنزين في الجبهة قبل أن يقوم رئيس الحكومة بطرحه رسمياً ؟

جواب : الجواب على هذا السؤال بخصوص التخطيط لسياسة الدولة ، أظن أنكم علمتم جميعاً أن الحكومة اللبنانية دعت لجان المجلس جميعاً وعلى رأسها لجنة التصميم والاشغال العامة والمالية لدرس وتخطيط مستقبل المشاريع التي تود أن تقوم بها من أجل مستقبل هذا البلد العمراني . وأما بخصوص سياسة الدولة فهي دائماً تدرس على طاولة مستديرة في الجبهة الديمقراطية ويتناقش دوماً الأعضاء بحرية كاملة ويرئس الجبهة دورياً في كل جلسة أحد الاعضاء يسمى من قبل المجتمعين وتطرح كافة المواضيع إلى أن ينتهي البحث في التصويت حيث تستقر ساعتئذ الفكرة التي تغلب بحكم التصويت بالأكثرية . أما بخصوص مشروع ضريبة البنزين فلم يدرس في الجبهة الديمقراطية بتفاصيله انما أخذنا علماً بذلك والجبهة الديمقراطية ليس من اختصاصها الدخول في التفاصيل الفنية . على ما أعلم هناك لجنة ضرائبية لدراسة مجموع الضرائب اللبنانية ومنها ضريبة البنزين وامكانية تحقيق هذه الضريبة وعلى ما أعتقد أن طرح الموضوع من قبل رئيس مجلس الوزراء (رشيد كرامي) كان صحيحاً اذ انه طرح الموضوع لا امام الجبهة الديمقراطية بل على ما نعلم جميعاً على التلفزيون على جميع الشعب اللبناني الذي بدأ يأخذ ويعطي في هذه الفكرة وستكون الغلبة بالفكرة الأخيرة للأكثرية في هذا الموضوع التي ستقرر فيما إذا كان يجب أن تقرر هذه الضريبة أم لا يجوز . لأننا نعلم جميعاً ان السياسة الضرائبية لا يمكن أن تفرض فرضاً يجب أن تدرس كثيراً ومن ثم فإن الاكثرية هي التي تفرض أو لا تفرض هذه الضريبة .

سؤال : ما هي علاقة الجبهة الديمقراطية البرلمانية بالجماهير ؟

جواب : أظن أنني أجبت على هذا السؤال في سرد محاضرتي . الجبهة الديمقراطية البرلمانية برلمانية نيابية علاقتها علاقة النواب بالشعب ومنبرها مجلس النواب والصحف . فهي دوماً تطلع الجماهير على جميع أهدافها وتوزع آراءها ومناهجها بالشكل الاعلاني المعروف : المجلس النيابي والصحف .

سؤال : لمح المحاضر عن حوادث ١٩٥٨ حينما قال ان بعض اللبنانيين نظروا الى بعض الاقطار المحيطة بلبنان وطلبوا منها العون ضد بعض الفئات اللبنانية التي بدورها طلبت الاسطول السادس . فهل هذا العرض كان هو حقيقة الموقف سنة ١٩٥٨ أم ان المحاضر يعتبر ايمان اللبنانيين بالقومية العربية والمصير العربي الواحد جريمة تعادل جريمة استدعاء الاسطول السادس ؟

جواب : خلص السائل إلى ما كان هو يجب أن يتجنبه فقلت في كلمتي وهي واعية ، العبارة الآتية :

« وإذا بالشعب اللبناني يتيه في تيارات واعية وتيارات غير واعية » وعددت ولم أفصح . فلم أقل أن القومية العربية جريمة ، القومية العربية شرف عظيم نؤمن بها ونعتز ونعتد ، فهي رائدنا على كل حال ضمن استقلال وسيادة هذا البلد ومصالحه ومساندته للقضية العربية جميعاً أينما كانت في دنيا العرب .

سؤال : « تدعي السلطة أنها مع العمل الفدائي » . ومن جهة ثانية ، جهدت في الأشهر السابقة الى اعتقال بعض المناضلين وباتخاذ اجراءات تعسفية ضد الفدائيين في لبنان ، وبما أن الجبهة الديمقراطية البرلمانية تمثل نسبياً هذه السلطة فما رأي المحاضر بهذا التناقض ؟ ؟

جواب : كلمة صريحة حول العمل الفدائي . طبعاً أن الجبهة الديمقراطية تؤمن بالعمل الفدائي إيماناً صادقاً قاطعاً ولكنها لا تجعل منه منبر دعاية حتى لا يستفيد منه الخصم . فالعمل الفدائي كما تقرر هو عمل شرعي وحق لشعب فلسطين وحق للشعب العربي أجمع أن يساعد ويناضل ويقوم هو بدور الفداء . ولكن العمل الفدائي يجب أن لا يكون مداراً للاتجار والوطنية . مساعدة العمل الفدائي شيء والإيمان به شيء آخر . فيمكن للحكومة أن تساعد وتعطي كثيراً دون المناداة ، وقد اختطت الجبهة الديمقراطية العمل

السري في مساعدة الفدائيين حتى لا يكون هناك مجال للصهيونية العالمية من الافادة من الدعاية الفارغة الجوفاء ، فتستعمل ضدنا الرأي العام العالمي مما يعطي مثلا تبريراً لأعمال القرصنة التي قامت بها وتقوم بها إسرائيل . ولا ننسى ضربتها المؤلمة للمطار . فنحن لم نعط إسرائيل حجة عالمية ضد العمل الفدائي بل يمكننا أن نساعد العمل الفدائي ، ويجب أن تثقوا أننا نساعد العمل الفدائي ونقوم بمساعدته بشتى الفعاليات والامكانات . وأما القول بأن هناك بعض المناضلين اعتقلوا هذا أمر لا يمكنني الإجابة عليه لأنني لم أعلم شيئاً عن هذا الأمر .

سؤال : ١ — إلى أي مدى تتمتع الجبهة الديمقراطية البرلمانية بحرية العمل السياسي ؟

٢ — ما هو دور « الأيدي الخفية » وغير المسؤولين ، أي جميع النواب الذين تضمهم الجبهة ، وفعاليتهم في انضباطية أعضائها ؟

٣ — ألم يكن الهدف من انشاء الجبهة اقتسام المغانم والاسلاب ؟

جواب : ١— ثقوا أيها الأخوة ان جميع الاجتماعات التي قامت بها الجبهة الديمقراطية هذه السنة ، كانت اجتماعات عامة لجميع أعضاء الجبهة الديمقراطية ، ٢٦ نائباً و ١٠ نواب سابقين من الزعماء ورجال الفكر والعلم . وجميع مقررات الجبهة كانت تنبع من آراء الحاضرين ومن توجيهاتهم وكما قلت على أساس طاولة مستديرة ومناقشة علمية حرة مطلقة لا رئيس فيها ولا مرؤوس سوى للفكر الصحيح النيِّر .

٢ — هذا السؤال هو تجن على الحقيقة ، ليس هناك أيد خفية تجمع النواب وليس هناك غير المسؤولين النواب الذين تجمعوا بملء ارادتهم واختيارهم . ولكن أريد أن أكون صريحاً : هناك عقد نفسية عند البعض يعتبرون أن الايدي الخفية هي ما تسمى بالمكتب الثاني والرئيس شهاب . سيدي ليس للمكتب الثاني أي دور فيما تجمعنا اليه وعليه . ونحن آمنا بنهج وخط سياسي كما ذكرت فهذا الذي جمعنا : الوطنية ، هل هذا عيب أن نكون وطنيين وان نؤمن بخط صحيح ولماذا هذه العقد ومن قال لهؤلاء اننا نحن مربوطين بفلان أو فلان ، لا أيها السادة ، نحن الذين ندير السياسة ونحن الذين نخطط لها ونحن الذين نسعى فعلا ، وهذا تصريح فليكن ، لأن نأتي إلى سنة السبعين ، واذا جاء الرئيس فؤاد شهاب ، ان يقبل ويتنازل فنحن له نؤيده واليه ساعون وهذه حقيقة ، لا مكتب ثاني ولا غير

مكتب ثاني المكتب الثاني لا دخل له في هذه المواضيع اطلاقاً ولكن هناك عقد نفسية ما زالت قائمة في ذهن البعض على انه هو الذي يدير السياسة ، ولكن اقسم بشرفي وامام بعض النواب الحاضرين أنه ما من أحد يدير سياستنا اطلاقاً على ما أعلم ووصلت الى رئاسة الجبهة الديمقراطية بحكم ثقة الزملاء لا أكثر ولا أقل وسياستنا كما قلت طاولة مستديرة ، نحن الذين نديرها كما نرى ، وكما هي مصلحة البلد والشعب اللبناني .

سؤال : لوحظ ان ما تنادي به الجبهة بقي حبراً على ورق ، فما هي المشاريع التي حققتها الجبهة لتنفيذ أهدافها ؟

جواب : لم يعرف القصد من السؤال .

سؤال : تكتب بعض الصحف حالياً عن تفكك في الجبهة الديمقراطية بسبب تضارب مصالح بعض أعضائها . هل هذا صحيح وما هي الأسباب في حال صحة ذلك .

جواب : شيء طبيعي ، وهذا الجواب نتيجة للشيء الذي طرحته ، على اعتبار ان أعضاء الجبهة الديمقراطية أحرار ولهم مصالح تهمهم وهم نواب وممثلو شعب ليسوا تابعين لأحد وهم احرار أن يدخلوا الجبهة أويخرجوا منها، هذا أمر طبيعي، وللنائب مصالح فما هي هذه المصالح ، مصالح الذين يطالبونهم بهذه المصالح ، مصالح شعبية وخدمات عامة وخاصة . وهناك مصالح وطنية تربطه بالخط الوطني ، ويحق للنائب ان يدخل الجبهة بملء ارادته وان يخرج منها وحتى الآن لم أتلق ولا طلب انسحاب كما تدعي الصحف اطلاقاً . ولم يغير أحد نهجه وهذا كله يبقى كلام صحف .

سؤال : هل انسحب جان عزيز من الجبهة أو هو في طريق الانسحاب . وما هي أسباب اجتماعه بكميل شمعون ؟

جواب : سمعت بالصحف أن حضرة النائب المحترم جان عزيز اجتمع بالرئيس السابق كميل شمعون ومن ثم أوضح هذا في صحيفة الأنوار البارحة أو اول امس ، وقال انه لا يمكن ان يخرج عن نهجه فهو نهجي وإذا خاض الرئيس السابق فؤاد شهاب في سنة السبعين معركة الرئاسة فهو يؤيده كلياً ، ومع كل ذلك فهو حر ولم يغير خطه الوطني اطلاقاً وهذا هو خط الجبهة لا أكثر ولا أقل . فطالما هو في خطه الوطني فهو ما زال جبهوياً ديمقراطياً برلمانياً ، أ كان في خارجها أم في داخلها ولم يتقدم بطلب انسحاب ولم نأخذ

علماً بذلك .

سؤال : ١ – انتم على خلاف مع الاستاذ جان عزيز فما السبب ؟

٢ – ما هي الشروط المطلوبة من النائب للانخراط في الجبهة الديمقراطية ؟

٣ – هل تعتقد ان اجتماع جان عزيز مع كميل شمعون كان بسبب نقمته على بعض أقطاب الجبهة البرلمانية الذين أتهمهم بالعمل لمصلحتهم الخاصة أم خوفه على قاعدته الانتخابية التي تلعب بها الأهواء الطائفية التي يحركها شمعون ؟ وما هي حقيقة اتهامات جان عزيز ؟

جواب : هذا السؤال لن أجيب عليه إطلاقاً لانه يخص الاستاذ جان عزيز شخصياً فمن شاء ان يعرف هذه الأسباب فما عليه إلا ان يسأل حضرة النائب المحترم جان عزيز .

سؤال : هل للجبهة رأي حول بعض القضايا التي طرحت في لبنان في السنين العشر الأخيرة ، مثل الوحدة العربية والاشتراكية ؟

جواب : ذكرت ان الجبهة الديمقراطية البرلمانية نشأت سنة ١٩٦٤ يعني هي الآن في سنتها الخامسة ، وليس هناك مجال للجواب على هذا السؤال على اعتبار انه يعود ١٠ سنين الى الوراء أيام لم يكن هناك وجود للجبهة .

سؤال : ما هو موقف الجبهة من حركة القومية العربية والوحدة العربية ؟

جواب : الجبهة تشجع كل حركة قومية عربية وتساندها وتؤيدها وهي قومية عربية صميمة . أما الوحدة العربية فأعتقد ان هذا الأمر هو حلم جميع العرب بشتى اقطارهم وديارهم ولكن الوحدة العربية يلزمها كثير من الوقت والدرس حتى نتمكن من تحقيقها بإذن الله في المستقبل .

سؤال : هل انتم مع الحل السلمي الذي يجتمع من أجله « الأربعة الكبار » ؟

جواب : هذا ليس سؤالاً ، هل تظنونني جمال عبد الناصر . هل تريدون الجواب – نعم نريدها ان ترجع بسلام وعزوشرف ونأخذ أراضينا بالقوة . ولكن سامح الله حكامنا العرب الذين أوصلونا الى هذه الخيبة والعار الذي وصلنا اليه . فأرجو ان يكون هذه المرة حكامنا قادرين على إدراك الكلمة التي يلقونها ، وإدراك ان المسؤولية ضخمة عليهم . على حكامنا العرب ان يقرروا وليس علينا نحن .. نعم نحن نريد الحرب لأخذ حقنا

بكرامة وشرف وعز .

سؤال : اذا كانت الجبهة الديمقراطية تنادي بالغاء الطائفية كما يقول حضرة المحاضر ، والجبهة هي الحاكمة حالياً من الناحية العملية ، فما الذي يمنعها من تحقيق هذا المطلب ؟ قد لا يستطيع المواطن البسيط تحقيق ذلك . ولكن ألا تستطيع الجبهة حقاً ؟

جواب : الجبهة الديمقراطية البرلمانية ليست ديكتاتورة في البلد ، تفرض ما تشاء بحكم وجودها الآن في الحكم ، والحكم ليس كله جبهوي ، الحكم فيه جبهويين وفيه مستقلين وسط وفيه جماعات لا تؤمن بقضية معينة . وكان السبب تأليف الحكم كما نعلم وسبب المصيبة كلها هو أننا نختلف ان نأتي بماروني مكان فلان أو سني أو شيعي ، وإنما لو لم تكن هناك طائفية أساساً ، لما كان هناك مشكلة للأزمة المفتعلة الموجودة بالبلد ،فمصيبتنا هو انه ما زال الدستور قائماً بالطائفية ، فمن أجل ان نعدل الدستور يلزمنا (ثلثين) وعندما نصل الى الثلثين فنحن مستعدون لأن نلغي الطائفية ونعلنها علمانية للاخر . نحن ٢٦ ولسنا ٩٩ .

سؤال : هناك من يدعي ان في لبنان أزمة فما هو مفهوم الجبهة الديمقراطية البرلمانية لهذه الازمة ؟ أهي أزمة نهج وحلف ؟

جواب : في الواقع هناك في لبنان أزمة قامت واستشرت اولها اقتصادية وأزمة اجتماعية ، معروفة منذ ايام أزمة بنك انترا ومن ثم نشأت ازمة ٥ حزيران وما جرته على الاقتصاد اللبناني من تدهور معلوم لدى الجميع أصاب الخزينة اللبنانية . هذه هي الازمة ومن ثم ما يصطنعه الحلف معنا بادعاء وجود أزمة .

سؤال : ما رأيكم بالازدواجية ؟ وهل توافقون على تدخل بعض الأجهزة العسكرية بالسياسة والانتخابات ؟ ما رأيكم بمطالب تكتل الوسط لانهاء الازدواجية ؟ كما ارجو من حضرة المحاضر ان لا يكون جوابه بمجرد « لا يوجد ازدواجية » .

جواب : لو كان بالامكان مناقشة حضرة السائل بالذات ما هي الازدواجية ؟ هل يعني ان الازدواجية قائمة بوجود رئيس أسبق موجود بالحكم له نفوذ بالبلد واحترام ومحبة ، هل يقصد بالازدواجية بصراحة كلية تدخل المكتب الثاني في شؤون البلد ولا أرى لها أثراً اطلاقاً ، هل يقصد تدخل الدرك أو الأمن العام؟ هل يقصد تدخل الزعماء ؟ هل يقصد تكتل الاشخاص ؟ لا نفهم معنى الازدواجية . اذا كان يقصد الجميع ، فمما لا شك فيه

ان الحكم لا يمكن ان يكون لمجلس النواب وحده ولا للشعب ، الحكم يقوم على سلطتين: التنفيذية والتشريعية ، في آن واحد ، يتعاطفان ويلتقيان على التخطيط لـلدولة الازدواجية !! ما هي الازدواجية ، أريـد ان اعرف ما هي الازدواجية التي يتحدثون عنها ؟؟ فعلاً لا اريد ان أقول انه لا يوجد هناك ازدواجية ، إلا ان كلمة ازدواجيـة لا تنطبق على الواقع ، بمعنى ان فخامة الرئيس شارل حلو هو حاكم اسماً ولكن بالواقع هو غير حاكم ، لا اعتقد ذلك . على ما أرى ان فخامة الرئيس شارل حـلو هو الذي يحكم ودولة الرئيس كرامي هو الذي يحكم ، والوزير في وزارته هو الذي يحكم وانا في رئاسة الأشغال العامة عمـلت رئيس لجنة التحقيق البرلمانية وكانت تحكم ، ما من أحد جاء وقال أعمل هذا الشيء او ذاك . واننا كنا نرجو لو ان حضرة السائل حدد لنا ماهي الازدواجية . نعم هناك رأي للجيش في البلد ، ولا يوجد بلد في العالم ليس لجيشه رأي في السياسة ، وفيما يختص بالدولة وفي ادارة الامن الداخلي والامن الخارجي ، لا يمكن ان لا يكون للجيش أي أثر فينا . لا يمكن ان لايكون لقيادة الدرك أو الامن العام أي أثر في حفظ البلد . لا يمكن ان لا يكون للحكومة أي اثر على مجلس النواب . هناك دائمـاً تصارع ما بين السلطات من أجل خير البلد ومصلحته والحفاظ عليه .

سؤال : ١ — ما رأيكم بالرئيس فؤاد شهاب وبالاستاذ كمال جنبلاط وهل هناك تنسيق بينكم وبين هذين الزعيمين الوطنيين ؟

٢ — لماذا اختلفتم مع الرئيس حماده بسبب الجنرال بختيار ؟

جواب : بنظري ونظر الجبهة على ما اعتقد ، وهذا هو ايماننا بالرئيس شهاب . أريد أن أقولها بصراحة ، نحن لسنا من عباد الأصنام ولا نخشى الرئيس فؤاد شهاب انما نحن نقدر ونحترم فؤاد شهاب لأنه أعطى لهذا البلد السلطة العامة الشاملة أراد ان يحكم البـلد بحكم رجل الدولة لم يتعاط سياسة المختار والمحسوبية بل حاول كما قلت في كلمتي ، حاول أن يذهب بلبنان بجميع أجنحته ، حاول أن يطبق العدالة الاجتماعية ، أوجـد الضمان الصحي والاجتماعي والمشروع الأخضر والخدمة المدنية وما أشبه من المشاريع الضخمة التي جعلت للبنان نواة حكم صحيح لبناء دولة بالمعنى الصحيح ، بينما كنا من قبـل عائشين في مزرعة كما نعلم ، وهذا هو ايماننا به . أما كمال جنبلاط فاننا نحترمه كثيراً لأنه رجل مخلص وأقل ما يقال فيه انه من أكبر وأحسن زعماء هذا البلد بما يختص بوطنيتـه

وفيما يختص بتوجيهه وتخطيطه وفهمه وملاحقته للأمور ، ولا شك انـه من الناس الذين نحترمهم جداً ونتعاون معهم الى اقصى حدود التعاون . واما بما يختص بالفرع الآخر من السؤال فليس من « شغلتنا » ان نجاوب عليها . انا ايدت ان لا يسلموا الجنرال بختيار ، ولم يسلموه. اما اذا اردتم ان تعرفوا القضية ، فهناك قانون الاسترداد : هناك بند رئيسي ، هو انه إذا كان هناك مجرد عمل سياسي ، فإن القانون اللبناني يمنع الاسترداد ، وكان من وراء طلب الجنرال بختيار سياسة . والدليل على ذلك قطع العلاقات وهذا سياسي .

سؤال : هل يساوي المحاضر بين التطلع الى الاستعمار الاميركي والغربي بشـكل عام (خارج الحدود) بالتطلع الى اقطار العروبة (خارج الحدود) ؟ ! !

جواب : هذا سؤال اعتقد انني اجبت عليه . انا كنت اتكلم عن وضع سنة ٥٨ عن جميع الفرقاء وقلت « فازدادت البلبلة وكثرت الآراء الارتجالية والانفعالية ولاقت رواجها في السوق الملتهب المحشو بالاضاليل والاكاذيب والاوهام والتخويف فازدادت البلبلة واختلط الحابل بالنابل على الشعب اللبناني ، وإذا بالشعب يتيه في تيارات واعية وغير واعية » بمعنى انني ما قررت أنا ، قلت ان هناك طريقين. نحن يا سيدي ضد نزول الجيش الاميركي ، وضد أي اجنبي ، ونحن مع الاقطار العربية ونحن مع مصالحها ونحن مع مساندتها ونحن نتفاعل معها بمصالحنا واشتراكنا وكل شيء . هذا كان واضحاً في محاضرتي ، ولا تعتقدوا انني أقول هذا عن انفعال ، وعروبة واستقلالية ووطنية الجبهة في هذا الموضوع واضحة تماماً ، فهي تنهج النهج الصحيـح ، العربي القويم ، بكل جرأة واخلاص ، واذا كانت هي لا تتعاطى الأمور الطائفية فلأنها تريد ان ترتفع بالمستوى اللبنـاني الى اعلى ، وتريد ان تخطط للبلد عربياً . ولهذا كنا ضد نزول الاسطول السادس الاميركي وهذه هي القصة لنشوء الجبهة الديمقراطية . قلنا : لا شرق ولا غرب مصلحة لبنان الدائم ، طبعاً مصلحتنا جميعاً ، ان لا ينزلوا وطبعاً نحن نفرق بين النزول وعدم النزول ، ولا يوجد هناك شك في هذا الموضوع ابداً .

سؤال : بعد سياق الظروف التي واكبت نشوء الجبهة الديمقراطية مـاذا ترون في مستقبلها وشروط بقائها ، وهل هناك نية جدية في الخروج بها عن نطاق الندوة البرلمانية؟

جواب : ان شاء الله نرجو ان يكون مستقبلها دائماً بخير ، على اساس انه التقاء أعضاء الجبهة ، ولا توجد أية مكاسب شخصية ، إنما هو التقـاء — كما ذكرت في محاضرتي — من

أجل خلق الوطنية ونهج ارتضته لنفسها واحبته . واعتقد انه لا يوجـد هناك أي مجال لخروج اي عضو منها . واما بخصوص الخروج بها عن نطاق الندوة البرلمانية فان هناك بحثاً يجري في هذا الموضوع لا يمكنني ان اؤكده ، لكن هنـاك بحث جدي لتحويلها الى حزب سياسي عام في البلاد .

سؤالان حول نفس الموضوع المذكور اعلاه :

١ – لماذا لا تعممون افكاركم على القواعد الشعبية ضمن حزب منظم اذاكنتم تؤمنون فعلاً بمطالب الجماهير ؟

٢ – لماذا لا تطورون الجبهة الى حركة شعبية منظمة على أسس ومبـادىء محددة لتتمكن من تحقيق الاهداف التي ذكرتم ؟

جواب : فعلاً ، ان شاء الله ، هذا مطلب ، وسيكون مدار بحثنا الجدي .

سؤال : على ضوء هذه السياسة للجبهة ، وعلى ضوء مقررات الحلف الثلاثي في برمانا التي تشابه هذه الأهداف .

ما هي الفروقات بين هاتين الكتلتين : الجبهة والحلف ؟

جواب : لم أر تشابهاً بين اهداف الجبهة ومقررات الحلف ، باعتبار اننا لم نناد بمبادئنا ان نعترف بالمانيا الغربية ونعيدالعلاقات بينناوبينها، نحن لسنا « محشورين » لهذه الأمور. ولسنا منسجمين معهم إلا في بعض الامور العامة التي من الممكن ان نتجـه معها في النهضة الادارية طبعاً نحن نحب ان نلتقي في بعض الامور ، لكن لا يوجد هناك أي التقـاء . والفروقات كثيرة بيننا وبين الحلف ، فاذا نظرتم الى المبـادىء التي بينتها ، ونظرتم الى مبادىء الحلف لرأيتم ان هناك فرقاً شاسعاً فيما بيننا .

سؤال : ما رأيكم بالعمل الفدائي ؟

جواب : لقد تم الجواب على هذا السؤال .

سؤال : اذا استشرى التردي السياسي والخلقي في لبنان فمن يحمـل المسؤولية أمام الشعب : رئيس الجمهورية أم الحكومة سواء في ضوء الدستور ام الواقع الفعلي ؟

جواب : هذا الشيء آخر موضة !!!

سؤال : كانت الجبهـة بعد حادث المطار قد زايدت على الطلاب بمطالبهـم بالنسبة للتجنيد الاجباري وتحصين قرى الحدود ودعم العمل الفدائي أما وان الجبهة في الحكم الآن فماذا حققت من هذه المطالب بينما هي تسكت على زيادة الضرائب بحجة شق الطرقات ولا تطالب بهذه الزيادة من اجل تحقيق المطالب الملحـة التي اضرب الطلاب من أجل تحقيقها ؟

(حصل ان وقف السائـل في السؤال السابق وطلب رأي الجبهة في سـؤاله « إذا استشرى التردي السياسي ... الخ » وكان الرد عن هذا السؤال) :

سيدي طالما عرف السائل فجوابنا سيكون : يعرف حضرة البرلماني العريق والقـانوني الضليع الاستاذ اديب بك الفرزلي على ان الدستور اللبناني وضع مادة لم تطبق حتى اليوم وهي محاكمة المسؤولين من الوزراء وايجاد محكمة خاصة لمحاكمة المسؤولين من الوزراء ورئيس الجمهورية ، واما هذه المادة فلم تطبق حتى الان لأنه لم تطبق!!! هذا السؤال سؤال شخصي موجه الي ، الجبهة لم تبحث هذا الموضوع .

وتابع المحاضر كلامه جواباً على السؤال الثاني :

الجبهة بعد حادث المطار لم تزايد ، فالجبهة لاتزايد إنما آمنت بالتجنيد الاجباري وقبل ان يتبناه حضرات الطلاب . وقد كنت أحد الذين ترشحوا على اساس هذا المبدأ . وغالب المرشحين الجبهويين كانوا قد طالبوا بالتجنيد الاجباري وتحصين قرى الحدود قبل الحركة الطلابية الأخيرة . فإذن الجبهة لا تزايد ولم تزايد . وأما قانون التجنيد الاجباري فهو في طريقه الى المجلس ، وقد اخذ بعض الوقت لان القضية ليست مبدأ التجنيد الاجباري ، وإنما سينزل هذا القانون بتفاصيل تنظيمية فنية ، لقد اخذ بعض الوقت وسيأخذ طريقه في القريب العاجل . وستحقق الجبهة ما قالته . واما قصة الضرائب فنحن اللبنانيين جميعاً نتكلم عن قصة الضرائب، ولكن اذا كانت الخزينة بحاجة الى المال فمن اين نأتي لها بالمال. سنأتي لها بالمال من عدة طرق ومن جملتها الضرائب . ولكن هذه الضرائب تدرس الان في لجان اختصاصية بالقضايا الضرائبية لتحقيق ما يمكن تحقيقه من اجل الخزينة اللبنانية، ومن اجل المشاريع طبعاً وإلا فلا يمكن للدولة ان تعيش .

سؤال : ان نسبة كبيرة من اللبنانيين هي من الموظفين في الدولة الا ترون انه من الخطأ حرمان هؤلاء المواطنين من اهم حقوقهم الديمقراطية ، وهي حقوق الانتساب النقابي والحزبي .

هل توافق الجبهة على ممارسة موظفي الدولة للعمل السياسي خارج نطاق عملهم طبعاً مع العلم ان هذا مسموح في الدول الراقية ؟

جواب : أنا شخصياً اؤمن باعطاء الحرية ، شخصياً انا مؤمن باعطاء حق العمل السياسي لجميع الموظفين بشكل قانوني لان الواقع ان جميع الموظفين يقومون بأدوارهم السياسية بالواقع فالافضل ان ننظم هذه الادوار ونعطيهم الحق السياسي كباقي الدول ، وهذا أمر مهم نتمنى ان نطرحه في الجبهة حتى يعطى هذا الحق للموظفين .

أما قضية الانتساب الى النقابات والاحزاب ، فأنا ضد انتساب الموظف الى أي نقابة او حزب ، فحزبه ونقابته هو دولته ليبقى مأموراً في خدمة الشعب ولا يكون لحزبه . لانه مقبول لجميع الشعب ويتقاضى من الخزينة فلا يحق له ان يكون حزبياً لفئة دون اخرى أو نقابياً لنقابة دون اخرى .

سؤال : ألا يرى معي حضرة المحاضر ان السمة الخطابية والانفعال العاطفي جعلا المحاضرة بعيدة عن العقلانية والموضوعية ، بل يستشف السامع ان الالتزام في الكلام من قبل المحاضر يؤمم الوضع السياسي لفئة معينة ، وانتهاج « سياسة فرق تسد » ؟

جواب : لا جواب ...

سؤال : هل يقوم الرئيس شهاب بتوجيه سياسة الجبهة طالما ان الجبهة تمثل الخط الشهابي ؟

جواب : ان الجبهة تتعاطف مع الرئيس شهاب ولكن الرئيس شهاب هو في بيته والأمر السياسي متروك للجبهة بحد ذاتها .

سؤال : يعلم الجميع ان لبنان وطن لجميع احرار البلدان التي اضطهدت الحرية فكان وطن الحرية لذلك فاللبناني له كرامته وله قوته ولا يؤخذ بخوفه لان جميع ابنائه اتفقوا على الحرية ، والان نلمس ان الشعب يريد خبزاً ويريد عملاً فقام بثورة بيضاء لتغيير الوجوه مقدمة لغيرها ، واذا كان الجنرال شهاب شريف الكف لكنه لم يعط البلاد البحبوحة التي يريد . لذلك فالشعب بمختلف طوائفه يريد تغيير النهج المفروض ولهذا السبب فالجبهة الديمقراطية اصبحت لاتمثل غير افرادها فقط وأكبر دليل على ذلك عدم تمكنها من تفشيل الاضراب الشامل الذي لبى فيه اللبنانيون نداء زعمائهم وبايعوهم . فما هي القوى التي تستند

عليها الجبهة الديمقراطية لديمومتها .

من هو المسؤول عن افلاسات البنوك وتردي الاوضاع الاقتصادية وضعف الثقة بالحكم اليس هو ضعف المسؤولين وعجزهم .

ثم من هو الذي يغذي التفرقة مع العلم ان دول العالم مؤلفة من طوائف كثيرة مثل سويسرا واميركا أو غيرها وكلها تسعى وتتزاحم لخدمة البلاد .

ألا تلمسون ان أيام الحلف الثلاثي قريبة جداً لأن الشعب يساندهم بكل ما يملك ؟

جواب : ما دام حضرة السائل قد أعطى رأيه ، فلم يعد ثمة مجال لاعطاء رأينا نحن . وأنا أصدق انه ليس حلفياً بل اكثر من حلفي ، وندعو الله ان يجيب دعاه ونحن نعكس الدعاء .

حزب البعث العربي الاشتراكي

يشكل النظام اللبناني بالحلف الظاهر الذي يجسده بين الاقليمية والطبقية اكثر من أي نظام عربي آخر النظام النقيض لدعـوة حزب البعث العربي الاشتراكي التي هي من ابرز خصائصها الربط بين النضال الوحدوي والنضال الاشتراكي .

غير انه إذا كان هذا النظام هو النظام النقيض لافكار البعث ومواقفه فان شعب لبنان من غير شك هو طليعة الشعب العربي من حيث امكانية تفهمه تفهماً صحيحاً لجوهر هذه الدعوة . وحيث يبلغ وضوح الحلف بين الاقليمية والاستغلال الطبقي ذروته المفروض في الوقت نفسه ان يكون الوعي الاصدق لحاجة الثورة الى الحل الوحدوي الاشتراكي الممثل في نظرية البعث .

وكما يتكلم اعداء الشعب العربي على أرض لبنان لغتهم الاصرح إذ لا يخفون لا الوجه الاقليمي ولا الوجه الطبقي للنظام كما يحصل في معظم الاقطار العربية كذلك على المؤمنين فيه بالثورة ان يطرحوا أفكارهم ومواقفهم بالوضوح التام لان هذا الوضوح اذا كان ضرورياً في كل بلد عربي فهو في لبنان أشد ما يكون ضرورة . خصوصاً بعد اتضاح موقف النظام اللبناني من الكفاح الشعبي المسلح ضد العدوان الصهيوني .

لا يمكن ان نفهم حزب البعث العربي الاشتراكي في لبنان ما لم نفهم حركة البعث بشكل عام والتي يعتبر الحزب في لبنان فرعاً من فروعها .

فما هو حزب البعث العربي الاشتراكي ؟

قبل ٢٢ سنة وبالتحديد ، في السابع من نيسان ١٩٤٧ ، أعلن رسمياً في دمشق عن ميلاد حزب البعث العربي الاشتراكي حركة قومية شعبية انقلابية تناضل في سبيل الوحدة العربية والحرية والاشتراكية كما جاء في دستوره .

وقبل ثلاث سنوات كتب المناضل محمد المسعود الشابي المسجون حالياً في تونس يعدد الخصائص الرئيسية لحركة البعث فقال في مقاله بعنوان (ما الذي جرى في ٢٣ شباط) :

اولا – ان حزب البعث حزب منظم بإطار قومي يمتد من المحيط الى الخليج .

ثانياً – ان حزب البعث حزب تتركب قيادته تركيباً قومياً بغض النظر عن الهوية القطرية .

ثالثاً – الخاصة التي تلخص الخاصتين وتتمركزان فيها هي وجود قيادة قومية مركزية تتمتع بسلطة عليا فوق جميع المنظمات القطرية وقياداتها وتحاسب جميع المنظمات الادنى منها في أي لحظة تريد ولها حق حلها ولاتخضع لمحاسبة أي منظمة غير المؤتمر القومي العام وفي فترة انعقاده فقط .

رابعاً – ان حزب البعث حزب اشتراكي يدعو الى ملكية المجتمع لوسائل الانتاج .

خامساً – ان حزب البعث حزب وحدوي في تركيبه التنظيمي والايديولوجي .

سادساً – ان حزب البعث يدعو الى حرية الجماهير ويساندها بواسطة تنظيمها وبث الوعي فيها لكي تصل بنفسها الى تلك الحرية .

سابعاً – ان حزب البعث حزب يؤمن بأن وصول الجماهير الى اهدافها تلك، لا يمكن ان يتم إلا عن طريق الثورة أي ثورة الجماهير نفسها .

وبين التعريف الذي اعطاه الدستور لحزب البعث والتعريف الذي اعطاه المناضل الشابي عشرون عاماً تظهر كيف ان حزب البعث استطاع ان يحافظ على طابعه الاساسي وان ينقل طابعه هذا من المشرق حيث نشأ الى المغرب حيث يناضل اليوم في اكثر من قطر .

وإذا ما القينا نظرة تاريخية على حزب البعث بشكل عام ، نجد ان أبرز دور لعبه

البعثيون في الفترة السابقة هوخلق مستوى فكري وتنظيمي ثوري جديد في نضال الشعب العربي ، ولا نقصد بهذا القول ان البعث قد خلق النضال الثوري لان هذا النضال موجود في تاريخ شعبنا قبل ولادة حركة البعث ، بل المقصود تماماً هو ان البعث اعطى هذا النضال الثوري مستوى جديداً على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والفكري والتنظيمي، كما اعطى العروبة مفهومها الحديث .

قبل البعث كان الشعب العربي أمام خيارين : اما العروبة بمعناها التقليدي الفارغ أو اليسار التقليدي اللاقومي ، وجاء البعث ليعطي النضال الثوري معناه التقدمي الشامل وينهي عهداً من الضياع والحيرة عاشته الاجيال الصاعدة ، بأن أنار لها الطريق ووضعها في خط سيرها التاريخي عندما وضح لها الحقائق التي عددها الاستاذ ميشيل عفلق الأمين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي :

١ – ثورية المرحلة وعقم الاعتماد على التطور والاصلاح الجزئي .

٢ – واقعية الثورة وطابعها الاقتصادي واعتمادها على جماهير الشعب .

٣ – وحدة الاهداف الثورية وتفاعلها ، والتأثير المتبادل للنضال التحرري والنضال الاشتراكي والنضال الوحدوي .

٤ – شمول القضية ، وترابط مصلحة الشعب العربي في جميع أقطاره وضرورة توحيد نضاله .

٥ – الحرية كأعمق أساس وأقوى دافع . واعتبار القومية صورة حية عن الانسانية واعتبار الامة مسرحاً لتحقيق القيم الانسانية .

ان هذه الحقائق التي أطلقها البعث قبل ربع قرن لم تعد ملكه ، بل أصبحت ملك الجماهير العربية بأسرها ، وتحولت لتصبح شعارات حركات عديدة ، بعضها أنكر يوماً على النضال الاجتماعي في بلادنا طابعه القومي الوحدوي ، وبعضها الآخر فصل النضال القومي الوحدوي عن النضال الاشتراكي .

على ان المساهمة الكبرى للبعث في خلق هذا المستوى الفكري الحديث هي في نظرته الجديدة الى الوحدة العربية التي تختلف اختلافاً جوهرياً عن كل ما سبقها والتي فتحت أمام الوحدة آفاقاً جديدة وذلك حين ربطتها لأول مرة بالنضال من أجل التحرر والاشتراكية

والديموقراطية .

لقد كشفت الوحدة بمفهومها الجديد الطبقة الرجعية الحاكمة التي جعلت من الوحدة شعاراً خادعاً لتبرر به خضوعها للاستعمار ومقاومتها للنضال الاشتراكي .

كذلك كشفت هذه النظرة دعاة الاشتراكية الاقليمية حين أظهرت أن كل الاهداف المتوقف عليها تقدم حياة الجماهير الغفيرة الكادحة والفقيرة ، وهي أهداف تحقيق التنمية والاستقلال الاقتصادي والسياسي والقضاء على الصهيونية والاستعمار والاحتكارات البترولية ، لا يمكن انجازها دون اندماجها في هدف رئيسي هو الوحدة العربية والخروج من الانعزالية القطرية .

ومن البديهي التساؤل : هل يمكن الخروج من التخلف دون انشاء صناعة ثقيلة وهل يمكن للصناعة الثقيلة ان تقوم في ظل البلدان الصغيرة وهي معزولة عن بعضها ؟ ثم هل يمكن القضاء على الاستعمار واسرائيل والاحتكارات البترولية في كل قطر على حدة ؟

ان الاشتراكية في نظر البعث لن تكون اشتراكية حقيقية إلا اذا كانت على مستوى الوطن العربي . وهذا يعني ان الاشتراكية القطرية (ان صح التعبير) لن تحافظ على نفسها كخطوة تقدمية إلا اذا كانت قادرة على ان تتطور نحو الاشتراكية على المستوى العربي . الامر المرتبط بطبيعة البنيان السياسي والتنظيمي لهذه الاشتراكية أي إذا كان النظام السياسي القائم عليها قادراً على ان يتطور من نظام قطري الى نظام عربي واسع وهذا يتوقف على شكل القاعدة السياسية التي يعتمد عليها النظام فاذا كانت قاعدته قطرية فان تطوره يكون ضرباً من المستحيل، واما اذا كانت قاعدته قومية أي منظمة على المستوى العربي ، فان تلك الامكانيات تبقى قائمة وممكنة التحقيق .

وما يقال عن ربط الاشتراكية بالوحدة يقال أيضاً عن ربط الحرية بها .

وهل يعقل ان يقوم تحرر كامل من الاستعمار بشكليه القديم والجديد ، إلا اذا خاض الشعب العربي معركته ضده على صعيد الوطن العربي كله .

وهل يعقل أن تقام ديموقراطية حقيقية ، وتنتزع أجهزة الارهاب والقمع من مالكي وسائل الانتاج وحلفائهم ، دون ان يخاض ضد هؤلاء جميعاً نضال اشتراكي من جهة ،

ونضال وحدوي على مستوى الوطن العربي من جهة أخرى ودون ان يخوض الشعب هذين النضالين باداة تنظيمية قادرة على رسم استراتيجية قومية للمعركة .

ان هذا المفهوم الحديث للوحدة نابع من نظرة جديدة للقومية العربية ، مستوحاة من روح العصر وحاجات الامة وارتباطها بماضيها الاصيل . ولكي نميز نظرة البعث للقومية العربية لا بد من التلفت إلى الواقع العربي عند نشوء البعث .

في ذلك الحين كانت أفكار اليسار التقليدي تنتشر بين الشباب فتجعل من الأممية انكاراً للقومية وتحاول أن تلصق بها كافة الاوصاف التي تصح على المفهوم الاوروبي للقومية في القرن التاسع عشر ، أي اعتبار القومية مرحلة رجعية طابعها التعصب ووراءها المصالح البرجوازية والرأسمالية والتوسع والحروب ، وأنها مرحلة مؤقتة لا بد وان تعبر من فوقها المجتمعات للارتقاء الى الأممية . وهذه الحالة تناقض بالطبع حالة قومية كقوميتنا ، قومية شعب مظلوم خاضع لاحتلال اجنبي ليس فيها الا الحرص على مقومات الامة ، والا الحب للشعب ولجميع الشعوب .

يقول الاستاذ ميشال عفلق :

« فكان يصعب علينا ان نصدق بأن القومية ضد الانسانية طالما اننا نشعر أن كفاحنا القومي كان بدوافع انسانية خيرة لذلك بدأت الفكرة الجديدة تتبلور ، واخذنا نفرق ما بين النظرية القومية الرائجة في الغرب والتي ثارت عليها التقدمية الاشتراكية ، وبين قومية الشعوب المغلوبة في آسيا وافريقيا ومنها القومية العربية التي تحمل في طياتها بذور الخير والانبعاث للقيم الانسانية » .

فالقومية العربية لدى البعث أمر بديهي وواقع لا يحتاج الى عناء لاثباته ولهذا رفض البعث منذ بداية النقاش العقيم هل نحن عرب أم لا لكنه أكد على ضرورة تحديد مضمون العروبة ، أي محتوى القومية العربية وعلى توضيح الاسئلة التالية :

– هل تكون العروبة رجعية أم تقدمية ؟

– وهل يمكن للعروبة ان تحقق ذاتها في ظل الظلم والاستعباد ام ان شرطها الاساسي الحرية ؟

– وهل يمكنها ان تتعايش مع التجزئة ام ان الوحدة شرط اساسي لها !

وشكلت الاجوبة على هذه الاسئلة أبرز معالم نظرية البعث التي تربط بين اهداف الوحدة والحرية والاشتراكية وترسم طريق تحقيق هذه الاهداف بالثورة الشعبية القادرة على تعبئة الجماهير وتحدد الاداة لقيادة هذه الثورة بحزب منظم على مستوى قومي يخضع لقيادة قومية مركزية .

وهكذا جاء مفهوم القومية عند البعث نقيضاً للمفهوم الاوروبي الذي يحاول تفسير القومية بموجب معادلات ثابتة وصيغ جاهزة والذي يفسر ايضاً تطور القوميات بموجب قواعد مشتركة تصح على جميع الامم ، بل ان مفهوم البعث هو مفهوم حي بمعنى انه يعتبر الامة العربية بواقعها وظروفها هي البداية والأساس وعلى واقعها ويقظتها القومية تبنى المبادىء والاحكام .

بهذا المعنى جاء مفهوم البعث للقومية جديداً تماماً ، اي انه منبثق من التجربة العربية وحدها مستفيداً من تجارب الامم الاخرى ، كما ان هذا المفهوم يختلف ايضاً وبشكل جذري عن مفهوم المواطنية السائد حالياً في الولايات المتحدة الاميركية ، فمفهوم البعث للقومية يعتبر ان الرابطة القومية هي الاساس والمواطنية منبثقة عنها ونتيجة لها وليس العكس .

لقد فرق البعث دائماً بين القومية كواقع لا حاجة لاثباته وبين النظرية القومية التي هي المحتوى الفكري للقومية العربية حسب الزمان والظروف . وان هذه النظرية في المرحلة الراهنة تتمثل بالوحدة والحرية والاشتراكية كما أنها قابلة للتغيير والتطور من مرحلة تاريخية كاملة الى مرحلة تاريخية اخرى .

وبهذا التفريق بين القومية والنظرية القومية ، تأخذ القومية العربية بنظر البعث معناها الشامل فتحوي تاريخنا الغني الممتد عبر أجيال طويلة في كافة أقطار العروبة . فهي باحتضانها هذا التاريخ وتفاعلها معه ، تتغذى منه وتؤلف من مراحله المختلفة واجزائه المتعددة تجربة واحدة – والقومية العربية بهذا المعنى تشكل القاسم المشترك لمراحل التاريخ المتعددة فتشملها جميعاً ولا يمكن ان تتناقض مع أي جزء منها .

من هنا كان تأكيد البعث على القول بأن القومية العربية هي قومية وعربية بمعنى انه تتوفر فيها كافة الشروط الضرورية لكل قومية ، وعربية بمعنى ان فيها جميع الخصائص للأمة العربية عبر مراحل تطورها الحضاري بمختلف الازمنة والعصور وان هناك صفة

مشتركة وحدت بين هذه العناصر واستمرت دون انقطاع هي الصفة العربية وكانت اللغة العربية بما تمثله من وحدة في التفكير والمبادىء والمثل أبرز عنوان لهذا الاستمرار .

وهكذا يأخذ التاريخ قيمة خاصة بالنسبة للقومية العربية . فالبعث لا يدخل التاريخ في القومية ليأخذ منه صورة وقدوة بل لانه يعتبر هذا التاريخ التربة الحية التي نما فيها وعي الأمة وتصحح ونضجت فيها تجربتها ، حتى بلغ هذا الوعي المرحلة الحاضرة والتي ميزت قوميتنا بكل المعاني الايجابية والتي لا مكان فيها للتفوق أو السيطرة او العزلة أو التمييز .

« ان التجربة الحاضرة للأمة العربية هي القيمة الأولى او الكبرى لهذه القومية لانها أغنى وأثمن من جميع المراحل التي عاشتها أمتنا في الماضي وبالتالي فإن مجال التجدد والخلق مفتوح أمامها الآن بكل اتساعه لتعطي لقوميتها المعاني الحرة الأصيلة التي توحي بها تجربتها الحاضرة بكل عمقها وعنفها ، وتخلع بالتالي ، على تجاربها الماضية معنى جديداً ».

ان هذه التجربة العظيمة التي تعيشها الأمة العربية في هذه الحقبة من الزمن تتجاوز بطبيعتها جميع المعاني السلبية والايجابية التي تدخل عادة في بناء القومية لتضع هذه المعاني في المرتبة الثانية وترفعنا فوق النظرة العنصرية وفوق النظرة الدينية وحتى فوق النظرة التاريخية .

يقول الاستاذ ميشال عفلق :

« والعرب اليوم لا يريدون ان تكون قوميتهم تاريخية . ان القومية العربية لا تنفي التراث التاريخي غير العربي ، أي هي لا تتعارض معه فالأمة العربية اليوم وارثة لتراث حضاري غني وواسع ، يشمل شتى الحضارات التي دخلتها وتفاعلت معها من فينيقية ومصرية واشورية وبابلية وغير ذلك . فالقول بالقومية العربية لا يعني مطلقاً ان نتنكر لتراث الفراعنة مثلاً او نتبرأ منه ، فهذا فهم سطحي ومضلل جداً ، وكذلك فان القومية العربية لا تعني الانغلاق أمام الحضارة الانسانية ، بل هي على العكس في تفاعل مستمر معها » .

وبهذه النظرة الثورية والجديدة للقومية العربية دخل البعث الى لبنان متفائلاً ، واجداً في جميع المشاكل المعقدة والاوضاع الشاذة المتراكمة والمخاوف التاريخية عند ابناء

هذا القطر مناسبة لتعميق مبادىء العروبة التقدمية وامتحاناً لها وفرصة لتصحيح أسلوب عملها .

ولقد تجاوز البعث في هذا المنطلق الاعتقاد السائد عند قسم كبير من العروبيين وغالباً العروبيين الثوريين الذين ينم عن يأسهم من امكانية انفتاح لبنان على العروبة وانسجامه معها، وأكد ان العروبة الثورية لا يجوز لها أن تيأس من الشعب في أي جزء من أجزاء الوطن العربي الكبير لان الثورة العربية ليست إلا التصدي لهذه المشاكل ومواجهتها مواجهة جريئة وصادقة ومعالجتها من الاعماق بشكل جذري وشامل . وأول ما يتوجب علينا التخلص منه هو هذا الاعتقاد الخاطىء بأن لبنان يشكل مشكلة فريدة من نوعها في الوطن العربي . صحيح أن في لبنان مشكلة من مشاكل هذا الوطن الرئيسية الا انها قد لا تكون « أكثرها صعوبة » اذ لا يجوز لنا أن نحكم على لبنان بمقاييس العقيدة القومية الثورية ، هذه المقاييس التي لم تتجسد بعد بصورة كاملة في « أية دولة عربية » وان كان بعض الدول يقترب منها أكثر من بعضها الآخر .

يقول الاستاذ ميشال عفلق في مقالة له بعنوان « لبنان والعروبة » بأن مشكلة لبنان مع العروبة ليست الا مشكلة تقدمية العروبة . وعبر هذا الطرح وجد البعث مبرراً لوجوده في لبنان ومجالاً لتفاؤله اذ ان البعث بمقدار ما يستطيع ان يعمق المضمون التقدمي الديموقراطي للعروبة بمقدار ما يكون قد اقترب من الشعب اللبناني ليصبح حركته المعبرة عن طموحه والمستوعبة لامكاناته والمفجرة لطاقاته . ولهذا السبب بالذات كان البعث داخل لبنان يجد نفسه دائماً يحارب على جبهتين في وقت واحد : جبهة الاعداء الصريحين من الزعماء الطائفيين الانعزاليين المرتبطين بالنفوذ الاجنبي وبمصالح الطبقات المستغلة ، وجبهة الاعداء المتسترين ممن يحاولون تشويه العروبة عن طريق اعطائها صفة طائفية .

ولقد تجلّت بشكل واضح هذه المعركة بطابعها المزدوج إبان انتفاضة ١٩٥٨ ، إذ كان البعث حينها يناضل مع الجماهير في معركتها ضد حكم شمعون من جهة ، كما كان يخوض من جهة ثانية معركة خفية وقاسية ضد زعماء الصف الوطني التقليديين في طرابلس وبيروت والجنوب وبعلبك الذين كانوا يحرصون على اعطاء الصراع بينهم وبين أخصامهم طابعاً طائفياً من اجل حله فيما بعد على الأسس الطائفية ذاتها التي تعترف للجميع

بحصصهم ودورهم في اقتسام الغنائم بينما كان البعثيون يرون في الصراع ابعاداً أخرى .

فقد كان هؤلاء يريدون ان يقوم الصراع بين حركة القومية العربية الصاعدة وبين أعدائها ، لأن القومية كما يفهمها البعثيون بأنها غير عنصرية ولا دينية ولا تاريخية حسب التحديد السابق هي القومية العربية التي يفهمها اللبنانيون على مختلف نزعاتهم ومشاربهم والتي فيها وحدها الحل الجذري لمشاكل لبنان المتعددة والمعقدة . فهي من هذا المنطلق وبهذا المفهوم الحل الأساسي للطائفية لانها ترتفع بالولاء اليها إلى مستوى الولاء القومي ، وهي بهذا المفهوم الحماية الوحيدة للوجود الوطني اللبناني الذي يتعرض لأبشع أنواع الغزو . فغزو عسكري يتهدده من الخارج وغزو سياسي واقتصادي وثقافي يتسرب اليه في الداخل . وبهذا المفهوم الانساني توفر القومية العربية المجال الرحب أمام التراث الحضاري والنزعة الاصيلة للحرية في نفوس اللبنانيين .

لا بل ان للبنان بسبب وضعه الثقافي والحضاري دوراً رئيسياً ومساهمة أساسية في مسيرة الحركة الثورية العربية وتصحيحها وتخليصها من الكثير من الشوائب والانحرافات التي قد تتعرض لها .

هذا الدور لا يمكن ان تحول بين لبنان وبينه أية قوة مهما تعسفت واستبدت ومهما تفننت في ابتكار الاساليب للوقوف بوجه لبنان وعزله عن المجموعة العربية ، ولنا في تاريخ لبنان عبر مراحله الطويلة خير دليل على صحة ما نقول، ويكفي أن نعود بالاذهان الى النهضة العربية الحديثة لنعرف أي دور عظيم لعبه اللبنانيون على الصعيد السياسي والفكري والاجتماعي ولنجد ايضاً ان عبئاً كبيراً في تلك المعارك انما وقع على كاهل لبنان الذي يحاولون ان يشوهوا له الحقائق.ويزوروا التاريخ ليقنعوه دون جدوى بأي انتماء يشاء إلا الانتماء إلى قوميته الاصيلة أي القومية العربية .

والبعثيون في لبنان كجزء من البعث القومي يمثلون دور لبنان داخل هذه المؤسسة القومية والصورة التي يريدونها هم للبنان في الوطن العربي ، ويجسدون بالنسبة للبنانيين صورة العروبة التي يطمحون الى قيامها .

وهم يخوضون داخل لبنان معركة تقدمية العروبة في هذا القطر ، كما يخوضون عبر حزبهم القومي معركة تقدمية العروبة وديموقراطيتها في كل جزء من أجزاء الوطن العربي

لأنه حيث تنتصر هذه العروبة التقدمية الديمقراطية تكون العروبة في لبنان قد اكتسبت لنفسها موقعاً جديداً .

ومن هنا يجب ان نفهم لماذا يقف البعثيون اللبنانيون بحماسة كبيرة واندفاع بالغ في كل معركة يخوضها حزبهم القومي .

فحين وقف البعثيون في لبنان الموقف الشجاع والصادق ضد انقلاب ٢٣ شباط في سورية لم يفعلوا ذلك بدافع نصرة فريق على آخر داخل الحزب الواحد كما قد يتصور البعض ولا تمسكاً بشكليات نظامية على أهميتها ، وانما فعلوا ذلك خصوصاً بدافع الحس بمشاعر الجماهير العربية في لبنان التي لم تر في ذلك الانقلاب بدمويته وعسكريته وقطريته إلا خطوة باتجاه المزيد من تكبيل سورية ومصدراً للكثير من الويلات عليها .

فالبعثيون لم يفهموا ما جرى يوم ٢٣ شباط على انه مجرد تمرد جناح على آخر ، بل فهموه على انه عمل انفصالي من نوع جديد واوضحوا ذلك في جريدتهم الداخلية « العربي الجديد » حين قالوا :

« .. ومثل الترابط القائم بين حزب البعث والوحدة العربية هوالترابط بين الانفصال وحركة ٢٣ شباط . ان حركة ٢٣ شباط بتنكرها لفكرة وجود الوحدة العربية في المنظمة القومية قبل وجودها في دولة الوحدة ، قد طعنت مبدأ الوحدة العربية لا مجرد شرعية الحزب » .

وما يوم ٢٣ شباط إلا يوم نكسة عظمى للوحدة العربية ، واذا كان الظاهر هو ان حزب البعث كان المعتدى عليه وكان المتضرر ، فالحقيقة ان المعتدى عليه والمتضرر كان اولاً واخراً فكرة الوحدة العربية التي لا بد لها من ان تعيش اولا في المنظمات لتعيش بعد ذلك في النظم .

كما فهم البعثيون اللبنانيون تلك الأحداث بانها تصرف دكتاتوري عسكري وضع السلاح فوق المبادىء والدبابات فوق الانظمة والقوانين وهم في كل ذلك انما يعكسون ايماناً حاداً بالحرية ورفضاً لمنطق حل المشاكل المعلقة بقوة السلاح ...

كذلك فهم هؤلاء البعثيون في انقلاب ٢٣ شباط بانه افتئات واضح على التنظيم القومي للبعث ، وخطوة صريحة باتجاه انهائه وتصفيته ، واذا كان التنظيم القومي كتجسيد يومي

لوحدة النضال العربي ضمانة لسلامة مسيرة الثورة العربية وضرورة كبرى على الصعيد القومي ، فانه بالنسبة للبنان له معنى جديداً وأهمية من نوع خاص .

فهذا التنظيم يشكل الاداة الأشد فعالية في مواجهة الاستعمار اذ انه يضمن مواجهته ومحاربته على المستوى القومي الشامل وليس فقط على المستوى القطري.

فضرب الاستعمار في العراق وسورية ومصر مثلاً يساعد إلى حد كبير على اضعافه في لبنان وشل قدرته وقوته التي يضعها كلها في حماية الشركة الاستثمارية الاستغلالية التي تريد ان تقول انها هي لبنان في وقت هي أبعد ما تكون عن لبنان الشعب الطيب والأرض الأبية . والقوى المعادية للاستعمار تزيد قوتها وتشتد فعاليتها اذا كانت تخوض معركتها ضده وفق استراتيجية واحدة على صعيد الوطن العربي ، والتنظيم القائم على مستوى قومي هو أفضل الادوات القادرة على رسم هذه الاستراتيجية الموحدة وتنفيذها بدقة ونجاح .

لهذا فان المؤامرة على التنظيم القومي ، مهما كانت مبرراتها ، لا يمكن إلا ان تخدم الاستعمار لأنها تنتزع من يد الجماهير الأداة الاكثر فعالية في مقارعة هذا الاستعمار . ومن هنا كان موقف البعثيين في لبنان حازماً وصريحاً ضد ٢٣ شباط بما مثله من ضرب صريح للتنظيم القومي لحزب البعث وقد تجسد اكثر ما تجسد حين ضمت سجون القطريين الشباب اللبناني والعراقي والاردني والفلسطيني والتونسي والسعودي والسوداني والبحريني والكويتي الى جانب ابناء الشعب العربي في سورية .

فالبعث في لبنان اذن هو حاجة لبنانية كما ان البعث في الامة العربية هو حاجة عربية ... ان الامراض اللبنانية المتمثلة بالانعزالية القائمة على أساس طائفي، وبالاستغلال الطبقي المدعوم من النفوذ الاجنبي وبديموقراطية ليبرالية هي في حقيقتها ديكتاتورية الطبقة الحاكمة ، لا يشفي لبنان منها إلا حركة قومية على أساس تقدمي واشتراكية تعتمد اوسع الجماهير ، وديموقراطية تفتح المجال واسعاً امام الطبقات الشعبية .

واذا لم يكن البعث هذه الحركة فماذا يكون ؟

لقد نظر البعثيون دائماً الى النظام اللبناني الراهن بمضمونه الطبقي وتركيبه الاقليمي على انه النظام النموذجي الذي يطمح اعداء الشعب العربي الى اقامته في أي قطر .

ففي لبنان لم يضطر هؤلاء الاعداء الى دفع خطر كبير بخطر اصغر ، فلم يقبلوا على

سبيل المثال باشتراكية قطرية ليدفعوا عن انفسهم « بــلاء » الوحدة . ولا هم أجبروا على طرح المشاريع الوحدوية الوهمية ليبعدوا رياح التغيير الاجتماعي ، بل أقاموا نظاماً اقليمياً وطبقياً في وقت واحد مستفيدين في ذلك من الامرين التاليين معاً :

اولاً — المصالح الطبقية الراسخة الجذور لفئات اجتماعية ترتبط مصالحها ارتباطاً وثيقاً بهذا النظام كالرأسماليين من كبار التجار ووكلاء الشركات الاجنبية وحيتان المصارف وسماسرة الصفقات المتحالفين جميعاً مع رجال الاقطاع السياسي في لبنان الذين بسبب محدودية مواردهم الزراعية في حاجة الى ان يبيعوا نفوذهم السياسي المستمد من الطائفية والعشائرية والعائلية الى كبار التجار ورجال المال.

ويقف وراء هذه المصالح ويغذيها ويحركها في تناسق كامل النفوذ الاجنبي الاستعماري الذي يرى في بقاء هذا النظام بقاء له ولسياساته ومصالحه ، وبالتالي في بقاء لبنان متخلفاً عاجزاً ضعيفاً .

ان هذه المصالح تجند نفسها للحفاظ على النظام بسبب طابعه الطبقي الفاضح الذي يمكنها من استغلال الجماهير اللبنانية دون وازع او رقيب .

ثانياً — المخاوف ذات الجذور التاريخية التي غذاها الاستعمار عند فريق من اللبنانيين بتزويره حقيقة القومية ومحاولته اعطائها لوناً طائفياً الأمر الذي لم تقصر الزعامات والتيارات الطائفية في تعزيزه اذ رفعت هذه التيارات والزعامات رايات العروبة في المواسم السياسية لتظهر بعد ذلك على حقيقتها معادية أشد العداء للفكرة العربية التقدمية .

ان هذه المخاوف يثيرها باستمرار اعداء لبنان ليخلقوا عند البعض حساسية ضد اي شكل من أشكال التغيير باعتباره قد يهدد التركيب الاقليمي للنظام .

وبمقدار ما ينجح نظام ما في التعبير عن مصالح اعداء الشعب ومستغليه يفشل من جهة اخرى في تلبية الحاجات اليومية والبسيطة لهذا الشعب بفئاته الواسعة المستغلة (بفتح الغين) .

وقد تكررت امام اللبنانيين يوماً بعد يوم دلائل هذه العلاقة في الازمات المتعاقبة التي بات يعيشها اللبنانيون كل عام دون ان يروا حلاً جذرياً لواحدة منها او أن يأملوا

بامكان قيام مثل هذا الحل على ايدي مؤسسات النظام الراهن .

فالزراعة اللبنانية تشهد ازمة كلما اطلت مواسم التفاح والحمضيات والتبغ والشمندر، ازمة تتعدى التصريف الى التصنيع والتسويق ايضاً ... كما تشهد ازمة كل يوم مع قوافل المهاجرين من الريف الى « حزام الفقـر » والبؤس المحيط ببيروت او الى المهاجر تاركين اولادهم وعائلاتهم .

وازمة الصناعة في لبنان هي في انها تضعنا دائماً امام خيارين لا ثالث لهما: اما إرهاق المستهلك باسم الحماية ، أو تسريح العمال بسبب عدم القدرة على المزاحمة .

واقتصاد الخدمات الشديد الحساسية لا يبخل علينا ابداً بالازمات ..

فالمصارف في ازمة بسبب سوء التنظيم وجشع اصحابها ، والحل هو في بيعها الى المصارف الاجنبية ولا سيما الاميركية .

والفنادق في ازمة بسبب قلة السياح والحل هو في ان يفتح طريق الناقورة مع اسرائيل.

وشركات الطيران في ازمة ، والحل هو ان يشتريها الاجنبي سواء كان شخصاً ام شركة لا فرق .

والبورصة ايضاً في أزمة والحل هو ان نغلقها ، ونتجه نحو صناديق توظيف الاموال الاميركية نستثمر مدخراتنا برعايتها وعنايتها .

والتجارة، اصبحت سريعة التأثر باصغر هزة تحصل في العالم، فكيف بالازمات التي تحصل في لبنان ، أو في البلدان المجاورة المتفجرة بالاحداث ، هذا غير العجز التجاري الذي قفز خلال خمسة عشر عاماً من ٢٦٠ مليون ليرة لبنانية عام ١٩٥١ إلى ١٣٤٤ مليون ليرة عام ١٩٦٥ .

والتعليم تطل ازماته مع كل خريف لتذكرنا بوجود ٣٠٠ الف طفل مشرد من ابناء الشعب ، وبجامعة وطنية هزيلة لم تطورها الوعود التي اغدقت عليها منذ البيان الوزاري الاول بعد الاستقلال ١٩٤٣ ، وبمناهج وضعها حكم الانتداب وما زال يرزح تحتها حكم ما بعد ربع قرن على الاستقلال .

أما طريقة النظام الوحيدة لحل كل هذه الازمات فهي في تأجيلها ليدفع المواطن

العادي ثمن هذا التأجيل في الضرائب التي تفرض كل فترة وفي الاسعار التي ترتفع كل حين، وفي جيوش العاطلين عن العمل التي تتراكم كل عام .

وهكذا بدلاً من ان يكون اقتصاد الخدمات في خدمة لبنان تحول لبنان كله ليصبح في خدمة اقتصاد الخدمات .

لا بل اصبح هذا الاقتصاد بحساسيته وبحرصه على « الثقة والاستقرار » يفرض على اللبنانيين القدر الذي يحق لهم به ان يتجاوبوا مع قضاياهم الوطنية والتزاماتهم القومية .

فالاستعداد لمواجهة الخطر الصهيوني لأن الخطر الصهيوني المتحفز للانقضاض على لبنان، يخيف اصحاب الرساميل فلنقلع عنه .

والوجود الفدائي على أرض لبنان لا احتلال القدس مثلاً ، يبعد السواح فلنضربه .

والتجنيد الاجباري ، وتحصين قرى الحدود وبناء الملاجىء مشاريع لا طاقة لميزانية لبنان الصغيرة بتحملها لا سيما وان امامها مشروع الاوتوسترادات تنفق عليه بمئات الملايين ، فلنماطل في تحقيقها .

وهكذا توضحت أمام البعثيين في لبنان الحقيقة القائلة بأنه اذا كان النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي عاجزاً عن تأمين شؤون الشعب الحياتية وعن القيام بمتطلبات التطور والنمو ، فانه يبدو في القضايا المصيرية الكبرى متخاذلاً مفرطاً الى أبعد حد .

ولا غرو في ذلك اذا ادركنا ما هي القوى والمصالح والمؤسسات التي يقوم عليها النظام .

فهل يعقل ان يقبل النفوذ الاقتصادي الاجنبي المتعاظم يوماً فيوماً ومعه الطبقة المستغلة المرتبطة به ، ان يقوم في لبنان اقتصاد وطني متين يعتمد على قطاعي الزراعة والصناعة ، ويجد مداه الطبيعي في وحدة اقتصادية عربية ، ويكفل للطبقات الشعبية حماية بوجه أبشع انواع الاستغلال .

وهل يمكن ان تسمح قواعد الاستعمار الثقافي المقيمة على ارض لبنان، ومعها المؤسسات الطائفية بمختلف نزعاتها بقيام ثقافة وطنية وتعليم يوحد اللبنانيين ويؤهلهم لخدمة بلادهم وتنميتها بدلاً من اعدادهم لخدمة الشركات والاحتكارات الاجنبية .

وهل نصدق ان الدول الاستعمارية وعلى رأسها الولايات المتحدة بما لها من نفوذ واسع

في هذا البلد ومعها الطبقة الحاكمة ، تترك الحرية للبنان كي يعيش حياة الجد والاستعداد لمواجهة اسرائيل قاعدة الاستعمار الاولى في المنطقة وبالتالي ان تسمح لهذا القطر بالارتباط بالثورة العربية على ارض فلسطين ؟

ان هذه الاسئلة البسيطة الواضحة الجواب تضعنا امام سؤال اكثر بساطة ؟

ماذا يبقى من نظام لبنان الراهن اذا ذهب منه النفوذ الاجنبي بكل اشكاله والاستغلال الاقتصادي بكافة ملامحه والطائفية بجميع مؤسساتها ؟

من هنا طرح البعثيون في لبنان مسألة قيام نظام وطني ديموقراطي مكان هذا النظام المنهار ليفتح امام هذا القطر العربي آفاق التطور ويضعه على طريق اكتشاف الحلول الجذرية لمعضلاته .

ان تحقيق هذه المسألة مرهون بأمور ثلاثة :

اولاً — قيام اداة شعبية قادرة على التحرك الفعال لتحقيق اهدافها .

ثانياً — وجود استراتيجية عالية الثورية محكمة الترابط يتم النضال وفقها مسترشداً بهديها .

ثالثاً — وجود برنامج عمل واضح يعبىء من حوله كافة القوى والطبقات ذات المصلحة في احداث هذا التحول .

ان تحليل واقع القوى السياسية والطبقات الاجتماعية المختلفة في لبنان وفي الوطن العربي كله قد أكد بأنه ما من فئة سياسية واحدة قادرة بمفردها على اجراء التحول المطلوب بنجاح تام وبنضج ثوري كما انه ما من طبقة واحدة مؤهلة بمفردها في هذه المرحلة لكي تلعب دور التغيير هذا .

ولهذا فقد خرج البعثيون من مؤتمرهم القومي التاسع الذي انعقد في شباط ١٩٦٨ بضرورة قيام جبهة قومية شعبية على صعيد الوطن العربي ، كما أكدوا على المنطق ذاته على صعيد لبنان حين اعتبروا « ان الحركات التقدمية في لبنان تعيش حالة من الضعف والتصدع من اسبابها انقسام هذه الحركات وتشرذمها وضعف رؤيتها الثورية وتقديمها لتناقضاتها الثانوية على التناقضات الرئيسية مع القوى الرجعية في المجتمع اللبناني ، وان هذه الحركات باتت عاجزة عن التأثير على مجرى الاحداث وانكفأت من دور الهجوم على

كافة القوى المعيقة لتقدم الشعب إلى دور الدفاع عن النفس ، وأشار البعثيون « إلى ان الخروج من هذه الحالة يقتضي تكوين جبهة وطنية تقدمية تناضل من اجل تحقيق اهداف المرحلة الحالية في لبنان مرحلة قيام المجتمع الوطني الديموقراطي المتفاعل تفاعلاً حياً وعميقاً مع الانظمة والحركات الوطنية في الوطن العربي ومع الانظمة الاشتراكية في العالم .

ان الفئات الاجتماعية التي اعتبرها البعثيون مؤهلة لان تلعب دوراً هاماً في المرحلة المقبلة هي كل الفئات صاحبة المصلحة في تغيير النظام الراهن والتي تتشكل من العمال والفلاحين وصغار التجار والحرفيين والكسبة والموظفين والمثقفين الوطنيين . ان هذا التحالف يستلزم تأهيل الطبقات الشعبية الكادحة من عمال وفلاحين وفقراء ومثقفين ثوريين للعب الدور القيادي داخل هذا التحالف باعتبارها الطبقات ذات المصلحة في دفع التطور الى مداه النهائي .

اما الفئات والقوى السياسية التي تعبر في تقدير البعث عن مطامح هذه الفئات الاجتماعية وبالتالي المؤمنة بضرورة احداث مثل هذا التحول فهي :

١ — القوى والفئات والجماهير العربية القومية التقدمية في لبنان التي تنظر الى قيادة الرئيس عبد الناصر كقيادة لها على مستوى الوطن العربي والتي لا تحركها في هذه النظرة أية مصالح أو أغراض أو منافع كما هي الحال مع كثير من الزعامات التي كانت تدعي الناصرية طمعاً في جاه او سعياً لمنصب .

٢ — الشيوعيون .

٣ — حركة القوميين العرب .

٤ — الحزب التقدمي الاشتراكي .

٥ — كافة التجمعات والهيئات والشخصيات الوطنية المعادية للاستعمار والصهيونية . كما يجب ان تتجاوز هذه الجبهة تجربة جبهة الاحزاب والهيئات والشخصيات الوطنية السابقة سواء من حيث عدم استثنائها لاية فئة أوجبهة وطنية أم من حيث خلقها لإطارات تنظيمية تستوعب نضال أطراف الجبهة على كافة المستويات وفي جميع القطاعات وان لا تقتصر فقط على الحركات والاحزاب والجهات المشتركة بها بل ان تنفتح على جماهير الشعب

غير المرتبطة وتنظمها في هذه الاطارات وتشركها في النضال اليومي من أجل تحقيق الاهداف المشتركة .

أما الاستراتيجية التي يتصورها البعثيون في ذلك فهي تلك التي تنطلق من ان الطريقة المثلى لارباك أعداء الشعوب هي في فتح كل الجبهات عليهم واشغالهم في عدة معارك في آن واحد . فهذه الاستراتيجية يجب ان ترتبط ارتباطاً عضوياً مباشراً باستراتيجية الثورة العربية على صعيد الوطن العربي كله . نظراً لوحدة قضايا الشعب العربي ووحدة أعدائه ولان معركة تخليص لبنان أو أي قطر عربي من النفوذ الاجنبي والصهيوني والاستغلال الاجتماعي والاقتصادي لا يمكن ان تخاض فقط على ارض لبنان أو هذا أو ذاك القطر وإنما على نطاق الوطن العربي كله ، وحيثما يربح الشعب العربي معركة فانه يكون قد حقق نصراً للشعب العربي في كل مكان آخر . فتاريخ نضال اللبنانيين ضد الفرنسيين لا يمكن فهمه إلا من خلال ربطه بنضال الشعب العربي في سوريا بشكل خاص ، ونضال العرب بشكل عام سواء في مصر أم في العراق أم في المغرب العربي .

كما ان على الثورة العربية ان تعتبر نفسها جزءاً من الثورة العالمية لمواجهة الامبريالية في كل مكان .

وإذا كان ما ذكر آنفاً يمثل فتح الجبهات على المستوى الخارجي في وجه اعداء الشعوب دفعة واحدة فانه من الضروري فتح الجبهات على المستوى الداخلي دفعة واحدة أيضاً ، أي جبهة الانعزالية والاقليمية ، وجبهة الاستغلال الاقتصادي والاجتماعي وجبهة النفوذ الاجنبي ودكتاتورية الطبقة الحاكمة . فالنضال على هذه الجبهات ليس توزيعاً للجهد وتفتيتاً للقدرة الثورية كما قد يتصور البعض بل هو على العكس من ذلك الاستراتيجية الاشد فعالية ، اذ هنا يتغذى النضال على كل جبهة بمفردها من النضال على الجبهات الاخرى . فكما يستعين النظام اللبناني بالمخاوف الاقليمية ليحمي مضمونه الطبقي ويستعين بالمصالح الطبقية ليعمق انعزاليته ، فان من واجب حركة التغيير ان تستعين بالمضمون التقدمي لتوضيح الهوية القومية ، وبقوة النضال على المستوى القومي لتضرب المصالح الطبقية والاستعمارية الراسخة .

ان النموذج الاكمل لنظام اعداء الجماهير يتطلب الشكل الاعلى والاكمل من أشكال

النضال ضده وهذا الشكل سيكون الاكثر صعوبة والاكثر تناقضاً مع هذا الواقع ...

فاذا كان الواقع اقليمياً طبقياً ودكتاتورياً ، فالرد يجب ان يكون وحدوياً اشتراكياً ديمقراطياً ...

ان القوى المعادية لتقدم الشعب اللبناني تدرك جيداً ان الدعوة القومية العربية الخالية من مضمون تقدمي ديمقراطي ستبقى عاجزة خائرة أمام أسوار الطائفية المشادة في لبنان، وان هذه الدعوة لن تجد أمامها غير التنازلات تقدمها امام مناعة النظام اللبناني كما حصل في تجربتي الاستقلال ١٩٤٣ وانتفاضة ١٩٥٨ وبقيت عاجزة عن تحريك الجماهير اللبنانية باتجاهها لانها لم تجعل الوحدة في حياة اللبنانيين « حية متحركة يطالب بها كل عامل ، عندما يطالب بخبزه ، وبزيادة أجره ، وبالدواء لابنائه وعندما يطالب كل فلاح فقير ومظلوم باسترداد حقه في انتاجه وبرفع الظلم والاستعباد عن كاهله » .

كذلك تدرك هذه القوى ان الدعوة الاشتراكية ذات الافق القطري هي أيضاً دعوة غير جدية وغير قابلة للحياة في بلد كلبنان لا يمكن لأي مواطن فيه أن يصدق أن نظاماً اشتراكياً ثورياً حقيقياً يلغي استغلال الانسان لاخيه الانسان ويحقق مهام التنمية الاقتصادية يمكن ان يقوم على رقعة من الارض لا تتجاوز العشرة آلاف كيلو متر وفي بلد يعتمد ثلثا اقتصاده على قطاع الخدمات والرساميل الساخنة السريعة الهروب .

ومن جهة ثالثة فان هذه القوى المعادية تعرف أن أية دعوة تغييرية في لبنان لا تتمسك بقيم الحرية، وتبالغ في تقدير أهمية العوامل الموضوعية وتهمل العامل الذاتي ، « لن تستطيع ان تحفر لنفسها مجرى » عميقاً في نفوس اللبنانيين .

وما المشاعر والاجواء والشعارات التي أطلقتها ثورة فلسطين في لبنان إلا أصدق تعبير عن الترابط الذي لا ينفصم بين النضال القومي والنضال الاجتماعي والنضال الديمقراطي .

فلقد اخترق العمل الفدائي الفلسطيني باصالته ومستوى التضحية الرفيع الذي وضعه، كل أسوار الطائفية والانعزالية التي أحيط بها شعب لبنان منذ قرون طويلة ، وبات جميع اللبنانيين مشدودين اليه ناشدين مساندته ، متطلعين الى الارتباط به حتى اضطر جميع افراد الطبقة الحاكمة وممن عرف عنهم التفريط الكامل بقضية فلسطين والتحريض الدائم

على ابنائها الى مسايرة هذا التيار وتصدره في بعض الاحيان . ان هذا التجـاوب الشعبي الرائع الذي يقوم بين شعب لبنان وثورة فلسطين يؤكد حقيقة هذا الشعب القومية العربية ويظهر المستوى الذي يجب ان ترتفع اليه العروبة في صدقها ونقائها وجديتها لتجد نفسها في القلب والعقل من كل لبناني .

كذلك فان الشعارات الداخلية التي أطلقتها معركة المصير العربي ضد الصهيونيـة والاستعمار لا سيما على صعيد بناء المجتمع المقاوم والمحارب داخل لبنان الذي يفرض تسخير السياسة والاقتصاد والثقافة لخدمة المعركة ، ان دلت على أمر فانما تدل على ان للمعركة القومية شروطاً اجتماعية واقتصادية تتعارض تعارضاً وثيقاً مع مصالح الطبقـات المستغلة الحاكمة .

ان التجنيد الاجباري والضرائب التصاعدية وتطوير القطاعـين الزراعي والصناعي واتباع سياسة تقشف رسمية واهلية وتحصين القرى الامامية وانمائها اقتصادياً واجتماعياً ، مطالب ارتفعت قبل عدوان ٢٨ كانون وترسخت بعـده لتناقض تناقضاً كاملاً مؤسسات النظام القائم ومصالح الطبقة الحاكمة الحريصة على إبقاء لبنان في اجواء لاهية وفي ابقـاء اقتصاده مرتبطاً ، من خلال اعتماده الاساسي على قطاع الخدمات ، بالاقتصاد الرأسمالي العالمي وبالتالي لاجماً لأي اندفاع قومي ووطني .

كما ان اللبنانيين حين يهبون لنصرة فدائي عذب ، أو مسـاند للعمل الفدائي اعتقل ، لا يفعلون ذلك بمجرد شعورهم بالواجب القومي وحده، وانما ايضاً لتقديسهم لحرية الانسان وحرصهم على صيانتها من أي عدوان ... لا سيما اذا كان هذا الانسان عربياً مناضلاً من أجل حريته وحرية بلده كالفدائي .

لقد وضعت ثورة فلسطين دعوى الديمقراطية الليبرالية التي يتستر بها النظام امام المحك، واظهرت لجميع اللبنانيين ان الديمقراطية الحقيقية ليست تلك التي تظهر في تبادل السياسيين للتهم او في خطابات النواب ، وأحاديث الصالونات ، وانما تلك التي تظهر في المعاملة التي يتعرض اليها الفدائي اذا سجن والمناضل اذا لوحق وبمقدار ما تتسع الهـوة بين هاتين الديمقراطيتين بمقدار ما تكون ثورة فلسطين قد ساعدت على كشف النظام وتعريته .

ان هذا الترابط الشديد بين ثورة فلسطين وبين ارادة التغيير في لبنان علامة هامة في نضالنا ، وضوء يجب ان نستنير به دائماً في كل تحليل نصل اليه أو موقف نتخذه .

اما برنامج العمل القادر على تعبئة الجماهير الشعبية حوله في هذه المرحلة فهو البرنامج الذي يضع على الجبهة التقدمية مسؤولية تأهيل لبنان لدرء اخطار الصهيونية عنه بالتعاون مع الاقطار العربية الاخرى ، وتعميق صلات لبنان باقطار الامة العربية وبالدول الصديقة وعلى رأسها المعسكر الاشتراكي .

وفي مشروع البرنامج الذي قدمه البعثيون كميثاق لجبهة تقدمية وطنية في لبنان ونشرته مجلة دراسات عربية في عددها الأخير إحاطة بكافة جوانب الحيـاة اللبنانية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية والادارية والقضائية والعسكرية .

وفيما يلي أبرز ما تضمنه الميثاق :

في المجال الاقتصادي : في مجال تطوير القطاعين الزراعي والصناعي وجعلهما قاعـدة الاقتصاد اللبناني :

١ — الزراعة :

أ — إصدار قانون للعلاقات الزراعية يحدد الملكية ويزيد من حصة الفلاح من الانتاج ويعامل العمال الزراعيين على قـدم المساواة مع بقية العمال ويوفر الامكانيات لقيـام تعاونيات زراعية تكون قاعدة لتطوير علاقات الانتاج باتجاه جماعي .

ب — دعم الانتاج الزراعي عن طريق مشاريع الري والارشاد الزراعي ومنح القروض للمزارعين الحقيقيين ومكننة الزراعة وتوسيع شبكة المواصلات .

ج — تصريف المنتجات الزراعية عن طريق الانضمام للسوق العربيـة المشتركة ، والتوجه نحو المعسكر الاشتراكي وانشاء تعاونيات انتاج وتبريد لتخفيض كلفة الانتاج والتسويق وبالتالي الاسعار .

٢ — الصناعة :

أ — حماية المشاريـع الصناعية القابلة للحياة والمزاحمة والمتكاملة مع اقتصاديات البلدان العربية والمستغلة لمواد أولية لبنانية وعربية ، والمستخدمة لكفاءات فنية عالية ومهارات دقيقة يمتلكها لبنان ومساهمة الدولة في ايجاد أسواق لهـذه الصناعات لا سيما عن طريق الانضمام الى السوق العربية المشتركة .

ب – العمل على اجتذاب رساميل المغتربين والمودعين العرب للاستثمار الصناعي مع اجبار المصارف والشركات الاجنبية على توظيف الجزء الأكبر من أرباحها في هذا المضمار.

ج – انشاء بنك خاص للتسليف الصناعي .

د – ايجاد تعاون عربي للقيام ببعض الصناعات في لبنان لاسيما الصناعات البتروكيماوية.

٣ – القطاعات الأخرى :

أ – تطوير السياحة دون ان يكون ذلك على حساب القطاعات المنتجة .

ب – الاهتمام بالاصطياف وإقامة مراكز اصطياف وسياحة شعبية .

ج – تطوير الخدمات الادارية والتقنية والمهنية والفنية العالية .

٤ – القطاع المصرفي :

أ – تقوية المصرف المركزي وتشديد الرقابة على عمل المصارف .

ب – وضع قيود على عمل المصارف الاجنبية تمنعها من احتكار العمل المصرفي واخراج الرساميل العربية واللبنانية من لبنان .

ج – تحويل الاشراف على مصرف التسليف الزراعي والصناعي والعقاري من القطاع الخاص الى القطاع العام .

د – فرض التخصص في المصارف وتطوير السوق المالية تطويراً يمكن المصرف المركزي من لعب دوره في تنفيذ السياسة النقدية .

في مجال تخفيف العجز التجاري واعادة النظر بعلاقات لبنان الاقتصادية :

١ – الانضمام الى الوحدة الاقتصادية العربية .

٢ – إقامة علاقات اقتصادية واسعة مع دول المعسكر الاشتراكي ودول العالم الثالث.

٣ – منع شركات توظيف الاموال الاميركية من العمل في لبنان .

٤ – تحصيل حقوق لبنان الكاملة من شركات النفط وانشاء شركة وطنية لتوزيع المحروقات .

٥ – فرض رسوم جمركية عالية على البضائع الكمالية ومنع استيراد بعضها .

في مجال توزيع الثروة والدخل والنشاط الاقتصادي بين الطبقات والمناطق :

١ – رسم خطة اقتصادية هدفها تعزيز المشاريع الاقتصادية في الجنوب والشمال والبقاع إذ ان التوزيع الراهن للدخل والنشاط الاقتصادي بين هذه المناطق مريع كما تكشف الارقام التالية :

ان من ينظر الى خارطة توزيع المنشآت الصناعية في لبنان يرى ان :

٥٠ ٪ منها في بيروت .
٢٥ ٪ منها في جبل لبنان وأغلبها في ضواحي بيروت .
١٣ ٪ منها في لبنان الشمالي .
٧ ٪ منها في البقاع .
٥ ٪ منها في الجنوب .

– أما توزيع الدخل القومي بين المناطق فهو على النحو التالي :

٥٤ ٪ في بيروت
١٦ ٪ في جبل لبنان
١٣ ٪ في الشمال
٩ ٪ في البقاع
٨ ٪ في الجنوب

٢ – تعديل النظام الضرائبي باتجاه زيادة معدل الضرائب التصاعدية على الدخل والملكيات الكبيرة وعلى التركات والارباح الكبيرة وباتجاه التقليل من الضرائب غير المباشرة التي ترهق جماهير الشعب .

٣ – تعديل قانون الضمان الاجتماعي بما يكفل تحسين اوضاع العمال وتسلمهم الفعلي لإدارة صندوقه .

٤ – تعميم الخدمات الاجتماعية والطبية والتعليمية المجانية على ابناء الطبقات الشعبية .

٥ – زيادة الحد الأدنى للأجور وتطبيقه على جميع العمال مياومين او مثبتين .

٦ ـ اشراك العمال في ادارة المصانع والارباح .

٧ ـ معاملة العمال العرب لا سيما الفلسطينيين والسوريين على قدم المساواة مع العمال اللبنانيين .

٨ ـ تعديل قانون العمل لإلغاء حق صاحب العمل بالصرف الكيفي واطلاق حرية التنظيم النقابي وكفالة حقوق العامل وتعويضاته .

في مجال الاعداد لاقتصاد الحرب :

١ ـ التقيد بقوانين مقاطعة العدو والاهتمام بطرد اسرائيل من الاسواق العالمية .

٢ ـ زيادة الاعتماد على القطاعات المنتجة للسلع وتوزيع المنشآت في طول لبنان وعرضه حتى لا تحصر في مناطق معينة فيسهل تدميرها .

٣ ـ اتباع سياسة تقشف عامة ورفع مستوى الادخار ومراقبة الشركات الاجنبية العاملة في لبنان .

وفي مجال التربية والتعليم يمكن تلخيص بنوده بقيام ثقافة وطنية عن طريق جامعة وطنية قوية ولبننة المؤسسات الثقافية الاجنبية وتطبيق ديمقراطية التعليم ولا طبقيته عن طريق التعليم الالزامي وتخفيض الأقساط المدرسية وزيادة المنح الحكومية ، وحماية حرم الجامعات والمدارس من أي تدخل من أجهزة الدولة .

في المجال السياسي :

١ ـ رفض الحلول الاستسلامية واعتبار حرب التحرير هي الاسلوب الوحيد القادر على إنهاء العدوان والاغتصاب التي أطلقها وجود اسرائيل منذ عام ٤٨ .

٢ ـ الارتباط الكامل بثورة فلسطين واعتبارها منطلقاً للثورة العربية الشاملة وطليعة لها وحماية العمل الفدائي من كل المؤامرات التي يتعرض اليها واطلاق حرية العمل للفدائيين .

٣ ـ إطلاق الحريات العامة كحرية العمل للسياسي والنقابي والعقائدي وإزالة كافة أساليب القمع كالاعتقال الكيفي وضرب التظاهرات الشعبية وتعذيب المعتقلين كذلك الغاء القيود على حرية التظاهر والاجتماع وابداء الرأي والسفر (لا سيما للبلدان

الاشتراكية) كذلك رفع القيود عن المطبوعات ووسائل النشر .

٤ ـ محاربة الطائفية بأسبابها ومظاهرها لا سيما الغاء المادة ٩٥ من الدستور وكافة القرارات والقوانين المتفرعة عنها وحجب المساعدات عن كل مؤسسة أو هيئة طائفية .

٥ ـ تعزيز كافة المؤسسات الوحدوية العربية على جميع المستويات الرسمية والشعبية .

٦ ـ دعم ثورة ارتريا .

٧ ـ النضال الحازم ضد الامبريالية العالمية وعلى رأسها الامبريالية الاميركية والعمل على تصفية كافة مصالحها وقواعدها في المنطقة ، ودعم كافة حركات التحرر الوطني في العالم ، وتعزيز الصلات مع دول المعسكر الاشتراكي ودول العالم الثالث ، والاعتراف بالصين الشعبية والمانيا الديمقراطية وبجبهة التحرير الوطني الفيتنامية ممثلة لشعب فيتنام الجنوبية .

في مجال الامن الوطني :

١ ـ تعزيز السلاح اللبناني .

٢ ـ الانضمام الى الجبهة الشرقية .

٣ ـ تنفيذ التجنيد الاجباري وتحصين القرى الامامية وبناء الملاجىء .

٤ ـ تدريب اللبنانيين على حمل السلاح والضرب بيد من حديد على شبكات التجسس .

ان هذا البرنامج يمثل في رأي البعثيين المضمون السياسي والاجتماعي والاقتصادي للمرحلة الحالية من مراحل العمل الوطني في لبنان ، وعلى اساسه يعمل حزب البعث العربي الاشتراكي في لبنان واضعاً نصب عينه حقيقة بارزة مستمدة من ظروف لبنان ما بعد الخامس من حزيران هي الحاجة الى الجبهة الوطنية العريضة التي تضم الى جانب القوى اليسارية مجموع القوى الوطنية والديموقراطية وقد اكد هذه الحاجة وابرزها التفتت الظاهر في الصف اليساري والتقدمي مما يمثل عكس روح المرحلة التاريخية وطبيعتها .

وليس الخطر من اعداء الحركة الوطنية والديموقراطية بقدر ما هو من تراخي الحركة الوطنية وارتياحها المبالغ فيه لانتصار منطقها على الصعيد النظري لا سيما بعد حادث العدوان على المطار . وان هذا الانتصار ذاته يمكن ان يتحول الى عبء وعقبة جديدة في وجه الحركة الوطنية اذا كانت نتيجته الوحيدة وعي الاعداء على مصالحهم وغفلة الحركة

الوطنية عن ضرورة توحيد اداة عملها بافق نظري واسع وواقعيــة علمية صارمة . واذا كان من نتائج ظهور الخطر على الوطن احياناً المبالغة في تناسي الفروقات الاجتماعية والفكرية والايديولوجية فان من نتائجه الحسنة التمييز الواضح والصريح بــين ما هو اساسي وما هو ثانوي من التناقضات .

والتاريخ يمنحنا اليوم فرصة لا يجوز أن نفرط بها لوضع لبنان في قلب معركة المصير العربي صعوداً نحو تحقيق كل أهداف الثورة العربية في قهر الصهيونيــة واسرائيل وحليفها العضوي الاستعمار الاميركي بنوع خاص وفي (اقامــة) وطن الوحدة والحرية والاشتراكية .

وان وضع لبنان في قلب معركة المصير العربي يبـدأ باعتبار الالتزام اللبناني بثورة فلسطين قضية مقدسة واعتبار حماية العمل الفدائي رأس مهمات كل عمـل وطني . فحول قضية فلسطين تتجمع اليوم جميع مؤامرات الصهيونية والاستعمار والرجعية لذلك وجب توحيد جميع طاقات الشعب الثورية لحراسة هذه القضية والايام أثبتت في الماضي وتثبت كل يوم ان لا حامي للعمل الفدائي إلا الشعب ولا حارس للقضية إلا الجماهير المتناقضــة المصلحة مع الأنظمة المفرطة .

مناقشة حزب البعث العربي الاشتراكي

المحاضر الاستاذ نقولا الفرزلي

سؤال – تدعون لحرب التحرير الشعبية في فلسطين والواقع ان حزب البعث في سوريا ليس على وفاق مع أي من المنظمات الفدائية الفلسطينية وبالمقابل لم ينفذ عمليـاً أي من شعاراته التي تنــادي بتنظيم الشعب وتهيئته للحرب الطويلة مع اسرائيل ؟ فكيف تفسرون ذلك ؟

جواب – كنت أظن ان الجزء الذي تناول انقلاب ٢٣ شباط وموقف الحزب منه كاف للتوضيح على صاحب السؤال ، الا انه نذكر ان هناك التباساً أساسيـاً في ذهنه ، ٢٣ شباط وموقف حزب البعث في سوريا غير موجود بالنسبة لحزب البعث الحقيقي قلنا ان ٢٣ شباط والزمرة الحاكمة باسم حزب البعث انما تشكل مؤامرة صريحــة على تنظيم حزب البعث القومي وبجمل حديثي هذا كان لتوضيح هـذه النقطة بالذات . وإذا كان الحكم الحالي في سوريا ولا اقول حزب البعث لم يتقيد بحرب التحرير الشعبيــة ، فلا يعني هذا ان حزب البعث غير متقيد بهذه الاستراتيجية فقرارات المؤتمر القومي التاسع ومواقف منظمات الحزب بكافة أقطار الوطن العربي تشهد بالالتزام الصــادق والالتزام العالي جـداً بقضية تحرير فلسطين واعتماد أسلوب الكفاح الشعبي المسلح طريقاً وحيداً للتحرير .

سؤال – وزعت قيــادة الثورة في العراق المتمثلة بحزب البعث الحاكم مذكرة إلى المنظمات الفدائية تمنعها فيها من الاتصال المباشر بالجماهير وحددت جمع التبرعات والاعلام والاتصال بالنقابات (كاتحاد عام طلبة فلسطين) الا من خلال الدولة ، فهل هـذا من مصلحة العمل الفدائي ام لتطويقه من قبل الدولة ومن ثم تصفيته ؟ .

جواب – لتوضيح حقيقة المذكرة مع كل ما رافقها من لبس وسوء فهم لا بـد أن

نعود الى العلاقة التاريخية والحقيقية بين قيادة حزب البعث وكافة المنظمات الفدائية . فقد التزم حزب البعث مبدأ المساهمة الكلية والتأييد المطلق لكافة المنظمات الفدائية ، شجعها منذ اليوم الاول وتبنى أعمالها منذ البلاغ الأول أيضاً . ففي لبنان بالذات يشهد الجميع بصدق هذه المواقف وحقيقتها وبالتالي يشهد العمل الفدائي الفلسطيني بحزب البعث الذي يعتبر نفسة جزءاً من هذا العمل وفي صلبه علاقة تاريخية حميمة وصادقة ، وتميزت هذه العلاقة بشكل واضح بروح تعاون بين الحزب ومنظمة « فتح » التي مثلت إلى وقت كبير القسم الاكبر من النشاط الفدائي الفلسطيني . بهذه الروح الايجابية وبهذه النظرة بنى حزب البعث علاقته بجميع المنظمات الفدائية الفلسطينية ، وكان نوع المساعدات ونوع التعاون يتحدد من خلال حجم هذه المنظمات باستمرار .

أما بشأن المذكرة التي ذكرها صاحب السؤال فهي متخذة طابعاً منفصلاً عن قيادة الحزب في العراق ، فهي صادرة عن أجهزة الدولة وكما نعلم ان حزب البعث في العراق ليس كل الدولة ، هو الجهة الرئيسية المشاركة في قيادة الحكم هناك . والدولة ليست هي دولة حزب البعث بدليل ان الحزب في العراق والدولة في العراق لم يعلنا حتى الآن ان الدولة هي دولة حزب البعث ، فالبعث هو احدى الجهات الرئيسية المشاركة في قيادة الحكم الثوري في العراق وإذا كان هناك من خطأ حصل من قبل احد هذه الاجهزة ، كونوا على ثقة بأن قيادة الحزب لا أقول ستتخذ الاجراءات وانما أقول حتماً تكون قد اتخذت الاجراءات الكفيلة بحل سوء التفاهم .

سؤال – يقولون ان حزب البعث العربي الاشتراكي قد باع القنيطرة والجولان في حرب ٥ حزيران ، فهل هذا يتمشى مع سياسة الحزب في صراعه ضد الصهيونية ؟

جواب – عندما وقف البعثيون في لبنان موقفاً حازماً وصريحاً ضد مؤامرة ٢٣ شباط لم يقفوا ضد كل الحركة لأنها تناولت الحزب بمعزل عن الشعب ولم يقفوا لنصرة قضية حزبية داخلية على أهمية ذلك الموقف ، فالبعثيون في لبنان يربطون الآن ويفسرون ٥ حزيران و ٢٣ شباط على ضوء ٥ حزيران وبنتائج ٥ حزيران ، وهذه النقطة مهمة جداً بالنسبة لنا اذ ان المؤامرة الحقيقية كانت في ٢٣ شباط ، و ٥ حزيران كان من أبرز نتائج هذه الحركة التي حصلت في سوريا وفي ذلك ظلم كبير على حزب البعث الحقيقي . إن الذي باع الجولان ، هو فئة متسلطة تسلطت على الحكم وعلى الشعب وضربت الحزب باسم

الحزب ولا يكفي ان يكون لها اذاعة تطنطن لها ليلا ونهاراً باسم حزب البعث العربي الاشتراكي .

سؤال – ترددا كثر من مرة على ألسنة المسؤولين السوريين أن الجيش هو لحماية الثورة ، فهل يعني هذا انه ليس لحماية الحدود بل المكاسب البيروقراطية المكتسبة من الطبقة الحاكمة في أعقاب الانقلابات الدائمة ؟

جواب – أرجو من موجهي الاسئلة وأعتقد انني أوضحت هذه النقطة من خلال اجابتي على السؤالين السابقين انه عندما نتحدث عن حزب البعث العربي الاشتراكي فانما نقصد حزب البعث فعلا وليس الفئة التي تسلطت على الحزب وهي لا تزال تتمسك باسمه .

سؤال – قال حضرة المحاضر : « جاء حزب البعث لينقذ الشعب العربي من الضياع »... والحقيقة أن البعث جاء يمزق ويبعثر الشعب العربي... وها هو شعب سوريا يعيش في هوة الضياع فهل يعتقد المحاضر ان البعث حافظ على المبدأ والهدف اللذين جاء من أجلهما ؟

جواب - وددت أن لا أغفل هذه النقطة لان لها أهمية خاصة في الحقيقة . ان البعث جاء يمزق ويبعثر الشعب العربي ، عندما قلت جاء حزب البعث لينقذ الشعب العربي من الضياع الخ ... حتماً كنت أعبر عن طموح حركة البعث وعن الدور الذي يطمح أن يلعبه في طريق الشعب العربي وفي حياة الأمة العربية ، ان القول ان حزب البعث جاء يمزق ويبعثر الشعب العربي فيه شيء من التجني . قد تكون النتائج في المرحلة السابقة وقد يكون الحزب قد شارك في وصول الشعب العربي إلى هذا التردي في هذا الوقت الا انه من الظلم ان يتحمل البعث في هذه المرحلة وحده مسؤولية التشرذم والتناحر بين الحركات الوطنية في الوطن العربي . فحزب البعث في اكثر مواقفه قسى على نفسه بايجابية بياناته ونشراته العلنية والسرية وخاصة في البيان الذي صدر عن مؤتمره القومي التاسع في شباط ٦٨ كان في ذلك البيان نقداً ذاتياً صريحاً واضحاً . المطلوب الآن أن تمارس الفئات القومية الاخرى نفس عملية النقد التي مارسها حزب البعث تجاهها وليس مؤامرة ٢٣ شباط إلا دليلا على صدق ارتباط حزب البعث وحبه على ان يتغير هذا الدور بدليل

انه رفض الحكم بشكله وارتباطاته العميقة في كلمات الاستاذ ميشال عفلق قبل ٢٣ شباط في مؤتمرات الحزب .

سؤال – الى أي مدى نستطيع التعاون مع الاتحاد السوفياتي في نضالنا وسعينا لازالة اسرائيل وتحقيق وحدتنا على أساس لا يقره الاتحاد السوفياتي ، هل يمكن أن يعاوننا الاتحاد السوفياتي على تحقيق وحدة يعتبرها خطراً عليه ؟

لماذا لا يجري اطلاع الجماهير على حقيقة موقف الاتحاد السوفياتي هنا ؟

جواب – من الامور الراهنة حالياً دعوة مضللة فعلا تأخذ من مجرد اعتراف الاتحاد السوفياتي الثابت بإسرائيل مناسبة ظاهرية للهجوم على الاتحاد السوفياتي وعملياً ليس وراءها سوى خدمة مصالح الاستعمار الاميركي في المنطقة. ليس المطلوب من الاتحاد السوفياتي في هذه الفترة أن يحارب في فلسطين أو أن يحرر لنا أرضنا بل الاتحاد السوفياتي صديق عظيم عزيز للعرب وفي الواقع الجهة الوحيدة في العالم التي يمكن للشعب العربي أن يتلفت اليها للدعم وأخذ المعونة والاستعداد للصمود الحربي فاذا لم يكن الاتحاد السوفياتي حالياً متفهماً لقضية الثورة العربية ٧٥ ٪ فعلينا أن نزيد من تفاعلنا معه حتى نصل الى مستوى الصداقة التي نطلب . الحقيقة ان هذه الدعوة أنا لا أرى فيها إلا أغراضاً صهيونية يمكن أكثر الناس يقولوها عن براءة لكن ترويجها في هذه المرحلة لا أرى فيه خدمة للقضية العربية .

سؤال – ما رأيكم بفكرتي : رسالة الامة العربية الخالدة هي دور أمتنا الطبيعي في الحياة بأمكان غيرها من الامم مشاركتها في تأديتها الا انها تحتفظ بدور طليعي لا تزاحم عليه على اعتبار انها دون بقية الامم عملت على تأديتها عبر التاريخ (على سبيل المثال : الابجدية ، النصرانية ، الاسلام ...) الامة العربية مؤهلة أكثر من غيرها لتأدية رسالة الايمان والمحبة والسلام وعليها تقع اذن المسؤولية الرئيسية دون غيرها من الامم في عدم تحقيق هذه الاهداف .

جواب – ان الرد على فكرة صاحب السؤال تحتاج الى رد طويل الا انني قد أشاركه حتماً في ان للامة العربية فعلا بسبب هذا الوضع التاريخي والجغرافي خصائص ميزتها عن غيرها من الامم انما رسالة الامة العربية هي فعلا جزء من الرسالة الانسانية ، يعني ليس هناك رسالة عربية منفصلة عن الرسالة الانسانية انما هي رسالة عربية انسانية في نفس الوقت .

سؤال – الى مدى نجح حزب البعث في مجال التطبيق . أي بكلمات اخرى ماذا حقق للشعب السوري في الفترة التي حكم بها ؟

جواب – حزب البعث سواء في مشاركته في الحكم أو قبل المشاركة في الحكم ، من خلال مشاركته الجماهير العربية في سوريا في كافة معارك نضالها ، حقق أشياء كثيرة ، على أنه تبقى المساهمة الكبرى والاساسية التي ساهم الحزب بفخر واعتزاز في تحقيقها وهي قبل مجيئه ومشاركته بشكل أساسي في الحكم وأعني بذلك قيام الوحدة العربية عام ١٩٥٨ بين سوريا ومصر الامر الذي نقل الوحدة العربية من مجرد فكرة وحلم في أذهان الامة العربية إلى واقع ملموس في حياة العرب ، فهذه في نظري من أبرز وأهم مساهمات حزب البعث . على أن الحزب خلال مشاركته في الحكم بعد ٨ آذار لعب الدور الرئيسي في جميع القرارات الاشتراكية التي لا يزال الشعب في سوريا ينعم بنتائجها حتى اليوم و كثير من الخطوات التقدمية التي تبدو للمواطن العادي من تخطيط ومن عقل ومن عبقرية ومن برامج أبطال ٢٣ شباط والجولان ان شئتم هي في الواقع قرارات اتخذت قبل ٢٣ شباط وجد الحكم الحالي نفسه ملزماً تحت ضغط الجماهير بالمضي في تحقيق هذه الخطوات .

سؤال – ما هو موقف البعث من باقي الاحزاب اليسارية في الوطن العربي وما هي درجة رفضه لها أو تعاونه معها ، خاصة البعث القطري في دمشق ؟

جواب – كان واضحاً في كل ما قلته وفي كافة المواقف التي يتخذها الحزب في كافة الاقطار العربية حقيقة الرغبة الصادقة عند الحزب في الخروج من مرحلة التخبط التي يعيشها الشعب العربي حالياً وفي الانفتاح الكامل والتعاون الصادق مع كافة الحركات اليسارية في الوطن العربي وعددت بالذات هذه الحركات . أما الاصرار على القول بأن هناك بعث قطري والى آخره ، فمجرد كلمة بعث تنفي الصفة القطرية . الحزب جاء ثورة وانقلاباً على المفاهيم الاقليمية وعلى المفاهيم القطرية ، بمجرد أن السائل يقول : « البعث القطري في دمشق » فهذا نفي بحد ذاته عن هوية الحزب للمجموعة الحالية في دمشق .

سؤال – في لبنان تيار تقليدي معاد للقضايا العربية سمي بالتيار الانعزالي الا ان الاستاذ منح الصلح اكتشف تياراً أخطر وأشرس على القضية العربية سماه بالانعزالية الجديدة ، ما رأيكم بهذا التيار المتداخل بشكل أو بآخر بمفاهيم العروبة ؟ وكيف تتبين

درجة خطورته على العمل التقدمي في لبنان ؟

جواب – عندما أطلق الاستاذ منح الصلح شعار الانعزالية الجديدة في لبنان كان يكشف عن نوع جديد من أنواع خداع الجماهير وتزييف شعاراتها . لا أجد طبعاً المجال واسعاً امامي لاستفيض في الحديث عن كلمة القاها الاستاذ منح الصلح في هذا النادي إنما في الواقع هو رأي جميع الشباب العربي التقدمي في لبنان على ما أتصور دون استثناء .

سؤال – ما هو رأي البعث القومي بعبد الناصر وحدوياً واشتراكياً وفلسطينياً ؟

جواب – لقد كان موقف البعث من عبد الناصر طوال المرحلة السابقة كلها من حيث الاساس موقف ايجابي وانفتاح مطلق باستمرار باعتباره مثل الى حد كبير مرحلة نضالية كبيرة في حياة الامة العربية . الا ان الحزب باستمرار بالرغم من ايجابيته واستعداده الدائم للتعاون والتلاحم مع عبد الناصر كقوة تقدمية في الوطن العربي ، كان دائماً يميز نفسه عن التأييد الرخيص والأجراء الذين سببوا ايذاء للقضية العربية أكثر من افادتها أي كان الحزب دائماً متعاوناً مع عبد الناصر، ايجابياً تجاهه ، مشيراً إلى الاخطار التي كانت تحصل في نظام عبد الناصر ، مشيراً باستمرار الى الجهات والاجهزة التي كانت سبباً رئيسياً في تسبب الكثير من الكوارث، والتي لم يكن لعبد الناصر معرفة حقيقية بجميع تصرفاتها ، وأثبت النقد الايجابي ، النقد الذي أعلنه الرئيس عبد الناصر نفسه لاخطاء تقنية في مرحلة ما قبل ٥ حزيران صدق واصالة نظرة البعث لعبد الناصر وموقفها منه ، واليوم كما قلت لا نزال نعتبر عبد الناصر احدى هذه القوى الوطنية الأساسية التي يجب التعاون معها إلى أقصى الحدود في الوقوف بوجه الصهيونية واسرائيل والاستعمار .

سؤال – نشرت بعض الصحف أن القيادة القومية لحزب البعث أنشأت تنظيماً فدائياً باسم جبهة التحرير العربية . فما هي مبررات قيام هذا التنظيم ، والا تعتقد أن وجود هذا التنظيم يشكل مزيداً من التفتت في المنظمات الفدائية ؟ . والا يمكن تفسيره في نطاق خلاف يقولون عنه بين الحكم العراقي ومنظمة فتح ؟

– من الظلم الشديد فعلاً أن يحصل منذ اللحظة الاولى في الاعلان عن جبهة التحرير العربية هذا اللبس أو هذا الالتباس في ذهن المواطن العربي بين المعنى والمغزى الذي تمثله هذه الجبهة وبين المعنى الذي يريدون ان يلبسوها اياه . ان جبهة التحرير العربية التي أعلن عنها حزب البعث وكما أرادها تختلف اختلافاً نوعياً عن جميع المنظمات الفدائية

العاملة على مواجهة الخطر الصهيوني حالياً · هذا الاختلاف لا يعني اطلاقاً أن يكون هنالك أي تناقض بينها وبين المنظمات الحالية بل في وجود وولادة هذه المنظمة نقل العمل الفدائي الفلسطيني والكفاح الشعبي المسلح من مستوى الى مستوى آخر بالتأكيد على المزيد من الايجابية ومزيد من التعاون بين هذه الجبهة وكافة المنظمات القائمة حالياً ، إذ ان المنظمات الفدائية الحالية على أهمية الدور الذي تلعبه في فلسطين لا يمكن لها مادياً أن تخوض المعركة ضد اسرائيل حتى النهاية بالنسبة لجبهة التحرير وبالنسبة لكافة القوى التقدمية . فالمنظمات الفدائية هي طليعة الثورة العربية في فلسطين ولا بد من ان تلتحم هذه المنظمات بكافة القوى الثورية العربية على صعيد الوطن العربي . فجبهة التحرير إذن تدخل الساحة الفلسطينية الآن بهذا الأفق القومي وليشارك كافة الشباب العربي في كافة أقطاره مشاركة فعلية ليؤدي كذلك دوره جنباً إلى جنب مع المنظمات العاملة حالياً وعكس ما يشتهي الخصوم وعكس ما يظن الكثيرون ستحافظ هذه الجبهة بسبب منطلقها ونشأتها الاصيلة على طابع علاقة متحدة ايجابية وصادقة مع كافة المنظمات الفلسطينية وبصورة خاصة مع فتح . فقد جاءت تغذي وتقوي هذه العلاقة بين المنظمات لا لتعمل على تفتيتها .

سؤال – لقد ظهر أخيراً مشروع استسلام على لسان الملك حسين في نيويورك . هل لعبد الناصر علاقة بهذا المشروع كما ورد على ألسنة بعض الناس ؟ وهل حدد الحزب موقفه من ذلك رسمياً ؟ وان وجد شيء من هذا فما موقف الحزب في هذه الفترة من الملك حسين وعبد الناصر بخصوص هذا المشروع ؟

جواب – بالنسبة لموقف عبد الناصر فهذا أمر متوقف على عبد الناصر وعلى الجمهورية المتحدة، وحتى الآن على ما أعلم لم يصدر أي تصريح رسمي أو غير رسمي من أي مسؤول في الجمهورية العربية المتحدة حول هذا الموقف . أما بالنسبة لمشروع الملك حسين فطبعاً هذه مؤامرة جديدة من المؤامرات المتكررة لتصفية القضية الفلسطينية من أساسها وموقف الحزب من هذا المشروع بالذات كان واضحاً وصريحاً عبرت عنه قيادة الحزب في عدة بيانات وعبر عنه الرئيس أحمد حسن البكر وهو عضو بارز في حزب البعث والمسؤول الأول في قطر العراق عن رفضه لهذا المشروع في مقابلة مع جريدة الكفاح اللبنانية .

سؤال – قلت : هناك أعداء ظاهرين للشعب العربي في لبنان يعملون تحت شعار

الطائفية ؟ هل يمثل هؤلاء أحزاباً أو حركات معينة ؟ ان وجدت ، ما اسمها — وكيف نشأت ؟ وما هو موقف الحزب منها ؟ كذلك قلت : هناك أعداء غير ظـاهرين للشعب العربي في لبنان . هل تمثلهم أحزاب أو جمعيات معينة ؟ ان وجدت — ما أسمها وكيف نشأت ؟ وما هو موقف الحزب منها ؟ .

جواب — في لبنان ثلاث تيارات رئيسية معروفة : التيار الانعزالي المرتبط بالأجنبي وهذا تمثله مجموعة من الحركات السياسية العاملة وهنالك بالمقابل الفئات الوطنيـة اليسارية التي تمثل نقيض هذا التحالف وهنالك فئة ثالثة ممن يمكن تصنيفهم على انهم «ثورة مضادة». وضمن هذه التصنيفات تقع كافة الحركات .

سؤال — هل يمكنكم افادتنا عن أسباب ايقاف اذاعة « صوت العاصفة » التي كان موقعها العراق وكانت توجه الى منطقة الخليج كما انها كانت الوسيلة الوحيدة لذلك ، علماً بأنه قد وردت رسائل عدة الى عدد من الصحف اللبنانية تحتج على هذا الاجراء .

جواب — لقد أكدت بالاجابة على سؤال سابق حقيقة العلاقة التاريخيـة بين حزب البعث وكافة المنظمات الفلسطينية وبصورة خاصة « العاصفة » وليس كل ما يحصل عادة من اجراءات تقوم بها أجهزة الدولة معبر مئة بالمئة عن موقف حزب البعث لانه ليس كل الدولة في العراق ، فهذه الدولة تحمل تركة عهود ، طويلة ومتراكمة من الفساد . وليس من المعقول أن يتمكن حزب البعث المشارك في الحكم بالعراق من تطهير كل هـذه الاجهزة بعصىً سحرية وليس من المعقول أن تكون كافة أجهزة الدولة بالمستوى المطلوب ولا استغرب أن تنشأ بعض هذه المواقف أحياناً ربما بسبب عناصر مندسـة أو بسبب سوء تصرف . عندما توجد النية الحسنة والنية الصادقة تأتي هذه الامور بالمرتبة الثانية ، المهم هو الموقف الاساسي من العمل الفدائي بصورة عامة وهل ان الحزب يتصرف ضمن هذه السياسة أم لا . اعتقد ان موقف الحزب بالعراق بصورة خاصة هو موقف دعم وتأييد ومشاركة فعليـة للعمل الفدائي على كافة مستوياته . وليس اصرار الحزب على تنفيذ موضوع الجبهة الشرقية رغم جميع الصعوبات والعقبات والمؤامرات التي تحول يومياً وعمليـاً ضد وجود الجيش العراقي وبالتالي قيادة الجبهة الشرقية في سوريا والاردن ، ليس هذا الاصرار الا دليلاً عن صدق الالتزام بهذه الاستراتيجية . وكما قلت سابقاً هذا الموقف أيضـاً من الأمور التي اما تكون قد حلت أو في طريق الحل .

سؤال — ان الحكومة اللبنانية تحاول القبض على الفـدائيين عند دخولهم الاراضي

اللبنانية ان كان دخولهم من جهة اسرائيل أي بعد العمليات ، أو دخولهم من أي مكان آخر ، لماذا لا نطالب الحكومة بعدم مضايقة اخواننا الفدائيين وعدم القاء القبض عليهم وزجهم في السجون ؟

جواب — نحن مع كافة الفئات المخلصة الوطنية العاملة في هـذا البلد طالبنا ونطالب يومياً بكافة الوسائل الحكومة بالاقلاع عن هذه الاساليب ، واننا على استعـداد دائم للمضي بالمطالبة هذه حتى نجد أنفسنا مع اخواننا الفدائيين في السجون . وهـذا أضعف الايمان وأبسط الواجبات وأقل ما يمكن أن نقوم به في المرحلة الراهنة .

سؤال — هل ان ايـمانكم بالثوريين فقط هو سبب تعاونكم مع الشيوعيين العرب ؟ ما قصة تهديد الاتحاد السوفياتي للجمهورية العربية السورية لاجبارها على دفع ثمن الاسلحة التي استوردتها منه فوراً اذا لم تعد صلاح جديد والاتاسي إلى مناصبهما ؟

جواب — الشيوعيون هم احدى القوى اليسارية الهامة في الوطن العربي والحزب الذي طرح موضوع الجبهة مع القوى التقدمية يعتبر ان تعاونـه مع الشيوعيين أمر بديهي . وهذا ليس بالأمر الجديد بالنسبة لحزب البعث فلوعدنا قليلاً بالذاكرة الى مرحلة الخمسينات لعرفنا ان البعثيين والشيوعيين كانوا دائماً أو في مراحل متعددة في جبهات مختلفة يناضلون ضد الاقطاع والاستعمار ، واذا حالت ظروف السنوات الاخيرة أي التصرفات والمواقف وردود الفعل على هذه المواقف سواء من قبل الشيوعيين أو من قبل البعثيين دون هـذا التعاون فاعتقد ان ظروف المرحلة الراهنـة تفرض على جميع القوى التقدمية المخلصة المساهمـة في انجاح قيام هذه الجبهة . أما بخصوص الاتحاد السوفياتي فالحقيقة لم اطلع على تفاصيل اجتماعات السفير والمسؤولين في سوريا .

سؤال — أين هو المركز الرئيسي لحزب البعث ؟ ومن هو رئيسه حاليـاً في بيروت ودمشق ؟ وما هي العلاقة بين الفرع القائم في دمشق والفرع القـائم في بيروت ؟ لماذا أطلقت كلمة (البعث) على هذا الحزب ؟

جواب — ان حزب البعث بحكم كونه أولاً حزباً قومياً يرتكز على تنظيم على مستوى الوطن العربي كله وتتركب قيادته القومية من أعضاء من كافة الاقطار العربيـة بصرف النظر عن الهوية القطرية يفرض على عمل الحزب قدراً معيناً من السرية لان من أعضاء قيادته القومية أعضاء ينتمون ربما الى السعودية أو الى تونس أو إلى غيرهما من الاقطار العربية التي تعرفون حال الانظمة القائمة بها ولهذا فمن المتعذر فعلاً الكشف عنهوية أعضاء

القيادة القومية او عن مركز ثابت ومعين فهي تقود نضالاً في كافة الاقطار ومن واجبها أن تكون متحركة في كل هذه الاقطار .

سؤال – لقد مر لبنان بظروف موضوعية تؤهله القيام بثورة شعبية والاطاحة بالحكم ، هل هذا يدل على ان حزب البعث في لبنان يفتقر إلى الثورية او بشكل اوضح هل كانت تنقصه الظروف الذاتية ؟

جواب – يتضح من انتفاضة ١٩٥٨ الدور التقليدي الذي لعبه زعماء الصف الوطني التقليديين في عدم دفع أهداف تلك الانتفاضة إلى مداها النهائي . وحتماً لو كانت أوضاع الحركة التقدمية في خير لما كانت نتائج انتفاضة ١٩٥٨ التي دفع الشعب اللبناني ثمناً غالياً لها قد ادت إلى النتائج والظروف التي نعيشها الآن .

سؤال – كلما قام نظام بعثي تؤيدونه وتدعون بطلان الذي كان قبله ، وتلومونه وتلقون كل الاخطاء على عاتقه وأنا أكيد بأنه ما ان يذهب النظام الحالي الذي تهللون له حتى تجرموه وتدعوا بطلانه . فكيف تفسر ذلك ؟

جواب – كل ما يمكنني أن أقول للأخ ان بهذا القول شيء من الظلم للبعثيين في أي مكان من الوطن العربي . وكنت قد أشرت على سبيل المثال إلى كلمات الاستاذ ميشيل عفلق في مؤتمرات الحزب قبل ٢٣ شباط بأن هذه هي الجزء الوحيد من الوثائق التاريخية التي نشرت عن موقف البعثيين من النظام قبل الانقلاب في ٢٣ شباط . ان الحزب مقصر بعدم نشر كافة مقرراته في السابق لكي يتسنى لكل مواطن الاطلاع على حقيقة موقف البعثيين من حكمهم للتأكد بأن ما جاء به غير صحيح . الحقيقة ان اقسى فئات الشعب على اي حكم لحزب البعث هم البعثيون أنفسهم ولا بد ان تتاح الفرصة للجميع للاطلاع على حقيقة مواقف البعثيين من مؤتمراتهم .

حزب الهيئة الوطنية

مقدمة

إن المتتبع لتاريخ العمل السياسي في لبنان منذ عام ١٩١٨ حتى الآن ، يجد ان هذه الفترة قد تميزت بسيطرة بعض العائلات والأفراد على الحكم واستئثارهم به وهذا ما يسمى بالاقطاع السياسي وحكم العائلات الذي قاسى منه لبنان ولا يزال يقاسي الأمرين ، مما حد من توسع الأحزاب وعرقل العمل الاجتماعي في البلاد .

ولم تقدم السلطة ، أية سلطة تولت الحكم قبل الاستقلال وبعده على اجراء أي اصلاح جذري في الحياة السياسية لا عن طريق التنظيم ولا عن طريق اشتراع القوانين فبقيت سيطرة المتنفذين وحالفها اصحاب رؤوس الاموال .

وقاسى اللبنانيون ولا يزالون يقاسون من قوانين الانتخابات التي فصلها المتنفذون رقعاً على قياس مصالحهم ومصالح اتباعهم ، فجمعوا الساحل الى الجبل وضموا الشرق الى الغرب في اسوأ خارطة انتخابية عرفتها البلاد ، وأهملوا كل مطلب يتعلق بتعديل قانون الانتخاب ويؤمن الحرية الصحيحة للناخبين ويضمن حسن اقتراعهم .

وفي هذه الفترة كانت الأحزاب اللبنانية لا تزال تشق طريقها بصعوبة وسط هذا الازدحام لمصالح الاقطاع ورأس المال ووسط موجة القرف وعدم الثقة التي خلقها

الاستعمار اصلا وغذاها الزعماء التقليديون بتصرفاتهم وعدم تورعهم عن استغلال الظروف الطائفية لتفريق ابناء البلد الواحد طمعاً في التسلط على حساب الشعب .

وبحكم وضع لبنان الذي قام في الأساس على تسوية ارتضاهـا اللبنانيون عام ١٩٤٣ بما سمي حينذاك بالميثاق الوطني .

وبحكم تعدد طوائفه واختلاف سبل وبرامج التنشئة والتعليم فوق أرضه واختلاف توجيهاتها ومصادر ثقافتها .

بحكم كل ذلك صارت مهمة الأحزاب الوطنية شاقة في محاولتهـا استقطاب الرأي العام اللبناني للتوصل الى توجيه سياسة البلاد كما في بلدان العالم .

من كل ما تقدم يتضح انه يتوجب على العاملين في الحقل السياسي في لبنان ان لا يستثيروا عواطف بعض فئاته على حساب الفئات الاخرى بل عليهم ان يفتشوا عما ينطبق على اوضاع لبنان لتحسين مرافقه جميعها ورفع مستواه ومستوى العيش فيه فالسياسة يجب ان تسخر لخدمة المواطنين لا ان يسخر هؤلاء لخدمتها .

لذلك كله

جئنا ندعو الى إنشاء « **الجمهورية الثانية** » وذلك بتعديل الدستور والغاء الطائفية من النصوص وتعديل قانون الانتخاب، وإشاعة الحريات وإعادة النظر في الوضع الاجتماعي والتربوي ، والوضع الأقتصادي والضرائبي بشكل يضمن العدالة الاجتماعية ويصلح الميزان التجاري وميزان المدفوعات ، ويؤمن العمل للمواطنين جميعاً على أسس محترمة ، كما جئنا ندعو الى اتباع سياسة جريئة في الحقلين الداخلي والخارجي في نطاق رسالتنا هذه التي لها صفة العهد والتي سوف يسعى الحزب جاهداً الى تحقيقها .

تعريف

الهيئة الوطنية هي حزب لبناني عربي سياسي اجتماعي ديمقراطي يحرص على كيان لبنان واستقلاله . وسيادته ضمن حدوده ، ويؤمن بعروبته ويرى ان طابعه الخاص ضمن المجموعة العربية لا يلزمه بالانكماش والانعزال بل يحتم عليه دوراً طليعياً وسعياً دائباً وراء التفاهم العربي تحقيقاً لتعاون غير محدود وذلك تجاوباً مع المصلحة اللبنانية والشعور الوطني .

في الكيان اللبناني :

ان لبنان هو وطننا العزيز الذي نفتديه بالمهج ، فكم ضرجت ارضه الخضراء بدماء ابطالنا ومنعت على العدو بصدورهم ، في سائر مراحل النضال ومنذ العثمانيين وما تلاهم وفي كل آن وكل حين نحن مستعدون لتقديم الفداء عن الارض وعن الحرية ، في هذا الوطن العزيز .

واذا كان قلبنا اللبناني العربي سيظل ابداً يخفق مع اخوانه العرب في النصر والمحنة ، فما ذلك الا لان لبنان هو بالنسبة لنا من العروبة انسان عين ووريد قلب نحرص على سلامته واستقراره واطمئنانه كما نحرص على بحبوحته وازدهاره حرصنا على اولادنا الراتعين في جناته وآبائنا الراقدين في جنباته .

ولا يفزعنا او يحزننا ان يزايد البعض على حبنا للبنان واخلاصنا له ، فما احزن الأم الرؤوم منافس على حب ولد عزيز .

لكن التاريخ يعلم مدى مساهمتنا في تحرير لبنان ومدى تفتح حبنا على العيش فيه وهو حر على العيش في ظلال حراب المستعمرين .

في عروبة لبنان :

ان لبنان هو عربي القلب والوجه واللسان، فتاريخه هو جزء من تاريخ الأمة العربية ، وطبيعته الجغرافية هي تتمة لطبيعة البلدان العربية المجاورة ومصالحه الاقتصادية والسياسية بل الحياتية مرتبطة بمصالح اخوانه العرب، لذلك ستذهب سدى كل المخططات الاستعمارية الهادفة الى خلق قومية لبنانية مصطنعة مستقلة عن القومية العربية بقصد سلخ لبنان عن المجموعة العربية ، وزجه في أتون الانعزال .

ومن هذه المخططات مثلا محاولة عزل الأحداث التاريخية اللبنانية عن تاريخ العرب وتراثهم الحضاري وحصرها بفترة معينة ، وتشجيع اللغة العامية على حساب الفصحى ، وابراز المعالم الفينيقية على انها الأصل للتاريخ اللبناني ، ومحاولة عزل الفينيقيين عن العرب بينما هم في الحقيقة والأصل موجة سامية عربية .

والعروبة كقومية لا ترتبط بالدين بقدر ما ترتبط بالعزة والسيادة والاستقلال، وبامجاد لا يمكن للوطنية الصحيحة إلا ان ترتكز عليها وتجد فيها لأعمال الشرف والبطولة منهلا لا ينضب ، فنحن كلبنانيين عرب إذ نعتز بوطننا لبنان ونحافظ عليه بالمهج ونعمل من اجل توطيد كيانه ورفعته وسؤدده نفاخر بقوميتنا العربية وبتاريخنا العربي ونعتبره سنداً لاستقلالنا وضماناً لمصالح ابنائنا في بلد يحيط به اخوان لهم من العرب من كل صوب وجانب، تزخر ارضهم ظاهرها وباطنها بالعزة والخير والبركة .

في السياسة الداخلية

في الحرية والديموقراطية :

ان علاقة المواطن بأخيه يجب ان تبنى في لبنان على اساس ان الوطن هو عائلة كبرى وذلك بعيداً عن المحسوبية والطائفية والعنصرية والطبقية والاستغلال والاستئثار فمصلحة

الفرد تنبع من مصلحة المجموع وحرية الفرد يحميها الجميع .

فعلى لبنان ان يكون بلد الحرية والديمقراطية فعلاً لا قولاً فحسب ، فلا حرية إذا لم يمارس الشعب حكم نفسه بنفسه ، عن طريق دستور لا يفرق وقوانين انتخابية سليمة تسمح لجميع المواطنين بممارسة حقهم في الاقتراع ، لذلك طالبت الهيئة الوطنية ولا تزال تطالب بتعديل الدستور وتكليف لجنة تأسيسية وطنية تتألف من كافة أعضاء الاسرة اللبنانية ومن كبار المشترعين والقضاة تضع دستوراً تطورياً حديثاً للبلاد يأخذ بعين الاعتبار حاجاتها ويضمن انصهار فئاتها ، ويعيد النظر بطريقة ممارسة الحكم في لبنان وان كل تعديل يقترح لتعديل الدستور لجهة الصلاحيات أو لسواها يجب ان يتم بإجماع اللبنانيين .

ولذلك طالبت الهيئة الوطنية ولا تزال تصر على تعديل قانون الانتخاب باعتماد الدائرة المنفردة والصغرى والصندوقة المتجولة ، والبطاقة الانتخابية ، وتحديد مصاريف المرشح الى آخر التعديلات التي ضمنتها مشروع التعديل .

ولذلك طالبت الهيئة الوطنية ولا تزال تطالب بوضع برنامج اصلاح سياسي جذري يشمل تنظيم الحياة الحزبية واعتمادها كأساس ومنطلق للحياة النيابية كما في بلدان العالم .

في الغاء الطائفية :

ليس في لبنان قضية طائفية ، فقد عاش الشعب جنباً الى جنب بسلام ووئام مدى العصور ، ولولا التدخل الاجنبي في القرن الماضي لما شاب تاريخنا أية شائبة ولولا استغلال البعض للطائفية واتخاذها اساساً للتمثيل النيابي ودخول الوظائف ، لنسينا ان في لبنان مجموعة طوائف، والخلافات التي برزت في الانتخابات الاخيرة كانت سياسية فقط، لذلك فنحن ندعو لتطوير الميثاق الوطني نحو وحدة وطنية قائمة على أساس الغاء الطائفية من النصوص كما ندعو لمناهضة الاحزاب التي تقوم على أساس استغلال الطائفية .

ومن هنا كانت بادرة الهيئة الوطنية لإنشاء جبهة مشتركة من الاحزاب تعمل على توحيد الصف والكلمة تجسم ما يجمع وتهمل ما يفرق .

في العدالة الاجتماعية :

في هذا الخضم من صراع المبادىء المتجاذب بين اشتراكية ورأسمالية ، يؤمن حزب الهيئة الوطنية بأن خير ما يتفق والواقع اللبناني هو اعتماد مبدأ العدالة الاجتماعية التي تشكل بالنسبة للبنان اشتراكيته الخاصة .

وهذه العدالة يتوجب على الدولة ان تفرضها بحكم التشريع والقانون فلا يجوز ان يكون هنالك فئة من المتمولين المحتكرين تتحكم بكثير من مرافق البلد الاقتصادية ، وتستغلها وتتهرب من دفع الضرائب والمساهمة في تغذية الموازنة بأساليب ملتوية دون ان تطالها القوانين .

ولأجل تأمين عدالة اجتماعية للمواطن تشمل المسكن الشعبي والتعليم المجاني والدواء المراقب والتعاونيات الاستهلاكية للحاجات الملحة والضرورية بأسعار يقوى عليها المواطن يقتضي تأمين موازنة صحيحة تصرف على هذه الابواب ، وهذا يستلزم الأمور التالية :

١ – إعادة النظر في النظام الضرائبي .

٢ – تأمين حسن جباية الضرائب والقضاء على أساليب التهرب التي يفتعلها المكلفون.

٣ – تأمين انفاق صحيح لأبواب الموازنة المتعلقة بشؤون العدالة الاجتماعية .

والى ان تسن التشاريع وتنفذ في ميداني العدل الاجتماعي والتنظيم الضرائبي ستبقى كلمة العدالة الاجتماعية في لبنان كلمة جوفاء تستعمل للتخدير والالهاء ، وسيكون على الاحزاب الواعية مهمة شاقة منذ الآن تتعلق بشحن الوعي الاجتماعي ، وتحضيره الدائم للمطالبة بالعدالة الاجتماعية تطبيقاً علمياً لا قولاً فارغاً .

في الوضع الاقتصادي والاجتماعي :

ان الهيئة كما بينا تعتبر ان التطبيق الكامل للعدالة الاجتماعية يؤدي الى أحسن النتائج ويراعي تكوين ووضع لبنان الخاص ، ويتمشى مع الاقتصاد الحر الذي يرى الحزب

ضرورة المحافظة عليه وعلى الملكية الفردية ، وعلى القطاع الخاص ، شرط ان يضمن هذا القطاع سلامة الأوضاع الاجتماعية وينمي الصناعة ويطور الزراعة والسياحة .

في الأسواق المشتركة :

أما فيما يتعلق بتعامل لبنان مع جاراته العربيات اقتصادياً فإننا نرى بأن يكون ذلك عن طريق الاسواق المشتركة ... ذلك ان تطور الصناعة في العالم قضى بتوسيع الاسواق وتكتل الدول وازالة الحدود والقيود الجمركية لمواجهة التطور الضخم لبعض الدول الكبرى الامر الذي جمع بين المانيا وفرنسا في سبيل اوروبا المتحدة ، واذا ببريطانيا التي حاربت قروناً عديدة لمنع التجمع الاوروبي تحاول الالتحاق بالسوق الاوروبية المشتركة ، السبيل الوحيد للحفاظ على صناعتها ونموها ، ومستوى حياة أبنائها .

وأصبحت الاسواق المشتركة طابع النصف الثاني من القرن العشرين ، فأنشئت السوق المشتركة لأميركا اللاتينية ، ولاميركا الوسطى ، ولافريقيا الشرقية ، ولافريقيا الغربية ولشرقي آسيا وسواها ، كما ان للدول الاوروبية الاشتراكية سوقاً مشتركة على أسس اخرى.

أما في البلاد العربية فإننا لا نزال نعيش بمفاهيم القرن التاسع عشر ، وكأن ما يصح في العالم لا يصح في البلاد العربية ، وما يجمع أعداء الامس لا يجمع ذوي القربى .

ولبنان الذي يفيد من السوق العربية المشتركة أكثر من اي بلد عربي آخر نسبة لامكاناته العلمية والاقتصادية لا سيما وانه سينعم بجيش كبير من خريجي الجامعات يفوق المئة والخمسين الفاً عام ١٩٧٠ ، وهؤلاء سيجدون امكانية العمل في البلاد العربية الواسعة بدلاً من الهجرة ، عليه ان يحمل مشعل هذا السوق التي يجب ان تنظم على أسس علمية وتنفذ على مراحل ، بعد تنسيق القوانين الاقتصادية ، وانسجام الانظمة لتوجيه الصناعات بشكل يتمم بعضها بعضاً ، اسوة بتجارب الأسواق الأخرى .

وفي جميع الأحوال يجب ان نعالج اقتصادنا الوطني ، وننمي الدخل العام على ضوء ما يلي :

في القطاع التجاري :

والقطاع الأكثر مورداً في لبنان ، هو التجـارة والخدمات ، ومع أننا نرى الخير في إنماء التجارة وتوسيع الخدمات ، إلا اننا لا نعتبرها الدعامة الوحيدة في الاقتصاد الوطني، وميزان المدفوعات ، وفي جميع الأحوال يجب مراعاة الأمور الهامة التالية :

١ – أحكام المقاطعة الاقتصادية على (اسرائيل) ومحاربة توسعها الاقتصادي في افريقيا والبلاد المتخلفة .

٢ – توجيه التجارة لخدمة الانتاج الزراعي والصناعي اللبناني وايجاد أسواق له .

٣ – التعجيل بانشاء السوق العربية المشتركة ، سيما وتجربة السوق العربية المشتركة الجزئية للمحاصيل الزراعية لاقت نجاحاً كبيراً .

٤ – لبننة التجارة التي لا تقوم إلا على الخدمات ، كتوزيع البنزين ، وشركات النقل، ووكالات البواخر وسواها .

٥ – حصر التجارة والوكالات بالبيوتات اللبنانية ، أو بشركاء يملكون معظم الحصص في حالات المعاملة بالمثل .

٦ – إنماء التبادل التجاري الدولي على أساس التكافؤ ، والعلاقات الاقتصادية مما يوجد الصداقة والتقارب بين الدول والشعوب .

٧ – مجابهة التكتلات الاقتصادية والاسواق المشتركة ككتلة عربية متراصة ، تأميناً لنيل شروط أفضل .

٨ – تأييد المؤتمر العالمي للتجارة والانماء ، الذي يهدف الى تخفيف الفروقات بين البلاد المتطورة والنامية ، ومع وجاهـة كثير من المقررات التي اتخذها المؤتمر إلا اننا نرى ان سبيل الاسراع لمحو التخلف هو المساعدة على إنشاء اكبر عدد من الجامعات في العـالم المتخلف ، فالمعرفة وحدها تقضي على التخلف في جيل واحد .

في القطاع الصناعي :

واذا كنا نطمع لرفع مستوى الحياة لدى السكان في زوايا لبنان البعيدة عن العاصمة ، فيجب ان يزيد نمو الدخل الوطني على نسبة زيادة السـكان ، ولا سبيل لذلك الا بتنظيم الاقتصاد العام والموارد الثابتة . والصناعة هي من أهم القطاعات في اقتصاد كل بلد متطور وهي تمثل مورداً ثابتاً للدخل الوطني، وينمو هذا المورد مع نمو اليد العاملة وزيادة السكان. ونجاح الصناعة يفترض اللحاق بالتطور العالمي ، وتجديدها يتطلب اموالاً طائـلة وخبرة وافرة ، واسواقاً واسعة ، فلا تنمو الصناعة في وسط ضيق ذي استهلاك محدود .

وتصبح القضية إما صناعة في سوق عربية مشتركة ، أو لا صناعة .

والصناعة التي تتناسب مع وضع لبنان وتعيش في سوق عربية مشتركة هي التي ترتكز على المواد الاولية اللبنانية ، أو التي يتفوق بها نسبة لما تتطلبه من مؤهـلات والتي يجب أن تنسق مع الصناعات في البلاد العربية .

واننا نقترح عملياً لرعاية الصناعة تنفيذ البنود التالية :

١ – انشاء مصرف إنماء صناعي لبناني .

٢ – العمل على إنشاء مصرف انماء صناعي عربي .

٣ – تشجيع الصناعات التي ترتكز على المواد الاولية اللبنانية ، أو التي يمثل العمل فيها جزءاً كبيراً من كلفتها ، والتي تسد حاجة الشعب اثناء المصاعب او الحروب .

٤ – مكافحة الاحتكارات الصناعية ، وتجميع غير الناجح منها .

٥ – منع استيراد الآلات المستعملة .

٦ – رعاية الحرف اليدوية التي تتميز بطابعها الاقليمي ومهارتها التقليدية .

في القطاع الزراعي :

وعلى الزراعة والثروة الحيوانية يعيش معظم سكان لبنان ، ويمثل هذا القطاع المورد

الثابت الذي يجب تطويره وانماؤه وخلق الجو الاجتماعي والسكني الملائم لإغراء الفلاح بالبقاء على أرضه والارتباط بها فلا يهجرها للمدينة أو للمهجر .

والزراعة هي قضية حياتية ووطنية من الدرجة الاولى تجب رعايتها بما يلي :

أ – تنويع الزراعة بموجب برامج مدروسة ، والابتعاد عن سياسة المحصول الواحد مهما أظهر نجاحاً ، واعتماد المزروعات والفواكه الأكثر مورداً متى أمكن .

ب – زيادة مزروعات التبغ ودوار الشمس، والقضاء على زراعة المخدرات والحشيش.

ج – مكننة الزراعة واعتماد التقنية العلمية ، والافادة من موارد المياه وتصنيع المحاصيل الزراعية الفائضة وتعميم التحريج ففيه ثروة خشبية وسياحية ومناخية .

د – تشجيع التعاونيات الزراعية التي تقضي على سيئات الملكية الصغرى المجزأة وسيئات الانفرادية في العمل وتسهل استعمال الآلة والتقنية وتساهم في إعمار القرية والحياة الاجتماعية والرياضية فيها .

هـ – العناية بالانتاج الحيواني واللحوم والألبان وزيادة الاهتمام بتربية الدواجن وإنماء انتاجها وتصديرها .

في القطاع السياحي :

أ – القيام بحملة دعائية واسعة للسياحة في لبنان والخارج وربطها بالسياحة العربية لتصبح حلقة جاذبة ومتممة ، وإنشاء المعارض وايجاد المناسبات لترغيب السياح .

ب – إنشاء كلية للسياحة والآثار العربية في الجامعة اللبنانية في بيروت ، لرعاية الاثار التاريخية والتنقيب عن الثروات المدفونة .

ج – تعميم الفنادق والانشاءات السياحية على الساحل والجبل ، واشراك جميع المناطق بنعمتها .

في النظام المالي والاداري والضرائبي :

إعادة النظر بالنظام المالي والاداري والضرائبي ، بما يتلاءم مع تطور العصر ، على

ضوء ما يلي :

أ – اتباع نظام ضرائبي حديث يرتكز على الضرائب المباشرة وتخفيض الضرائب غير المباشرة التي تصيب الغني والفقير على السواء .

ب – جعل الميزانية ميزانية دفاع وطني حتى إزالة العدوان ثم توجيهها ما أمكن للمشاريع الانشائية والاجتماعية وجعلها ميزانية مشاريع ، لا ميزانية رواتب موظفين .

ج – إصلاح الجهاز الاداري ، وجعله يرتكز على الخبراء وتطهيره من غير الصالحين .

د – المحافظة على مركز لبنان المالي وعلى ضمانة النقد ، بتفادي العجز في ميزان المدفوعات وجعل التغطية الذهبية جزئية واكمالها بسندات، أو باسهم على مشاريع وطنية انتاجية ، فالاتجاه العالمي يميل نحو التخفيف من أهمية الذهب أما النسبة فمرهونة بجدارة المشاريع المنفذة وثقة الشعب بها وامكانية سيولة اسهمها وقت الازمات .

في التربية والتعليم والفنون الجميلة :

وحتى يصبح التعليم في متناول الجميع وتزول عن بعض المدارس الصفة التجارية الاستغلالية تجب مكافحة غلاء الأقساط المدرسية وغلاء الكتب ، والتعويض على بعض المدارس بمساعدات حكومية ، لتحافظ على مستوى لائق للمعلم – اشرف منتج في جميع الحقول – ، أما برنامجنا فهو :

١ – محو الأمية ، وجعل التعليم الابتدائي إلزامياً ، ومجانية التعليم في جميع درجاته ومراحله .

٢ – إنشاء مدارس مهنية في جميع المناطق وتطوير مواهب العمال الخلاقة .

٣ – توحيد برامج التعليم ، وتنسيقها مع البلاد العربية .

٤ – رفع مستوى الجامعة اللبنانية بكافة أقسامها وتجهيزها بكفاءات علمية وفنية ومختبرات عصرية وجعلها في طليعة الجامعات في لبنان .

٥ – وضع الامتحانات النهائية بقصد معرفة ما استوعبه الطالب من العلوم لا تعجيزه بما يمكن ان يكون قد فاته ، فلا تبقى الامتحانات بعبعاً ، تصيب كثيراً من الطلاب

بنكسة ، تقضي على طموحهم ومستقبلهم .

٦ — الاهتمام بالمسرح وبالموسيقى والفنون الجميلة ، والرياضة البدنية والكشفية ليتحلى الشبان بأجسام كاملة ، وبروح التسامح والتعاون .

٧ — تبادل البعثات العلمية والثقافية مع الجامعات والمؤسسات الاجتماعية العالمية .

٨ — رعاية الطلاب الجامعيين وتدريبهم على ممارسة حقهم السياسي القيادي خصوصاً الذين في سن الرشد ، فالتربية الوطنية والجمعيات والحلقات الثقافية والاجتماعية هي أثمن من العلم .

٩ — فرض التدريب العسكري وإقرار قانون خدمة العلم ، الذي يبني الرجولة ، ويعلم النظام ، وتسلسل المسؤوليات ، ويصهر شبابنا من مختلف المدارس والمناطق والطوائف في مدرسة كبرى يعيشون ويتعاونون ويتحابون فيها قبل ان ينتقلوا للحياة العملية .

في الثقافة والتراث التاريخي :

١ — إحياء التراث التاريخي ، الحضاري والعلمي ، ونبش الكنوز الثقافية والعلمية وإحياء ذكرى العلماء والمبدعين العرب ، وابراز دورهم التاريخي والادبي ومساهمتهم في المدنية .

٢ — اعادة كتابة تاريخ لبنان بشكل يحافظ على الوحدة الوطنية ، وابراز العلاقات التاريخية المفيدة مع البلاد العربية .

٣ — إبراز اهمية الفصحى سياسياً وعلمياً ، ودّور لبنان باغنائها في العصر العثماني ، وابراز الفوائد المادية والمعنوية التي يجنيها لبنان من رعاية اللغة العربية ، ومكافحة الدعوة للعامية .

٤ — دعم دور لبنان الثقافي والتربوي واللغوي مع البلاد العربية وتوسيع التبادل الثقافي بين لبنان والمهجر .

٥ — الانفتاح على جميع الثقافات العالمية ، والاشتراك بكل تجمع علمي أو سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي ، فنحن من هذا العالم ويجب ان يكون لنا دور بالاحداث العالمية .

دور المرأة :

يرى حزب الهيئة الوطنية ضرورة اشراك المرأة في ميادين العمل والنضال والحكم والادارة والتشريع والقضاء والانتاج فهي المربي الحقيقي للمواطن الصالح ، ويتعاظم دورها عندما تتمتع وتمارس جميع حقوقها السياسية والاجتماعية وسيدعو الحزب نساء لبنان للانتساب بجماعات وافرة الى التكتلات السياسية والاجتماعية العاملة في سائر منظماته .

دور العامل والفلاح :

يرى حزب الهيئة الوطنية في هذا المجال اعتماد المخطط التالي :

١ — رفع مستوى العامل والفلاح ، والمحافظة عليه كلبناني كادح منتج ، وانماء مواهبه الفنية والتقنية بانشاء مدارس مهنية ، ومسائية ، ودورات تدريبية لمساعدته على السير مع التقدم الصناعي والزراعي .

٢ — مشاركة العامل بمسؤولية الانتاج واعطائه نسبة من الارباح ، كسبيل لزيادة الانتاج وتحسين النوعية وتخفيض الكلفة .

٣ — تشجيع النقابات العمالية والزراعية للمشاركة في الحياة الرياضية والاجتماعية والسياسية والثقافية وجعل التمثيل النيابي يشمل جميع طبقات الشعب .

في الصحة العامة :

لقد كان للهيئة الوطنية وللأحزاب المؤتلفة معها مواقف عديدة ومشاريع تتعلق بتخفيض سعر الدواء والمستشفيات ولقد اثمرت مراجعات الهيئة الوطنية وحصلت تدابير ادارية فعلية ولكنها لا تفي بالمطلوب ، والى ان يزول الاتجار بالصحة والدواء يجب تخفيض رسوم المستشفيات ومعاينات الأطباء وأسعار الدواء ، وللهيئة الوطنية برنامج تتابع تحقيقه على مراحل نلخص أهم بنوده بما يلي :

١ — جعل التطبيب والاستشفاء والدواء مجانياً .

٢ ـ ضمانة العجز والشيخوخة .

٣ ـ حماية الأمومة ، وايجاد مراكز للتوليد ولحضانة الأطفال .

في الصحافة والاعلام :

١ ـ الاهتمام بالصحافة وتعزيز نقابتي الصحافة والمحررين وتقوية دورهما في خدمة لبنان والعرب .

٢ ـ ربط التلفزيون بالقطاع العام ، وجعله مع الاذاعة أداة تثقيف وتربية وتعليم ، وإهمال برامج الإعلان ، والبرامج التي تسيء الى الاطفال والمراهقين .

في القضاء :

للهيئة الوطنية برنامج اصلاحي شامل للقضاء نختصر بعض بنوده بما يلي :

١ ـ تعزيز استقلال القضاء ورفع مستوى رواتب القضاة ، وبالتالي العمل على اختيار النخبة لهذه المهمة الشريفة .

٢ ـ إعادة النظر في قوانين أصول المحاكمات والرسوم القضائية تأميناً لفصل سريع في القضايا وتوفيراً للمصاريف على المتقاضين .

في السياسة الخارجية

نحن في معركة مصير مع أشرس عدو في تاريخ الحروب ، وكياننا مرهون بوضع خطة سياسية جريئة لمحو العدوان وللمحافظة على كرامتنا ومركزنا الدولي،وذلك بمايلي:

١ ـ اتخاذ سياسة خارجية عربية متحررة ، والعمل على توحيد الصف العربي سياسياً واقتصادياً وعسكرياً ، وتقوية الجامعة العربية لمجابهة القضايا العالمية .

٢ ـ شجب منطق القوة ، في السياسة الدولية ، واستنفار الضمير العالمي للوقوف

بجانب الحق والعدل ، لمحو العدوان الاسرائيلي.

٣ ـ الدعوة لتحويل ميزانيات الدول العربية لميزانيات دفاعية ، في سبيل محو العدوان والاستعداد لجميع الطوارىء .

٤ ـ ربط علاقاتنا بالدول نسبة لعلاقاتها (باسرائيل)والوقوف من مؤيدي(اسرائيل) موقفاً مماثلا من مصالحها الاقتصادية والسياسية .

٥ ـ الايمان بالحياد الايجابي ، في الخلافات الدولية وتأييد الدول المتخلفة في تحررها من التدخل السياسي والاقتصادي .

٦ ـ محاربة الاحلاف العسكرية والاستعمارية ، تحت أي اسم أو شعار .

٧ ـ تأييد الأمم المتحدة، التي يجب ان تصبح قوة عادلة رادعة لكل عدوان والتمسك بميثاقها ومبادئها تأميناً لحقوق الشعوب وضمانة للسلام العالمي .

المغتربون :

هم من المواطنين الطموحين الذين هاجروا بقصد العمل والاثراء ، ليعودوا بالثروة والمعرفة ولينقلوا الى لبنان تراث البلدان الأخرى ومنهم من استوطن البلد الذي استضافه، وبقي في قلبه حب الوطن وحنينه .

ويحمل مهاجرونا لغتنا وتراثنا ومهارتنا التجارية ويصبحوا سفراء للبنان والعرب اينما حلوا ووسيلة اعلامية نادرة ، فعلينا رعايتهم وزيادة الاهتمام بهم وتنسيق العلاقة معهم في جميع الحقول الاقتصادية والسياسية والثقافية ، فهم الخط الاول لمجابهة الدعاوة الصهيونية وفضحها ، ويجب مناصرتهم على نطاق الجامعة العربية وذلك بما يلي :

١ ـ بتعيين مندوب دائم يرعى المغتربين العرب في سفارة البلد العربي الذي يكثر مهاجروه على سواهم ويكون مندوباً للجامعة العربية التي تتحمل الكلفة والمصاريف .

٢ ـ بتحضير دراسات لمشاريع اقتصادية ، وعرضها على المغتربين ودعوتهم لاستثمار اموالهم في الوطن واعطاء الافضلية للمغتربين في مناقصات المشاريع الانشائية اللبنانية التي لها صفة عالمية .

٣ – باعفاء العائدين من ضريبة الدخل لمدة معينة .

٤ – بدعم مؤتمرات المغتربين والاشتراك بها .

قضية فلسطين

لمحة تاريخية

١ – نشوء المشكلة :

لم تكن هناك قضية تعرف باسم قضية فلسطين في جميع أدوار التاريخ ، وانما برزت هذه المشكلة عندما قامت الحركة الصهيونية العالمية واستهدفت أن تجعل من فلسطين نقطة ارتكاز لها ، والحركة الصهيونية ليست حركة انسانية ، ولا حركة اجتماعية أواقتصادية، وانما هي حركة استعمارية عدوانية عنصرية استغلت الدين اليهودي أسوأ استغلال ، وتذرعت لقيامها ووجودها بأسباب باطلة وحجج واهية ، ولقد حاولت الصهيونية أن توهم العالم بأن لليهود حقاً دينياً وتاريخياً في فلسطين ، ورغم ان الدعاية الصهيونية العالمية استطاعت أن توجد لها بوسائلها الخاصة مؤيدين وأنصار الا ان الحقيقة التي ما زالت قائمة ، هي ان اليهودية دين وليست شعباً ولا قومية .

ان الشعور الديني لا يعطي حقاً سياسياً ، وفلسطين بلد مقدس عند المسلمين والمسيحيين ، وقد بيّن الاستاذ (الفرد غيوم) – الاستاذ في جامعة لندن – في مقاله (الصهيونية والكتاب المقدس) بطلان ما تدعيه الصهيونية من ان الكتاب المقدس يعد اليهود بالعودة الى فلسطين .

أما بالنسبة للادعاء التاريخي الذي تتذرع به الصهيونية من ان لها حقاً تاريخياً في فلسطين ، فان هذا الادعاء لا يمكن ان يكون وسيلة تبرر بها الصهيونية مطامعها ، لأن صلة اليهود بفلسطين قد انقطعت منذ القرن الاول بعد المسيح ، بينما بقيت صلة العرب بفلسطين منذ القدم حتى اليوم .

٢ – وعد بلفور :

تلاقت مطامع الصهيونية العالمية ، ومصالح بريطانيا إبان الحرب العالمية الاولى واتفق الطرفان على خطة معينة تكفل تحقيق أهداف كل منهما .

ومن فصول هذه الخطة تصريح بلفور الذي أشار الى ان حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف الى اقامة وطن قومي في فلسطين للشعب اليهودي ، وسوف تبذل أفضل جهودها لتسهيل بلوغ هذه الغاية .

ومن فصول هذه الخطة أيضاً ما تضمنه صك الانتداب البريطاني على فلسطين الذي تعهدت بموجبه بريطانيا بأن تضع البلاد في احوال سياسية وادارية واقتصادية تضمن انشاء الوطن القومي كما اخذت على عاتقها أن تسهل هجرة اليهود اليها في احوال ملائمة ، وان تشجع بالتعاون مع الوكالة اليهودية حشد اليهود حتى في الاراضي الاميرية وتعهدت بريطانيا في صك انتدابها على فلسطين بأن تكون مسؤولة عن سن قانون للجنسية ، يشتمل على نصوص تسهل اكتساب الجنسية الفلسطينية لليهود الذين يهاجرون إلى فلسطين .

ووقف عرب فلسطين خلال الفترة التي قضوها تحت الانتداب البريطاني موقف المدافعين عن النفس وحاولوا بوسائلهم المحدودة ان يحافظوا على حقوقهم ووجودهم في وجه مؤامرات الصهيونية والاستعمار .

٣ – دور الأمم المتحدة :

وفي عام ١٩٤٧ رأت بريطانيا انها لا تستطيع الاستمرار في المهمة التي تولت القيام بها في فلسطين . فألقى السيد (بيفن) وزير خارجية بريطانيا حينذاك ، خطاباً يوم ٢٦ شباط سنة ١٩٤٧ أشار فيه إلى ان قضية فلسطين معقدة كل التعقيد ، بسبب ما في نظام الانتداب من وعود متناقضة ، وذكر بأن بريطانيا لا تستطيع أن تفرض حلاً بالقوة ولذلك أصبح من واجبها رفع الأمر إلى هيئة الامم المتحدة لتقرر الحل الذي تراه ، وأرسلت بريطانيا في أول نيسان عام ١٩٤٧ مذكرة إلى الامين العام للأمم المتحدة تطلب منه أن يعرض القضية الفلسطينية في دورة خاصة . وبدأت الامم المتحدة تعالج هذه

القضية ، وبذلت الصهيونية العالمية جهودها وعاونها الاستعمار معاونة فعالة حتى توصلوا تحت تأثير عوامل كثيرة للحصول على قرار بتقسيم فلسطين إلى دولتين أحدهما عربية والأخرى يهودية ، وتدويل منطقة القدس مع ممر يؤدي اليها .

٤ – قيام اسرائيل :

وبعد قرار التقسيم الذي اتخذ في ظروف معينة ، وتحت تأثير أجواء خاصة قامت اسرائيل ولم يكن قيامها في نظر العرب إلا حربة مصوبة إلى صدورهم ، ذلك لأن اسرائيل بالاضافة إلى ان ميلادها كان بطريقة غير شرعية ، فانها تحمل معها من المطامع التوسعية ، والنوايا العدوانية ، ما يجعل العرب مهددين في عقر دارهم ولذلك كان من الطبيعي ان يؤدي نشوء هذا السرطان إلى نزاع شديد وان يظل بما ينطوي عليه مصدر قلق وخصام في المنطقة .

لقد ارتكبت الصهيونية قبل قيام اسرائيل وأثناء قيامها ، ولا تزال ترتكب حتى الآن من المجازر الرهيبة والمذابح الوحشية ، والاعتداءات المتكررة ما يضيق المجال عن تفصيله ، ويكفي ان نعيد إلى الاذهان المجازر التي ارتكبتها الصهيونية في دير ياسين ، وقبيا ، ونحالين ، ثم أخيراً في السموع والكرامة ، وغيرها والتي ذهب ضحيتها الابرياء من الشيوخ والاطفال والنساء ، ولقد قامت اسرائيل أخيراً باعتداءات متكررة على الحدود العربية في الاردن ثم في لبنان (على قرية حولا مؤخراً) .

ان قيام اسرائيل هو في حد ذاته عدوان صارخ على العرب، ويكفي ان يكون قيامها قد ادى الى مشكلة اللاجئين الفلسطينيين هذه المشكلة المتعلقة بمليون ونصف من البشر ، والتي أصبحت مأساة مروعة ، يكفي ان يكون قيام اسرائيل سبباً في هذه المأساة ليتصور العالم ما في قيامها من ضرر وما في وجودها من خطر فكيف بها وقد خلقت عدة مشاكل ، لكل مشكلة منها آثارها ونتائجها .

٥ – مطامع اسرائيل :

كتب (بنتويتش) أحد زعماء الصهيونية في كتابه (فلسطين المستقبل) فقال : « لا حاجة لأن تكون فلسطين المستقبل محدودة بحدودها التاريخية ، ففي امكان الدولة اليهودية الامتداد إلى جميع بلاد البحر المتوسط حتى الفرات ولبنان والنيل» وهذه المطامع

الصهيونية ليست حديثة العهد وانما وجدت مع وجود الصهيونية نفسها ، فقد نص البند الثاني من مقررات المؤتمر الصهيوني الأول الذي انعقد في(بال) عام ١٨٩٧ على (ان تكون مساحة البلاد كافية لحاجات خمسة عشر مليوناً من اليهود المشتتين في أنحاء العالم) وعلى هذا الاساس خطب (مناحيم بيجن) زعيم عصابة (آرغون) فقال : ان اسرائيل بوضعها الحالي لا تمثل إلا خمس ما يجب ان تكون عليه أرض الآباء ، وانه يجب العمل على تحرير الاربعة أخماس الباقية .

العلاج لنكبة فلسطين

بعد نكبة ٥ حزيران ١٩٦٧ وما سبقها وما تبعها لم يعد للعرب من مجال لاستعادة حقوقهم السليبة إلا القوة ، فما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة كما قال الرئيس جمال عبد الناصر الذي تحمل بإيمانه القوي وصدره الرحب نتائج الهزيمة وهو يسعى لإزالة آثار العدوان ، ولكن يجب علينا في لبنان أن نأخذ دورنا في الدفاع عن النفس في وجه الصهيونية واسرائيل فلا نتكل على اخواننا العرب فحسب بل نقوم بما علينا باتفاق وتنسيق معهم .

وبعرفنا انه كان باستطاعة لبنان ان يقف وحده في وجه اسرائيل لو انه وعى خطورة القضية منذ وعد بلفور واستعد لها منذ عام ١٩٤٨ .

ففي لبنان من التفوق العلمي والطاقات ما لو استخدم في اقتصاد دفاعي ودرّب كل لبناني على حمل السلاح لوقف المليوني لبناني في وجه المليوني اسرائيلي بكل تأكيد .

ولكن استخفافنا بالعدو وبعدده بالنسبة للمائة مليون عربي، واستسلامنا للقوى التي أوجدت اسرائيل ، وتصديقنا للبيان الثلاثي الذي ضمن حدودها كما ضمن حدود الدول العربية التي حولها ، واتكالنا على الاصدقاء وعلى الضمير العالمي وعلى الامم المتحدة كل ذلك جعلنا نتلهى عن العدو حتى كانت النكسة الكارثة ؟!..

وللتصدي لهذا الخطر يعمل حزب الهيئة الوطنية على تحقيق ما يلي :

أ - التجنيد الاجباري :

لا بد لمجابهة العدو من اقرار مشروع التجنيد الاجباري هذا المشروع الذي ما انفكت تطالب به الهيئة الوطنية مع كافة الفئات الشعبية ، ومهما كانت تكاليفه المادية فان ضرورة تحقيقه تقدمه على اي عمل آخر تقوم به الدولة في لبنان .

ب - العمل الفدائي :

هذا العمل يجب ان يسبق العمل العسكري على صعيد الجيوش النظامية ويسانده عند الضرورة ، لأنه يقلق العدو ويقض مضاجعه... وعلى المسؤولين في لبنان أن يسهلوا مهمة العمل الفدائي ويشجعوه فان بطولة هذه النخبة المخلصة قد أعادت للعرب بعض كرامتهم المهدورة ، ولعل المهرجان الرائع الذي شيع به جثمان الشهيد اللبناني البطل خليل عز الدين الجمل هو اكبر دليل على تجاوب الشعب اللبناني مع أعمال الفداء ، وستقوم الهيئة الوطنية بكل ما يمليه عليها الواجب في دعم هذا العمل البطولي حتى يتحقق النصر ، فنحن مع الفدائيين الابطال والعمل الفدائي الذي يثير اعجاب الجماهير العربية بدون استثناء نحن نؤيده بجميع امكاناتنا ولا نشترط سوى الحفاظ على سيادة لبناننا وسلامته .

لقد قامت الهيئة الوطنية بما يمليه واجبها فساهمت بأعمال اللجنة المالية لمساندة فتح مساهمة فعالة كما قامت لجنتها النسائية - ولا تزال - بجمع الألبسة والاغذية لأشبال فتح وأرسلت شحنتين هامتين وهي الآن في نهاية استعدادها لارسال الشحنة الثالثة .

ج : التعبئة الاقتصادية :

هذه الناحية تشمل لبنان وسائر البلدان العربية اذ ان التعبئة الاقتصادية تفرض التكتل والتنظيم الاقتصادي ، فالمعركة هي بين العرب والاحتكارات العالمية وربيبتها اسرائيل ، وهي تسعى جميعها لابقاء العرب في تخلفهم واجبارهم على صرف ثرواتهم ومواردهم على التسلح ، وبناء على ذلك فانه يجب تعبئة اقتصاد البلاد العربية وتوجيهه لاقتصاد دفاعي واتخاذ اجراءات سريعة اختصرناها بست نقاط هي :

١ - التجارة الخارجية :

الاسراع بانشاء السوق العربية المشتركة وتأييد طلب لبنان المقدم الى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، فالسوق المشتركة هي خطوة اولى نحو الهدف المنشود .

٢ - الصناعة :

تصنيع البلاد العربية ، بموجب برنامج متكامل نسبة للموارد والمؤهلات التي يتفوق بها كل بلد على سواه ، وانشاء صندوق للانماء ، وتنسيق القوانين والمواصفات والمقاييس .

٣ - البترول :

أ - اتباع سياسة بترولية عربية موحدة ، واعادة النظر بعلاقاتنا النفطية مع الشركات المستثمرة نسبة لموقف حكوماتها من اسرائيل .

ب - حصر استخراج النفط الجديد وتكريره ونقله وتوزيعه بمؤسسات حكومية .

ج - تصدير النفط مكرراً أو مصنعاً وانشاء الصناعات البتروكيمائية للاستهلاك العربي العام .

٤ - المقاطعة الاقتصادية :

احكام مقاطعة اسرائيل ، فصناعتها المتطورة المنشأة للافادة من المواد الاولية والأسواق العربية ، لن تعيش ان بقيت تستورد المواد الخام من بلاد نائية ، ثم تصدر انتاجها لاسواق بعيدة ، فتكاليف النقل الزائدة تفقدها المنافسة وتقضي على صناعتها بالافلاس .

وتعيش اسرائيل على أساس غير اقتصادي ، وتحل مشاكلها بالتبرعات والمعونات التي تنهال عليها من الخارج ، وهي تسعى ان تسد عجزها من موارد ثابتة ، لا تجدها إلا باستثمار تفوقها العلمي والصناعي وفي المنطقة بالذات .

٥ – الضغط الاقتصادي :

إعادة النظر بعلاقاتنا الاقتصادية مع البلدان التي تدعم اسرائيل عسكرياً أو مالياً أو تجارياً ، فالضغط الاقتصادي من سوق يمثل مئة مليون مستهلك ، يجبر تلك الدول لإعادة مواقفها وعداواتها للعرب .

٦ – الميزانيات الدفاعية :

تخصيص جزء كبير من الميزانيات العربية للدفاع ، فمظاهر القوة ، هي رادع للعدو وعامل نفساني للاطمئنان الداخلي والاستقرار السياسي والاقتصادي .

نعود لدور لبنان .. الذي يجب ان يتمشى مع امكاناته ، وتقدمه العلمي والتقني ، واستعداده التجاري والمالي ، وتقاربه السياسي مع مختلف البلاد العربية ، وعلاقاتــه الدولية ، مما يحمله مسؤولية اكبر ، ويدعوه لأخذ المبادرة للتآلف والتضامن والتعبئة ، على جميع القطاعات والمستويات .

ولا ضرورة للتأكيد ان الانتصار على الصهيونية هو انتصار للبنان بالدرجة الاولى ، لتشابه اقتصاد البلدين ومؤهلاتهما ، فهدف اسرائيل هو احتلال مركزنا التجاري والمالي والصناعي بين البلاد العربية .

ان ثروة العرب الطبيعية ، والعددية ، والمركز الاستراتيجي الذي يحتلونه ، والمعنويات المتفوقة التي ينعمون بها بالنسبة لتاريخهم وتراثهم ، تؤهلهم اذا ما تضامنوا واتحدوا ان يقضوا على عدوهم (اسرائيل) .

ختـــام

ان حزب الهيئة الوطنية إذ يضع هذه الدراسة وما احتوته من آراء في السياســة

والاقتصاد يرجو ان تكون الاسئلة التي قد يطرحها البعض بشأن توضيح المبــادىء الأساسية للحزب قد وجدت لها أجوبة واقعية ومقنعة في الخط الوطني السليم الذي يسير عليه الحزب تطبيقاً لمبادئه التي كرسها اصلاً قانونه الأساسي .

كما يرجــو الحزب ان يكون توضيح المبادىء هذا دافعــاً للشباب الواعي لزيادة الانتماء والانضمام الى حزب الهيئة الوطنية على اساس من الفكر النير والعقيدة الثابتة .

مناقشة حزب الهيئة الوطنية

المحاضر الحاج محمد كامل طبارة

سؤال : ماذا يعتبر حزب الهيئة الوطنية نفسه : حزب يميني ، وسطي ، أو يساري ؟

جواب : لقد قلت ان حزب الهيئة الوطنية ، حزب في الوسط ، لا مع هؤلاء ، ولا مع هؤلاء وان للحزب اشتراكيته الخاصة التي شرحناها والتي قد وجد جوابها في المحاضرة .

سؤال : يقال عن حزب « الهيئة الوطنية » بانه حزب « ضباط بدون جنود » أي ان حزب الهيئة الوطنية ليست له جذور شعبية ، بل انه يضم مجموعة من البورجوازيين المسلمين ، والدليل على ذلك عدم وجود فروع له إلا في منطقة واحدة ، فأين هي القاعدة الشعبية التي ينطلق منها حزبكم وهل يعد حزباً بالمعنى الصحيح ؟

جواب : لقد جاء في المحاضرة ان الاقطاع السياسي بحكم العائلات الذي قاسى لبنان منه ولا يزال يقاسي الأمرين مما حد من توسع الاحزاب وعرقل العمل الاجتماعي في البلاد ولم تقدم أي سلطة تولت الحكم قبل الاستقلال وبعده على إجراء أي اصلاح جذري في الحياة السياسية ، لا عن طريق التنظيم ولا عن طريق سن القوانين ، ان حزب الهيئة الوطنية يضم عشرة آلاف عضو وقد اشترت الهيئة الوطنية باشتراك الليرة اللبنانية الواحدة داراً تقدر قيمتها اليوم بنصف مليون ليرة لبنانية. ان حزب الهيئة الوطنية بدأ يسعى من الآن بعد ان يتمم دفع ما عليه لإقامة الفروع في كافة مناطق العاصمة كما سيسعى لفتح فروع في المناطق اللبنانية .

سؤال : ما هي الحدود الفاصلة بين حزب الهيئة الوطنية وبين النظام الحالي في لبنان ؟

جواب : حزب الهيئة الوطنية حزب ديموقراطي والحكم اليوم في لبنان ديموقراطي فلا خلاف على الاطلاق من ناحية المبادىء على الحكم في لبنان . وإنما هناك خلاف في

الأساليب في النظام وفي الاقتصاد الذي تقدمت به الدراسة فليس هناك من خلاف على ما نرى .

سؤال : ما هو موقف حزب الهيئة الوطنية من احتمال الترخيص للأحزاب اليسارية (كحزب البعث والحزب الشيوعي والقوميين العرب) ؟

جواب : هذا السؤال أتركه للرئاسة التي تعد الآن مذكرة خطية عن هذا الموضوع .

وأجاب رئيس الحزب أمين العريسي (الذي كان حاضراً) قائلا ، نحن مع الحريات ، الحريات اطلاقاً .

سؤال : ما هي العوامل والاسباب التي أدت إلى نشوء حزب الهيئة الوطنية ؟

جواب : جاء في القانون الأساسي للهيئة الوطنية ما يلي : لقد حرص المرحوم رياض الصلح على ان يكون في المنطقة العربية وعلى ان يكون للبنان يومذاك مجموعة من أصحاب الرأي تتعاون معه في الخط الذي اتفق عليه جميع اللبنانيين وان لا يكون لبنان للاستعمار مقراً ولا لشقيقاته العربيات منه ممراً — هكذا نشأت الهيئة الوطنية وضمت الآلاف من الشباب الواعي الذي حاول في الماضي ويحاول ان يجعل من استقلال لبنان وسيادته مبدأ لا يمكن أن يساوم عليه مهما تكن الظروف دولياً وعربياً ، ويهم حزب الهيئة الوطنية أن يؤكد بأن الوضع دائماً يتطلب طمأنينة المواطنين المسيحيين وشعورهم الدائم بأن لا يكونوا مهددين بالغرق بالاوقيانوس الاسلامي والعربي وفقدان الشخصية ، مع العلم بأن جميع المواطنين من مختلف المبادىء والطوائف على ما جاء في القانون الاساسي لحزب الهيئة الوطنية متفقون على التعامل مع الشقيقات العربيات في جميع الحقول سياسية كانت أم اقتصادية ضمن حدود استقلال لبنان وسيادته وفي حدود ميثاق جامعة الدول العربية . ويجب ان نذكر هنا انه لو لم تكن هناك هذه التسوية التي أشرف عليها المغفور له الشيخ بشارة الخوري ورياض الصلح لما كانت هنالك دولة استقلال . فالمسلمون كانوا من أنصار الوحدة السورية ، التي تخلوا عنها والمسيحيون كانوا من أنصار الحماية الاجنبية التي تخلوا عنها بدورهم أيضاً .

سؤال : ما هو موقف حزب الهيئة الوطنية من الزعيم كمال جنبلاط والفئات اليسارية في هذه الازمة بالذات ؟

جواب : نحن مع الحريات ، كما قالت الهيئة الوطنية على الاطلاق .

سؤال : ما رأيكم بحوادث ٢٣ و ٢٤ نيسان وما كان موقفكم بالنسبة لهذه الحوادث ؟

جواب : ارجو من حضرة الرئيس ان يجاوب .

امين العريسي : موقفنا هو الاستنكار لطريقة القمع العنيف الذي لجأت اليه السلطة وقد طالبنا في مجلس النواب مشتركين مع حزب النجادة باستقالة الحكومة على الأثر .

سؤال : ان حزب الهيئة الوطنية مع العمل الفدائي كما تقولون ، شرط الا يتعرض أمن لبنان وسلامته للخطر ، وهذا يعني التهرب عملياً من دعم العمل الفدائي ، وتبني الحلول السهلة واعطاء لبنان مبرر اللامقاومة .

أجاب الرئيس امين العريسي بكلمة : اتهام .

سؤال : لا نفهم كيف تؤيدون العمل الفدائي من على هذا المنبر وتطالبون بالجرائد بالعمل الفدائي المنظم المنسق ومع ذلك أيدتم السلطة بصدداصطدامها مع الفدائيين ببرقية رئيس الحزب امين العريسي الشهيرة التي نشرتها كل الجرائد ؟

جواب : أولاً أجيب ان البرقية ليست برقية الاستاذ امين العريسي بل هي برقية حزب الهيئة الوطنية ، بكل صراحة ، وان البرقية تعبر عن رأي الحزب بكل كلمة فيها وهنا أجاب رئيس الحزب أمين العريسي :

– الحقيقة اننا لا نؤيد الفدائيين فقط بالقول ومن هذا المنبر . لقد أيدناهم منذ سنة ونصف تقريباً ومنذ كان العمل الفدائي في لبنان انطلقت الهيئة الوطنية وأخذت على عاتقها حماية العمل الفدائي سياسياً وتشجيعه ، فكان ان اشتركت في اللجنة المالية ، وقامت بتبرعات ضخمة جداً (لفتح) ثم انها بلجانها المختلفة وبصورة خاصة بلجنتها النسائية قامت بإرسال المعونات والالبسة الى الفدائيين في الجبهة ، وعقدت الهيئة الوطنية ندوات لا حصر ولا عد لها خلال هذه الفترة من الزمن وعت فيها المواطنين على فعالية العمل الفدائي ودعتهم الى تأييده ومؤازرته لانه كما هو معلوم لا يمكن للفدائي أن يعيش إلا في محيط مؤيد وطبيعي له كما تعيش السمكة في الماء .

الا ان موقف الهيئة الوطنية الاخير من الصدام الحاصل بين بعض العناصر التي قيل انها تسربت من الحدود والسلطة اللبنانية كان طبيعياً جداً فنحن مع العمل الفدائي ولكننا مع الكيان ومع الدولة في لبنان . فنحن هنا في لبنان فريقان : فريق مسيحي وفريق مسلم ومع الاسف مجمل الاحزاب ومجمل التكتلات هي تكتلات طائفية في الواقع ، انما المخلص منها هو الذي يتصرف تصرفاً وطنياً .

والهيئة الوطنية وان كان واقعها طائفي انما هي تتصرف تصرفاً وطنياً . فهمنا الاول هو الحفاظ على وحدة هذا البلد ، على وحدة أبنائه ، انه لا يمكننا أن نخدم القضية الفلسطينية ونحن في حرب أهلية بين بعضنا البعض .

لذلك حرصنا قبل كل شيء على وحدتنا الوطنية ، وعلى دعم كياننا كدولة ، إذ ماذا يفيدنا ان نخسر أنفسنا ونربح العالم .

سؤال : تطالبون في محاضرتكم بالغاء الاحزاب الطائفية ، ولكن ألا يشكل تكوين حزب الهيئة الوطنية بنية طائفية اذ ان اعضاءه من المسلمين، هل بين أعضائه مسيحيين؟

أجاب رئيس الحزب الاستاذ امين العريسي :

ان كل الاحزاب في لبنان احزاب طائفية والحزب الوطني هو الذي يتصرف تصرفاً مخلصاً . لأن واقع لبنان واقع طائفي .

فالهيئة الوطنية لها الشرف ان تتصرف تصرفاً وطنياً ، وان كان واقعها هو واقع طائفي كما هو واقع بقية الأحزاب في لبنان ، هي تتصرف تصرفاً وطنياً في سبيل التوصل الى وطنية شاملة في لبنان .

سؤال : يتبين من محاضرتكم ان حزبكم كياني لا يؤمن بالوحدة العربية ، هل هذا صحيح ؟

أجاب الرئيس امين العريسي :

هذا غير صحيح لأننا قلنا في متن هذه المحاضرة بأن الهيئة الوطنية تؤمن بالتعاون العربي اللامحدود ونحن كيانيون في الفترة الحاضرة لاننا واقعيون .

سؤال – قلتم في محاضرتكم « ان العدالة الاجتماعية هي اشتراكية خاصة بلبنان » ،

متى كانت الاشتراكية مجزأة ؟ مع ان الاشتراكية هي الكيان اليساري لكل مجتمع ثوري يبغي التقدم ، فما رأي حضرتكم ؟

أجاب الأستاذ العريسي :

ليس هذا مفهومنا للاشتراكية ، الاشتراكية ليست ثياباً مفصلة سلفاً للعالم بأسره ، لكل بلد اوضاعه الخاصة واشتراكيته الخاصة ، وللبنان ايضاً اوضاعه الخاصة واشتراكيته الخاصة .

سؤال : اجتماعاتكم مع حزب الكتائب ما الغاية منها ؟ هل تنسقون مع الكتائب ، مع العلم ان حزب الكتائب ، ومن ورائه الحلف ، يتبعون مبدأ « القومية اللبنانية » ، ويبتعدون عن القومية العربية والوحدة العربية ، فما رأيكم ، وما هو موقفكم من القومية العربية ؟

أجاب الاستاذ العريسي :

الدراسة أجابت عن موقفنا من القومية العربية ، ليس هنالك كلام أجمل مما قيل في القومية العربية . قلنا اننا لا نعترف إلا بالقومية العربية نحن نعترف بالكيان اللبناني انما نعترف اننا جزء من أمة عربية ونقول بالقومية العربية ، ونجابه القوميات المصطنعة ، كالقومية اللبنانية .

سؤال : كيف يرى حزب الهيئة الوطنية إمكانية التوفيق بين إبقاء النظام السياسي القائم على استغلال الطائفية كدستور غير مكتوب ، وبين محاولة القضاء على الطائفية ، وما هي الوسائل التي تنوون اتباعها لذلك ؟

أجاب الرئيس العريسي : ان المحاضرة جاوبت على ذلك

سؤال : هل تعتقدون ان بمقدرة النظام اللبناني الشبه رأسمالي والشبه ديموقراطي تحقيق ما تسعون اليه من « عدالة اجتماعية » دون الاستناد الى نظريات اشتراكية ، وبالتالي الى نسف النظام من أساسه ؟

أجاب الرئيس العريسي :

لقد قلنا بأننا نرغب بتعديل كثير من القوانين التي يقوم عليها النظام في لبنان إنما نحن لا نؤمن بنسف النظام من أساسه نحن نؤمن بالتطور ، والتعديل لما هو الأحسن وقد جاء في كلمة الأستاذ طبارة شيئاً كثيراً عن النظام وكل شيء عنه ... الخ .

سؤال : ماذا يعمل الحزب لتحقيق مطالبه ، وهل يعتبر الحزب ان الاجتماعات هي السبيل الى تحقيق مطالبه أم ان ثمة سبلاً أخرى ؟

أجاب الأستاذ العريسي :

يعمل لازالة الطائفية في الأحزاب ضمن خطة مدروسة ستعطي ثمارها في المستقبل القريب .

سؤال : ما هي بعض التوصيات التي أوصت بها الهيئة الوطنية المسؤولين في لبنان ، وهل نفذت هذه التوصيات من قبل المسؤولين ؟

أجاب الرئيس العريسي :

هنالك في تاريخ الهيئة الوطنية مطالب كثيرة نفذت ومطالب كثيرة لم تنفذ ، وهنالك تاريخ ومؤلفات في الحزب على السائل ان يراجعها في مكتبة الحزب المفتوحة يومياً .

وهنا أجاب المحاضر الاستاذ طبارة : هنالك مؤلفات : « كفاحنا » و كتاب « اضواء على رسالة حزب الهيئة الوطنية » و « النظام الأساسي للحزب » يمكن الاطلاع عليها وهي موجودة .

وتابع الاستاذ العريسي :

ونأمل ان يتطور الحزب يوماً ما ليقضي على كثير من هذه الأسئلة .

سؤال : ما هو موقفكم من الحزب القومي السوري هل هو حقيقة مع العمل الفدائي وضد الطائفية ؟

أجاب الرئيس العريسي :

جواب : لا نتدخل بشؤون غيرنا من الأحزاب .

سؤال : العمل الفدائي عمل نبيل لكن عندما يكون أساساً للتفرقة الوطنية فهو يسيء أكثر مما يفيد ، لذلك هل تقبلون بما لا يقبل به ابناء الحدود ، وهل يمكن التضحية بالجنوب وابنائه إرضاء لشهوات أبناء بعيدين عن ميدان المعركة ، فاذا استفتينا أبناء الجنوب ماذا يجيبون ؟

جواب : الهيئة الوطنية في طريق إعداد وفد لزيارة الجنوب في ٢٥ أيار ١٩٦٩ والاطلاع على حقيقة الاوضاع ومصارحة الشعب اللبناني بها .

الحزب السوري القومي الاجتماعي

الحزب السوري القومي الاجتماعي حركة عقائدية ثورية تنطلق في تقييمها للأوضاع والأحداث ورسمها للمواقف من منطلقات عقدية واضحة .

ويمكن تلخيص هذه المنطلقات بالقواعد التالية [1] تيسيراً لفهم « أهداف الحزب وسياسته » وهو الموضوع المطروح من قبل « النادي الثقافي العربي » الكريم على الأحزاب.

المنطلقات العقدية للاهداف والمواقف

١ – في مجتمع بلبل عصر الانحطاط مفاهيمه ، وأفقده الارتباط بمكامن اصالته ، وأضاع هويته ، واختلطت التجزئة السياسية والاجتماعية بفوضى المفاهيم القومية ، فطمست حقائق مجتمعنا وغابت معالمه الأساسية ، وتمزق الوجود الانساني في أمة مجزأة ممزقة ، مستعبدة للارادات الأجنبية قروناً طويلة ، كان لا بد من أن يكون منطلق الثورة القومية والتغيير الاجتماعي هو تعيين هويتنا القومية

١ – القواعد التالية مقتبسة من دراسة للكاتب بعنوان « القومية الاجتماعية هي الطريق » ستنشر قريباً.

ارتكازاً على العلم ، وبالتالي كان لا بد ان تكون معرفة ذاتنا هي منطلق كل معرفة أخرى .

من هنا كان لا بد للثورية القومية الاجتماعية من الانطلاق من تساؤل أساسي « من نحن » تحدد في ضوئه هوية الوجود المجتمعي لتنطلق من هذا الوجود في مطامح العصر الى « كيف نطمح ان نكون » . وبالتالي ان ترسي الثورة الاجتماعية الشاملة المستهدفة التغيير على تحديد الهوية القومية التي هي المنطلق الثوري الأساسي لنهضة أمة مزّقتها الفتوحات الاجنبية وعصر الانحطاط الطويل .

٢ – وارتكز مفهوم الهوية القومية ، في القومية الاجتماعية ، على وحدة الحياة في الأرض القومية ، وبالتالي على رفض الافكار العنصرية والانتماءات الطائفية والعشائرية والسياسية المنافية لوحدة الحياة على الارض القومية . وعبر عن هذا الاتجاه العام بقاعدة « ترابط الامة والوطن » في المبادىء الاساسية .

٣ – وان الشأن القومي ، تبعاً لذلك ، هو الشأن الاجتماعي . فالقومية تنطلق من اجتماعية الانسان لإدراك قوميته، فترسي نظرتها القومية على علم الاجتماع مفترقة بذلك عن النظرات القومية الرومانسيّة التي قامت على الحدس أو الرغبة أو العاطفة . وتصبح القومية على اساس هذا المفهوم الاجتماعي العلمي تعبيراً عن واقع الانسانية الحياتي في ظروف الاجتماعية الحالية لا عصبية فارغة من المضامين الانسانية كما كانت بعض النظرات القومية العنصرية في اوروبا في مطلع القرن العشرين .

٤ – لقد توصل سعاده الى هذا اليقين القومي في تحديد « من نحن » مستهدياً منهجاً علمياً يظهر جلياً في كتابه « نشوء الأمم » ، وفي مؤلفاته الأخرى ، فانطلاقاً من علم الاجتماع وانطباقه على احوال مجتمعنا حدد نطاق مجتمعنا القومي وهويته . ولو ان هذه المعطيات العلمية انطبقت على مدى أبعد أو أضيق من مجتمعنا القومي كان تحديده للأمة ، مداها ، ونطاقها ، قد تبدل هذه المعطيات العلمية والاجتماعية .

فالأمة التي هي وحدة الحياة القومية الناشئة من تفاعل جماعة بشرية مع بيئة طبيعية محددة تفاعلاً ينتج دورة العمران والحياة الواحدة ، هي المقياس القومي الاجتماعي الذي

راز به سعاده قوله بالشخصية القومية السورية ، ولو ان هذه الشروط العلمية انطبقت على العالم العربي الذي كن له قلب سعاده كل حب كبير ، وكل ارادة صادقة لتحقيق خيره وعزه ، وكل اعتزاز بالانتماء الأصيل له ، لما كان تخلف عن القول بالقومية العربية لأمة عربية واحدة من الخليج الى المحيط .

ولكن انتفاء وحدة البيئة الطبيعية في هذا المدى ، الاطار الجغرافي الضروري لنشوء وحدة الحياة ، جعل سعاده بالمنهج العلمي الذي اعتمد ، ينطلق من هذا الواقع الاجتماعي والطبيعي للعالم العربي كمجموعة مجتمعات عربية شقيقة ، دون ان يغفل منذ تأسيسه الحركة القومية الاجتماعية ، ان عدم قيام مجتمع عربي واحد في العالم العربي لا ينفي من جهة ثانية الروابط التاريخية والمصيرية المشتركة والمصالح النامية التي تحتم التساند في جبهة عربية نامية تكون سداً منيعاً في وجه الاستعمار « وذا وزن دولي في المسائل السياسية الكبرى » كما نصت غاية الحزب منذ ١٩٣٢ . وبالتالي التوكيد على انتماء سورية العربي واعتبارها عربية من هذا العالم العربي ، وان الجبهة العربية هي صيغة يمكن ان تطور إلى صيغ اتحادية أمتن في المستقبل تنمو بنمو المجتمعات وروابطها الحياتية .

٥ – تفترق القومية الاجتماعية كحركة ثورية عن بعض الثوريات الأخرى المعاصرة بانها تنطلق من القومية الى الثورية الاجتماعية، انطلاقها في علميتها من الاجتماعية الى القومية . ويجسد هذا الترابط بين القومية والاجتماعية بالمبدأ الاساسي القائل بالأمة مجتمعاً واحداً . ان القول بالأمة مجتمعاً واحداً، لا يعني قبول الوضع الراهن السيء بل هو منطلق الثورة عليه . فالثورية القومية الاجتماعية فجرت مواقفها الثورية على الصعيد الاجتماعي انطلاقاً من تطبيق مفهومها القومي على المجتمع .

وبهذا كانت الحركة القومية الوحيدة في هذا العصر التي تمثل أقصى اليسار الثوري على الصعيد الاجتماعي دون الانحراف عن القاعدة القومية الى الاممية أو أي تفسير خارج الشأن القومي .

ان انبثاق الثورة الاجتماعية عن الهوية القومية يجسده ارتكاز المبادىء الاصلاحية على المبادىء الأساسية . فعلى أساس الامة مجتمع واحد رفضت الحالة الانحطاطية الراهنة، وبدل (الحواجز بين مختلف الطوائف والمذاهب) و (دين الدولة) في الدساتير والاعراف، وتدخل رجال الدين في السياسة والقضاء القوميين في الكيانات الطائفية ، قامت المبادىء

الاصلاحية ترفض هذه الحالة وتدعو الى (فصل الدين عن الدولة) و (الغاء الحواجز بين مختلف الطوائف والمذاهب) و « منع رجال الدين من التدخل في شؤون السياسة والقضاء القوميين » . ولكن رفض الحالة الراهنة لا يكفي ما لم يقدم البديل الايجابي عنها ، وهو وحدة الحياة القومية في المجتمع القومي ، وهو ما اشتملت عليـه المبادىء الاساسية . فالتجزئة الاجتماعية يقضى عليها بالوحدة القومية الاجتماعية التي يجسدها مبدأ الامة مجتمع واحد لا حواجز طائفية ولا عنصرية ولا عشائرية تفصل قطاعاته او تحول دون تكامل دورة حياته .

ان المبادىء الاصلاحية تحقق الاصلاح السياسي ، ولكن التغيير الاجتماعي – النفسي، هو أعمق من ذلك ، انه بناء الانسان الجديد من الاساس . هـذا على الصعيد النفسي – الاجتماعي أما على الصعيد الاقتصادي – الاجتماعي فالوحدة القومية ، خلافاً لمفاهيم اليمين والقومية البورجوازية ، لا يمكن ان تقوم في الحركة القوميـة الاجتماعية على الظلم الاجتماعي .

ان القول بالامة مجتمعاً واحـداً ، لا يعني قبول الوضع الراهن السيء ، والرضوخ لحالات الاقطاع وسيطرة الرأسمـال المستغل والتسليم بالظلم اللاحق بالشعب الكادح ، بمجموع المنتجين . ان القول بالامة مجتمعاً واحداً يعني في القومية الاجتماعيـة عكس ذلك تماماً : انه يعني تحقيق « النحن » الذي توصلت اليه القومية الاجتماعية في الهوية القومية على صعيد اجتماعي اقتصادي فيحل مفهوم « النحن » في العدل الحقوقي الاجتماعي والعـدل الحقوقي الاقتصادي محل تناقضات « الانا » الطبقية والفردية ، ويقوم نظام يوزع الثروة على أساس توزيع العمل ، ويكون المنتجون فيه هم أسياد الانتاج محل نظام السيطرة الطبقية للمستغلين والمحتكرين . القومية الاجتماعية هي رفض ثوري لنظام الطبقات الرأسمـالي والاقطاعي . ولهذا فمفهوم « النحن » في الثورة الاجتماعية يصبح مفهوماً ديناميا ثورياً حركياً لا يعتبر ان « النحن » القومية تعني تساوي الظالم والمظلوم في المجتمـع ، بل تعني دكّ كل الظلم الاجتماعي وكل أشكاله التي تعرقل تحقيق الوحدة الاجتماعية القائمـة على العدل الاجتماعي الاقتصادي لا على الظلم والتمييز . فالنهضة القومية الاجتماعية التي تنطلق من « النحن » القومية انما تعمل للوصول الى « النحن » الاجتماعية ، إلى الإنسان المجتمع الذي يحقق ما نطمح ان نكون . وبذلك تتجاوز القومية الاجتماعية المفاهيم القوميـة العادية السكونية التي تقبل بالصلح الطبقي على اساس الظـلم الاجتماعي ، كما تتجاوز

الماركسية التي تفهم الثورة الاجتماعية معزولة في نطاق النزاع الطبقي عن شمول الوجود المجتمعي . وبذلك تكون القومية الاجتماعية في شمولها هي الحركة الثورية الاكثر تعبيراً عن معاني الثورة القومية وابعادها الانسانية ومضامينها الاجتماعية في العصر الحديث .
من هذه المنطلقات نستطيع أن نفهم « أهداف الحزب ومواقفه » .

طبيعـة المرحلة

مرحلة المجابهة المصيرية

مع الكيان اليهودي الاستعماري الاستيطاني

تعتبر الحركة القومية الاجتماعية بأن هذه المرحلة هي مرحلة المجابهة المصيرية مع الكيان اليهودي الاستعماري الاستيطاني . فالخطر الصهيوني على أمتنا كان موجوداً منـذ أكثر من اربعين سنة ، منذ بدأت المطامع اليهودية في أرضنا . منذ نبّه سعاده عام ١٩٢٥ لهـذا الخطر وحذر منه . ومنذ دعا القوميون الاجتماعيون في المبادىء القومية الاجتماعية إلى دفع الهجرة اليهودية بكل قوتهم . ولكن منذ حزيران ١٩٦٧ انتقل هـذا الخطر المصيري من التهديد الاساسي الكامن بقيام الهجرة اليهودية ثم قيام دولتهـا إلى المرحلة التنفيذية المباشرة ، مرحلة توسع الكيان الاستيطاني العدواني على مدى بيئتنا الطبيعية وتهديـده لمجموع شعبنا إمّا بالتشريد أو الاستعباد أو الابادة . كما أصبح قسم أوفى من شعبنا يتحسس هذا الخطر بعد هزيمة حزيران ، وأصبحت المواجهة مصيرية لا سيما بعـد اندلاع الكفاح المسلح ضده .

من هنا كانت المرحلة هذه هي مرحلة مجابهة تحديات الخطر الصهيوني . وأصبحت كل المواقف والمواقع تقاس انطلاقاً من هذه الحقيقة .

فانطلاقاً اذن من تحديد هذه المرحلة التي تجتازها أمتنا ، بأنها مرحلة مجابهـة الخطر اليهودي الاستيطاني الاستعماري ، وتحدياته وصده والقضاء عليه ، يصار إلى تقييم المواقع والقوى ويصار إلى تقييم الثورية ، انها الثورية الحقيقية الاشمل التي تحتاجها بلادنا في مرحلة مجابهة الخطر المصيري . ذلك ان المقاومة تطرح بمجرد قيامها بالكفاح المسلح ضد العدو

مسألة تناقضات المجتمع الداخلية وثغرات الوهن التي لا بد من سدها بالعمل الثوري القومي .

الثورة القومية انطلاقاً من فلسطين : وآفاقها القومية والعربية والدولية

ان الحركة القومية الاجتماعية بتكوينها ونشأتها وحوافزها هي الثورة القومية الشاملة على تحديات الفتوحات الاجنبية التي مزّقت بلادنا وعلى عصر انحطاطها الطويل . وان الخطر اليهودي الاستيطاني يمثل في هذه المرحلة وجه الاستعمار الجديد في ارضنا وبالتالي فإن مجابهته الثورية تمثل الثورة القومية في دورة جديدة من الصراع القومي .

ان الكفاح المسلح المندلع في الجنوب هو طليعة المجابهة الثورية في بلادنا . ولكن الكفاح المسلح يواجه العدو في الميدان ويطرح بعنف تناقضات اوضاع المجتمع دون ان يستطيع حلها لأنه بطبيعة توجهه لا يمثل حركة ثورية مستهدفة اقامة نظام جديد ، لا يمثل العقيدة البديل عن اوضاع مجتمعنا الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والثقافية .

ان الثورة القومية الشاملة هي التي تنطلق من تلازم كفاحي ، بين الكفاح في الميدان ضد العدو ، والكفاح الثوري في المجتمع لرفعه الى مستوى التحديات المصيرية . وهذا هو عمل الحزب العقائدي الثوري ، عمل الحركة الثورية في المجتمع .

ان الحركة الثورية العقائدية القومية ، تلتزم بالكفاح المسلح ضد العدو ، ولكن عملها في التغيير الاجتماعي الثوري هو الذي يتيح للثورة القومية الشاملة مجالات التحقيق والصمود والانتصار ، ذلك ان الكفاح المسلح في الميدان ضد العدو ، لا يستطيع ان يستند إلى التناقضات الاجتماعية والسياسية التي تؤدّي إلى خنق الكفاح ضد العدو وشله.

في ضوء هذه الحقائق صدرت بيانات رئيس الحزب الدكتور عبد الله سعاده في ٨ تموز ١٩٦٩ ، وفي ١٧ تشرين اول ١٩٦٩ تعلن القواعد والمواقف التالية :

أ — «حول الثورة الفلسطينية والمجتمع القومي : لا يلتزم بالثورة إلا المجتمع القومي الثوري».

١ — « ان الثورة الفلسطينية ظاهرة بطولة فئة من ظواهر أمتنا العريقة ، وكل تلكؤ عن نصرتها تآمر على كرامتنا ومصيرنا . علينا أن نؤمن الشروط المؤاتية لنصرها بعيداً

عن المزايدة والارتجال والغوغائية » .

٢ — « العمل الفدائي لا يستطيع أن يكون في فراغ ، لا يستطيع أن ينطلق من فراغ ، لا يستطيع ان يعمل في فراغ، لا يستطيع ان ينكمش في فلسطينيته وفي كيانيته، لانه اذ ذاك يعطي الكيانات الحجة الحقوقية لصيانة ذاتها منه ومن مضاعفاته فيحكم العمل الفدائي على نفسه بالانتحار والفناء . ان العمل الفدائي ملزم بالانتماء الى واقعه القومي ، ملزم بالعمل في اطاره وبواسطته » .

٣ — « الثورة الفلسطينية ان لم تتعهدها البيئة القومية وتنصرها وتتبنيها طليعة لحرب التحرير القومية لا تستطيع أن تحقق النصر المرجى» .

٤ — « والفدائيون يتوجهون الى هذه الكيانات والعقليات باساليب قد تهدد سلامة ثورتهم ومصيرها . يعلنون انهم لا يريدون التعرض لها ولالشؤونها الداخلية ولا لأنظمتها. وفي الوقت ذاته يطلبون العمل على أرضها . يطلبون منها أكثر مما تقدر ان تعطي . ان اوضاعها عاجزة عن تحمل اعباء العمل وتبعاته » .

٥ — « لا يستطيع ان يتبنى العمل الفدائي ويدرك خطورته وابعاده ويتحمل تبعاته وأخطاره إلا المجتمع الثوري ، المجتمع القومي » .

« لولا فيتنام الشمالية لما صمد ثوار الجنوب الفيتنامي . لولا ايمان الشمال بان قضية الجنوب هي قضيته القومية لما كان تحمل أطنان الموت تهبط عليه كل يوم من أكبر مارد حربي عرفه التاريخ . لما تحمل التهديد بالاجتياح الاميركي . لولم تقاتل هانوي في الشمال وتضحي وتصبر ببطولة مؤمنة خارقة لما كانت تحصد اليوم في باريس اكثر انتصارات الايمان والبطولة » .

ب — حول ما تفترضه المواجهة المصيرية من وحدة ثورية داخلية وجبهة عربية متراصة :

« علينا ان نتخلص نهائياً من بدائيات العقلية المذهبية والعرقية التي تفتت وحدتنا الاجتماعية والقومية والتي هي علة وجود العقلية الكيانية » . وبالتالي « خلق العقلية الثورية النظامية العلمانية في كيانات محيطنا القومي لتطور الثورة الفلسطينية الى ثورة تحرير قومية قادرة ان تنتزع النصر وان تفرض ذاتها على الامم الصديقة والعدوة » .

« لقاء جميع القوى والحركات الثورية السورية والعربية في معركة المصير الفاصلة التي تفرض علينا الالتفاف والتساند في القضية المصيرية الجامعة » .

« حمل الكيانات السياسية في الهلال الخصيب الى لقـــاء جدي لوضع استراتيجية عسكرية منسجمة مع منطق الثورة التحررية وحمل الدول العربية على تأمين مستلزماتها المادية والتقنية » .

« الدعوة الى توحيد العمل الفدائي وعدم بعثرته في تناقضات جانبية . وخضوع كل الوحدات الفدائية لسلطة تقريرية تنسيقية واحدة عليا تلتزم بقراراتها ومخططاتهـــا كل الوحدات الفدائية » .

« توضيح أسس التعاون الكامل مع الجمهورية العربية المتحدة التي تشاركنا خط النار في الجنوب وتحمل عبئاً كبيراً من أعباء المعركة » .

« توضيح أسس التعاون العربي المتوجب على كل دولة عربية ، وذلك نظراً لارتباط مصير الهلال الخصيب بالمصير العربي المشترك والاصرار على واجب الدول العربية البعيدة عن خط النار ان تساهم بسخاء بالمال والعتاد والرجال لبناء القوة العسكرية القادرة على الثبات أمام اسرائيل » .

(من بيان ٨ تموز
١٩٦٩

ج – أما دولياً فالمواجهة مع العدو تقتضي :

« رفض جميع المخططات الاستعمارية الجانبيـــة والمتسترة بشعارات السلم الكاذب . ورفض السلم الاسرائيلي والاستعماري رفضاً كلياً » .

« اظهار تقديرنا الصادق للعالم الاشتراكي ومساعداته الكبرى في معركتنا مع اسرائيل ومع الاستعمار الغربي وحمله على الاقرار بحقنا القومي الكامل في فلسطين . ورفض التسوية السوفييتية الملتقية مع النظرة الاستعمارية الغربية ».

« العمل مع كل حركات التحرير القومي في العالم الثالث للوقوف معنا بجرأة ووضوح في معركتنا القومية ضد اسرائيل المغتصبة . واعلان موقفنا المؤيـــد لهذه الحركات في نضالها التحرري القومي » .

(من بيان ٨ تموز)
١٩٦٩

« اميركا الحريصة على التقاليد الديموقراطية وحق تقرير المصير للشعوب ، لا تتورع من ان تدعي الجمع بين صداقة الدولة المغتصبة اسرائيل وصداقـــة الشعوب التي تعرضت لانتهاك حقوقها وسلب أرضها وتشريد أبنائها بفعل القوة التي تصدرها اميركا لهـا وبفعل الدعم المادي والسياسي والمعنوي الذي تستمر في تقديمه .

« لتعلم أميركا ان ضحايا هذه الصداقة اللدود يستنكفون عن قبولها » .

« ان فصل المصالح عن المبادىء الانسانية تكريس صريح لحق الاستعمار في التدخل والوصاية . كما انه يلغي احترام تعهدات هذه الدولة . لان عهودها لا ترتبط إلا بالمصالح المباشرة . والمصالح المباشرة تتبدل وتتغير ، فإذا قضت مصالح اميركا غداً ان تبيع لبنان أو جزءاً منه إلى إسرائيل فانها تنجز الصفقة دون رادع مبدئي أو وازع أخلاقي . فماذا يبقى من قيمة الضمانات التي توهمها البعض في هذا البيان المتناقض » .

« انها تصبح كقيمة (البيان الثلاثي) الشهير الذي كفل سنة ١٩٥٠ سلامـــة الدول الاقليمية في المنطقة . فلما نقضته اسرائيل في تفوقها الحربي سنة ١٩٦٧ راحت الولايات المتحدة الاميركية تدعم اسرائيل في مطالبها التوسعية الجديـــدة . فتبخرت الضمانات وتناست اميركا عهودها ووعودها».

« السلام في المنطقة لم يخربه إلا تدخل الدول الاستعمارية وفي طليعتها أميركا وبريطانيا اللتان خلقتا السرطان الاسرائيلي في جسم الأمة السورية وقلب العالم العربي » .

(عن تشريح البيان الاميركي الصادر بقلم الدكتور سعاده في ٢٣ تشرين اول ١٩٦٩).

مواجهتنا مع العدو : على الصعيد الثوري الاجتماعي .

فالمواجهة التي تطرحها الحركة القومية الاجتماعية هي مواجهة عريضة وجذرية وعميقة. تبدأ بالمجتمع ، ضرورة تغييره وتثويره ، بالقضاء على « بدائيات العقلية المذهبية والعرقية التي تفتت وحدتنا الاجتماعية والقومية ، والتي هي علة وجود العقلية الكيانية » ليتسنى بقيام « العقلية الثورية النظامية العلمانية في كيانات محيطنا القومي » تطوير « الثـــورة الفلسطينية الى ثورة قومية قادرة ان تنتزع النصر » بعد احتضار المجتمع الثوري القومي لها في كل البيئة .

هنا يطرح موضوع خطير : ما هي الحركة الثورية انطلاقاً من طبيعة المرحلة المصيرية

التي نجتازها ؟ ما هي ملامحها وما هي معالمها ؟

أيمكن ان يكونوا ثوريين الذين يقبلون بالحل السلمي ؟

أيمكن ان يكونوا ثوريين الذين يقولون بأن الحزب الشيوعي الاسرائيلي هو حزب شقيق لهم ؟

أيمكن ان يكونوا ثوريين الذين يعتبرون ان الأممية لا القومية هي الحل لمشاكلنا ؟

ثم أيمكن ان يكونوا ثوريين بالمعنى الثوري الشامل الذين لا يستطيعون الخروج من شرنقة العنصرية أو الطائفية ؟ أو الذين تنفلش افكارهم فلا يحققون وحدة البيئة الطبيعية التي تفرضها الاستراتيجية في حرب المصير لمواجهة الخطر الصهيوني ؟

هنا ، في ضوء هذا كله ، تظهر ثورية الحركة القومية الاجتماعية مرتبطة ارتباطاً عضوياً بتحديات المصير ومعركة المصير . ولكن الحركة القومية الاجتماعية ، إذ تدرك شمولية ثوريتها لا تنغلق على كل ثوري في مجتمعنا مهما كانت ثوريته جزئية ، بل تدعو الى لقاء جميع الثوريين على مطلب المواجهة المصيرية ضد العدو .

٢ – على صعيد الجبهة العربية ومفهومها المتطور : الوحدات الطبيعية والاتحادية العربية .

وعلى الصعيد العربي تفرض المواجهة تمتين الجبهة العربية بدءاً من علاقات التحالف والتعاون مع الجمهورية العربية المتحدة التي تشاركنا خط النار في الجنوب وتحمل أعباء كبرى في المواجهة مع العدو .

وان التوكيد في بيان ٨ تموز كان على مدى ارتباط الهلال الخصيب والتزاماته العربية وبالتالي على أهمية الرابطة العربية التي يمكن ان تنمو بمقدرة المجتمعات العربية و « بفعل نواميس الحياة » نحو (التطور الاتحادي أو الوحدوي الذي هو منطق سير التاريخ المعاصر وناموسه الطبيعي) انطلاقاً من تفاعل المجتمعات العربية ونمو روابطها .

وفي هذا المجال لا بد من التنويه بالحقائق الأساسية التالية التي تندرج فيها نظرة الحركة القومية الاجتماعية إلى التساند العربي :

أولاً : ان غاية الحركة منذ تأسيسها قد تضمنت العمل من اجل الجبهة العربية . وقد اقترن السعي لإنشاء الجبهة العربية بقصد (الوقوف سداً منيعاً في وجه الاستعمار)

استشرافاً منذ ١٩٣٢ للتصادم بين حركات التحرر القومي والامبريالية العالمية . كما ان هذا الهدف اعلن في وقت كان العالم العربي يرزح كله تحت وطأة النير الاجنبي ، وكان تفتيت الروابط العربية سياسة استعمارية معروفة .

فمنذ نشوء الحركة اعلنت انتماءها العربي والزمت الأمة السورية بالعمل للجبهة العربية . وان الحركة القومية الاجتماعية ، في هذا المجال قد ميزت وتميز دوماً بين المساندة العربية وهي التي تعنيها بالجبهة العربية وبين المشاعية او الوصاية والتي مارستها الجامعة العربية على المسألة الفلسطينية فأخرت الكفاح المسلح عشرين سنة .

ثانياً : ان الحركة القومية الاجتماعية لا ترفض مبدأ الوحدة ولا تختلف مع دعاته إلا على المنهج والاسلوب . قال سعاده : (اننا لا نقول بالوحدة العربية بل نعمل لها) . ليس خلافنا اذن مع الذين يقولون بالوحدة العربية على هذه الوحدة بل خلافنا على الفكر والمناهج الرومانسية لتحقيق الوحدة . ان القومية الاجتماعية تقول بان الوحدة العربية أو أي مطلب اتحادي في العالم العربي لا يمكن بلوغه إلا على أساس الانطلاق من واقع المجتمعات العربية ، ذلك ان تجاهل هذا الواقع لن يؤدي سوى الى الفشل والنكسات . ولقد تأكد حتى الآن ان اسلوب تجاهل الواقع الاجتماعي والطبيعي والتلهي عن الوحدة الأقرب بالوحدة الأبعد ، لم تكن له من نتيجة سوى تكريس الانفصالية والانعزالية وابقاء اوضاع التجزئة على حالها .

ان الانطلاق من توحيد البيئات الطبيعية هو طريق بلوغ الاتحاد العربي ولا طريق سواه . ان الثورة الجزائرية ترفع شعار وحدة المغرب العربي وتعتبرها طريق الوحدة العربية . وإننا ندعو الى التزام هذا الخط في الهلال الخصيب فتكون وحدته لاسيما في الظروف المصيرية الراهنة هي طريق الوحدة العربية . بدل ان يظن ان تحقيق الوحدة الطبيعية يعرقل قيام الوحدة الأبعد ، فتكون النتيجة لا تحقيق الوحدة الابعد والامتناع من جهة ثانية عن تحقيق الوحدة الاقرب : تكون النتيجة الالتزام بما خلفه الاستعمار من تجزئة تحت شعارات وحدوية عريضة عاجزة عن التحقيق .

ان الوحدة العربية تأتي نتيجة نمو المجتمعات العربية ، نمو ترابطها وشراكتها وتواصل عمرانها أما العمل لتحقيقها دون توفر الشروط الموضوعية لها فيؤدي الى الدوران على غير محور طبيعي كما جرى حتى الآن .

ان شعوب اوروبا الغربية دون ان تخوض جدلاً كلامياً حول الوحدة ، دخلت مرحلة اتحادية فيما بينها انطلاقاً من السوق الاوروبية المشتركة وبلوغاً الى برلمان اوروبي عتيد ، وذلك بفعل ترابط دورات العمران وامتداد تفاعل الحياة بين وجودات مجتمعية لها شخصياتها القومية وعلى أساس اسرة اقليمية حضارية مشتركة نامية متطورة . ولم يكن ممكناً قبل قرن ، قبل ان تحقق الوحدات الالمانية والايطالية والفرنسية الطبيعية البحث في اتحاد اوروبي شامل .

ان الروابط بين المجتمعات العربية أشد واقوى على الصعيد التراثي الروحي من تلك التي تشد المجتمعات الاوروبية ولكن التخلف عن تحقيق الوحدة سببه الافتقار الى سلوك الطريق العلمي والعملي الوحيد ، الانطلاق من تواصل العمران لا من تواصل المشاعر .

ثالثاً : ان المرحلة المصيرية الراهنة ، مرحلة المواجهة مع اسرائيل ، تفرض وحدة بيئتنا الطبيعية .

ان اكبر عون لمصر التي تشاركنا خط النار في الجنوب ان نكون قوة نحن في الشمال .

وان عجز الكيانات السورية عن ان تكون ثقلاً عسكرياً في معركة حزيران سببه التجزئة . لذلك يفترض التكامل الستراتيجي تحقيق قدر من وحدتنا الطبيعية يتيح لجبهتنا ان تكون سنداً قوياً للجبهة الجنوبية التي تتمركز عليها مصر وتتحمل تبعاتها الكبرى .

ان المحك لصوابية الاتجاهات الوحدوية في هذه المرحلة ، هو محك المعركة ، محك الحرب المصيرية ضد اسرائيل .

وان أية وحدة تقوم في الهلال الخصيب مفروض عليها بحكم شراكة المصير ان ترتبط بمصر في تحالف عسكري – سياسي – اقتصادي .

المواجهة مع اسرائيل وحلفائها دولياً :

وهي مواجهة تفرض تعيين حلفاء اسرائيل على الصعيد الدولي ورفض مواقف السلم الاسرائيلي وكل الصيغ والتسويات والضمانات الخادعة التي تدعمها اميركا .

ان صورة الكفاح القومي ضد اسرائيل والاستعمار المساند لها ، تتخطى الصورتين النقيضتين : صورة ان اسرائيل خطر قائم بذاته أو صورة ان اسرائيل مجرد اداة استعمارية عند الامبريالية العالمية .

ان العلاقة بين اسرائيل والامبريالية علاقة إحالة متبادلة . « فاسرائيل قاعدة استعمارية ولكنها ليست مجرد ذلك بل هي الى جانب كونها قاعدة استعمارية للغرب ، فهي تمثل حلم الصهيونية العالمية التي سخرت بدورها وتسخر الغرب لسياستها واهدافها . فهي قاعدة للغرب بقدر ما اصبح الغرب قاعدة لنشاطها ومسخراً لمصالحها ، وهكذا نشأت هذه العلاقة السببية منذ البداية، منذ تصريح بلفور الشهير : فقد وُلد ذلك التصريح من تزاوج المصالح البريطانية الامبريالية الاستعمارية المعتبرة ان وجود اليهود في فلسطين يكون رديفاً لوجودها في قناة السويس ، مع المصالح الصهيونية في جر بريطانيا الى تأييد احلامها بالاستيلاء على فلسطين . والعلاقة السببية نفسها تتكرر اليوم مع اميركا » (« فلسطين أبعد من الحل السياسي والحل العسكري ». نيسان ١٩٦٨ – قيس الجردي) .

فمواجهة اسرائيل بالضرورة مضطرة الى مواجهة الامبريالية التي تدعمها ولكن بادراك كلي الى ان اسرائيل ليست مجرد قاعدة لتلك الامبريالية ، كبقية القواعد ، بل ان لها وجودها العدواني الذاتي الذي يسخر اطماع الامبريالية لبلوغ اطماعه بالذات .

وهذا ما يعلنه تشريح البيان الاميركي للدكتور سعاده : « ان اميركا الدولة العملاق، التي خلقت اسرائيل والتي تتعهدها وتحمي جرائمها الوقحة هي في الوقت ذاته ضحية اسرائيل والصهيونية المتحكمة بالاقتصاد الاميركي وبالسياسة الاميركية » .

والثورة القومية تنفتح على المعسكر الاشتراكي ، لا سيما الاتحاد السوفياتي ، وتقدر مساعداته للدول العربية وتميز مواقفه عن مواقف الامبريالية الغربية المتهافتة على دعم اسرائيل ، وتعمل على مد علاقات الود والصداقة والتقدير معه ، ولكنها لا تستطيع إلا رفض مشروع التسوية السوفياتية الذي يحصر العدوان بعدوان حزيران والذي يدعو شعبنا الى التعايش مع العدو وضمان حدوده وأمنه ، كما انها تدعو الدولة الاشتراكية الى تصحيح موقف الخطأ المستمر الذي تورطت به دولة الاتحاد السوفياتي منذ ١٩٤٧ بالاعتراف بالكيان الاسرائيلي العدواني الاستيطاني .

أما العالم الثالث فهو عالم الثورة القومية ولذلك فثورتنا مدعوة الى العمل على كسب حركات التحرر القومي فيه الى جانب ثورتنا القومية في الجنوب .

فالعالم الثالث الذي يخوض الثورة القومية في الجنوب ضد الاستعمار كم قصرت دولنا

عن ربحه لحقنا القومي في فلسطين ، وكم قصرت أحزابنا الثورية التي تعتبر نفسها تمثل اليسار في امتنا وفي العالم العربي عن ايضاح هذا الترابط المبدئي بين النضال القومي لتحرير فلسطين وبين الثورة القومية في العالم الثالث كله . لولا هذا التقصير لما كانت كوبا مثلا وهي الثورية القصوى في اميركا اللاتينية تعترف باسرائيل . لولا هذا التقصير لما كانت اسرائيل استطاعت ان تقيم أطيب العلاقات وأوثقها مع شعوب افريقية آسيوية بعضها يشكل طليعة ثورية . فنظام كوامي نكروما الذي كان يمثل ثورية يسارية في افريقيا الغربية والذي جهر بماركسيته واشتراكيته والذي كان يساند الثورات في افريقيا ويتجاوب معها والذي وقف في وجه الاستعمار الغربي مواقف مشرفة والذي كان صديقاً لبعض الدول العربية التقدمية ،كان رغم ذلك كله واقعاً في براثن الاخطبوط الصهيوني، فيدرب جيشه مدربون من اسرائيل وتقيم معه اسرائيل اوثق العلاقات التجارية والاقتصادية .

الشأن القومي ووحدتنا الطبيعية

طرحت نكبة حزيران بصورة قوية وحادة قضية وحدتنا الطبيعية القومية واظهرت صوابية نظرة الحركة القومية الاجتماعية الى هذا الشأن .

ولقد أدركت الأنظمة في الوطن والعالم العربي هذه الوحدة بعد هزيمة حزيران فنادت بقيام الجبهة الشرقية ، دون ان تقوى على تحقيقها حتى الآن بسبب تناقضاتها الكيانية .

وتوصلت المقاومة عملياً ، بعد انطلاقها من إطار فلسطيني ، الى تلمس هذه الوحدة الاستراتيجية وضرورة التمركز عليها .

كما ان العدو كان قد أدرك معالمها ، عندما ضلع باتفاقية سيكس – بيكو بتجزئتها ليصار له اقامة كيانه العدواني في فلسطين بعد سلخها عن مداها الطبيعي ، كما يذكر وايزمن ذلك في مذكراته ، ثم عندما نادى بعد قيام دولته في فلسطين ، باغتصاب البنية الطبيعية المحيطة ملزماً نفسه بالشعار الذي رفعه على مبنى برلمانه : « حدودك يا اسرائيل من الفرات الى النيل ». ذلك لان العدو أدرك ايضاً ولو من زاوية الاغتصاب والعدوان، ان فلسطين جزء لا يتجزأ من وحدة استراتيجية في الهلال الخصيب .

ولقد أدرك المؤتمر السوري عام ١٩١٩ – ١٩٢٠ رغم تخلف مفاهيمه ، ورغم كونه قد تشكل من فئات في أمتنا ، تمثل التزعم التقليدي ، ولا تمثل الثورية المبدئية، الا انه كان على قدر كبير من حسن الحس القومي بان اعلن في قراراته رفضه للمطامع اليهودية في سورية الجنوبية وشدد على ضرورة بقاء سورية الجنوبية (التعبير للمؤتمر السوري في وصف فلسطين) ضمن وحدة سورية الطبيعية .

ان تجزئة وحدتنا الطبيعية كانت هي المعبر لقيام المطامع اليهودية وتحقيقها . فالعدو مدرك ان حربه تمتد على هذا المدى ، ومدرك ايضاً ان فرقة القوى وانقسامها في هذه البيئة هي فرصته الوحيدة للاستمرار والانتصار ، وان وحدتها وتلاقيها هي نهايته المحتومة .

وبينما يدرك العدو ذلك تقوم من جانبنا التناقضات الكيانية التي لا تتيح لاي قدر من التوحيد في وجه العدو .

ان توزع قوى سورية الطبيعية في أوضاع التجزئة وتناقضاتها كان في طليعة العوامل على صعيد التطبيق الحربي الاستراتيجي التي أدت الى نكبة حزيران . وان توحيد القوى لا يمكن ان يكون على أساس التناقضات الكيانية او بالعقلية الكيانية حتى تلك التي ترفع شعارات الوحدوية العريضة وتنطلق من مصالح كيانية جزئية .

فإذا كنا مثلاً نرفض الانعزالية الكيانية فإننا نرفض ايضاً تغليف الوحدة القومية بمضمون الطغيان الكياني او التوسع الكياني .

فالكيانات التي ترفع شعارات الوحدوية وتعجز عن تنسيق روابط الحياة ما بينها ثم تنادي بالوحدات الأبعد التهاء عن الوحدات الأقرب لا يمكن ان تكون جاذباً وحدوياً أو مثالاً يحتذى .

ان الكيان الذي يرفع شعارات الوحدة العريضة ويعجز عن تحقيقها مع كيان لصيق به يحكمه الحزب نفسه ، لا يمكن ان يكون نموذجاً للوحدة ، وان الكيان الذي ينص في دستوره على دين رئيس الدولة أو دين الدولة ويدعي التقدمية والثورية لا يمكن بثوريته المشوبة الناقصة ان يكون للذين طلبوا الانعزال لممارسة حرياتهم السياسية والدينية ، جاذباً للوحدة .

ان أكثر ما يسيء للقضية القومية هو هذه التناقضات الكيانية ، واننا نشجب استغلال

هذه التناقضات لمصالح كيانية وتحت شعارات وحدوية .

ان الكيان الذي يريد ان يكون في مستوى القضية القومية هو الذي يستطيع ان يكون نموذجاً لكل ما يتخطى التناقضات الاجتماعية والسياسية التي مزقت وحدتنا القومية . انه الذي يستطيع ان يكون علمانياً تقدمياً ثورياً يقدم مصلحة الامة الشاملة على مصالحه الكيانية الجزئية ، ويحقق وحدة الشعب كله في ظل نظام يقوم على فصل الدين عن الدولة ، ويقدم المواطنية على الانتماءات الطائفية والعنصرية ، ويقيم قاعدة لتعامله مع سائر الكيانات ، تقوم لا على الدمج الكياني او الاخضاع الكياني ، او السيطرة الكيانية ، بل على إدراك الوحدة القومية التي تعلو على كل التناقضات الكيانية والتي يستهدفها كل عمل قومي .

هو كيان ينظر الى اللبنانيين والشاميين والعراقيين والاردنيين والفلسطينيين والكويتيين بالتساوي ويعتبر نفسه لجميعهم دون تفريق .

كما انه ينظر الى المسيحيين والمحمديين والعلويين والدروز على انهم مواطنون أولاً وقبل كل شيء .

وينظر الى الاكراد والاشوريين والسريان نظرة المواطنة الشاملة المرتبطة بوحدة الحياة والوطن ، وينظر الى مسؤولياته القومية في معركة فلسطين فيقيم كل علاقة على أساسها وبهدى متطلباتها .

هذا هو الكيان القومي الاجتماعي الذي ناضلنا ونناضل لنقيمه على ارض الوطن ، والذي تقصر كياناتنا القائمة حتى التي ترفع شعارات الوحدة والتحرير على الانطلاق من قواعده القومية الشاملة . فالكيان القومي أو الذي يعمل للقضية القومية ، هو الذي تنتصر فيه هذه المفاهيم القومية الاجتماعية ويشع بها على الكيانات الأخرى .

ومتى سادت هذه المفاهيم بين كياناتنا فلا يعني ذلك بالضرورة ملاشاتها تحقيقاً للوحدة بل يمكن التدرج بعلاقات التنسيق الدفاعي – الاقتصادي – الثقافي الذي دعا له الحزب القومي الاجتماعي منذ مطلع الستينيات (راجع بيان رئيسه في ١٦ تشرين الثاني ١٩٦١) حتى يتحقق التكامل القومي .

الوحدة القومية

ارتكازها على الوحدة الاجتماعية

لقد بيّنا في المنطلقات العقدية الارتباط العضوي بين الشأن القومي والشأن الاجتماعي . وكما ان الثورة الاجتماعية ترتكز على الهوية القومية فان تحقيق الوحدة القومية مرتبط بتحقيق مفاهيم الوحدة الاجتماعية ، أمة واحدة – مجتمع واحد .

والكيان الذي يحمل رسالة الوحدة مفروض أن يكون الكيان النموذج لتحقيق مفاهيم الوحدة الاجتماعية التي تنقض تفكير الأقلية والاكثرية الطائفية ، أو العنصرية ، وتقيم المواطنة العلمانية التقدمية أساساً لكل علاقة المواطن بالوطن .

فإذا كانت الاتجاهات العنصرية الطائفية هي أخطر ما يهدد أمتنا في هذا المفترق الخطير من مسيرة نضالنا في سبيل مصيرنا القومي ، اولاً لجهة تفسيخ مجتمعنا وشل قواه الداخلية وبعثرة جهوده ، وتجزئة ولائه ، وثانياً لجهة التذرع الاستعماري الصهيوني بفكرة الاوطان الطائفية العنصرية تقام في أمتنا تبريراً مجرماً للعدوان المغتصب لجزء من أرضنا كأنما هذا النمط من التنظيم السياسي المشوه هو القاعدة في ارضنا ، اذن طالما ان الاتجاهات العنصرية الطائفية ، لا سيما في مرحلة المواجهة المصيرية مع اسرائيل هي اخطر ما يتهدد أمتنا في الداخل ، فإن مقياس الثورية هو مقدار ما تحقق الحركة الثورية من نجاح في حل مشكلة التجزئة الاجتماعية أو مقدار فشلها في التحقيق .

ومهما قيل عن حق ، بأن فكرة الاوطان الطائفية العنصرية ، كفكرة « الوطن القومي المسيحي » في لبنان ، و « الوطن القومي الكردي » في العراق ، وغيرهما من مشاريع الاوطان الطائفية العنصرية التي تطرح على شعبنا ، هي أفكار تطهى في مطبخ المخططات الاجنبية ولمصالح استعمارية وصهيونية ، فان الحقيقة التي لا بد من التسليم بها هي ان هذه الأفكار ما كانت لتلقى قبولاً عند بعض الفئات من شعبنا لولا التجزئة

الاجتماعية النفسية التي خلفها عصر الانحطاط ، ولولا عجز الافكار والانظمة السائدةعن حلها جذرياً وثورياً .

ان الحلول – التسوية ، سواء حل التسوية الطائفية في لبنان الذي قدمته المدرسة السياسية التقليدية وعرف بالميثاق الوطني والذي كرّس الانقسام الطائفي ، او الحل التسوية العنصرية في العراق الذي ارتضاه «التقدميون» لجهة « تعايش القوميتين الكردية والعربية » في جزء من الوطن دون لحمه بالحياة والارض ، هما حلان يقصران عن تحقيق الوحدة المجتمعية السليمة .

ان الحركة القومية الاجتماعية التي اعتبرت وحدة الحياة على الارض القومية ، لا الاصول الدموية ولا الانتماءات الدينية ، هي مرتكز الهوية القومية تمكنت من ان تقدم مفهوماً للمواطنة علماً وعملياً وعلمانياً يحقق الوحدة المجتمعية الشاملة على ارض الوطن .
وانه انطلاقاً من هذا المفهوم القومي السليم تحققت في الحركة السورية القومية الاجتماعية وحدها ، الوحدة الاجتماعية التي لاشت الطائفية وحدودها ، والعنصرية وأصولها ، والطبقية وهرمها . ووحدها الحركة القومية الاجتماعية امتدت في شعبنا كله تتهاوى أمام مفاهيمها القومية الاجتماعية الموحدة الحواجز والحدود ، فإذا هي حركة الشعب في كل الوطن، وإذا في مجموعها المحمديون والمسيحيون والدروز والعلويون ، والاشوريون والاكراد والسريان ، والذين يعود نسبهم إلى قريش او قحطان أو عدنان ، وإذا في صفوفها الكادح العامل ، والفلاح المزارع ، والطبيب والمهندس والطالب والموظف وصاحب الحانوت والمتجر ، وقد انصهروا جميعاً في عقيدتها ونظامها ووحدة اتجاهها قوة ثورية طليعية تكافح من اجل التغيير الجذري الشامل الذي لا يهاود الطبقية ولا الطائفية ولا العنصرية .

ان انتصار المفاهيم القومية الاجتماعية في المجتمع هي التي تقلب حياته من التجزئة إلى الوحدة ، ومن التفكك إلى التماسك ، ومن الشتات إلى الالتفاف على المحور الطبيعي .

ان التغيير الاقتصادي هام وضروري ولكنه لا يخلق وحده الانسان الجديد . هذا ما كشفت عنه تجربة حزيران المرة . ان الاشتراكية يجب ان تتحقق في مناخ تغيير اجتماعي شامل يبدأ بالمفاهيم والعقلية والتقاليد والنفسية . ان تحديث المجتمع ليس تحديثاً في الاشكال ولا في البنى الاجتماعية أو السياسية ، على اهمية هذا التغيير ، بل هو

في تثوير النظرة الى الانسان ، في دك حواجز التقاليد المنافية لوحدة المجتمع ، لوحدة حياته وشعبه ومصيره. ان التجزئة الاجتماعية لها مظهر اقتصادي في الطبقية المستغلة ولكن لها كذلك مظاهر نفسية خطيرة ، في التناقضات الطائفية والعنصرية .

ان الثورة الاجتماعية هي التي تستوعب التغيير بشموله الشأنين المادي والنفسي .

التناقضات الحالية والنظام البديل

ان لبنان رغم ما تحمله المدرسة السياسية العتيقة التي تولت حكمه منذ خمسين سنة ، والتي أعطت له بتسوياتها واوضاعها ونظرتها الفئوية والجزئية ، طابعاً متخلفاً عن العصر ، هو المؤهل لاداء دور كبير في البيئة بفضل كونه يشهد اعنف صراع بين القوى التقليدية الهرمة والقوى الجذرية الثورية العاملة على خلق الانسان الجديد يتحصن بلبنان ويحوله الى منطلق لأخطر ثورة جذرية في العالم العربي . وبهذا يجد لبنان معناه الحقيقي وموجب وجوده واستمراره .

ان المدرسة السياسية العتيقة قد قامت على أساس الحل التقليدي بدءاً من المتصرفية مروراً بلبنان الكبير ، الى ميثاق ١٩٤٣ وكل صيغه وتسوياته . ولكن المشكلة الطائفية استمرت هي الأساس لكل هذه الحلول التقليدية . وان ما نشهده اليوم في ١٩٦٩ هو سقوط النسخة المنقحة للميثاق الوطني ، هو سقوط محاولة ترميم الميثاق بعد ١٩٥٨ التي عرفت بالوحدة الوطنية .

ان الحل الطائفي التقليدي وكل مصاحباته الاقطاعية والرأسمالية ، نظام الاقتصاد الحر المتفلت ، واقتصاد الخدمات ، وحكم البيوتات التقليدية ، وحلول التسويات وانعدام التخطيط ، وبالتالي إحلال المعالجات الجزئية المرتجلة محل الاسلوب العلمي ، ان هذه كلها قد سقطت حين واجه الحكم كلما قامت أزمة كبرى ، انشطاراً طائفياً يلون المواقف العامة .

ومنذ ١٩٣٦ مروراً بـ ١٩٤٣ وحتى ١٩٦٩ يصار الى تهدئة الفتنة أو الانقسام بتدخل « العقلاء » ولا يصار إلى الغاء وجود الانقسام والفرقة باستئصال أسبابها .

ان الحل الطائفي التقليدي قد أعلن طابق افلاسه وسقطت تسوياته في المحك العملي .

ان المفاوضات الطائفية دليل دامغ على حلول التناقضات الطائفية محل الارادة الوطنية الواحدة . وان الدولة التي تقوم على مقياسين للوطنية مختلفين على أساس طائفي ، لا عقدي ولا سياسي ، فتحتاج الى توافق ممثلي الجبهتين حتى تتلمس الحل ، هي دولة مفتقرة الى الارادة الشعبية السليمة .

لقد كان العجز عن ايجاد الارادة الشعبية الموحـــدة في لبنان ، وعن وعي الترابط المصيري بالبيئة هما المعلمان اللذان اتصف بهما عقم حلول المدرسة السياسية التقليدية . فبدل ان نعي قوميتنا من خلال طائفيات متناقضة كما هو الحال في لبنان اليوم ، تطرح الحركة القومية الاجتماعية ، وتجربة التحقيق في صفوفها أبلغ دليـــل ، الانطلاق من الوعي القومي طريقاً لتحقيق وحدة الارادة الشعبية والقضاء على الطائفية .

تطرح مسألة ارتباط التغيير الاجتماعي بالهوية القومية .

ان تسوية الميثاق الطائفي حاولت ان تطرح صيغة لبنان « ذو وجه عربي » بديلاً عن تطلعات فئة من اللبنانيين الى لبنان الجزيرة المرتبطة بالغرب ، وبديلاً عن تطلعات وحدوية لفئة أخرى من اللبنانيين .

ولكن هل نجحت صيغة التسوية ؟

ان قسماً من اللبنانيين لم يزل يمارس وجدانياً ونفسياً تطلعه الى الغرب وانسلاخه عن البيئة المحيطة متجاهلاً ارتباط المصير الواحد ، متخطياً الواقـــع الجغرافي والاقتصادي والاجتماعي والاستراتيجي الذي يشـــده الى بيئته ، متوهماً ان الضمانات الأجنبية تكفيه ، كأنما نجحت هذه الضمانات ولو مرة واحدة في انقاذ شعب لم يعتمد على نفسه في عراك المصير أو في صد ارادة شعب مصمم . فلا هي صانت القدس من عدوان الصهاينة ، ولا هي حفظت الانظمة الموالية للغرب من انتفاضات شعوبهـــا ، وقد وقفت القاعدة الاميركية والقواعد البريطانية عاجزة ازاء انقلاب ليبيا ، كما خيبت اسرائيل الامم المتحدة وقراراتها الاجتماعية بشجب احتلالهـــا القدس . ان الضمانات الدولية اعجز عن صد الاخطار كما انها اعجز عن صد ارادة الشعوب . ان الحصن الحقيقي للشعب هو ارادته على الصراع المتحققة بوحدة اتجاهه ووعيه القومي . ان المدرسة السياسية العتيقة تعمد الى حشر اللبنانيين بين خيارين :

اما حالة الرفاه والاسترخاء التي عللتهم بها أو حالة الحرب وتحمل المسؤوليات . كأنما

يراد اقامة دكان ومتجر لا وطن ولا دولة !

ان ثمن الحرية والكرامـــة والشرف القومي اغلى من كل عرض الدنيا ، فضـــلاً عن ان العدو المحتل لأرض فلسطين له استراتيجية متوسعة الزم نفسه بها في شعارات رفعهـــا على مؤسساته الرسمية ، وان الليطاني مستهدف من مطامع العدو منذ ١٩١٩ وقبل ان يكون في الجنوب فدائيون بنصف قرن .

وان العدو يشكل فضلاً عن هذا كله ، على لبنان بالذات ، على المتجر والدكان والمرفأ فيه ، عدا خطر التوسع والاحتلال ، خطر الاختناق باخطبوطه الاقتصادي الذي يسلب اللبنانيين كل مواردهم حتى السياحية كما ان الرأسمال الصهيوني بسيطرته على المرافـــق الافريقية يضرب مصالح الجاليات اللبنانية .

ان هذه المدرسة التي تعلل النفوس عن مواجهة العدو بعدم التأهب لعراكه ، ماذا فعلت طوال عشرين سنة واكثر ، غير تخدير اللبنانيين وزرع مركبـــات النقص وعقد الضعف في نفوس قوم ترعرعوا في الجبال القاسية والطبيعة الانوف ، فحاولت هذه المدرسة المفلسة ، مسخ هبات الطبيعة في اللبنانيين لتمسخهم شعب مرافىء ودكاكين يتلمس السلامة الشخصية والمادية على حساب العز القومي .

ان الشعب اللبناني الأبي يرفض هذا المصير .

انه يطالب بقيام اوضاع سياسية – اجتماعية – اقتصـــادية في مستوى مطامحه . انه يطالب بنظام جديد قادر على رص الصفوف ، وحشد الطاقات ، وتعبئة الموارد والرجال والتكامل مع البيئة في وحدة المصير .

اننا في المجابهة مع اسرائيل مدعوون الى وعي المدى البشري والطبيعي على صعيدي الوطن والعالم العربي لقوتي المجابهة والمساندة .

واذا كانت صيغة « لبنان ذو وجه عربي » قد فشلت في كسب الفئة المرتبطة طائفياً ووجدانياً بالغرب ، فانها فشلت عملياً في تحقيق الغرض الأساسي منها ، اذ دللت التجارب على ان هذه الصيغة عجزت عن تأمين ارتباط لبنان المصيري والقومي ببيئته .

ففي مطلع عهد الاستقلال انضم لبنان الى الجامعة العربية ولكنه سلك بدءاً من اتفاقية النقد سلوكاً أدى الى القطيعة الاقتصادية مع الشام . تلك القطيعة التي سعت الى تحقيقهـــا

البيوتات المالية الكبرى في بيروت بعامل ارتباطها بالرأسمال الاجنبي ، والشركة الخماسية الاحتكارية في الشام .

ان لبنان ذو الوجه العربي لم يع ان مقياس عروبته عملياً هو مقدار وعيه لارتباطه ببيئته . فدخول الجامعة العربية من جهة ، واعلان القطيعة مع الشام من جهة أخرى ، عملان متناقضان استطاع لبنان التسوية والميثاق ان يحققهما متذرعاً بعروبة المجاملات والديبلوماسية لتقطيع الصلات الحية مع البيئة .

هذا لا يعفي طبعاً اوضاع الحكم المتعفنة في الشام من مسؤولية القطيعة .

ان صيغة لبنان ذو وجه عربي دون الارتكاز على الارتباط المصيري بالبيئة بل وعلى أساس الاكتفاء بهذه الصيغة وجعلها احياناً ، وكأنها نقيض الارتباط بالبيئة كان اختباراً فاشلاً للعروبة وللبنان بهذا المفهوم الجزئي التقليدي المطروح في الميثاق الطائفي . ان العروبة نفهمها تكاملاً مع البيئة الطبيعية العربية المحيطة في الهلال الخصيب ، ووعياً لعروبة هذه البيئة وانتمائها للعالم العربي الكبير .

أما العروبة على أساس ان يحل الانتماء الشكلي للجامعة العربية محل علاقات الطبيعة والمصير ، فانعزالية مقنعة كما برهنت التجارب والواقع .

فلبنان الرسمي يتمسك « بالاجماع العربي » و « بالقمة العربية » و « بالجامعة العربية » من ضمن صيغة « الوجه العربي » دون الالتزام بالمقاومة الفلسطينية ولا الانضمام للجبهة الشرقية . ان الكيانات السورية الاخرى ، لا تستطيع ان تمثل جاذباً قومياً للوحدة أو التعاون ، لأنها كما سبق القول ، باوضاعها وسياساتها ورغم ادعاء بعضها شعارات الوحدة، تسلك سلوكاً كيانياً ضيقاً ، منفراً للبنانيين من بيئتهم الطبيعية وعاملاً على ابعادهم عن قضية المصير القومي .

ان الوحدة الطبيعية القومية ليست وحدة طغيان كيان على كيان آخر بل هي وحدة مجتمعية تتم في ظل مفاهيم جديدة .

ان المدعو الى حمل رسالة المصير القومي على أساس المفاهيم الجديدة للبيئة ليست هذه الكيانات المقصرة عن سوية الكيان القومي الثوري النموذج ، بل الكيان الذي يقوم فيه نظام بديل يكون في مستوى تطلعات شبابه وشعبه . ولا يجوز ان يكون لبنان دون

هذه السوية .

اننا نطرح نظاماً بديلا ندعو الشعب الى الالتفاف حول بنوده وقواعده لتحقيقه على مستويات الحكم .

وندعو الى إفساح المجال أمام القواعد الشعبية الثورية كي تحقق ثوريتها من ضمن النظام البرلماني الذي ما كفرت به شرط انقاذه مما هو فيه بتعديل قانون الانتخاب على أساس الغاء الطائفية ، واعتماد التمثيل الحزبي النسبي والدعوة الى انتخابات جديدة على هذا الأساس .

وإلا فاذا استمر النظام البرلماني يحتضن تمثيل البنية الاقطاعية الرأسمالية الفردية الطائفية المتحكمة واحلافها الرجعية فان الانفصال بين التمثيل والتعبير يؤدي الى انفجارات متتالية في القواعد الشعبية لا يعلم أحد نتائجها وابعادها .

ان لبنان الجديد ، لم يعد حلماً ولا أملاً بعيداً بل أصبح حقيقة واقعة حية نامية ، انه في المدارس والجامعات ، في عشرات ألوف الطلاب ومئات الوف الشباب ، انه في القاعدة العمالية والفلاحية ، واصحاب المهن والمثقفين المنتجين في كل الحقول ، في القاعدة الشعبية التي انفصلت ولاءاتها وتطلعاتها وامانيها كلياً عن جيل الميثاق الوطني ، وانه إلى هؤلاء نتوجه بالالتفاف حول النظام البديل الذي نطرحه على الشعب كله لتحقيقه بالعمل الشعبي الثوري .

ان الحركة القومية الاجتماعية تطرح نظاماً بديلا يحقق قيام الدولة العلمانية التقدمية في لبنان ايماناً منها بدور يؤديه لبنان في بيئته الطبيعية كلها وفي العالم العربي ، دور رسولي رائد يكون قيامه هو رد الفعل الحقيقي على تحديات المصير اليهودي .

علمانية الهوية القومية

اننا ندعو إلى نظام يقوم على علمنة الدولة ، على فصل الدين عن الدولة ولكن باختلاف كلي عما تطرحه الفئات الاخرى المطالبة بهذا المطلب . لأن علمنة الدولة في النهضة القومية الاجتماعية لا تعني الاكتفاء بعلمنة الدولة اللبنانية بل الانطلاق من الدولة اللبنانية المعلنة

بوسالة علمنة وتحرير إلى البيئة السورية كلها ، فالمشكلة كما قلنا هي مشكلة الدين والدولة في البيئة . وعلى هذا الأساس أعلن سعاده مفهوماً جديداً للكيان اللبناني « نطاق ضمان لانطلاق الفكر الحر » إلى البيئة السورية كلها . أي تغيير معنى الكيان اللبناني يتجاوز الانفعال بأسباب نشوئه الطائفية ، على يدي نهضة انطلقت لإنهاء عصر الانحطاط ، بتحويل هذا الكيان إلى منطلق للثورة الاجتماعية في البيئة كلها . فبدل لبنان – الملجأ لبنان – التسوية ، المنكمش في بيئته والمتغافل عن ارتباطه المصيري والحياتي بها يقوم لبنان القومي الاجتماعي الواعي لطبيعة المشكلة الاجتماعية في البيئة ، العامل على انهائها على صعيدها كلها بالثورة القومية الاجتماعية التي تحقق فصل الدين عن الدولة على مدى الوطن السوري كله ، والمرتبط ببيئته في شؤون المصير والاقتصاد ارتباطاً قومياً متفاعلاً يحقق المنعة والقوة والازدهار .

ان قيام النظام القومي الاجتماعي في لبنان هو منطلق هذه الثورة الاجتماعية في البيئة كلها . وان حل المشكلة الطائفية في لبنان لا يكون إلا على أساس البيئة السورية كلها . من هنا نستطيع أن نتبين كيف أن الحركة السورية القومية الاجتماعية قد حلت المشكلة الطائفية في صفوفها في لبنان وخارج لبنان على أساس الهوية القومية . من ضمن الولاء القومي حلت المشكلة الطائفية وأصبح الكل سوريين قوميين اجتماعيين لا أكثرية محمدية ولا أقلية مسيحية على صعيد البيئة ولا أكثرية مسيحية وأقلية محمدية على صعيد الكيان . وان الانطلاق من هذه الزاوية يجعلنا استطراداً نرى بأن لبنان مرتبط مصيرياً ببيئته . فإذا كانت المشكلة الطائفية لا تحل إلا على صعيد البيئة ، إذن فمصيره القومي كله لا يصان إلا من ضمن ارتباطه ببيئته . هنا في النهضة القومية الاجتماعية حل لمشكلة لبنان الداخلية وحل لمشكلة لبنان في علاقته ببيئته ولا تحل المشكلة الطائفية اللبنانية إلا على هذا الأساس . فقد نلتقي مع كثيرين من الذين يطالبون بالعلمنة في الشكل ولكننا نختلف في الجوهر وفي الأساس في نقطتين جوهريتين ...

أولاً : انها علمنة تتخذ من لبنان منطلقاً للثورة الاجتماعية في البيئة كلها .

ثانياً : انها علمنة تنطلق من وعي للهوية القومية التي تربط لبنان ببيئته الطبيعية السورية .

ذلك ان العلمنة في ظروف مثل ظروف مجتمعنا وتجزئته الاجتماعية لا تحقق المعجزة

ما لم تنبثق من الوعي القومي الذي وحده يحقق التحرر الفكري والنفسي على مستوى القاعدة الشعبية .

نظام اقتصادي جديد

اننا ندعو إلى نظام اقتصادي بديل يقوم على الانتاج ويتوزع خيراته المنتجون . فالمعلم الآخر للنظام البديل قيام اقتصاد الانتاج الذي يتركز على ثورة انمائية زراعية صناعية تستوعب ارتباط لبنان ببيئته الطبيعية ، وتسعى إلى تحقيق الوحدة الاقتصادية فيها والتي تؤدي إلى استخدام الفعاليات اللبنانية في المحيط الطبيعي والاستغناء عن الهجرة .

والمعلم الثالث للنظام البديل هو الغاء اقتصاد الاحتكار وسيطرة رأسمال المستغل والتحرر من سيطرة الرأسمال الاجنبي واقامة اقتصاد الشعب ، اقتصاد المنتجين « الذين ينتجون فكراً وصناعة وغلالاً » الاقتصاد الذي ينظم على أساس الانتاج وينال فيه المنتجون نصيبهم كاملاً من الانتاج حسب انتاجية كل منهم فيشركون بالأرباح والادارات ويخضع الرأسمال لمصلحة الانتاج والمنتجين وانشاء قطاع عام يتولى قيادة الثورة الانمائية وحماية مصالح المنتجين واخضاع القطاع الخاص للخطة الانمائية ومقدار اسهامه فيها ولمطالب العدالة الاجتماعية بدءاً من الغاء احتكار العلم والدواء .

ان الاقتصاد الحر القائم في لبنان يعني غياب الدولة عن كل تنظيم أو تشريع واعتماد الأفراد وحدهم محوراً للعملية الاقتصادية وحصول التناقض بين مصالح مجموع الشعب ومصالح الفئة المحتكرة التي تمتص أموال الشعب ودمه ، فتتدفق الهجرة بالألوف وباستمرار في نزيف لم يعرف توقفاً منذ نشوء لبنان ولا سيما في عهوده الاستقلالية ، كما يعني في الأساس الانعزال عن البيئة واعتبار لبنان نطاقاً اقتصادياً قائماً بذاته .

ان هذا النظام الاقتصادي بأوضاعه الراهنة هو مناف لحياة الشعب ومصالحه . وفي الحقيقة فان كل هذه المعالم يمكن ربطها بقاعدة أساسية هي ان لبنان المعاني من عقدة الأقليات الطائفية المنعزلة عن البيئة قد أخضع الاقتصاد للطائفية . وانطلاقاً من هذا الانعزال عن البيئة كانت كل معايب النظام الاقتصادي اللبناني الراهن .

انا نعتقد بوجود علاقة سببية متبادلة بين الطائفية والنظام الرأسمالي الاحتكاري القائم في لبنان . ان هذا النظام قد ارتكز على أوضاع الانعزال عن البيئة التي فرضتها الحالة الطائفية ، كما انه من جهة ثانية يعمل جاهداً للابقاء على الاحوال الطائفية المتحالفة معه والتي تتيح له الاستمرار .

ومن الخطأ والجزئية الانطلاق من زاوية محض اقتصادية طبقية على طريقة التحليلات الكلاسيكية الماركسية أو سواها لفهم هذه الحالة ومعالجتها ثورياً. فبعض هذه التحليلات اكتفت بالنتائج دون فهم الأسباب . فاعتبرت حرص النظام الرأسمالي الاحتكاري على الطائفية هو كل شيء وغاب عن رؤاها ان هذه هي نتيجة اعتماد هذا النظام في الأساس على الطائفية اذ لولاها لما كان الانعزال عن البيئة الذي انبثق منه هذا النظام . وانطلاقاً من هذا الانعزال كان اقتصاد الخدمات الذي هو محاولة انعزالية للاستغناء عن البيئة وتصريف المنتوج في اسواقها الطبيعية . ومن هنا كانت الخدمات بدل الانتاج اساساً للدخل اللبناني لان الانتاج يحتم الارتباط بالبيئة .

ولقد وضعت الازمة المصرفية ثم الازمات اللاحقة ، اقتصاد الخدمات على المحك ، فكشفت هشاشته وضعفه وهزاله لافتقاره الى مقومات اقتصادية حقيقية لا تتوفر إلا باعتماد قاعدة الانتاج .

كما ان اقتصاد الخدمات لا يثبت لأوضاع الحرب التي تجتاح البيئة ، فالذين يعملون في الفنادق والمصارف والتجارة مهددون برزقهم في كل لحظة في ظل الاوضاع الركيكة المفتقرة الى قواعد اقتصادية سليمة .

واقتصاد الخدمات هو اقتصاد القلة طالما لا يقوم اقتصاد الانتاج الذي هو اقتصاد الكثرة ، اقتصاد مئات الوف العمال والفلاحين . أن الكثرة المنتجة اما تهاجر اولا تجد عملا أو تقبل بالعمل على أساس الكفاف .

من هنا كان البديل قيام نظام يستوعب العلاقة الحياتية الصميمية بين لبنان وبيئته ويحول اقتصاد الخدمات الى اقتصاد انتاج ، فيقيم الثورة الصناعية والزراعية في لبنان من ضمن وعي تكامل اقتصاد لبنان مع اقتصاد سورية الطبيعية ككل . ويقيم الانتاج الذي يكفل بقاء اللبنانيين في ارض الوطن فتنقض حالة راهنة تجري فيها عمليتان متعاكستان: اليهود يهاجرون الى فلسطين ليتمركزوا ويغتصبوا ويتوسعوا ، واللبنانيون يهاجرون من لبنان . فتضعف مناعة المقاومة في شعب ينزف امكاناته البشرية .

ان النظام الجديد يؤمن استقرار اللبنانيين في ارضهم ويحصنون كيانهم بالترابط مع الارض ووعي المصير القومي ، فيجابه عندها الخطر اليهودي المتوسع بالشعب المصمم على اقتلاع الهجرة الدخيلة من ارضنا لا على ركوب مركب الهجرة إلى أصقاع الدنيا واطرافها وترك الوطن الوفاً ومئات الوف . انه نظام يقيم الازدهار الحقيقي لمجموع الشعب لا لقلة محتكرة متحكمة .

المجابهة مع اسرائيل والتزام مصيري بالمسألة الفلسطينية

والمعلم الرابع للنظام البديل هو وعي دور لبنان في معركة المجابهة مع اسرائيل من ضمن ارتباط لبنان المصيري بالمسألة الفلسطينية وبالبيئة السورية القومية وبالعالم العربي ، وبالتالي قيام قدرة حربية في لبنان مهيأة لخوض حرب المصير بالتعاون المتكامل مع البيئة السورية كلها ضد العدو المغتصب في الجنوب ، وذلك بتنسيق الدفاع مع دول الهلال الخصيب من ضمن قيادة موحدة والالتزام بالمسألة الفلسطينية التزاماً قومياً مصيرياً والعمل على تحويل الثورة الفلسطينية وفق استراتيجية قومية الى حرب تحرير قومية شاملة .

نظام تربوي جديد

والمعلم الخامس لهذا النظام تربية قومية اجتماعية تزيل الفسيفساء الطائفية والفردية والاجنبية التي تشوه عقول ناشئتنا وتبعثر الولاء والاتجاه وتقيم نظاماً تربوياً موحداً يعتمد العلم والتوجيه القومي ويسهر على إنشاء جيل قومي جديد .

نظام ديموقراطي تتمثل فيه الارادة الشعبية الجديدة

والمعلم السادس هو قيام نظام ديموقراطي تتمثل فيه الارادة الشعبية الجديدة وذلك بتعديل قانون الانتخاب والغاء التمثيل الطائفي واحلال التمثيل القومي العلماني بدلا منه واعتماد الحكم المنهجي الحزبي المسؤول بدل حكم الاشخاص والتكتلات الشخصية .

لبنان الجديد المشع بالقدوة

هذه هي أهم مرتكزات النظام البديل الذي تطرحه النهضة القومية الاجتماعية على الشعب في لبنان لتحويله من كيان ملجأ الى كيان قدوة ، والى منارة تشع لا بالاشعاع التقليدي الذي يتحدثون عنه بل بالثورة القومية الاجتماعية .

هذه هي ملامح لبنان الجديد ، لبنان الحلول الجذرية الثورية .

قد ينجح أصحاب الحل والربط في لبنان التقليدي بايجاد تسوية جديدة لاضافة رقعة جديدة الى الثوب القديم ، ولكن الحل الجذري للازمة اللبنانية لن يكون سوى الحل القومي الاجتماعي بكل شموليته الممتدة الى بعيد .

فهرست

صدر حديثاً :

— لماذا منظمة الاشتراكيين اللبنانيين	قدم له محسن ابراهيم
— نظرة في تطور المجتمع اليمني	سلطان احمد عمر
— سوسيولوجية ثورة	فرانز فانون
— مذكرات حرب الغوار في كوريا ضد اليابان	
— على هامش نقد الفكر الديني	الشيخ عثمان صافي
— الاستراتيجية الطبقية للثورة	جورج طرابيشي
— نماذج لتخطيط الاقتصاد الوطني الشامل	ترجمة المهندس احمد رجب
— الطريق القومي لتحرير فلسطين	جبهة التحرير العربية
— الحرب الثورية في فيتنام	غابرييل بونيه
— مسحوق الهمس (مجموعة قصص)	د . يوسف ادريس
— البيضاء (رواية)	» » »
— المقاومة الفلسطينية	جيرار شاليان
— جيش الثورة	المارشال توخاتشفسكي
— علم الاجتماع الماركسي	كونستانتينوف ركيل
— الاقتصاد السياسي للتخلف	لاكوست وباران
— الأمير الحديث	غرامشي
— المسألة الزراعية في تونس	طلائع الحركة الثورية في تونس
— قضايا الاستراتيجية الثورية في اميركا اللاتينية	ريجيس دوبريه
— الوحدة في برامج الاحزاب العربية	جهاد كرم
— حزب الاستقلال الجمهوري	عادل الصلح
— أحاديث في العمل الفدائي	الدكتور منيف الرزاز
— الف باء البعث	
— حول النظام الرأسمالي واليسار في لبنان	محمد كشلي
— الثورة الفلسطينية أبعادها وقضاياها	ناجي علوش

- الامبريالية الجديدة — ماكدوف وحمزة علوي
- النقد الذاتي بعد الهزيمة (طبعة رابعة) — صادق جلال العظم
- دراسات يسارية حول القضية الفلسطينية — صادق جلال العظم
- عشرة أيام هزت العالم — جون ريد
- ثلاث سنوات — احمد بهاء الدين

٢٠٠٠/٢٣٢

طبع في
دار غندور
للطباعة والنشر والتوزيع